لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية

الجمهورية العربية السورية

دورة برنامج العمل الإنساني
لعام 2022

تاريخ الإصدار شباط/فبراير 2022

نبذة

صورة الغلاف

أسرة تعيش في مدرسة يتم استخدامها مركزًا جماعيًا، وتتلقى دعمًا في صورة مساعدة نقدية (محافظة الحسكة، شمال شرق سورية).

تصوير: ©أليسيو مامو/ اتحاد التعلم.

تم إنتاج هذه الوثيقة نيابة عن الفريق التوجيهي الاستراتيجي (SSG) والشركاء في مجال العمل الإنساني العاملين في سورية. وهي تقدم فهمًا مشتركًا للتأثير الذي تفرضه الأزمة الإنسانية في سورية على المدنيين، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحًا والعدد التقديري للمحتاجين للمساعدة الإنسانية.

تهدف اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية في سورية لعام 2022 إلى تقديم تحليل إنساني موحد لإبلاغ التخطيط الاستراتيجي المنسق للاستجابة الإنسانية لعام 2022.

تغطي اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2022 الفترة من كانون الثاني/يناير 2021 حتى شباط/فبراير 2022. تعتمد تقديرات المحتاجين وتحليل الخطورة بالتحديد على البيانات الأولية المُجمَّعة بشكل رئيسي خلال شهري آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر عام 2021. تستند الأرقام والنتائج الواردة في هذه الوثيقة إلى تحليل مستقل أجرته الأمم المتحدة (UN) وشركاؤها في مجال العمل الإنساني، بناءً على المعلومات المتاحة لهم. يعد الكثير من الأرقام الواردة في هذه الوثيقة أفضل تقديرات مُمكنة، بناءً على مجموعات بيانات جزئية وغير كاملة أحيانًا، باستخدام منهجيات جمع البيانات وتثليث المعلومات التي كانت متاحة في ذلك الوقت.

لا تعبر التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في التقرير عن أي رأي البتة من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لمزيد من المعلومات يُرجى الرجوع إلى:

www.humanitarianresponse.info/en/operations/whole-of-syria

http://www.unocha.org/syria

احصل على آخر التحديثات

OCHA

ينسِّق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) العمل الإنساني لضمان حصول المتضررين من الأزمة على المساعدة والحماية التي يحتاجون إليها. ويعمل على التغلب على العقبات التي تحول دون حصول المتضررين من الأزمات على المساعدة الإنسانية، كما يتولى القيادة في تعبئة المساعدات والموارد نيابة عن النظام الإنساني.

www.unocha.org/syria

https://twitter.com/OCHA_Syria

Humanitarian RESPONSE

تهدف الاستجابة الإنسانية إلى أن يكون الموقع الإلكتروني المركزي لأدوات وخدمات إدارة المعلومات، ما يتيح تبادل المعلومات بين المجموعات وأعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تعمل في ظل أزمة ممتدة أو مفاجئة.

www.humanitarianresponse.info/syria

Humanitarian InSight

تدعم النظرة المتعمقة بشأن العمل الإنساني صنَّاع القرار من خلال منحهم إمكانية الوصول إلى البيانات الرئيسية بشأن العمل الإنساني. حيث توفّر أحدث المعلومات الموثّقة حول الاحتياجات وإيصال الاستجابة الإنسانية، بالإضافة إلى المساهمات المالية.

https://hum-insight.info

fts Financial Tracking Service

تعتبر خدمة التتبع المالي المزود الرئيسي للبيانات المحدّثة حول التمويل الإنساني الدولي، وتسهم إسهامًا رئيسيًا في صنع القرار الاستراتيجي من خلال تسليط الضوء على الفجوات والأولويات، وبالتالي المساهمة في تقديم مساعدة إنسانية تتسم بالفعالية والكفاءة وتقوم على المبادئ.

fts.unocha.org

المحتاجون في سورية

حسب تصنيف الشدة

السكان	الحد الأدنى	تخلق ضغوطًا	شديدة	شديدة للغاية	كارثية	المحتاجون
21.7 مليونًا	<0.1%	32.7%	44.4%	22.5%	0.3%	14.6 مليونًا
	0.01 مليون	7.1 ملايين	9.6 ملايين	4.9 ملايين	0.06 مليون	

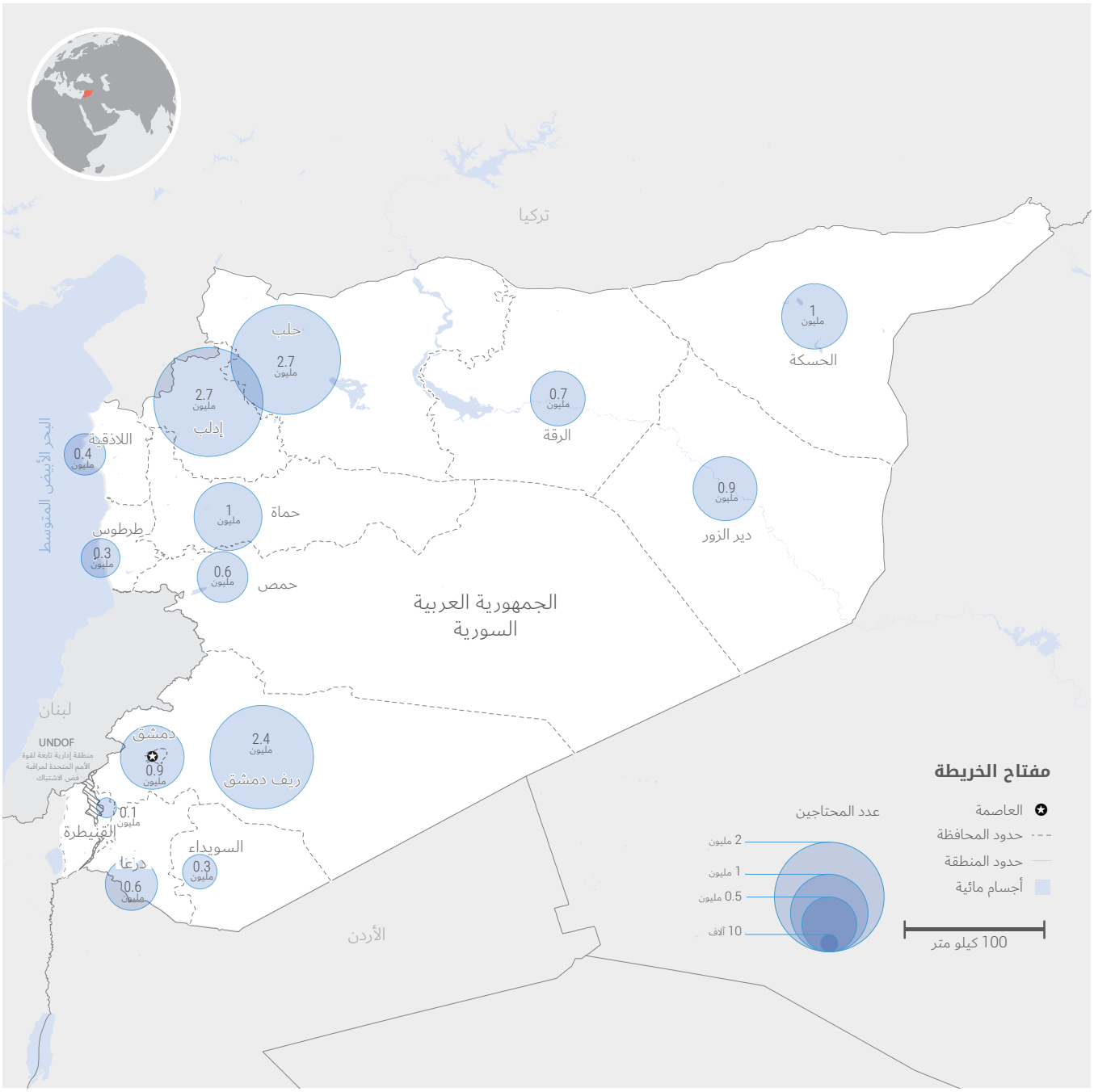

الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تنطوي على تأييد أو قبول رسمي من جانب الأمم المتحدة.

جدول المحتويات

05 ملخص الاحتياجات الإنسانية والنتائج الرئيسية

10 الجزء الأول: تأثير الأزمة والأوضاع الإنسانية

11 1.1 السياق الإنساني والصدمات
14 1.2 التأثير
23 1.3 نطاق التحليل
24 1.4 الأوضاع الإنسانية، والشدة والمحتاجون
48 1.5 المحتاجون
50 1.6 تصورات حول المتضررين

52 الجزء الثاني: تحليل المخاطر ومراقبة الوضع والاحتياجات

53 2.1 تحليل المخاطر
54 2.2 مراقبة الوضع والاحتياجات

55 الجزء الثالث: التحليل القطاعي

56 3.1 الحماية
61 3.2 تنسيق وإدارة المخيمات
64 3.3 التعافي المبكر
67 3.4 التعليم
70 3.5 الأمن الغذائي والزراعة
74 3.6 الصحة
77 3.7 التغذية
80 3.8 المأوى والمواد غير الغذائية
84 3.9 المياه والصرف الصحي والنظافة

88 الجزء الرابع الملاحق

89 4.1 مصادر البيانات
89 4.2 لمحة عامة على التقييمات المقررة في 2021
92 4.3 المساءلة لصالح السكان المتضررين/ المشاورات مع المجتمعات
94 4.4 المنهجية
98 4.5 الفجوات والقيود في المعلومات
105 4.6 الاختصارات
106 4.7 ملاحظات ختامية

ملخص الاحتياجات الإنسانية والنتائج الرئيسية

سورية
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)

السياق والتأثير والاحتياجات الإنسانية

سياق الأزمة

1,874 حالة قتل وإصابة في صفوف المدنيين (747 حالة قتل و1,127 حالة إصابة) تم تسجيلها في الأشهر التسعة الأولى من عام 2021

تشير التقديرات إلى أن أكثر من **50%** من العاملين في قطاع الرعاية الصحية قد فروا من البلد

177,321 حالة إصابة مؤكدة بفيروس كوفيد-19 اعتبارًا من 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

تشير التقديرات إلى أن **12 مليون** شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، أي ما يعادل **54%** من السكان

انخفاض بنسبة **36%** في قيمة العملة السورية منذ أيلول/سبتمبر 2020

التأثير

25 هجمة على المدارس وموظفي قطاع التعليم و**16** هجمة على المرافق الصحية والموظفين في القطاع الطبي

1,874 حالة قتل وإصابة في صفوف المدنيين تم تسجيلها في عام 2021 وكان **636** منهم من الأطفال

تشير التقديرات إلى أن **ثلث** المجتمعات المأهولة بالسكان ملوثة بالذخائر المتفجرة

732 حادثة تجنيد واستخدام للأطفال في القتال تم التحقق منها من جانب الأمم المتحدة في عام 2021

65% فقط من المستشفيات و**56%** من مراكز الرعاية الصحية العامة تعمل بكامل طاقتها

لا يزال **2.4 مليون** طفل على الأقل غير ملتحقين بالمدارس في عام 2021 (العدد المُقدَّر أعلى)

أكثر من 2 مليون شخص يعيشون في تجمعات عشوائية ومخيمات مخططة، أي زيادة بنسبة **5%** منذ 2020

107,510 حركات عودة تلقائية للنازحين داخليًا بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس 2021، حيث سُجِّل ثلث هذا العدد في 2020 لنفس الفترة (**360,000**)

أفاد ما يقرب من **36%** من الأسر بعدم انخراط أي فرد من أفراد الأسرة في العمل

ارتفاع الأسعار بنسبة **97%** لمتوسط سلة الأغذية بين كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الأول/ديسمبر 2021

إنفاق **41%** من متوسط دخل الأسرة على الغذاء، ما يفوق بكثير أي إنفاق آخر على الخدمات الأساسية

الاحتياجات الإنسانية

14.6 مليونًا

المحتاجون إلى المساعدة الإنسانية

مستويات المعيشة

- **76%** من الأسر تشير إلى عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية في منتصف عام 2021
- اتساع الفجوة في الدخل: متوسط دخل الأسرة لا يغطي سوى **51%** من النفقات، ما يمثل انخفاضًا مقارنة بنسبة **80%** في 2020
- انخفاض موثوقية وكفاءة أنظمة المياه انخفاضًا حادًا لأول مرة منذ 2016، وانخفاض عدد الذين يستخدمون شبكات المياه كمصدر رئيسي بمقدار **2 مليون** شخص مقارنة بمنتصف عام 2020

آليات التكيف

- **69%** من الأسر تكبدت مزيدًا من الديون منذ منتصف عام 2020
- أفاد ما يقرب من **ثلث** الأسر بأن الطفل بحاجة إلى العمل لدعم الأسرة باعتباره السبب في عدم الحضور للمدرسة
- **44%** من الأسر تستهلك أنظمة غذائية رديئة بانتظام بسبب ضعف القدرة على التكيف مع تزايد انعدام الأمن الغذائي، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بعام **2021** (21%)

الصحة الجسدية والنفسية

- **553,000** طفل يعانون من سوء التغذية المزمن و**245,000** طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، في حين أن **265,000** سيدة حامل ومرضعة يعانين من الهزال الحاد
- أفاد **ثلث** الأسر بأن أطفالها تظهر عليهم أعراض الاضطراب النفسي

عدد المحتاجين

توزيع المحتاجين للمساعدة حسب تصنيف الشدة

الحد الأدنى	تخلق ضغوطًا	شديدة	شديدة للغاية	كارثية	المحتاجون
5.1 آلاف	7.1 ملايين	9.6 ملايين	4.9 ملايين	61.1 ألفًا	14.6 مليونًا

تصنيف المحتاجين حسب النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
الذكور	7.4 ملايين	51%
الإناث	7.2 ملايين	49%

المحتاجون حسب العمر والنوع الاجتماعي

العمر	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
النساء (أكثر من 18 عامًا)	4.3 ملايين	29%
الرجال (أكثر من 18 عامًا)	3.8 ملايين	26%
الفتيان (من 0 إلى 17 عامًا)	3.6 ملايين	25%
الفتيات (من 0 إلى 17 عامًا)	2.9 مليون	20%

حسب الفئات السكانية

الفئة السكانية	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
المقيمون	9.2 ملايين	63.1%
النازحون داخليًا خارج المخيمات	3.3 ملايين	22.7%
النازحون داخليًا في المخيمات	2 مليون	13.8%
العائدون	56.7 ألفًا	0.4%

حسب العمر

العمر	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
الأطفال (من 0 إلى 17)	6.5 ملايين	45%
البالغون (من 18 إلى 59)	7.5 ملايين	51%
المسنون (أكبر من 59)	615 ألفًا	4%

ذوو الإعاقة

	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
ذوو الإعاقة	4.2 ملايين	29%

السياق الإنساني

لا تزال تمثل سورية حالة طوارئ معقدة على الجانب الإنساني وجانب الحماية، ترتسم ملامحها بأكثر من 10 سنوات من الأعمال القتالية المستمرة وعواقبها طويلة الأمد بما في ذلك الدمار واسع النطاق الذي أصاب البنية التحتية المدنية، وانتشار الذخائر المتفجرة ووجود أكبر عدد من النازحين داخليًا في العالم[1]. تسببت الأزمة الممتدة لأكثر من عشر سنوات في فرض حالة من المعاناة الشديدة على المدنيين، الذين يتعرضون لانتهاكات جسيمة وممنهجة تتعلق بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي الآونة الأخيرة، أصبح التدهور الاقتصادي السريع وآثار التغير المناخي دوافع رئيسية إضافية للاحتياجات بشكل متزايد، ما أدى إلى تفاقم مواطن الضعف على نحو أكبر. أصبح 14.6 مليون شخص في حاجة للمساعدة الإنسانية عام 2022، بزيادة قدرها 1.2 مليون مقارنة بعام 2021. وعلى الرغم من تلقي سورية 46 في المئة فقط من الأموال المطلوبة لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021، لا تزال واحدة من أكثر أماكن الاستجابات الإنسانية في العالم، حيث حصل 6.8 ملايين شخص على المساعدة شهريًا في العام الماضي.

رغم أن اتفاق وقف إطلاق النار في إدلب في آذار/مارس 2020 أدى إلى انخفاض شامل في الأعمال القتالية وحالات النزوح واسعة النطاق، فقد ازدادت الأعمال القتالية طوال عام 2021 على طول الخطوط الأمامية عبر الشمال الغربي والشمال الشرقي وجنوب البلاد التي لم تشهد تغييرًا ملحوظًا منذ عام 2020 وهي تسوق الاحتياجات الإنسانية إلى حد بعيد. ولا يزال الانقسام السياسي والاستبعاد نقص إمكانية الوصول إلى آليات العدالة يمثل عوامل لحرمان الناس والحد من قدرتهم على تلبية احتياجاتهم على نحو مستدام. لا يزال العنف القائم على النوع الاجتماعي يمثل تهديدًا حقيقيًا ومستمرًا في حياة الكثير من النساء والفتيات. يؤدي استمرار الأعمال القتالية المسلحة إلى تقييد حريات النساء والفتيات على نحو كبير، مثل حرية الحركة والقدرة على البحث عن عمل، وخدمات الحماية، والرعاية الصحية، والمعلومات، والمساعدة، وهذا يحصرهن في دوائر من الضعف وإساءة المعاملة. لا تزال الأعراف الجنسانية غير العادلة التي تحط من قدر النساء والفتيات إلى حالة التبعية، وتبرر استخدام العنف ضدهن موجودة في جميع أنحاء سورية.

استمرت ظروف الاقتصاد الشامل في التراجع في عام 2021، ويبدو أنها تزداد سوءًا. أدت الآثار المشتركة لانخفاض قيمة العملة، والزيادة الكبيرة في الأسعار، وانخفاض الإيرادات المالية، وزيادة الدين المحلي والخسائر الواسعة في سبل العيش إلى دخول شرائح إضافية من السكان في فئة المستحقين للاحتياجات الإنسانية، لا سيما في المناطق الأقل تأثرًا تاريخيًا بالأعمال القتالية والنزوح.

ازدادت حدة الأزمات المناخية والبشرية التي تؤثر على الموارد الطبيعية، ولا سيما المياه، في عام 2021. لم يُفضِ هطول الأمطار غير المنتظم بالإضافة إلى مستويات المياه المنخفضة تاريخيًا في نهر الفرات إلى تقليل الوصول إلى المياه من أجل الشرب والاستخدام المنزلي لأكثر من خمسة ملايين شخص فحسب، بل تسبب أيضًا في وقوع خسائر كبيرة في الحصاد والدخل، وانخفاض توليد الطاقة الكهرومائية، وزيادة في المياه الحاملة للأمراض ومخاطر الحماية الإضافية. وفي المدى المتوسط إلى المدى الطويل، يُتوقع أن يكون لتلك التطورات تأثير خطير ومتراكم على الصحة، وانعدام الأمن الغذائي، ومعدلات سوء التغذية، بالإضافة إلى بيئة الحماية، فضلاً عن العواقب المحتملة التي لا يمكن جبرها.

الوضع الإنساني والاحتياجات

لا تزال الاحتياجات طويلة الأمد لما يقدر بنحو 6.9 ملايين نازح مهولة، لا سيما لأكثر من مليوني شخص في 1760 من التجمعات العشوائية والمخيمات المخطط لها، والذين يسكنون غالبًا في مراكز إيواء غير ملائمة ذات وصول محدود إلى الخدمات الأساسية. لا تزال الأسر في المجتمعات المضيفة المثقلة بالأعباء والعائدون إلى أماكنهم الأصلية، المدمرة غالبًا، يواجهون تحديات جسيمة في تلبية احتياجاتهم الأساسية. ومع استمرار تدهور الوضع الاقتصادي، فإن جميع السكان تقريبًا يشعرون بآثاره. حسب المجموعة السكانية، تظهر فئة "المقيمون الأكثر تضررًا" المحددة في لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية، غير النازحين مؤخرًا، الزيادة الأكبر في الاحتياجات الإنسانية: حيث ارتفعت من 6.4 ملايين في عام 2020 إلى 9.2 ملايين في عام 2021، ما يشير بقوة إلى أن تدهور الاقتصاد أصبح الآن دافعًا رئيسيًا للاحتياجات في المناطق التي لم تتأثر تاريخيًا بشكل مباشر بالأعمال القتالية والنزوح.

وبوجه عام، لقد انخفضت قدرة الناس على تلبية الاحتياجات الأساسية انخفاضًا كبيرًا مقارنة بعام 2020، مع استمرار التأثير غير المتناسب على الأسر التي تعولها نساء، وكبار السن الذين ليس لديهم دعم أسري، وذوي الإعاقات والأطفال.

تشير بيانات تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات (MSNA) من آب/أغسطس 2021 إلى استمرار اتساع فجوة الدخل في كل مكان حيث تجاوز متوسط إنفاق الأسرة الآن بنسبة خمسين في المئة، مقارنة بعشرين في المئة في آب/أغسطس 2020. تتحصل نسبة 10 في المئة فقط من الأسر في سورية على دخل أعلى من تكلفة سلة الحد الأدنى من الإنفاق. وعلى الرغم من ذلك، أوردت نسبة 64.1 في المئة من الأسر بوجود فرد واحد عامل على أقل من أفراد الأسرة، أي العاملين بأجر؛ وبعبارة أخرى، لم يعد يدفع أبسط احتياجات الأسرة. تشهد سورية زيادة سريعة في أعداد "الفقراء العاملين"، ما يسهم بصورة كبيرة في ارتفاع أعداد المحتاجين في عام 2022.

تعود الأسر في جميع أنحاء سورية، إلى آليات التكيف السلبية أكثر من ذي قبل. يشمل ذلك عمل الأطفال و الزواج المبكر وبيع الأصول الإنتاجية، وكل ذلك يزيد من احتياجات الحماية و/ أو يحد من قدرة الأسر على الاكتفاء الذاتي في المستقبل. تزداد الاحتياجات الإنسانية مع انخفاض قدرة الأسرة على التكيف. لا يزال انعدام الأمن الغذائي شديد الارتفاع في جميع أنحاء البلاد: مع وجود ما يقدر بـ 12 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشدة، وتُصنف سورية من بين أكثر عشرة دول تعاني من انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم في منتصف عام 2021.

وفقًا للاستبيانات الأخيرة بشأن نية عودة النازحين داخليًا، تنوي غالبية الأسر النازحة أو تتوقع البقاء في أماكنها الحالية لمدة 12 شهرًا المقبلة، في حين لا يزال الثلث غير حاسم لأمره، وتخطط نسبة قليلة إما للنزوح مرة أخرى أو العودة إلى مكانهم الأصلي. وثمة اختلافات كبيرة حسب الموقع داخل البلد وحسب نوع النزوح، فالموجودون في المخيمات تزداد احتمالية بقائهم أكثر ممن يقيمون بين المجتمعات المضيفة. تشمل العوامل التي تؤثر على قرار الناس الوضع الأمني ونقص فرص كسب العيش وتدهور الوضع الاقتصادي والمساعدة الإنسانية وزيادة الوصول إلى المأوى. يتفاوت الوضع تفاوتًا كبيرًا عبر أجزاء مختلفة من البلاد.[2]

لا يزال وصول الناس إلى الخدمات الأساسية في جميع أنحاء سورية يشهد تراجعًا، نتيجة لتضرر البنية التحتية، ونقص الإمدادات الحيوية، وانخفاض القوة الشرائية، فضلاً عن التحديات التي تواجه التنقل الآمن والحر. يكمن

أحد أكثر الشواغل إلحاحًا في نقص الموظفين الفنيين اللازمين لتقديم وصيانة الخدمات الصحية الأساسية أو لتشغيل أنظمة إمدادات المياه الصالحة للشرب، نتيجة للنزوح أو الوفاة أو الإعاقة ونقص التدريب الفني. ويندرج نصف النواحي في سورية في مستويات الطوارئ بسبب نقص العاملين في مجال الرعاية الصحية فقط.

وللكهرباء أهمية بالغة في توفير الخدمات والأمان والصحة والسعي لسبل العيش، وتقدر نسبة المتوفر منها الآن 15 في المئة تقريبًا مما كانت عليه قبل اندلاع الأعمال القتالية عام 2011. لا تزال شبكات معالجة المياه وتوزيعها تشهد تراجعًا، حيث تعتمد نسبة 47 في المئة من السوريين الآن على بدائل غير آمنة غالبًا للمياه المنقولة بالأنابيب، زيادة عن العام السابق الذي كانت نسبته 37 في المئة. يتم تصريف ما لا يقل عن 70 في المئة من مياه الصرف الصحي دون معالجة، كما أن نصف أنظمة الصرف الصحي على أقل تقدير لا تعمل. تزداد الأمراض المنقولة بالمياه.

مع تلقيح نسبة 3.9 في المئة فحسب من السكان تلقيحًا كاملاً ضد فيروس كوفيد-19 حتى تشرين الثاني/نوفمبر، وتسجيل الدولة أعلى رقم أسبوعي للحالات في شهر تشرين الأول/أكتوبر، لا يزال الوباء يثقل كاهل النظام الصحي الهش.

الأعمال القتالية

توزيع السكان

حسب تصنيف الشدة

المحتاجون	الحد الأدنى	تخلق ضغوطًا	المحتاجون: شديدة	المحتاجون: شديدة للغاية	المحتاجون: كارثية
14.6 مليونًا	%0.1<	32.7%	44.4%	%22.5	0.3%
	0.01 مليون	7.1 ملايين	9.6 ملايين	4.9 ملايين	0.06 مليون

توزيع المحتاجين

حسب الناحية (في عام 2022)

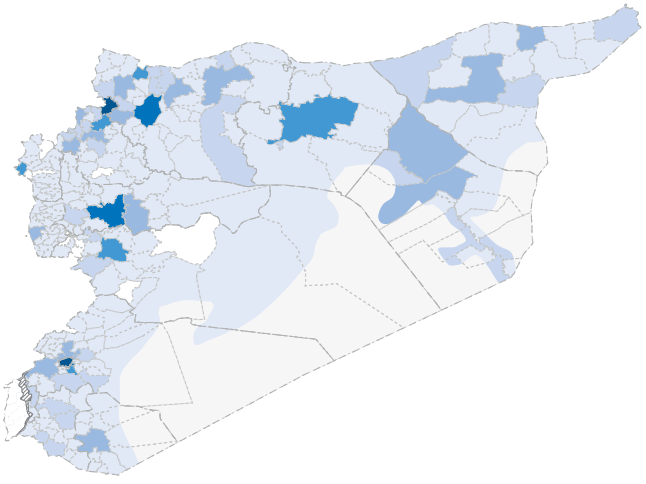

شدة الاحتياجات بين القطاعات

حسب الناحية (في عام 2022)

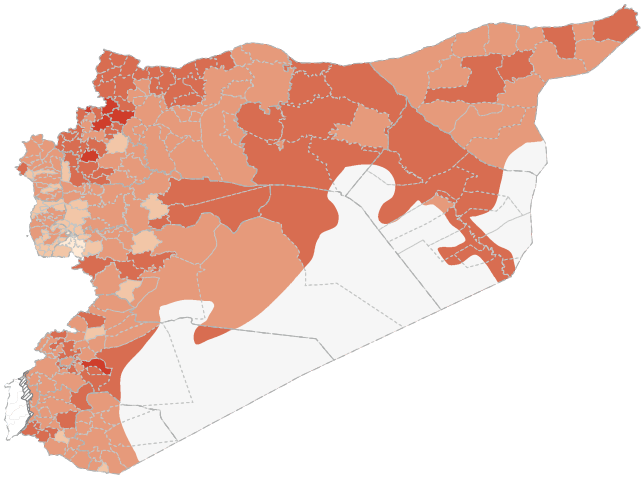

المحتاجون حسب السنة

2022 - 2012

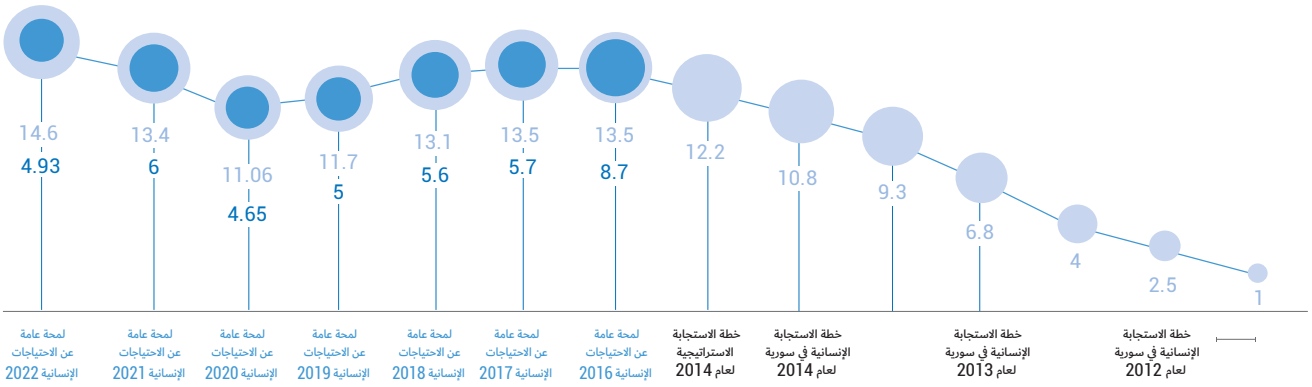

الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تنطوي على تأييد أو قبول رسمي من جانب الأمم المتحدة. / استنادًا إلى المؤشرات والتحليلات القطاعية على المستوى المشترك بين القطاعات التي أعدها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) والقطاعات التابعة للمنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية.

الجزء الأول:
تأثير الأزمة والأوضاع الإنسانية

سورية
@أليسيو مامو لاتحاد التعلم

1.1 السياق الإنساني والصدمات

تحتل سورية المرتبة الثالثة بين الدول الأقل سلمًا في العالم وفقًا لمؤشر السلام العالمي (GPI)[3]، مقارنة بالمرتبة الثانية في عام 2020. رغم حدوث انخفاض عام في الأعمال القتالية واسعة النطاق في أنحاء البلاد منذ اندلاع النزاع، لا يزال الوضع الأمني شديد التقلب وساخنًا وعرضة للتصعيد، لا سيما في المناطق ذات السيطرة المشتركة أو المتنازع عليها وعلى تخوم خطوط المواجهة.

لا تزال الأعمال القتالية المسلحة الدائرة يوميًا، والغارات الجوية، والقصف تدور رحاها في شمال غرب سورية، ولا سيما على جبهة إدلب الجنوبية، جنوب الطريق السريع إم 4. تتواصل الأعمال القتالية المسلحة المتقطعة، والغارات الجوية، والقصف خارج مناطق خطوط المواجهة، مصحوبة بمناوشات بين مختلف الجماعات المسلحة غير الحكومية وداخلها. لا يزال العاملون في المجال الإنساني يتأثرون بالحوادث المسلحة في الشمال الغربي، ما أدى إلى إصابة وقتل للأفراد وتدمير للممتلكات. لا تزال الاشتباكات الدورية دائرة، لا سيما حول خطوط المواجهة في الشمال مثل تل رفعت وتل تمر ورأس العين وتل أبيض. تصاعدت التوترات بين الأطراف على الأرض في بداية العام ما أدى إلى اشتباكات دامية في شمال شرق سورية. واصل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الظاهر على الساحة من جديد، شن هجمات متكررة ومدمرة في محافظات الرقة وحماة ودير الزور وحمص. لا تزال حدة التوترات متصاعدة في جنوب سورية ودرعا، بعد تصاعد الأعمال القتالية بين القوات الموالية للحكومة وأفراد الجماعات المسلحة السابقة خلال صيف عام 2021.

شدة الحوادث

كانون الثاني/يناير - 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021

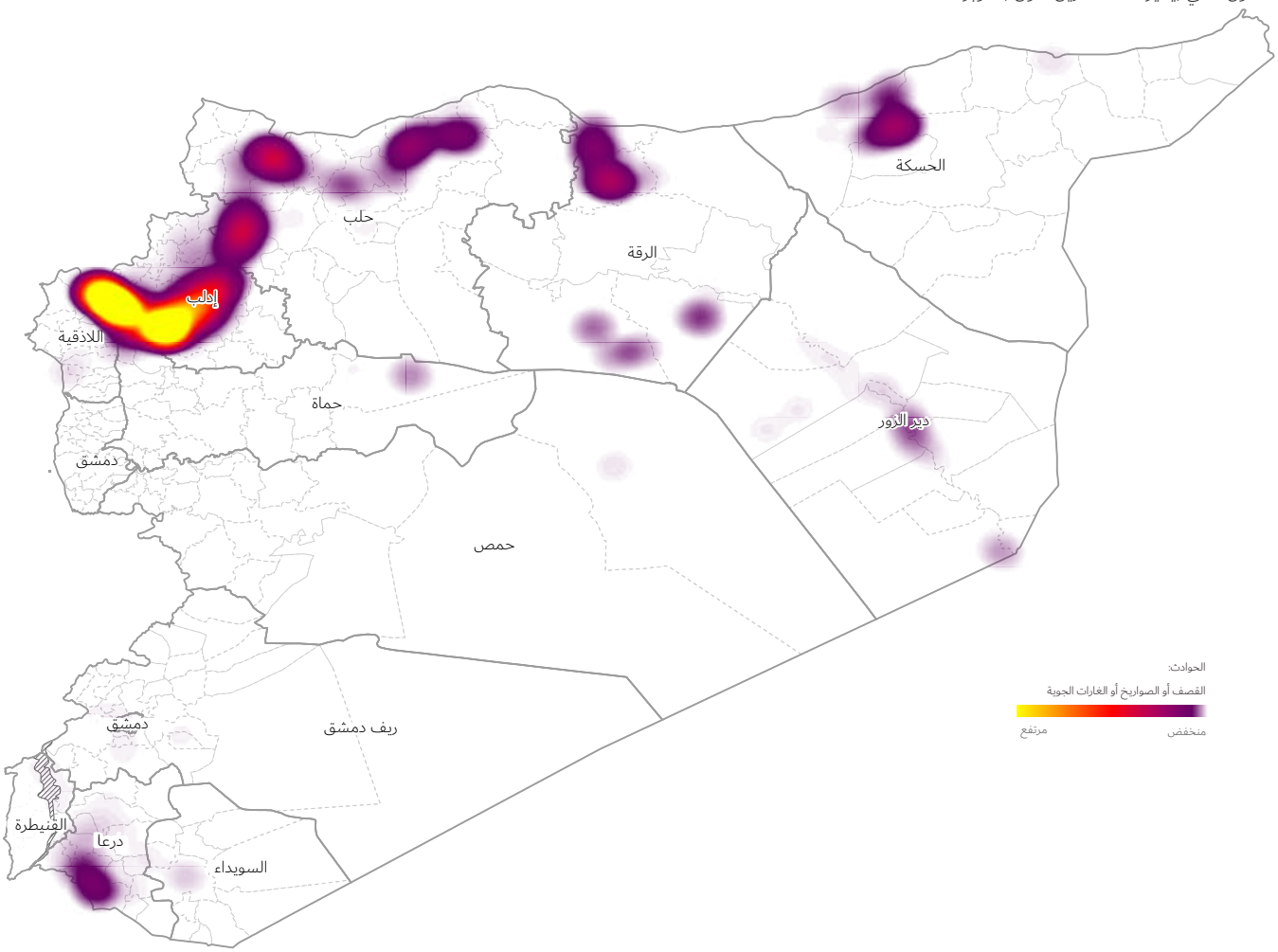

ينتشر التلوث بالذخائر المتفجرة في المناطق التي شهدت أو لا تزال تعاني من تأجج الأعمال القتالية المكثفة مثل إدلب وحمص وحماة وحلب والرقة ودير الزور والحسكة ودمشق والقنيطرة ودرعا. يحتمل أن يكون واحد من كل ثلاثة مجتمعات ملوثة بالمتفجرات[4].

يتكرر الإبلاغ عن التلوث كثيرًا في الأراضي الزراعية والطرق والأراضي الخاصة، يعقبها المدارس والبنية التحتية العامة الأخرى والمستشفيات، ما يمثل العائق الأكبر أمام الإيصال الآمن للمعونات الإنسانية والمساعدات للمحتاجين.

وفضلاً عن الخسائر في الأرواح ورأس المال البشري التي وقعت نتيجة حرب اندلعت لعقد من الزمن، تعرضت البنية التحتية في سورية أيضًا لأضرار جسيمة مستمرة مع وجود جزء كبير منها في حالة يُرثى لها. لا يزال مجموع المساكن في البلد مستنزفًا بشدة، لا سيما في المناطق الحضرية. تعطلت محطات توليد الطاقة الرئيسية، بما في ذلك الموجودة في محافظتي حلب وإدلب، وتعرضت للتخريب والنهب، ولا تزال أنظمة المياه الأساسية وشبكات الكهرباء وشبكات الاتصالات معطلة أو تعمل بشكل نصفي بسبب عدم وجود صيانة منتظمة، والاستنزاف المستمر للموظفين الفنيين، وعدم كفاية إمدادات الطاقة، وعدم القدرة على استيراد قطع الغيار. ولقد عانت المدارس والمرافق الصحية معاناة كبيرة جراء الهجمات والأضرار الجانبية على حد سواء. لا تزال الهجمات على المرافق التعليمية تحصد أرواح الأطفال والبالغين وتلحق بهم إصابات وتعطل المدارس. الهجمات على قطاع الرعاية الصحية في طريقها للوصول إلى العدد الإجمالي للهجمات المبلغ عنها في عام 2020 أو تجاوزه.

استمرار التدهور الاقتصادي

لقد تقلص الاقتصاد السوري بأكثر من النصف منذ اندلاع الأعمال القتالية في عام 2011، ويستمر الاستنزاف الحاد للاقتصاد الكلي بلا هوادة. أدت الآثار المشتركة لانخفاض قيمة العملة، وارتفاع أسعار الطعام/الوقود والسلع الأساسية، وانخفاض الإنفاق المالي، فضلاً عن العقوبات الاقتصادية، إلى دخول شرائح إضافية من السكان في فئة المستحقين للاحتياجات الإنسانية، حتى في المناطق الأقل تأثرًا في السابق بالأعمال القتالية والنزوح. أصبح المقيمون السوريون غير النازحين، الذين كانوا أفضل حالاً من نواحٍ عديدة في السابق، الآن عرضة للخطر على نحو متزايد.

وقد انخفض سعر صرف الليرة السورية بمعدل 70 مرة منذ اندلاع الأعمال القتالية في عام 2011. لقد ازدادت وتيرة هذا الانهيار منذ أواخر عام 2019، بعد اندلاع أزمة العملة اللبنانية. كما زادت العقوبات الأمريكية الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ في حزيران/يونيو 2020 من ضغوط تخفيض قيمة العملة، حيث فقدت 36 في المئة على الأقل من قيمتها منذ أيلول/سبتمبر 2020 فقط. وفي هذه الأثناء، فقدت الليرة التركية (TRY) نسبة تزيد على 40 في المئة من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي في عام 2021 وسجلت مستوى انخفاض قياسي في تشرين الثاني/نوفمبر، ما أدى إلى حدوث صدمة اقتصادية أخرى.

في تشرين الثاني/نوفمبر، سجل متوسط السعر الوطني لسلة الأغذية الموحدة المرجعية لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة أعلى مستوى مسجل له على الإطلاق منذ بدء عملية الرصد في 2013، حيث ارتفع بنسبة خمسة في المئة بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2021 ووصل إلى 213,223 ليرة سورية (85 دولارًا أمريكيًا بسعر الصرف الرسمي البالغ 2,500 ليرة سورية/دولار أمريكي). هذا هو الشهر الثالث على التوالي الذي يكسر فيه متوسط سعر سلة الغذاء الوطنية أعلى مستوى له على الإطلاق. لقد ارتفع متوسط سعر سلة الغذاء الوطنية بنسبة 27 في المئة في الأشهر الستة الماضية (أيار/مايو 2021) وبنسبة 115 في المئة في العام الماضي (تشرين الثاني/نوفمبر 2020) (الشكل 1). وقد ساهم استمرار نقص الوقود في جميع أنحاء سورية في زيادة أسعار سلة الغذاء. انخفض سعر الصرف غير الرسمي لليرة السورية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بنسبة 0.3 في المئة، ليصل إلى 3,486 ليرة سورية/دولار أمريكي. وانخفض سعر الصرف غير الرسمي لليرة السورية بنسبة 24 في المئة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

متوسط أسعار الصرف الوطني للسوق الرسمية وغير الرسمية في سورية

(1 دولار أمريكي إلى ليرة سورية)

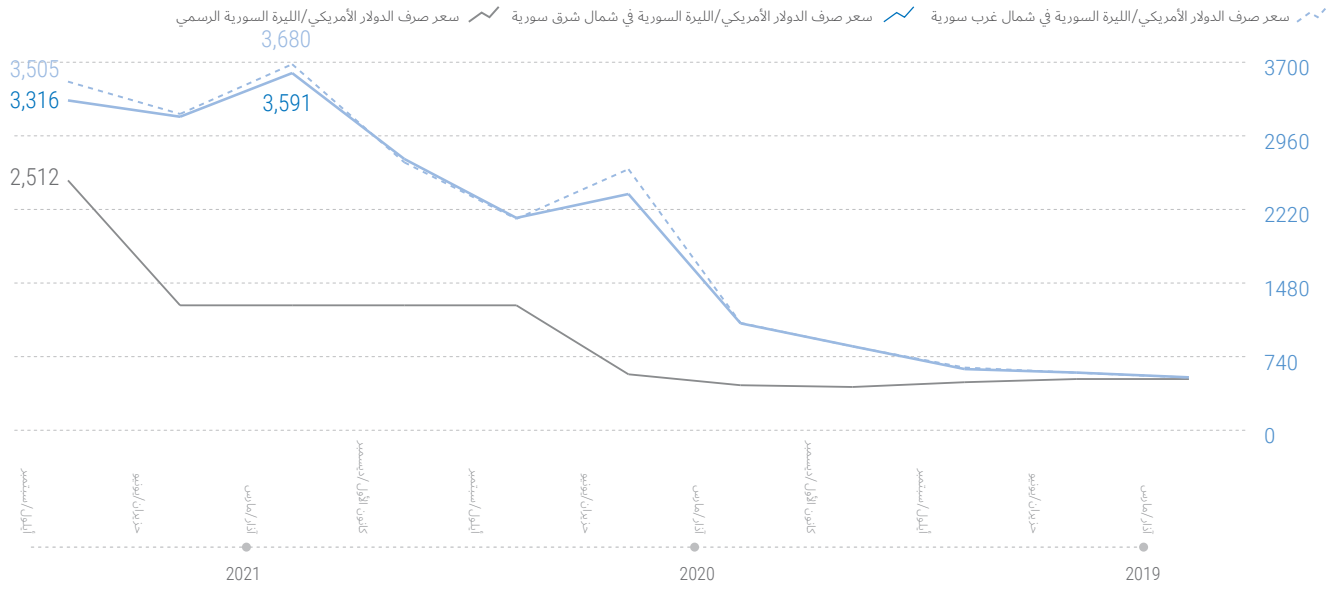

** المصدر: برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة ومجموعة بيانات مراقبة السوق السوري التابعة لوكالة ريتش (شباط/فبراير 2021) إلى جانب منتدى شمال شرق سورية وبيانات أوتشا المتعلقة بتركيا (أيلول/سبتمبر 2021)*

الجائحة العالمية: كوفيد-19 عام 2021

بعد مرور نحو عامين على انتشار جائحة كوفيد-19 العالمية، تُصنف سورية من بين أكثر البلدان تضررًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، مع استمرار الارتفاع في حالات كوفيد-19. كان معدل التلقيح 3.9 في المئة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2021. بالنظر إلى نظام الرعاية الصحية في سورية المُعرّض للخطر والمُرهَق بالفعل - إلى جانب عدم كفاية المرافق الوظيفية والإمدادات اللازمة والموظفين المؤهلين لعدد السكان - تشكّل الجائحة صدمة إضافية ودافعًا للاحتياجات.

لا تزال تدابير احتواء كوفيد-19 والتدابير الوقائية خلال حالة التدهور تؤثر على سبل العيش والوصول إلى خدمات الصحة والحماية والتعليم. كان للخوف من كوفيد-19 بين السكان والوصمة الاجتماعية آثار ضارة على الرغبة أو القدرة على الاستفادة من الخدمات، لا سيما الخدمات الصحية، وبدرجة أقل، خدمات التعليم.[5] وبالإضافة إلى أسعار الطعام المرتفعة بالفعل وحالة الكساد الاقتصادي، دفعت جائحة كوفيد-19 كثيرًا من السوريين إلى البطالة، ما أجبر الكثيرين على ملازمة بيوتهم إما بسبب الإغلاق أو فقدان العمل أو الخوف من الإصابة بالمرض. وعلى نحو خاص، أدى التأثير المشترك لفقدان الرجال لعملهم وقضاء وقت أكثر في المنزل إلى زيادة عنف الشريك والعنف الجسدي والعائلي ضد النساء والفتيات، إلى جانب فرض المزيد من القيود على تحركات النساء والفتيات. أدى تأثير دورة التعزيز الذاتي هذه أيضًا إلى الحد من قدرة النساء والفتيات وعلى سعيهن للحصول على التعليم والخدمات والتوظيف، وعمّق الحواجز التي تحول دون وصول الفئات المهمشة، مثل الحد من الوصول إلى الخدمات الصحية للنساء والفتيات (خاصة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية)، وذوي الميول الجنسية المتنوعة، والهويات والتعبيرات الجنسانية والخصائص الجنسية (SOGIESC) وذوي الإعاقة.

ويعد الافتقار إلى التمويل المستمر، والتردد في التطعيم، وحالات الإصابة بين العاملين في المجال الصحي في الخطوط الأمامية، ومعدلات الانتقال المرتفعة في مخيمات النازحين داخليًا، ونقص إمدادات الأكسجين، والقيود المفروضة على قدرة سلسلة التبريد، ومحدودية القدرة الفنية/الإدارية، عوامل تزيد من الحيلولة دون الوقاية من كوفيد-19 والاستجابة له في جميع أنحاء سورية.

الصدمات البيئية

وأظهر مؤشر عالمي يضم 191 بلدًا أن سورية تحتل المرتبة السابعة من حيث مخاطر نشوب أزمة إنسانية أو كارثة قد تتجاوز القدرة على الاستجابة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى استمرار حالة عدم الاستقرار التي تعيق إجراءات التأهب.[6] تتمحور المخاطر البيئية الرئيسية المحتمل تأثيرها على سورية حول مناخ قاحل، بما في ذلك الجفاف والفيضانات الموسمية وحرائق الغابات. ومع توقع ارتفاع درجات الحرارة في حوض البحر الأبيض المتوسط في السنوات القادمة، واستمرار ندرة المياه، من المرجح أن تصبح الأحداث المناخية المتطرفة أكثر تواترًا وأكثر شدة. ظهرت أدلة على مثل هذه المخاطر، في أوائل عام 2021، في حين أدت الأمطار الغزيرة والرياح الشديدة في محافظة حلب إلى إلحاق الضرر أو تدمير ما لا يقل عن 25,000 خيمة في 407 مواقع من مواقع النازحين داخليًا، تاركة 142,000 شخص يعيشون في ظل ظروف غير صحية وغير آمنة على نحو متزايد، بما في ذلك استمرار ركود المياه.[7] كما تضررت مائة واثنان وثمانون مدرسة في إدلب و18 مدرسة في حلب تدعم أكثر من 21,200 طالب و1,000 موظف في قطاع التعليم تقريبًا. لقد أدت حرائق الغابات المستعرة في عام 2020 إلى دمار ما لا يقل عن 25 إلى 30 في المئة من مجموع مناطق الغابات في سورية.[8]

ازدادت حدة الصدمات المناخية والصدمات التي يسببها الإنسان التي تؤثر على الموارد الطبيعية في عام 2021. يُعد نهر الفرات وروافده وبحيرات وقنوات المياه العذبة المتصلة به المصدر الوحيد الأهم لمياه الشرب لما يقدر بنحو 5.5 ملايين في محافظات الرقة وحلب (بما في ذلك مدينة حلب وضواحيها) ودير الزور (بما في ذلك مدينة دير الزور وضواحيها). منذ كانون الثاني/يناير 2021، كان تدفق المياه في نهر الفرات من تركيا إلى سورية أقل بكثير من المتوسط ما أدى إلى انخفاض حاد في مستويات المياه في خزانات المصب في سورية. بينما يعمل سد تشرين، الخزان الأكبر في شمال شرق سورية، على سبيل المثال، غالبًا بأكثر من 2,000 متر مكعب من المياه في الثانية خلال "أشهر الفيضانات" وظل يعمل بمقدار 500 متر مكعب/ الثانية في كانون الثاني/يناير 2021، لقد انخفض منسوب المياه إلى 214 متر مكعب/ الثانية في حزيران/يونيو[9]، أي أقل من نصف المنسوب المطلوب لضمان التشغيل اللازم للسد ويزيد قليلاً عن متر واحد فوق مستوى التخزين الميت للسد.[10] لم يؤدِّ انخفاض مستويات المياه في نهر الفرات إلى تقليل الوصول إلى مياه الشرب والاستخدام المنزلي بالإضافة إلى الطاقة الكهرومائية لأكثر من خمسة ملايين شخص فحسب، بل تسبب أيضًا في حدوث انخفاضات كبيرة في الحصاد والدخل، وزيادة في الأمراض المحمولة بالمياه ومخاطر الحماية الإضافية. يُعد استنزاف طبقات المياه الجوفية، المرتبط بسنوات الإفراط في استخراج المياه لأغراض الري أيضًا، واتجاهات الحالات الشبيهة بالجفاف مثار قلق نوعًا ما وسيستمر في التأثير على الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد. وبالتزامن مع ذلك، أثرت الانخفاضات والانقطاعات المتكررة في الإمداد الوارد من محطة مياه علوك تأثيرًا شديد الخطورة على الوصول إلى مياه الشرب الصالحة لنحو 460,000 شخص في محافظة الحسكة وضواحيها. وتزداد ظاهرة إزالة الغابات في سورية أيضًا، إذ تشير البيانات إلى أن معدلات إزالة الغابات ارتفعت بنحو 159 في المئة من عام 2019 حتى عام 2020.[11] بينما يتسع نطاق آثار إزالة الغابات، يكمن التأثير الأهم في تآكل التربة، حيث تنخفض قدرة التربة على الاحتفاظ بمياه الأمطار، ما يزيد من مخاطر وقوع الفيضانات.

1.2 التأثير

لقد ظلت الاحتياجات طويلة الأمد المنبثقة من جولات الأعمال القتالية، في جميع أنحاء البلاد، مهولة وأصبحت أكثر استحكامًا، وتتفاقم نتيجة للعوامل متعددة الجوانب. لقد تسبب عَقد من التدمير للبنية التحتية في سورية والخسائر في الأرواح، فضلاً عن تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والجائحة العالمية والصدمات بفعل المناخ إلى دفع الكثير من شرائح السكان إلى دائرة الاحتياج الإنساني.

1.2.1 التأثير على الأشخاص

حماية المدنيين

تعد الأعمال القتالية السبب المباشر للموت والإصابة والنزوح وتدمير الممتلكات ودمار البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات/النقاط الصحية وغيرها من المنشآت الضرورية للحياة اليومية. في عام 2021، وثّقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 1,874 ضحية في صفوف المدنيين (747 حالة وفاة و1,127 جريحًا) بسبب الغارات الجوية، والقصف الأرضي، والاشتباكات المسلحة في شمال غرب سورية، بالإضافة إلى حوادث الذخائر المتفجرة، بما في ذلك المنطوية على الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، والذخائر المتفجرة، والألغام الأرضية، حيث تقع غالبية هذه الحوادث في محافظات حلب وإدلب والرقة ودير الزور.[12] واستمرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في توثيق عمليات القتل المستهدفة للمدنيين والأفراد السابقين للجماعات المعارضة المسلحة لا سيما في جنوبي سورية.

تمّ تسجيل إجمالي 309 حوادث تتعلق بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع المحمولة على المركبات ومخلفات الحرب من المتفجرات في الأشهر التسعة الأولى من عام 2021.[13] لقي إجمالي 242 مدنيًا حتفهم، من بينهم 105 أطفال، وأصيب ما لا يقل عن 502 مدني، من بينهم 202 طفل نتيجة لذلك. وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2020،[14] لقد حدث انخفاض نسبته 36 في المئة في تكرار الهجمات بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، إلا أن حوادث المتفجرات من مخلفات الحرب شهدت ارتفاعًا نسبته 23 في المئة مقارنة بعام 2020. وقد تم توثيق معظم الهجمات بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع في مناطق خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة بمحافظة حلب، بما في ذلك في المناطق السكنية وداخل الأسواق خاصة. تم توثيق نحو 63 في المئة من انفجارات المتفجرات من مخلفات الحرب في المناطق الزراعية التي أدت إلى قتل وجرح وتشويه المزارعين خاصة، بما في ذلك الأطفال. ومن الممكن أن تكون الزيادة في الضحايا من المدنيين ذات علاقة بالوجود الأكبر للمزارعين في حقولهم في وقت شهدت فيه الأعمال القتالية انخفاضًا نسبيًا.

ولا يزال الأطفال يلحقهم الأذى الشديد في الأزمة السورية. وبين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2021، حققت آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة في سورية في 1,440 انتهاكًا جسيمًا و67 انتهاكًا ذا صلة مثيرًا للقلق.[15] ومن بين هذه الحالات، توجد 636 حالة منها (271) حالة قتل أو (365) حالة تشويه للأطفال. تشير التقارير إلى استمرار تعرض الأطفال في سورية لمستويات عالية من المخاطر الناتجة عن الانتهاكات الجسيمة.[16] في تشرين الأول/أكتوبر 2021، فيما ورد بأنه "أكبر زيادة في الأعمال القتالية في شمال غرب سورية منذ اتفاق وقف إطلاق النار في آذار/مارس 2020"، كان من بين الضحايا أربعة أطفال ومعلم، وهم في طريقهم إلى المدرسة في جنوب إدلب.[17] وقد تم تجنيد أكثر من 5,700 طفل للقتال[18] لا تتجاوز أعمار البعض منهم سبع سنوات في الفترة بين عامي 2011 و2020 وفقًا لما أوردته آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وثمة أشكال أخرى

الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في سورية*

كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر 2021

MRM 4 Syria

1,440 انتهاكًا جسيمًا ضد الأطفال

67 حالة انتهاك ذات صلة مثيرة للقلق تحققت منها آلية الرصد والإبلاغ في سورية

58 حالة حرمان الأطفال من حريتهم بسبب ارتباطهم المحتمل بجهات مسلحة

9 حالات استخدام عسكري للمدارس والمستشفيات

732 حادثة تجنيد واستخدام للأطفال

41 هجمة على المدارس والمستشفيات

25 هجمة على المدارس وموظفي قطاع التعليم

16 هجمة على المستشفيات والموظفين في القطاع الطبي

23 حالة من حالات منع الحصول على المساعدات الإنسانية

636 حالة قتل وإصابة أطفال

271 حالة قتل أطفال

365 حالة إصابة أطفال

7 حوادث اعتداء جنسي على الأطفال

5 حالات اختطاف أطفال

** تمثل هذه الأرقام انخفاضًا بنسبة 27% مقارنة بالفترة نفسها من العام 2020. وقد وقع 69% من الانتهاكات الجسيمة والانتهاكات ذات الصلة في شمال غرب سورية.*

للانتهاكات بحق الأطفال شملت 25 هجومًا على المدارس وقعت في الفترة من كانون الثاني/يناير حتى أيلول/سبتمبر في إدلب (13)، ودرعا (6)، والحسكة (4)، والرقة (1)، وحلب (1)، بجانب اعتقال أو احتجاز 5 مدرسين في شمال شرق سورية. وللهجمات على قطاع التعليم تأثير فوري في قتل الأطفال والبالغين وإصابتهم، وتدمير المدارس أو إلحاق الضرر بها أو احتلالها، وانقطاع الخدمات أو إيقافها. ولتلك الهجمات تأثير طويل الأمد في شعور الأطفال وأسرهم بالخوف من المدارس غير الآمنة ما يحتم وجود خدمات حماية الصحة النفسية/ الدعم النفسي الاجتماعي وخدمات الحماية المتخصصة التي تساعد الأطفال وموظفي المدرسة على التعامل مع الخوف والخسارة. حدثت خمس حالات اختطاف لأطفال، وثلاث حالات عنف جنسي، و23 حادثة منع وصول المساعدات الإنسانية للأطفال. بالإضافة إلى ورود ما يفيد بوجود 58 حالة حرمان للأطفال من حريتهم بسبب ارتباطهم المحتمل بجهات مسلحة بالإضافة إلى تسع حالات لاستخدام المدارس والمستشفيات عسكريًا.[19]

وفي عام 2021، سجل نظام مراقبة الهجمات على الرعاية الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية[20] أيضًا معدلًا ثابتًا للهجمات حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2021، ووصل إلى 26 هجومًا تم الإبلاغ عنه تشمل 17 منشأة صحية متأثرة. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/ أكتوبر 2021، قُتل إجمالي 25 مدنيًا وجرح 65 آخرون، من بينهم 3 قتلى من مقدمي الرعاية الصحية و30 مصابًا. ويبدو أن المعدل الإجمالي للهجمات لم يشهد تغييرًا كبيرًا مقارنة بعام 2020، إلا أنه ثمة زيادة ملحوظة في الهجمات في محافظة درعا في عام 2021 مع وقوع الهجمات المتبقية في شمال غرب سورية وشمال شرق سورية تماشيًا مع العامين السابقين. وخلال آذار/مارس 2021، سقطت ثلاث قذائف مدفعية على مستشفى الأتارب بالريف الغربي لمحافظة حلب التي كانت تقدم الخدمة لأكثر من 200 مريض قبل الهجوم، وانخفضت قدرتها لتعالج 50 مريضًا فحسب نتيجة لذلك.[21] ومن بين هذه الهجمات، تعرض مستشفى الشفاء في مدينة عفرين الشمالية للمرة الثالثة خلال عامين لإطلاق نار في خضم عمليات القصف في حزيران/يونيو 2021، حيث دمرت أجزاء من المنشأة. وقد قُتل ما لا يقل عن 18 مدنيًا، من بينهم موظفون ومرضى في المستشفى. وبالإضافة لكونها أمثلة على انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فإن للهجمات على منشآت الرعاية الصحية آثار طويلة الأجل، منها بث الخوف في قلوب المدنيين وتثبيطهم عن الحصول على الخدمات الصحية، كل ذلك وسط جائحة عالمية تستنزف سورية وقدراتها في مجال الرعاية الصحية بالفعل.

تم التحقق أيضًا من انتهاكات القانون الإنساني الدولي فضلاً عن انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وخارج سيطرتها في عام 2021. ويشمل ذلك الاحتجاز، والتعذيب، وضروب إساءة المعاملة الأخرى، وحالات الاختفاء القسري (غالبًا عند نقاط التفتيش)، والاستهداف الممنهج للأفراد (بما في ذلك الصحفيون، والعاملون في مجال الرعاية الصحية، وأعضاء المجالس المحلية في مناطق تسوية النزاع)، وحوادث الأعمال القتالية المتعلقة بالعنف الجنسي ومصادرة المساكن والأراضي والممتلكات). ولا تزال كل من القوات الموالية للحكومة والجماعات المسلحة غير الحكومية تمارس اعتقالات بحق الأفراد في المناطق الخاضعة لسيطرتهم الفعلية. في عام 2021، وثّقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 383 حالة اعتقال، منها 226 حالة نفذتها الجماعات المسلحة الكردية، و108 حالات نفذتها الحكومة السورية (GoS)، و19 حالة نفذتها هيئة تحرير الشام، و30 نفذتها مختلف الجماعات المسلحة غير الحكومية.[22]

الهجمات على قطاع الرعاية الصحية

2021

30 **إجمالي الهجمات على قطاع الرعاية الصحية**

25 حالة **حالة قتل*** من بينها

3 من مقدمي الرعاية الصحية

5 من المرضى

66 حالة **حالة إصابة*** من بينها

30 من مقدمي الرعاية الصحية

11 من المرضى

4 آخرون من العاملين في قطاع الصحة

* التوزيع الكامل للضحايا غير معروف

تأثير الهجمات على قطاع الرعاية الصحية

16 هجمة أثرت على الموظفين

4 هجمات أثرت على المرضى

17 هجمة أثرت على المرافق الصحية

2 هجمتان أثرتا على المستودعات

13 هجمة أثرت على الإمدادات

5 هجمات أثرت على النقل

المصدر: نظام مراقبة الهجمات على الرعاية الصحية لمنظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2021

النزوح الجماعي وحركات النازحين داخليًا

نواحي تستضيف أكبر عدد من النازحين داخليًا والعائدين

المحافظة	المنطقة	الناحية	السكان المقيمون	العائدون	النازحون داخليًا	السكان	النسبة المئوية للنازحين داخليًا والعائدين من السكان
إدلب	حارم	دانا	173,432	-	953,103	1,126,535	85%
دمشق	دمشق	دمشق	1,218,564	599	609,682	1,828,845	33%
اللاذقية	اللاذقية	اللاذقية	517,250	-	410,286	927,536	44%
ريف دمشق	ريف دمشق	جرمانا	304,812	-	301,645	606,457	50%
إدلب	إدلب	معرة مصرين	73,617	85	256,955	330,657	78%
حلب	أعزاز	أعزاز	65,357	-	235,939	301,296	78%
ريف دمشق	التل	التل	51,713	-	202,027	253,740	80%
حمص	حمص	حمص	436,932	3,870	192,592	633,394	31%
حلب	جبل سمعان	جبل سمعان	1,461,082	16,184	168,677	1,645,943	11%
حماة	حماة	حماة	587,394	400	166,019	753,813	22%
ريف دمشق	قطنا	قطنا	151,471	-	148,855	300,326	50%
إدلب	حارم	سلقين	73,619	-	148,648	222,267	67%
إدلب	إدلب	إدلب	154,076	497	140,714	295,287	48%
الحسكة	الحسكة	الحسكة	142,875	746	127,639	271,260	47%
الرقة	الرقة	الرقة	269,814	986	122,712	393,512	31%
حلب	عفرين	عفرين	74,392	-	119,663	194,055	62%
ريف دمشق	ريف دمشق	القادسية	244,056	44	104,353	348,453	30%

حركات النزوح

2021

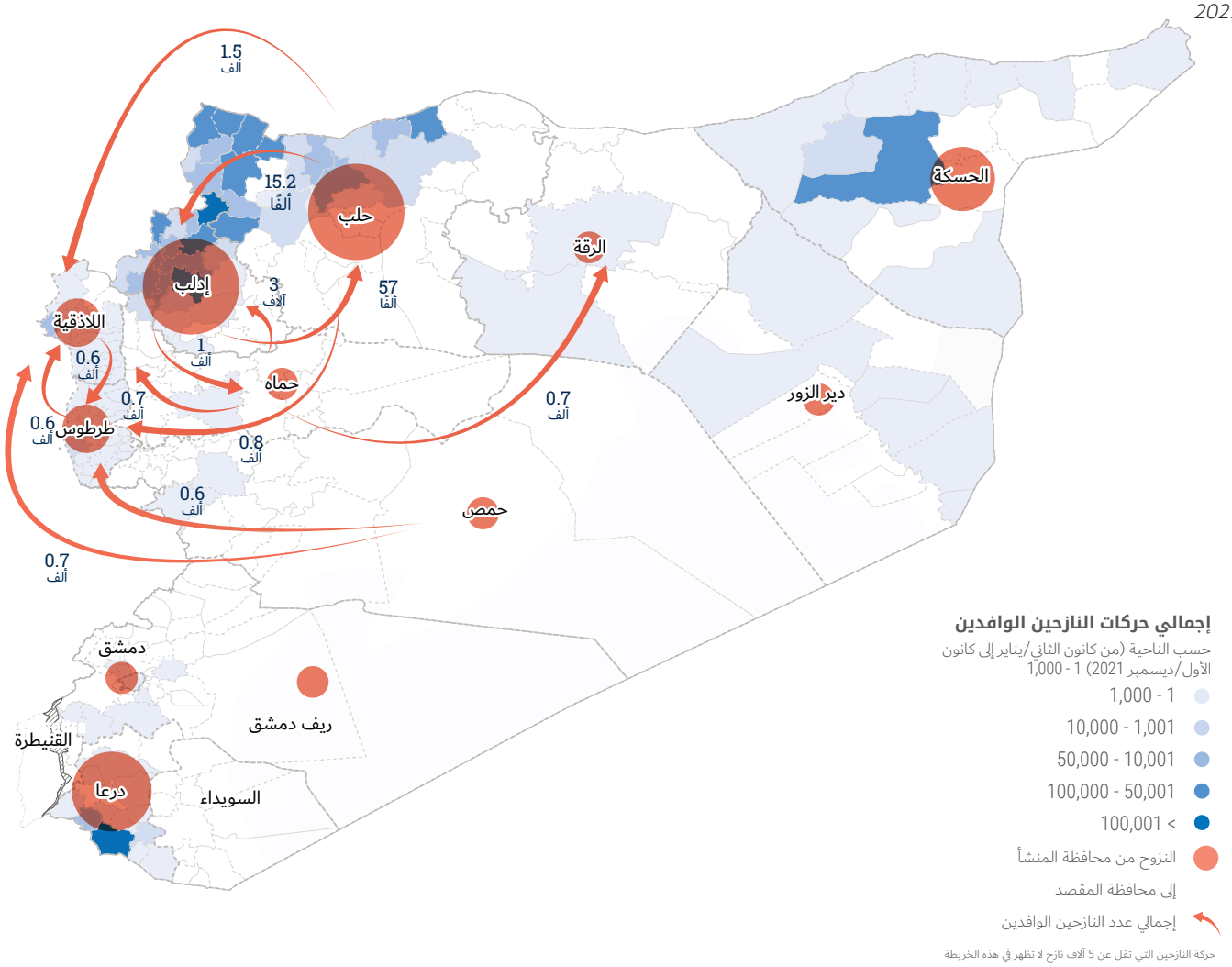

لا تصور الأسهم الموجودة على الخريطة مسارات الحركة الفعلية للنازحين داخليًا.
الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تنطوي على تأييد أو قبول رسمي من جانب الأمم المتحدة.
المصدر: فرقة العمل المعنية بالنازحين داخليًا
تاريخ الإنشاء: 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

لقد تميز عقد من الأعمال القتالية في سورية بالنزوح الجماعي طويل الأمد، فقد نزح ما يقرب من 80 في المئة من أسر النازحين داخليًا الآن لمدة خمس سنوات على الأقل[23]. ارتفع إجمالي عدد النازحين داخليًا في عام 2021 من 6.7 ملايين إلى 6.9 ملايين نازح داخليًا. وانخفض عدد حالات النزوح الجديدة انخفاضًا ملحوظًا عن عام 2020، حيث تم تسجيل 346,995 حالة نزوح جديدة فقط في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس 2021، مقارنة بعدد 1.63 مليون نازح داخلي في الفترة نفسها من عام 2020 [24]. تم تسجيل حالات نزوح جديدة بصفة رئيسية في محافظتي حلب وإدلب حول مناطق خطوط المواجهة على أساس دائم طوال العام، وكذلك في درعا بعد الأعمال القتالية في صيف عام 2021. وكما هو الحال في الأعوام السابقة، لا يزال النازحون، أكثر من نصف جميع النازحين داخليًا، يتركزون في 20 [25] ناحية من النواحي البالغ عددها 272 في سورية[26].

ويعيش حاليًا 2 مليون نازح داخليًا في مواقع الملاذ الأخير: يقيم 1.72 مليون شخص في 1,397 موقعًا كملاذ أخير في محافظتي حلب وإدلب في شمال غرب سورية، وتبلغ نسبة النساء والأطفال منه 80 في المئة[27].

يستضيف شمال شرق سورية 87,600 نازح داخليًا يعيشون في خمسة مخيمات رسمية، و42,000 نازح داخليًا في سبعة مخيمات غير رسمية، و25,000 نازح داخليًا في 136 مركزًا جماعيًا، و131,000 نازح داخليًا في 176 تجمعًا غير رسمي في محافظات الحسكة والرقة وحلب ودير الزور. وفي المحافظات الأخرى، يعيش 11,700 نازح داخليًا في مراكز جماعية ومخيمات ومخيمات عبور/ مناطق استقبال.

بينما ساهم الانخفاض العام في الأعمال القتالية في الحد من تنقلات السكان منذ آذار/مارس 2020؛ إلا أن بعض الدلائل تشير إلى أن الوضع الاقتصادي متزايد التردي بوجه عام في سورية، بجانب توافر الحد الأدنى غالبًا من الخدمات الأساسية في مناطق العودة، قد أثرا على قرارات الأسر بشأن العودة إلى منازلهم. لقد أدت هذه العوامل أيضًا إلى حدوث بعض الانتقال الاستباقي إلى المخيمات والمواقع التي تزداد احتمالية وجود مساعدات إنسانية بها. قد يكون هذا هو واقع الأمر في شمال شرق سورية، حيث يوجد 919 أسرة بحد أدنى حاليًا على قوائم الانتظار لتسكينها في مواقع غير رسمية[28].

ديناميكيات العودة ونوايا الأسر

تم تسجيل 107,510 انتقالات تلقائية لعودة النازحين داخليًا في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس عام 2021، وهي نسبة أقل من ثلث الذين أبلغوا في عام 2020 (360,000)، وذلك باتباع الاتجاه الملحوظ لعمليات النزوح الجديدة. ارتبطت غالبية حالات العودة هذه التي حدثت في أعقاب حالات النزوح المؤقتة بالتصاعد المفاجئ في الأعمال القتالية؛ مثلما حدث في درعا التي نزح منها 38,000 شخص داخليًا نتيجة للأعمال القتالية في صيف 2021 (منهم 1,400 نازح داخليًا يقيمون في مراكز إيواء في مدينة درعا و3,000 لاجئ فلسطيني)، والتي ورد أن غالبيتهم عادوا إلى منازلهم. لم يعد ما يقدر بنحو 3,700 شخص بسبب الضرر الشديد الذي لحق بمنازلهم والخوف من الذخائر المتفجرة.[29]

وفقًا للاستبيانات الأخيرة بشأن نية عودة النازحين داخليًا، تنوي غالبية الأسر النازحة أو تتوقع البقاء في أماكنها الحالية لمدة 12 شهرًا المقبلة، في حين لا يزال الثلث غير حاسم لأمره، وتخطط نسبة قليلة إما للنزوح مرة أخرى أو العودة إلى مكانهم الأصلي.[30] وثمة اختلافات كبيرة حسب الموقع داخل البلد وحسب نوع النزوح، فالموجودون في المخيمات تزداد احتمالية بقائهم أكثر ممن يقيمون بين المجتمعات المضيفة.

رغم الانخفاض الحالي في الأعمال القتالية، لا يزال الصراع وانعدام الأمن يمثلان عاملين رئيسين يؤثران على قرار النازحين داخليًا إما الرجوع أو عدم الرجوع، وفقًا لما ذكره 80 في المئة من المشاركين. تشمل العوامل الأخرى التي تؤثر على قرار الأشخاص نقص المساكن وسبل العيش وفرص العمل والوصول إلى الخدمات الأساسية وتوافر المساعدة. وأدى تدهور الاقتصاد وزيادة انعدام الأمن الغذائي إلى تضاؤل احتمالات العودة والتعافي، وكذلك انتشار التلوث بالذخائر المتفجرة.

تعيق القيود المفروضة على التنقل (التي تم الإبلاغ عنها في أكثر من نصف المجتمعات التي شملها الاستبيان) ومشكلات المساكن والأراضي والممتلكات أيضًا حالات العودة.[31] بالنسبة لمن عادوا، غالبًا ما يتم ذكر أسباب مثل حماية الممتلكات أو محاولة استعادتها (57 و23 في المئة من المشاركين).

مجموع أرقام العائدين

2018 - 2021 (حسب المجموعة السكانية)

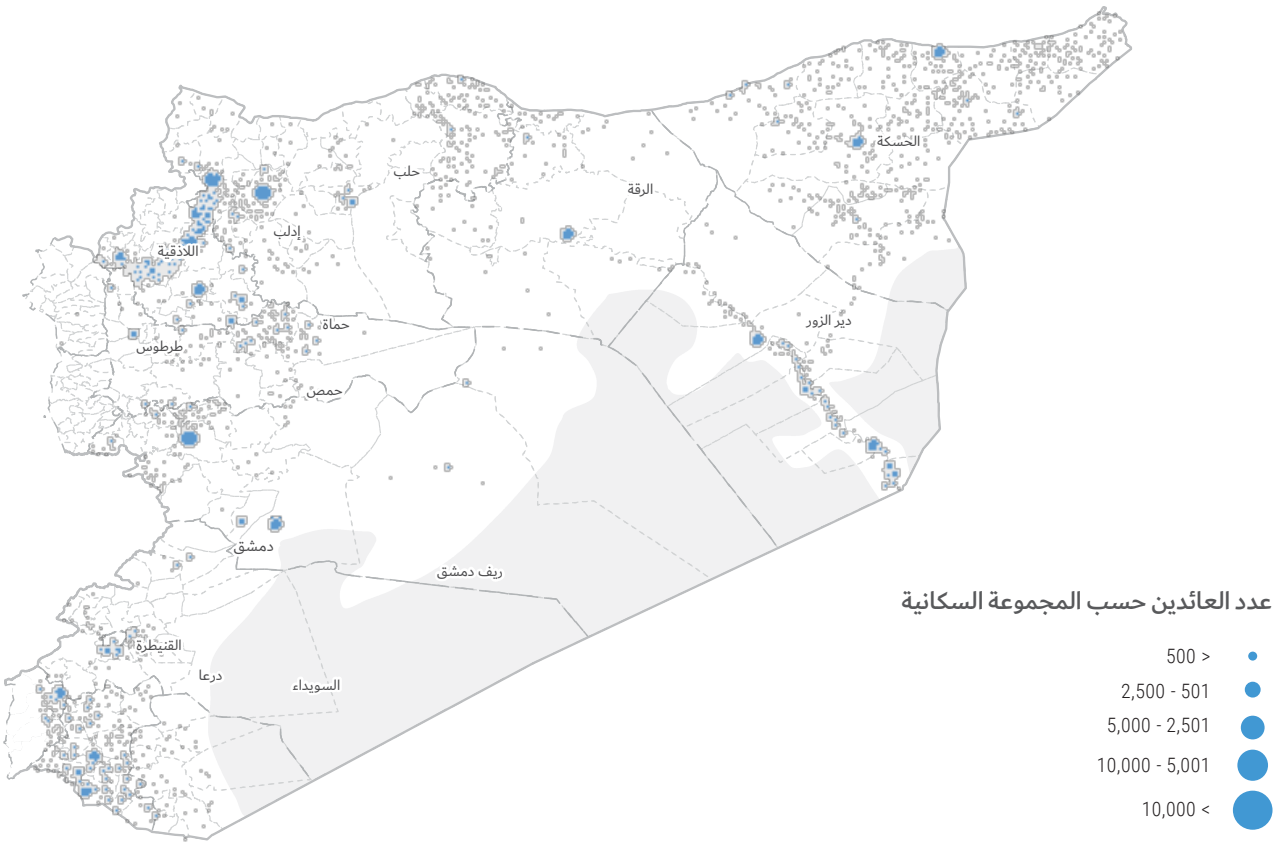

الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تنطوي على تأييد أو قبول رسمي من جانب الأمم المتحدة.
استنادًا إلى المؤشرات والتحليلات القطاعية على المستوى المشترك بين القطاعات التي أعدها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) والقطاعات التابعة للمنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية (WoS).

كوفيد-19

اعتبارًا من 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كان يوجد 177,321 حالة مؤكدة مصابة بفيروس كوفيد-19 بالإضافة إلى 5,678 حالة وفاة في سورية. وبعيدًا عن هذه الحالات المؤكدة، تم الإبلاغ عن 53 في المئة في شمال غرب سورية، و26 في المئة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، و21 في المئة في شمال شرق سورية. تم اختبار إجمالي 546,603 عينات في أنحاء سورية منذ بدء الجائحة.[32]

تعاني سورية من تدني معدلات التطعيم، ولا سيما في المحافظات الشمالية الغربية والشمالية الشرقية. واعتبارًا من 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تم إعطاء إجمالي عدد 1,486,669 جرعة لقاح في سورية، ما نتج عنه تلقيح 670,822 شخصًا (3.9 في المئة) وحصولهم على الجرعة كاملة وحصول 1,027,215 (5.5 في المئة) على جرعة واحدة على الأقل من اللقاح. وعلى الرغم من استمرار أنشطة التلقيح في سورية، فإن التحديات التي تواجه جهود التطعيم عاجزة عن الوفاء بالمطلوب مقارنة بأعداد العدوى اليومية، ويتفاقم الوضع نتيجة قلة توافر اللقاح، وقصر تواريخ انتهاء صلاحية شحنات اللقاح الأخيرة، والعجز في أعداد الفريق الطبي المدرب، وتردد السوريين بوجه عام في الحصول على اللقاح .

شهد شمال غرب سورية، في تشرين الأول/أكتوبر 2021، ارتفاعًا مفاجئًا في حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19، وكانت الأرقام الواردة هي الأعلى منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020، حيث أكدت فرق الرصد في شمال غرب سورية وجود 92,653 حالة إصابة و2,267 حالة وفاة بفيروس كوفيد-19. وقد وصلت معدلات إيجابية الاختبار أيضًا إلى 61 في المئة ووصلت نسبة الإشغال في وحدات العناية المركزة في مستشفيات كوفيد-19 إلى 93 في المئة، مع مواجهة موظفي المجال الصحي عجزًا في الإمدادات الحيوية نظرًا لارتفاع الحالات، فضلاً عن العجز الكبير في إمدادات الأكسجين وأدوات الاختبار واللقاحات.[33] بينما لا تزال الحالة العامة لكوفيد-19 في شمال غرب سورية تمثل تحديًا، لوحظ انخفاض الاتجاه في الحالات الجديدة، ومعدلات الإيجابية، وحالات دخول المستشفيات، ومعدل الوفيات منذ بداية تشرين الثاني/نوفمبر. استمر معدل الإيجابية في الانخفاض وبلغ حوالي 15 في المئة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

بلغت الحالات اليومية ذروتها بمعدل 366 حالة يوم 21 تشرين الأول/أكتوبر، خلال الموجة الرابعة من فيروس كوفيد-19 في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية. ويستمر تأثير الجائحة على جميع المحافظات، وكانت محافظات اللاذقية وحلب ودمشق بمثابة بؤر مركزية.

وشهد شمال سورية أيضًا زيادة في حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 في عام 2021، وبلغت ذروتها خلال الأسبوع الأخير من شهر أيلول/سبتمبر بمتوسط 342 حالة يوميًا. ولا يزال مختبر القامشلي المركزي، وهو المختبر الوحيد القادر على إجراء اختبارات تفاعل البوليميراز المتسلسل (PCR) لتشخيص كوفيد-19 في شمال شرق سورية، يناضل من أجل تأمين الدعم المستمر. ويواجه هذا المختبر، بدوره، دومًا نفاد المخزون من المواد الرئيسية بما في ذلك أدوات الاختبار وقد يضطر إلى الإغلاق. يتم استنفاد إمدادات الأكسجين، حيث اضطرت منشأة لعلاج كوفيد-19 في الحسكة إلى الحصول على أسطوانات الأكسجين من القامشلي والرقة والطبقة لسد العجز لديها. والوضع قاتم على وجه الخصوص في شمال شرق سورية، حيث تكافح العديد من منشآت علاج كوفيد-19، بما في ذلك المنشأة الوحيدة في دير الزور، للحفاظ على سير العمليات نتيجة لعدم كفاية الموارد المالية، بما في ذلك التمويل الإنساني. لقد عالج مستشفى الشحيل 719 حالة مصابة بفيروس كوفيد-19 متوسطة وحادة منذ تفشي الجائحة، تعافت منها 635 حالة وعادة للمنزل بتعليمات العزل المنزلي.

وبصورة عامة، كان يعمل 16 مركزًا لعلاج كوفيد-19 فقط من أصل 33 مركزًا، في شمال سورية وقت كتابة هذا التقرير. ينتج عن البنية التحتية الصحية المحدودة بالفعل، فضلاً عن مشكلات الإمداد المؤدية إلى عدم كفاية إجراءات المسح، ما يؤدي إلى صعوبة بالغة في قدرة النظام الصحي على تقييم المدى الحقيقي لانتشار الفيروس مع توفير العلاج الصحي المناسب في الوقت ذاته.[34]

أرقام كوفيد-19

اعتبارًا من 26 أيلول/سبتمبر 2021

	الإجمالي	النشط	المتعافي	الوفيات
المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة سورية	32,973	7,239	23,527	2,207
شمال شرق سورية	26,677	23,664	2,114	899
شمال غرب سورية	68,123	32,293	34,713	1,117
الإجمالي	**127,773**	**63,196**	**60,354**	**4,223**

1.2.2 الأثر على الأنظمة والخدمات

الأنظمة والخدمات في ظل الضغط المتزايد

لقد تسبب عقد من الأعمال القتالية في دمار لا يوصف بالبنية التحتية الحيوية والخدمات الأساسية في البلاد. وقد تضررت المساكن بشكل خاص، حيث قُدِّرت نسبة العقارات السكنية غير الصالحة للسكن في دوما بمحافظة ريف دمشق بنحو 48 في المئة، ويليها دير الزور (41 في المئة)؛ والرقة (40 في المئة)؛ ودرعا (15 في المئة) وحلب (14 في المئة) ومدن إدلب (13 في المئة)، ما أدى إلى نزوح طويل الأمد وممتد. لا يزال وصول الناس إلى الخدمات الأساسية في جميع أنحاء سورية غير كافٍ إلى حد كبير، ويعوقه تضرر البنية التحتية ونقص الإمدادات الحيوية وانخفاض القوة الشرائية.

تكمن الأسباب الرئيسية لنقص الكهرباء في العجز الكبير في الوقود اللازم لتشغيل محطات الطاقة، وتدمير البنية التحتية الرئيسية للكهرباء، وانخفاض تدفق نهر الفرات الذي أدى إلى انخفاض حاد في إمكانات الطاقة الكهرومائية، وهو ما يزيد من تعقيد الأوضاع الإنسانية في سورية. تعاني أربع محطات لتوليد الطاقة من أصل 14 محطة متوفرة في البلاد من أضرار وإهمال جسيمين، ما أدى إلى تقليل قدرة إنتاج الطاقة قبل الأزمة بنحو 18 في المئة. كما دُمرت محطتان أخريان بالقرب من حماة ودمشق، ولكن تم إصلاحهما جزئيًا منذ ذلك الحين.[35] والنتيجة هي ترشيد شديد للكهرباء في جميع أنحاء سورية، إذ إن نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء الحكومية 15 في المئة مما كان عليه في عام 2010. ويعتبر انقطاع التيار الكهربائي أمرًا شائعًا في جميع المناطق الريفية والحضرية حيث لا تتوفر الكهرباء إلا لساعات قليلة في اليوم في بعض المناطق.[36] وكانت الكهرباء في شمال شرق سورية في أيلول/سبتمبر 2021 تتوفر فقط في مدة تتراوح بين 5 و6 ساعات يوميًا، ومدة تتراوح بين سبع وثماني ساعات في اليوم في شمال غرب سورية. في النصف الأول من عام 2021، تعرضت حلب لانقطاع الكهرباء لمدة عشر ساعات بعد كل ساعة تشغيل أو نصف ساعة، وتعرضت دمشق لانقطاع الكهرباء كل خمس ساعات مقابل كل ساعة من توافرها.[37] أفادت نسبة واحد وأربعون في المئة من جميع الأسر التي تم إجراء مقابلات معها في آب/أغسطس 2021 أن الكهرباء من بين أهم أربعة احتياجات لديهم.[38] ولنقص الكهرباء تأثير متعدد

القطاعات على الخدمات الحيوية، ما يحول دون توافر خدمات التعليم والصحة وخدمات توفير المياه والصرف الصحي والنظافة وجودتها، بما في ذلك وحدات الطوارئ والعناية المركزة في المستشفيات، وأنظمة إمداد المياه الصالحة للشرب، ومحطات معالجة مياه الصرف؛ هذا بالإضافة إلى تعطيل الحياة اليومية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

وعلى نفس المنوال؛ لحقت بالبنية التحتية لنظام المياه والصرف الصحي والنظافة أضرار جسيمة ناجمة عن الأعمال القتالية، والضغوط نتيجة سنوات من العمل بطاقة كبيرة بسبب الطلب المتزايد، ومحدودية الصيانة أو عدم وجودها، والاستنزاف المستمر للعاملين الفنيين، ونقص الكهرباء. يظل نقص الكهرباء السبب الرئيسي وراء ضعف أداء أنظمة إمدادات المياه أو توقفها تمامًا.

تشكّل أكبر سبعة أنظمة لمياه الشرب في سورية نحو 80 في المئة من إجمالي إمدادات البلد لنحو 9.5 ملايين شخص. ومنذ اندلاع الأعمال القتالية في عام 2011، لحقت أضرار مباشرة بجميع الأنظمة باستثناء نظام واحد، على الرغم من الاستمرار لسنوات طويلة دون عمليات تشغيل وصيانة كافية. يؤدي الافتقار إلى المواد اللازمة لإصلاح هذه الأنظمة المعقدة، ونقص العاملين الفنيين المهرة لصيانتها وإصلاحها إلى ترك الكثير منها عرضة للعطل الكامل، مع ما يترتب على ذلك من تأثيرات لا حصر لها على حياة السوريين والتكاليف الضخمة اللازمة لاستبدالها.

يتمثل أحد الآثار الرئيسية لنقص الكهرباء على أنظمة إمداد المياه في أنه يؤدي إلى تقييد ساعات الضخ وتجاوز أنظمة معالجة المياه، لزيادة كمية المياه التي تُضَخ إلى الشبكات على حساب جودة المياه. يجري تصريف 70 في المئة على الأقل من مياه الصرف الصحي دون معالجة، ولا يعمل نصف أنظمة الصرف الصحي على الأقل، [39] ويعتمد ما يصل إلى 47 في المئة من السكان في سورية على بدائل غير آمنة غالبًا للمياه المنقولة عبر الأنابيب مقابل 38 في المئة في منتصف عام 2020.

ومنذ بداية العام، تأثر حوالي ثلث محطات ضخ المياه المقدر عددها بـ 200 محطة، التي تضخ المياه وتعالجها وتوصلها عادة من نهر الفرات، أو البحيرات والقنوات المتصلة به، إلى 5.5 ملايين شخص تقريبًا تأثرًا كبيرًا بسبب انخفاض مستويات المياه في نهر الفرات.[40] ولا تزال محطة مياه علوك في محافظة الحسكة تتعرض للإغلاق المتكرر وانخفاض القدرة التشغيلية على مدار عام 2021، ما أدى إلى الحد من توفير المياه التي يتم ضخها عبر الأنابيب إلى ما يقدّر بنحو 500,000 شخص، وتهديد عافية ما يصل إلى 100,000 نازح داخليًا في مخيمات الهول وتوينة/ واشوكاني والطلائع/ سري كانيه والعريشة في محافظة الحسكة على وجه الخصوص. بالإضافة إلى ذلك، لا توفر محطات ضخ المياه في الخفسة وعين البيضا المياه حاليًا إلى ما يقدّر بنحو 184,000 شخص في منطقة الباب الفرعية في شمال محافظة حلب، بما في ذلك مدينة الباب التي يبلغ عدد سكانها 145,000 شخص.[41]

لا يزال النظام الصحي الضعيف في سورية يواجه حالات طوارئ متزامنة وتحديات مزمنة مثل النقص الحاد في أفراد القطاع الطبي، وانقطاع سلسلة الإمداد ونقص الطاقة، ما يؤثر على مدى توافر الخدمات الصحية وجودتها في جميع أنحاء سورية، فضلاً عن صحة السكان الجسدية والنفسية. تسهم جائحة كوفيد-19 الحالية والطلب المتزايد على مرافق الرعاية الصحية السورية في زيادة الضغط. وبالنسبة لفئات محددة كالنساء والفتيات، يعد الوصول إلى الرعاية الصحية محدودًا بشكل أكبر بسبب أعراف النوع الاجتماعي، حيث يتطلب من الرجل اصطحاب المرأة/ الفتاة وحيث لا يزال الاستقلال الجسدي، ومن ثم الحق في الاختيار بالنسبة لجسد الشخص وحياته الجنسية والإنجابية، محدودًا للغاية ولذلك فإن الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية يتم بالإكراه. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 50 في المئة من العاملين في قطاع الرعاية الصحية قد غادروا البلد في السنوات العشر الأخيرة، بمن فيهم الاختصاصيون المؤهلون في مجال الصحة النفسية[42]. وقد تجاوزت حاليًا نسبة العاملين في مجال الرعاية الصحية للسكان الحدود الدنيا لحالات الطوارئ في أكثر من نصف جميع النواحي في سورية.

واعتبارًا من حزيران/يونيو 2021، كانت نسبة 35 في المئة من المستشفيات المتاحة البالغ عددها 211 مستشفى، إما غير عاملة أو تعمل بشكل جزئي فقط. بينما كانت نسبة 44 في المئة من مراكز الصحة العامة المتاحة، البالغ عددها 1,791 مركزًا، إما غير عاملة أو تعمل بشكل جزئي فقط.[43] وفي غياب الكهرباء المنتظمة والموثوقة، تضطر المرافق الصحية إلى الاعتماد على المولدات وأنظمة الطاقة الشمسية التي توفر الحد الأدنى من متطلبات الطاقة، ما يزيد من المخاطر التي تهدد استمرارية الخدمات الصحية، بما في ذلك الجراحة، وتخزين سلاسل التبريد، والتعقيم، وتخزين الدم الآمن، والتشخيص الدقيق وفي الوقت المناسب. ويصبح من المستحيل تشغيل أساسيات مثل مصابيح الإنارة، ومعقمات أجهزة التخدير، ومعدات التصوير عند انقطاع التيار الكهربائي. لا يزال الوصول المقيّد إلى المياه في بعض المناطق، لا سيما في شمال شرق سورية في عام 2021، يؤثر على صحة الأشخاص فضلاً عن جودة الخدمات المقدّمة في المرافق الصحية.

ولا يزال نظام التعليم متصدعًا وتنقصه الموارد، وهو ما يحد من قدرة الأطفال على الوصول إلى خدمات التعليم بانتظام. ويرى أقل من نصف الأسر التي يرتاد أطفالها المدارس أن أطفالهم يتعلمون بشكل كافٍ.[44] تم تدمير الكثير من مباني المدارس أو تضررت بشدة جراء أعوام من الأعمال القتالية، واكتظت الفصول الدراسية في جميع المحافظات وتعمل المدارس على فترات متعددة من أجل تخفيف الاكتظاظ في الفصول الدراسية. تفتقر المدارس إلى الخدمات الأساسية (أثاث المدرسة، والمراحيض/ الأحواض، والمياه الساخنة، والكهرباء، وما إلى ذلك) ولا تزال العوامل الاقتصادية، بما في ذلك الأطفال الذين يعملون لإعالة الأسرة، تشكل سببًا رئيسيًا لعدم ارتياد الأطفال/ الشباب للمدارس. وتسهم الضغوط الاقتصادية التي تتفاقم مع إسهام نقص المدارس الإعدادية والثانوية في حدوث انخفاض حاد في الحضور عندما يصبح الأطفال مراهقين. لقد تأثرت الأنشطة التعليمية أيضًا بسبب نقص الكهرباء، لا سيما في المناطق الريفية حيث تشكل عدد ساعات توفّر الكهرباء في اليوم الحد الأدنى. ورغم أن استخدام مولدات الطاقة يعتبر أمرًا شائعًا، فقد تفاقمت حدته بسبب النقص المستمر في الوقود في جميع أنحاء البلد وهو ما يؤثر على الأسعار ومدى التوافر على حدٍ سواء. يؤثر نقص الكهرباء والتكلفة الباهظة لتشغيل المولدات على قدرة مقدمي الخدمات التعليمية على مواصلة أي أنشطة مطلوبة من أجل تدفئة المدارس، أو استخدام مختبرات الحاسوب، أو أجهزة العرض أو شبكة الإنترنت خلال ساعات الدوام المدرسي.

لقد أصبح من الصعب أيضًا على الأشخاص الحصول على خدمات الحماية الجيدة بسبب نقص الموارد المالية والإنسانية وبيئة التشغيل الصعبة. لقد أصبح نظام الرعاية الاجتماعية والعدالة، الذي كان يسعى بالفعل إلى منع أشكال العنف المختلفة والتصدي لها، أكثر ضعفًا جراء الأعمال القتالية، والاقتصاد، وجائحة كوفيد-19. يواجه الأشخاص والمؤسسات التي تهدف إلى حماية من هم أكثر عرضة للخطر صعوبات تحد من قدرتهم على فعل ذلك.

انخفاض المحصول الزراعي وزيادة انعدام الأمن الغذائي

بالإضافة إلى الانخفاض القياسي في معدل هطول الأمطار، منذ كانون الثاني/يناير 2021، كان تدفق المياه في نهر الفرات من تركيا إلى سورية أقل بكثير من المتوسط ما أدى إلى انخفاض حاد في مستويات المياه في خزانات مجرى النهر في سورية. إن انخفاض مستويات المياه في نهر الفرات لم يؤد فحسب إلى الحد من فرص الحصول على المياه لأغراض الشرب والاستخدام المنزلي لأكثر من خمس ملايين شخص، بل تسبب أيضًا في خسائر كبيرة في الحصاد والدخل.

تقترن أزمة المياه والظروف الشبيهة بالجفاف التي تعاني منها سورية بالضرر الحاصل وإهمال الأراضي الزراعية ونظم الري لاستمرار الأزمة على مدار عقد. لم تعد نسبة 40 في المئة تقريبًا من المناطق الزراعية المروية قادرة على الاعتماد على توافر المياه. لقد أدت عدم كفاية الأمطار وسوء توزيعها في الموسم الزراعي في 2020/2021، إلى جانب العديد من الموجات الحارّة، وارتفاع تكلفة المدخلات الزراعية، والتوافر المحدود لمياه الري وارتفاع تكلفة الوقود المستخدم في ضخها إلى تقلص المنطقة المزروعة بالحبوب القابلة للحصاد. تجاوزت مساحة المنطقة المُقدَّرة المزروعة بالقمح التي جري حصادها (787,000 هكتار) قليلاً نصف مساحة المنطقة التي جرى حصادها في عام 2019.[45] انخفضت مساحة المنطقة المُقدَّرة المزروعة بالشعير التي تم حصادها (352,000 هكتار) بنسبة 75 في المئة عما كانت عليه في العام الماضي، حيث اعتبرت مساحات شاسعة من الأراضي غير جديرة ببذل الجهود لحصادها. وتشير التقديرات إلى أن إنتاج القمح في عام 2021 بلغ 1,045 مليون طن تقريبًا، مسجلاً انخفاضًا من 2.8 مليون في عام 2020، وربع المتوسط لما قبل الأزمة فقط البالغ 4.1 ملايين طن (خلال الفترة من 2002 إلى 2011). وبلغ إنتاج الشعير المروي بمياه الأمطار 268,000 طن، أي 10 في المئة فقط تقريبًا من مواسم الحصاد الاستثنائية في عام 2019 و2020.[46]

أدى التضخم الشديد وانخفاض قيمة العملة في جميع أنحاء سورية إلى انخفاض القدرة الشرائية للأسر إلى حد كبير، ما أدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للرواتب. وقد أسهمت الخسائر الكبيرة المتكبدة في الحصاد بالإضافة إلى الحرمان الاقتصادي الشديد، في تزايد انعدام الأمن الغذائي، حيث يعاني 12 مليون شخص، ما يعادل 54 في المئة من السكان تقريبًا، من انعدام الأمن الغذائي، مع زيادة بنسبة 51 في المئة منذ عام 2019. وتماشيًا مع ارتفاع انعدام الأمن الغذائي، ازدادت مستويات سوء التغذية. وخلال الفترة ذاتها، ازداد التقزّم من 531,000 إلى 553,000، وارتفع عدد الأطفال الأقل من 5 سنوات الذين يعانون من الهزال الحاد من 173,000 إلى 245,000 طفل في حين بلغ عدد النساء الحوامل والمرضعات اللاتي يعانين من الهزال الحاد 265,000 امرأة.[47]

1.2.3 التأثير على الوصول إلى المساعدات الإنسانية

لا يزال الوصول إلى المساعدات الإنسانية في سورية يشكل تحديًا بسبب الأعمال القتالية النشطة وتداعياتها، والديناميكيات الجغرافية السياسية العالمية، وتدخلات الأطراف المسيطرة، وعمليات الإغلاق الدورية للمعابر الحدودية ونقاط العبور المتعلقة بالتدابير الوقائية لكوفيد- 19 في بعض الأماكن. يحتاج حوالي 3.4 ملايين شخص في شمال غرب سورية، بما في ذلك 2.8 مليون نازح داخليًا إلى مساعدة إنسانية منتظمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. تعيش نسبة سبع وتسعون في المئة من السكان تحت خط الفقر، ويُقدّر أن أكثر من 80 في المئة من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وتصل الأمم المتحدة وشركاؤها إلى متوسط 2.4 مليون شخص مستهدف بالمساعدة في كل شهر لتقديم المساعدة من خلال العمليات العابرة للحدود التي يأذن بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتجدر الحاجة إلى تقديم المزيد. لقد دأبت الأمم المتحدة على زيادة تنوع طرق التوصيل للسماح بأكبر قدر من المرونة فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق عمليات التوصيل عبر الحدود وإيصال المساعدات من خلال العمليات عبر الخطوط.

وتستمر الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة عبر الحدود خلال نقطة عبور باب الهوى عقب اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2585 في تموز/يوليو 2021، لمدة 12 شهرًا. وقد توقف السماح بالعبور من باب السلام لتوصيل المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة كما كان في إطار مجلس الأمن السابق التابع للأمم المتحدة (قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة) رقم 2533.[50,49,48]

ولا تزال القيود الأخرى تعوق الوصول إلى المناطق الرئيسية. لا يمكن الوصول حاليًا إلى منطقتي رأس العين وتل أبيض إلا عن طريق تركيا من خلال عدد قليل من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية (تشير تلك التصاريح الممنوحة إلى وجود قيود منخفضة نسبيًا على إمكانية الوصول إليها). وفي الركبان في جنوب سورية، لا يزال الشركاء في مجال العمل الإنساني لا يمكنهم الوصول إلى 10,500[51] شخص تقريبًا يعيشون في أوضاع مزرية، مع محدودية فرص الحصول على الغذاء والخدمات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة والخدمات الأساسية الأخرى، منذ أيلول/سبتمبر 2019. لم يتمكن سكان مخيم الركبان من الوصول أيضًا إلى العيادة التابعة للأمم المتحدة على الجانب الأردني من الحدود منذ آذار/مارس 2020 بسبب التدابير المتعلقة بكوفيد-19.

وفي شمال شرق سورية، تتفاوت إمكانية الوصول إلى مواقع المشردين داخليًا وأماكنهم حسب الموقع وطريقة الاستجابة. لا يزال الوضع الأمني في مخيم الهول في شرق محافظة الحسكة، التي تستضيف 60,000 شخص تقريبًا، يشكل مصدر قلق رئيسيًّا لجميع الشركاء في مجال العمل الإنساني، مع ارتفاع مستويات العنف والإجرام والتوترات الاجتماعية. وبينما يواصل الشركاء في مجال العمل الإنساني تقديم المساعدة بانتظام، فقد تم الإبلاغ عن وقوع أعمال عنف ضد الموظفين في قطاع المساعدة الإنسانية وأصولها، وعدم كفاية الأجهزة الأمنية، والقيود المفروضة على وصول العاملين في المجال الإنساني إلى المناطق حسبما أورد الملحق.

وفي حين أثرت التدابير الوقائية لكوفيد-19 تأثيرًا كبيرًا على التنقل والوصول إلى المساعدة الإنسانية في عام 2020، فإن التدابير المتعلقة بالجائحة يُبلّغ عنها بنسبة أقل بوصفها عائقًا في التقييمات الأخيرة. ويفسر ذلك إلى حد كبير بالتخفيف التدريجي (أو الإلغاء الكامل في بعض المناطق) من تدابير التخفيف المتعلقة بكوفيد-19، مثل حظر التجول والقيود المفروضة على التنقل، على الرغم من التصاعد الحاد في الحالات ومعدل إيجابية الحالات.

الجدول الزمني للأحداث

كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر 2021

2021

كانون الثاني/يناير

في محافظة الحسكة، فرضت السلطات الفعلية قيودًا على التنقل داخل المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية وخارجها، والتي أثّرت على إيصال الإمدادات الإنسانية والسلع التجارية، بما في ذلك الوقود والمياه؛ حيث تم احتجاز 74 شاحنة تابعة للأمم المتحدة تحتوي على مساعدات إنسانية تكفي 200,000 شخص في نقطة تفتيش لمدة أسبوعين.

أصدر مصرف سورية المركزي ورقة نقدية سورية جديدة بقيمة 5,000 ليرة سورية، ما أثار مخاوف من تدني قيمة العملة بدرجة أكبر.

شباط/فبراير

قدّر برنامج الأغذية العالمي أن 12 مليون شخص، أي 55 في المئة من السكان، يعانون الآن من انعدام الأمن الغذائي. وأبرز الزيادات في انعدام الأمن الغذائي كانت في محافظات حماة وحمص واللاذقية وطرطوس.

آذار/مارس

انخفضت قيمة الليرة السورية إلى أدنى مستوى لها في جميع الأوقات بمعدل 4,000 ليرة سورية إلى 1 دولار أمريكي في السوق غير الرسمية، وهو أدى إلى انخفاض القوة الشرائية بشكل أكبر وارتفاع أسعار السلع الأساسية.

نيسان/أبريل

تعرض مستشفى في مدينة الأتارب في الريف الغربي لمحافظة حلب، الذي كان يتلقى دعمًا من الأمم المتحدة سابقًا، بقصف مدفعي أسفر عن مقتل سبعة مرضى وإصابة 15 شخصًا بينهم خمسة من العاملين في القطاع الطبي وتعليق الخدمات لمدة أسبوعين.

في 21 آذار/مارس، أدت الهجمات في شمال غرب محافظة إدلب على البنية التحتية الإنسانية إلى خسائر كبيرة في الإمدادات الحيوية وتعليق تقديم المساعدات. وتعرضت أربع وستون شاحنة لأضرار جزئية، وتم تعليق شحنات الأمم المتحدة مؤقتًا، ودُمرت مواد الإغاثة المخصصة لحوالي 25,000 شخص، وعلّقت خمس منظمات غير حكومية على الأقل عملياتها مؤقتًا

الوضع الأمني، في مخيم الهول في الشمال الشرقي، آخذ في التردي مع مقتل أحد موظفي منظمة إنسانية في خيمة من خيمات المخيم. وقد تم تسجيل 42 جريمة قتل منذ بداية عام 2021.

في 22 نيسان/أبريل، وصلت أكثر من 250,000 جرعة من لقاح كوفيد-19 إلى سورية، من خلال مبادرة كوفاكس المدعومة من الأمم المتحدة، لتطعيم العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية في البلاد.

أيار/مايو

في 25 أيار/مايو، تم إعادة 94 عائلة عراقية من مخيم الهول إلى العراق. وستكون هذه هي الحالة الأولى من بين ثلاث حالات إعادة لمواطنين عراقيين من مخيم الهول في عام 2021، حيث عادت 115 عائلة عراقية إلى بلدهم الأصلي في 29 أيلول/سبتمبر.

حزيران/يونيو

في 12 حزيران/يونيو، قُصف مستشفى الشفاء في مدينة عفرين، الذي تدعمها الأمم المتحدة منذ تموز/يوليو 2019، بقذائف مدفعية ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 13 شخصًا بينهم طبيب وعاملون صحيون وطفلان. وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للهجمات المؤكدة على قطاع الرعاية الصحية في شمال غرب الجمهورية العربية السورية منذ بداية عام 2021 إلى 10 هجمات، ما أسفر عن 43 إصابة و23 حالة وفاة.

تموز/يوليو

في 10 تموز/يوليو، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 2585 بالإجماع، الذي يوسع نطاق استخدام معبر باب الهوى الحدودي لتوصيل المساعدات الإنسانية لمدة ستة أشهر (باستثناء معبر باب السلام)، وتجديد لاحق لمدة ستة أشهر أخرى حتى 10 تموز/يوليو 2022.

منذ 28 تموز/يوليو في جنوب غرب سورية، تم الإبلاغ عن قصف عنيف واشتباكات برية في درعا، ما أدى إلى نزوح 38,000 شخص. ووقع اتفاق وقف إطلاق النار بين الجانبين في 9 أيلول/سبتمبر، ما أدى إلى عودة ما يقرب من 77 في المئة من النازحين.

آب/أغسطس

في 30 آب/أغسطس، وصلت شحنة مواد إغاثية عبر خطوط النزاع من مناطق الحكومة إلى الشمال الغربي لأول مرة منذ عام 2017 إلى مستودع لبرنامج الغذاء العالمي في مدينة سرمدا بمحافظة إدلب.

استمرت الأعمال قتالية في التصاعد مع القصف اليومي العنيف والنزاع المسلح، ما أثر على إدلب ومناطق شمال حلب في شمال غرب سورية. وللمرة الأولى منذ وقف إطلاق النار في آذار/مارس 2020، طالت أعمال العنف مدينة الباب ومحيطها، حيث أسفر القصف عن مقتل ما لا يقل عن 20 مدنيًا بينهم امرأة و15 طفلاً، وإصابة ما لا يقل عن 41 مدنيًا، بينهم 4 نساء و20 طفلاً.

أيلول/سبتمبر

في أول تحديث رسمي لعدد القتلى منذ عام 2014، أبلغت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليت مجلس حقوق الإنسان أن عقدًا من الحرب في سورية خلّف أكثر من 350,200 قتيل، مشيرة إلى أن هذا العدد الإجمالي كان "أقل من العدد الفعلي للقتلى". وكان يوجد أكثر من امرأة من كل 13 فردًا لقوا حتفهم بسبب النزاع، ما يمثل 26,727 إجمالاً، وتقريباً طفل من كل 13 فردًا، ما مجموعه 27,126 من الأطفال الذين زُهقت أرواحهم.

في الشمال الغربي، طال القصف المدفعي والغارات الجوية اليومية إدلب، ما أثر على البنية التحتية والمناطق المدنية المكتظة بالسكان.

توقفت محطة مياه علوك عن العمل، من 20 آب/أغسطس إلى 10 أيلول/سبتمبر، بسبب عدم كفاية الكهرباء وانخفاض إمكانية وصول الفنيين لإجراء الصيانة والإصلاحات. ويعد انقطاع إمدادات المياه من علوك أمرًا مألوفًا ويؤثر على ما يقرب من 460,000 شخص في شمال شرق سورية، ولا سيما في الحسكة وتل تمر، بما في ذلك مواقع النازحين داخليًا مثل مخيمي الهول والعريشة. وبحلول نهاية عام 2021، توقفت محطات مياه علوك عن العمل لمدة أربعة أشهر تقريبًا.

في أيلول/سبتمبر، وصل متوسط السعر الوطني لسلة الأغذية الموحدة المرجعية لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة إلى أعلى مستوى له على الإطلاق منذ بدء عملية الرصد (2013)، حيث ارتفع بنسبة سبعة في المئة بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2021 ووصل إلى 186,319 ليرة سورية (75 دولارًا أمريكيًا بسعر الصرف الرسمي البالغ 2,500 ليرة سورية/دولار أمريكي). بالإضافة إلى ذلك، يصل متوسط السعر الوطني للخبز المدعوم إلى 237 ليرة سورية للحزمة، أي بزيادة قدرها 367 في المئة في عام واحد.

تشرين الأول/أكتوبر

تنظر منظمة الصحة العالمية إلى سورية على أنها الدولة الأسوأ حالاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب ارتفاع معدل إيجابية اختبار كوفيد-19، وأدنى معدل تطعيم (2.4 في المئة) وارتفاع معدل الوفيات. فالوضع مقلق لا سيما في الشمال الغربي حيث يبلغ معدل إيجابية الاختبار 35 في المئة.

في 3 تشرين الأول/أكتوبر، أُعيد فتح معبر نصيب/ جابر الحدودي بين الأردن وسورية بشكل كامل أمام المدنيين والحركة التجارية.

في شمال غرب سورية، استمر القصف المدفعي الكثيف المتبادل والغارات الجوية، ما أثر على المواقع المحيطة بمخيم مريم للنازحين داخليًا، ومخيم الأرامل بالقرب من زرزور، ما أدى إلى وقوع أضرار وإصابات. علاوة على ذلك، أثر القصف العنيف على سرمدا، بالقرب من معبر باب الهوى، ما أدى إلى إلحاق أضرار بالعديد من المرافق المخصصة للمساعدات الإنسانية والصحية والأصول وتعليق البرامج.

تشرين الثاني/ نوفمبر

تلقت الحكومة السورية الدفعة الثانية من لقاحات كوفيد-19 المقدمة من مبادرة كوفاكس، بأكثر من 1.3 مليون جرعة، ما يمثل أكبر دفعة تصل إلى البلاد بعد الشحنة الأولى في نيسان/أبريل من هذا العام.

في 10 تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت الحكومة السورية على خطة تنفيذية مدتها ستة أشهر وضعتها الأمم المتحدة للقوافل المشتركة بين الوكالات عبر الخطوط لتقديم المساعدات الإنسانية بشكل منتظم إلى المجتمعات المحلية في عشر مناطق فرعية في محافظتي إدلب وحلب؛ وهما سرمين، وتفتناز، وأريحا وسلقين وحارم بمحافظة إدلب والراعي والعريمة وراجو والغندورة والباب بمحافظة حلب.

كانون الأول/ديسمبر

في كانون الأول/ديسمبر، تم إيفاد قافلة ثانية عبر الخطوط في شمال غرب سورية من خلال مبادرة مشتركة بين الوكالات. وعبرت القافلة التي حملت مواد غذائية وإمدادات إنسانية أخرى لعشرات الآلاف من الأشخاص من مناطق الحكومة إلى مستودع لبرنامج الغذاء العالمي في مدينة سرمدا بمحافظة إدلب.

1.3 نطاق التحليل

وقد تم إجراء تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات (MSNA) في آب/أغسطس 2021، لضمان جمع البيانات في جميع النواحي. استند التقييم إلى 33,171 أسرة أُجريت معها مقابلات من قبل 475 من القائمين على التعداد. وتم بذل جهود متواصلة لضمان المساواة في تمثيل المشاركين بين الجنسين؛ حيث مثلت الإناث نسبة 49 في المئة من المشاركين هذا العام، محققة ارتفاعًا من 31 في المئة في عام 2019، و43 في المئة في عام 2020. وبينما أجرت قطاعات عديدة تقييمات محددة لتقديم المعلومات إلى تحليل الاحتياجات على مستوى الدولة، فإن تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لا يزال يعمل باعتباره أحد الأدوات الرئيسية لجمع البيانات لأغلبية قطاعات المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية (WoS). تم إجراء تحليل شدة الاحتياجات المشتركة بين القطاعات (وتقدير المحتاجين اللاحق) لعام 2022 على مستوى الناحية (المستوى الإداري 3). وبتوجيه من المبادئ التوجيهية في إطار التحليل المشترك بين القطاعات[52]، تم إنشاء نموذج لشدة الاحتياجات المشتركة بين القطاعات يستند إلى مؤشرات شدة الاحتياجات القطاعية لتسترشد به اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2021 وقد خضع لمزيد من التحسين هذا العام، بهدف ضمان قابلية المقارنة والربط مع الشدة القطاعية/نمذجة المحتاجين على مستوى الناحية.

تم إدراج فئة سكانية رابعة في تحليل اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2022، من أجل زيادة فهم الاختلافات الدقيقة في الحاجة الإنسانية في جميع أنحاء سورية، ما أدى إلى تقسيم فئة النازحين داخليًا إلى: النازحين داخليًا داخل المخيمات والنازحين داخليًا خارج المخيمات. يُجري تحليل الاحتياجات المحددة والعوامل الأساسية لكل فئة من الفئات السكانية الرئيسية موضع الاهتمام، مثل

- **النازحين داخليًا داخل المخيمات**، مع تركيز جهود التحليل على النازحين داخليًا الذين طالت فترة نزوحهم في المناطق الأقل تأثرًا بشكل عام بالأعمال القتالية الأخيرة، والنازحين داخليًا الذين لجأوا إلى التجمعات العشوائية/المخيمات غير الرسمية، مع التركيز على نوع المخيمات ومدى توافر الخدمات أو وجود فجوات فيها.
- **النازحين داخليًا خارج المخيمات**، مع تركيز جهود التحليل على احتياجات معينة تنشأ نتيجة النزوح داخليًا مع عدم التمكن من الاستفادة من الخدمات المقدمة إلى حد ما داخل المخيمات.
- **العائدين تلقائيًا من النازحين داخليًا**، أي النازحين داخليًا الذين عادوا إلى أماكنهم الأصلية في غضون ستة أشهر بعد نزوحهم في عام 2020؛
- **المقيمين الأكثر تضررًا**، على النحو المحدد بين الأسر غير النازحة في سورية، مع التركيز على الذين يعيشون في مناطق تستضيف أعدادًا كبيرة من النازحين داخليًا والعائدين و/أو ينخفض فيها الوصول إلى الخدمات الأساسية وسبل العيش انخفاضًا كبيرًا، وكذلك أولئك الذين يتأثرون بشكل خاص بالتدهور الاجتماعي الاقتصادي وزيادة انعدام الأمن الغذائي بصفة خاصة.

نظرًا إلى التأثير الشامل للأزمة على جميع الفئات السكانية في مختلف أنحاء الإقليم، فإن إصدار اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية في سورية لعام 2022 يغطي جميع المناطق المأهولة بالسكان في سورية، ويقدم تحليلاً مفصلاً عن الاتجاهات في الاحتياجات الإنسانية بين جميع السكان وصولا إلى مستوى الناحية (المستوى الإداري 3).

من الناحية الموضوعية، ومقارنةً بالسنوات السابقة، تم تعديل نماذج التحليل وجمع البيانات الخاصة بإصدار اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2022 من أجل تحسين استيعاب التعقيد المتزايد للاحتياجات والعوامل الأساسية، بما في ذلك تلك المتصلة بالأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي تؤثر على جميع الفئات السكانية في سورية.

تغطي اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية في سورية لعام 2022 الفترة من كانون الثاني/يناير 2021 إلى كانون الثاني/يناير 2022. ويستند تحليل الاحتياجات والشدة في المقام الأساسي إلى البيانات الأولية التي جُمعت خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2021.

نطاق التحليل والفئات السكانية التي جرى تقييمها

حسب المحافظة

المحافظة	المقيمون الأكثر تضررًا	العائدون	النازحون داخليًا		عدد السكان المُقدَّر
			في التجمعات العشوائية/ المخيمات		
حلب	2,878,542	22,045	1,283,773	424,641	4,184,360
الحسكة	800,681	2,673	345,289	120,246	1,148,643
الرقة	590,334	1,576	181,116	114,860	773,026
السويداء	308,617	120	71,313	399	380,050
دمشق	1,218,564	599	609,682	717	1,828,845
درعا	921,289	1,040	103,155	-	1,025,484
دير الزور	930,541	6,478	170,701	39,274	1,107,720
حماة	1,236,421	6,512	226,911	2,960	1,469,844
حمص	1,209,939	6,686	303,971	4,449	1,520,596
إدلب	974,035	15,491	1,868,494	1,306,930	2,858,020
اللاذقية	825,116	-	449,317	446	1,274,433
القنيطرة	101,104	8,309	3,752	337	113,165
ريف دمشق	1,899,274	11,031	1,115,922	1,218	3,026,227
طرطوس	760,803	-	182,297	25	943,100
الإجمالي	14,655,259	82,560	6,915,693	2,016,502	21,653,512

1.4 الأوضاع الإنسانية، والشدة والمحتاجون

عدد المحتاجين

توزيع السكان حسب تصنيف الشدة

الحد الأدنى	تخلق ضغوطًا	شديدة	شديدة للغاية	كارثية	المحتاجون
5.1 آلاف	7.1 ملايين	9.6 ملايين	4.9 ملايين	61.1 ألفًا	14.6 مليونًا

تصنيف المحتاجين حسب النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
الذكور	7.4 ملايين	51%
الإناث	7.2 ملايين	49%

المحتاجون حسب العمر والنوع الاجتماعي

العمر	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
النساء (أكثر من 18 عامًا)	4.3 ملايين	29%
الرجال (أكثر من 18 عامًا)	3.8 ملايين	26%
الفتيان (0 - 17 عامًا)	3.6 ملايين	25%
الفتيات (0 - 17 عامًا)	2.9 مليون	20%

حسب الفئات السكانية

الفئة السكانية	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
المقيمون	9.2 ملايين	63.1%
النازحون داخليًا خارج المخيمات	3.3 ملايين	22.7%
النازحون داخليًا في المخيمات	2 مليون	13.8%
العائدون	56.7 ألفًا	0.4%

حسب العمر

العمر	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
الأطفال (0 - 17)	6.5 ملايين	45%
البالغون (18 - 59)	7.5 ملايين	51%
كبار السن (أكبر من 59)	615 ألفًا	4%

ذوو الإعاقة

	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
ذوو الإعاقة	4.2 ملايين	29%

ظلت الأوضاع الإنسانية المتعلقة بجميع التدابير الرئيسية تقريبًا تتدهور بالنسبة لغالبية السوريين على مدار عام 2021 - وتمثلت في تداعيات تسارع تدهور الاقتصاد والبنية التحتية المدنية، واستمرار انعدام الأمن والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، والصدمات البيئية.

وفي حين أن المستوى العام للعنف وعمليات النزوح واسعة النطاق قد أظهرت انخفاضًا نسبيًا في عام 2021، فإن الارتفاعات المتقطعة للأعمال القتالية لا يزال مستمرًا على طول الخطوط الأمامية في شمال وجنوب سورية حيث لا تزال البيئات الأمنية أكثر اضطرابًا وعرضة للتصعيدات. ولا يزال التجاهل الواسع النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني مستمرًا بلا هوادة، تاركًا خيارات قليلة للكثيرين لضمان سلامتهم وأمنهم.

يدفع التدهور الحاد في أوضاع الاقتصاد الكلي وآثاره غير المباشرة مزيدًا من السوريين إلى طلب الاحتياجات الإنسانية.

وبدون الزيادات الكبيرة في المساعدات الإنسانية الخارجية، ستواصل قدرة السوريين على الصمود بالإنخفاض، كما يتضح من خلال قدرة استجابتهم لهذه الصدمات، ما يؤدي إلى تعرضهم لمزيد من الضرر الذي لا يمكن إصلاحه وتراجع البلد أكثر مما كانت عليه قبل نشوء هذه الأزمات. يتم تصنيف 80 في المئة تقريبًا من النواحي في سورية في نطاق مقياس شدة الاحتياجات المشتركة في الدرجة 3 أو أكثر، مع مراعاة الحد الأدنى الذي يتطلب التدخل الإنساني في حالات الطوارئ في جميع القطاعات.

وثمة نمط واحد تقريبًا شبه عالمي لجميع الفئات السكانية التي شملها الاستبيان في عام 2021 - وهو ما يزيد من الضعف الاقتصادي بشكل كبير. تبلغ فجوة الإنفاق الحالية (الدخل مطروحًا منه نفقات الأسرة) الآن 50 في المئة حسبما تم الإبلاغ به، متضاعفة مقارنةً بالعام الماضي. ولا يستطيع أكثر من ثلاثة أرباع الأسر (76 في المئة) تلبية أبسط احتياجاتها الأساسية، وهي زيادة نسبتها 10 في المئة عن العام الماضي. تفيد سبع من بين عشر أسر بزيادة عبء ديونها. وفي محاولة للتكيّف، تورد أسرة من بين أربع أسر حاليًا أنها تبيع الأصول الإنتاجية[53] - ما يؤدي إلى بدء حلقة من الآثار المرتدة للديون المتنامية التي يترتب عليها تبعات تتزايد شدتها.

كلما أصبحت استراتيجيات التكيف أكثر سلبية، تصبح التبعات أكثر شدة. تشير التقديرات إلى أن إخراج الأطفال من المدارس وتشغيلهم يحدث بمعدلات مرتفعة تصل إلى 30 في المئة في بعض المناطق، ما يعرض الأطفال لمخاطر ناجمة عن تهديدات شديدة لحمايتهم.[54] وغالبًا ما يعني خفض النفقات على الغذاء، الذي يمثل نصف الإنفاق الإجمالي للأسر السورية تقريبًا، الاعتماد على غذاء أقل أو أدنى جودة وأقل تغذية، وهي ممارسة تضاعفت منذ عام 2019. يواصل الأمن الغذائي التدهور، ويتفاقم بسبب انخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية، والصدمات الاقتصادية والمناخية.

ويؤدي استمرار عدم توافر إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية المدنية اللازمة لعملها إلى زيادة تحفيز حالات التدهور في الأوضاع الإنسانية أيضًا. تبلغ نسبة الوصول إلى الكهرباء، التي تعد احتياجًا ذا أولوية حسبما ذكر للعائدين والمقيمين السوريين بصفة خاصة، 15 في المئة مقارنةً بها قبل اندلاع الأزمة منذ عقد مضى. ويستشعر هذا التأثير مباشرة في حياة السوريين بالحيلولة دون الحصول على التعليم، وسبل العيش، والسلامة على سبيل المثال لا الحصر.

وللوصول إلى شبكات إمداد المياه، التي تعتمد بكثافة أيضًا على شبكات الطاقة الكهربائية العاملة، تبعات مباشرة على حياة السوريين وسبل عيشهم. لقد انخفضت موثوقية وكفاءة أنظمة المياه انخفاضًا حادًا لأول مرة منذ عام 2016، حيث انخفض عدد مستخدمي شبكات المياه بنحو 2 مليون شخص باعتبارها المصدر الرئيسي لهم مقارنة بمنتصف عام 2020. تمت دراسة الآثار الصحية المرتبطة بذلك جيدًا وينبغي النظر إليها على أنها عوامل مساهمة مباشرة فيما يتعلق بحقيقة أن هذه الزيادات في الأمراض المنقولة بالمياه أصبحت حقيقة في عام 2021. يرتبط المرض بسوء التغذية وقد ارتفعت معدلات سوء التغذية الحاد الشامل بمقدار يزيد على الضعف منذ العام الماضي.

تعتمد الطريقة التي تؤثر بها هذه الديناميكيات على حياة السوريين اعتمادًا كبيرًا على الحالة، والديموغرافيا، والجنس، وتنوع الخصائص والموقع. تبحث الأقسام التالية كيفية تأثير تداعيات الأزمة على حياة السوريين في كل فئة من الفئات السكانية الأربع التي يركز عليها تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2021، بالاستعانة بهيكل إطار التحليل المشترك بين القطاعات[55]. التركيز على حصول الأشخاص على احتياجاتهم الأساسية، وكيفية مواجهتهم للصدمات، وصحتهم ورفاههم العام.

الاحتياجات ذات الأولوية

كما أعرب عنها معيلي الأسر

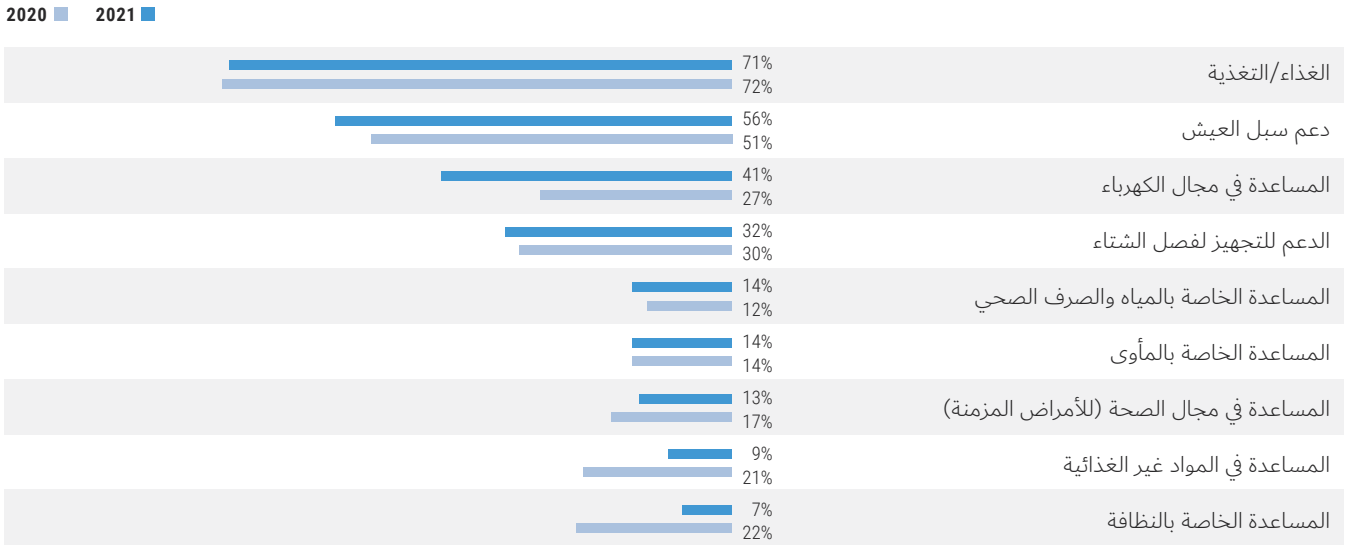

يظهر المقيمون الأكثر تضررًا غير النازحين أكبر زيادة في شدة الاحتياجات حسب الفئة السكانية، ما يؤدي إلى زيادة من 6.4 ملايين إلى 9.2 ملايين، وهو ما يشير إلى أن التدهور الاقتصادي أصبح الآن يمثل أحد الدوافع الرئيسية للاحتياجات في المناطق الأقل تأثرًا بشكل مباشر في السابق بالأعمال القتالية والنزوح. ونتيجة لذلك، زاد عدد السوريين المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية بنسبة 9 في المئة، من 13.4 مليونًا إلى 14.6 مليونًا في عام 2021.

مستويات المعيشة غير الملائمة: الاحتياجات والدوافع

أشار أكثر من ثلاثة أرباع الأسر (76 في المئة) إلى أن قدرتهم غير كافية أو أنهم غير قادرين تمامًا على تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهم، مع كون حالة أسر العائدين والنازحين داخليًا المقيمين خارج المخيمات أسوأ مقارنة بالفئات السكانية الأخرى. وتمت ملاحظة اتجاهات إقليمية، حيث أبلغ السكان في محافظات طرطوس، والحسكة، والسويداء، والقنيطرة، ودرعا وحمص عن وجود قيود كبيرة بشكل خاص تحول دون تلبية الاحتياجات الأساسية بنسبة تتراوح بين 90 و99 في المئة. وترتبط العوامل المباشرة لهذا الاتجاه بالانخفاض الحاد في الاقتصاد السوري، حيث أشارت نسبة 88 في المئة من الأسر إلى اعتبار نقص الدخل أو عدم قدرتها على الوصول إلى مصدر للدخل السبب في عدم قدرتها عن تلبية احتياجاتها الأساسية. يتمثل ثاني أهم الأسباب المشار إليها في عدم القدرة على تحمل تكاليف الغذاء والسلع الأساسية (70 في المئة)، ما يشكل مصدر قلق كبيرًا بشأن الصحة الجسدية والنفسية لأفراد الأسرة في العام المقبل.[56]

وعلى نطاق أوسع، تظل مسائل الحماية المرتبطة بالوثائق المدنية، والمسائل المتعلقة بالمساكن والأراضي والممتلكات وحرية التنقل، تشكل عوائق رئيسية في جميع أنحاء البلد أمام حصول السوريين إلى احتياجاتهم الأساسية. وأبلغت نسبة 76 في المئة من المجتمعات التي شملها التقييم عن الافتقار إلى/ فقدان الوثائق المدنية (مقابل 61 في المئة سُجلت في عام 2020) وشاع ذلك في جميع المحافظات.[57] وأبلغت نسبة 51 في المئة من المجتمعات التي شملها التقييم عن قيود مفروضة على حرية التنقل (مقابل 65 في المئة في عام 2020)، وأبلغت نسبة 61 في المئة من تلك المجتمعات عن مخاوف بشأن المساكن والأراضي والممتلكات (مقابل 50 في المئة في عام 2020).[58]

على سبيل المثال، يؤدي الافتقار إلى الوصول إلى الوثائق المدنية الصادرة عن الحكومة - التي تم الإبلاغ عن كونها مشكلة خطيرة للسكان في شمال حلب والرقة والحسكة ودير الزور وإدلب إلى الحد من إمكانية الحصول على المساعدة والخدمات الأساسية التي تقدمها السلطات، وحرية التنقل، التي تؤثر على العديد من أفراد الأسرة. ويُعد ذلك تقييديًا بوجه خاص بالنسبة للأرامل أو المطلقات لأنها تحد من قدرتهن على وراثة الممتلكات، أو الحصول على حضانة الأطفال، أو الزواج مجددًا بشكل قانوني، أو تسجيل الأطفال المولودين من خلال علاقات مستقبلية، ما يزيد من تعرضهن للعنف والوصمة الاجتماعية، ويحد بشدة من حصول أطفالهن على الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. وقد حصلت نسبة خمسين في المئة من الأسر التي أبلغت عن عدم امتلاكها وثائق مدنية صادرة عن الحكومة السورية على وثائق صادرة عن السلطات الفعلية، وتقيم غالبية تلك الأسر في مناطق غير تابعة لحكومة سورية. وفي نهاية المطاف، يؤثر نقص الوثائق المدنية على أمن الحيازة وإمكانية العودة لمئات الآلاف من النازحين داخليًا، ولا سيما على الصعيد النفسي.

ورغم أن 64.1 في المئة من الأسر في جميع أنحاء سورية أبلغت عن وجود موظف واحد على الأقل بين أفرادها، فإن السكان أقل قدرة على تغطية نفقاتهم من خلال الراتب أو الدخل بسبب العجز المتزايد في الدخل، وهو ما يشكل تدهورًا حادًا تم تسجيله منذ عام 2019 ويسلط الضوء على الطبقة المتنامية "الفقراء العاملين" بين المتضررين من الأزمة في سورية. وبحلول آب/أغسطس 2021، سيتجاوز متوسط إنفاق الأسرة (449,642 ليرة سورية) متوسط دخل الأسرة (301,377) بنسبة 49 في المئة، مقارنة بنسبة 20 في المئة في عام 2020. وعلى الصعيد الجغرافي، أبلغ السكان في محافظة ريف دمشق ذاتيًا عن أعلى نسبة عجز في الدخل حيث يغطي الدخل نسبة 47 في المئة فقط من النفقات، تليها السويداء (53 في المئة)، والقنيطرة (60 في المئة)، والحسكة (60 في المئة). ومن الناحية الديموغرافية[59]، يعتبر العجز في دخل الأسر التي يعاني عائلها من إعاقة، بما في ذلك الأسر التي تعولها نساء (71 في المئة) أعلى بكثير من العجز في الأسر التي يعولها رجال (46 في المئة). كما وُجدت تباينات بين الفئات السكانية[60]، حيث بلغ عدم كفاية الدخل أعلى مستوياته عمومًا بين الأسر النازحة داخليًا التي تقيم خارج المخيمات (58 في المئة)، وقد أفاد النازحون داخليًا في السويداء (102 في المئة)، وريف دمشق (96 في المئة) وطرطوس (82 في المئة) عن أرقام أعلى بكثير من المتوسط. ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى أن 13.8 مليون سوري يحتاجون إلى بعض أشكال دعم الدخل وسبل العيش في عام 2022، بزيادة عن 11.6 مليونًا في عام 2021 و9.9 ملايين في عام 2020.

متوسط دخل الأسرة ونفقاتها

من 2019 إلى 2021

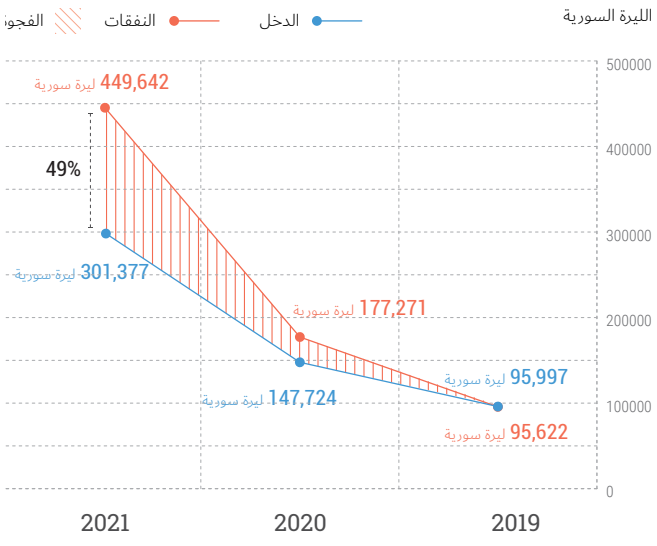

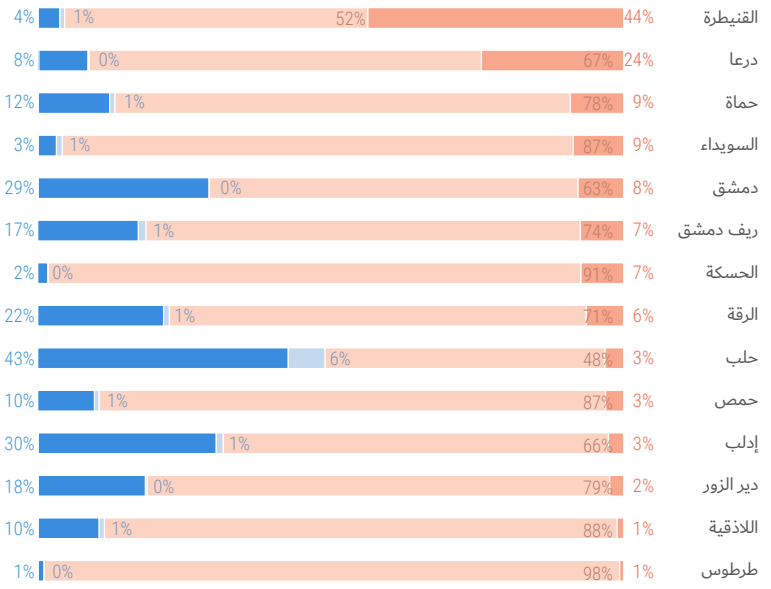

قدرة الأسر المتصورة على تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع الأفراد

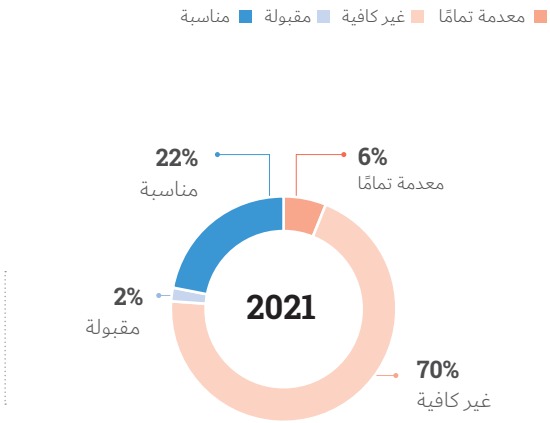

تعني زيادة الديون مزيدًا من الانخفاضات في الحصول على الخدمات الأساسية. توضح نتائج تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات أمثلة كثيرة: حيث أبلغت تسع من كل عشر أسر عن اضطرارها إلى دفع تكاليف الرعاية الصحية، وتتمثل أكبر العوائق المبلغ عنها التي تحول دون الوصول في عدم القدرة على تحمل تكاليف العلاج (38 في المئة)، وتكاليف الاستشارات (28 في المئة)، وتكاليف النقل إلى المرافق الصحية (6 في المئة)، يليها الاكتظاظ و/أو وقت الانتظار الطويل للحصول على الخدمات. زادت الأسباب المرتبطة بعدم القدرة على تحمل التكاليف إلى الضعف بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من إعاقة. يتجاوز الإنفاق على المواد الغذائية بكثير أي إنفاق آخر على الخدمات الأساسية، ما يشكل 41 في المئة من متوسط نفقات الأسر. ورغم أن الإنفاق على خدمات مثل التعليم، والكهرباء، والمأوى والمياه محدودًا للغاية، إذ يشكل نسبة 2 في المئة أو أقل من إجمالي النفقات بالنسبة لجميع الفئات السكانية، إلا أن مسائل القدرة على تحمل التكاليف ومدى التوافر هي التي تحد من الإنفاق على هذه الخدمات في المقام الأول. يُعد نقص القدرة على تحمل التكاليف، والأطفال الذين يحتاجون إلى العمل لإعالة الأسرة من أكثر أسباب عدم إرسال الأسر الأطفال إلى المدرسة التي تكرر ذكر الأسر لها. ويتمثل ثاني أكثر الأسباب المذكورة في عدم وجود مدرسة لإرسال الأطفال إليها، الأمر الذي يوضح أيضًا كيف أن عدم قدرة السوريين على الحصول على الخدمات الأساسية يدفعها أيضًا توقف عمل أو انخفاض قابلية تشغيل البنية التحتية اللازمة لتقديم هذه الخدمات، بما في ذلك التعليم (26 في المئة). يوجد في محافظة إدلب فصلاً دراسيًا واحدًا لكل 178 طفلاً في سن المدرسة.[61] ويرجع ذلك بشكل كبير إلى وجود مناطق كثيرة، تشمل المخيمات والتجمعات غير الرسمية، ذات كثافات سكانية أعلى تفوق الغرض الذي أُنشئت من أجله البنية التحتية للخدمات.

يعتمد نصف السكان تقريبًا (47 في المئة) على بدائل للمياه المنقولة عبر الأنابيب وطرق إمداد المياه غير الآمنة، حيث إن المعدلات أعلى كثيرًا في شمال شرق وشمال غرب سورية إذ يعتمد أكثر من 50 في المئة من السكان على بدائل للمياه المنقولة عبر الأنابيب (غالبًا ما تكون أقل أمانًا)، مثل الشاحنات الصهريجية. وقد يزداد هذا المعدل إلى أكثر من 70 في المئة، بالنسبة للسكان النازحين داخليًا المقيمين في المخيمات في شمال سورية.[62]

ففي الفترة من كانون الثاني/يناير حتى أيلول/سبتمبر في عام 2021، تم تسجيل 25 حادثة أثرت على مرافق التعليم في شمال سورية (كانت أغلب الهجمات في محافظة إدلب تليها الحسكة وحلب والرقة) وجنوب سورية (محافظة درعا)، فضلاً عن استخدام سبع مدارس لأغراض عسكرية.[63] واقترن هذا الاتجاه في شمال سورية أيضًا بزيادة الهجمات على مرافق الرعاية الصحية التي كانت على وشك بلوغ إجمالي عدد الهجمات المُبلّغ عنها في عام 2020 أو تجاوزه.[64]

ثمة روابط وثيقة بين الاحتياجات والقطاعات. تشكل الخدمات العاملة المتصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة (مثل إمداد المياه، والصرف الصحي، وإدارة النفايات) أهمية بالغة لإمكانية تشغيل الخدمات التعليمية والصحية، ولكن غالبًا ما يتبين أنها غير كافية. وكثيرًا ما يشكو الطلاب من نقص المراحيض، والأحواض، والمياه، والصابون في المدارس[65]، في حين أن سوء إدارة النفايات لا يزال يثير بواعث قلق تتعلق بالوقاية من الأمراض، بما في ذلك فيروس كوفيد-19. يجري تصريف 70 في المئة على الأقل من مياه الصرف الصحي دون معالجة، كما أن نصف أنظمة الصرف الصحي على الأقل لا تعمل في جميع أنحاء سورية، ما يخلق بيئة مواتية للأمراض المعدية، ولا سيما الأمراض المنقولة بالمياه الآخذة في الازدياد الآن.[66]

يظل المأوى الآمن، والدافئ والمحمي بعيدًا عن متناول العديد من العائلات الأكثر تضررًا في جميع أنحاء سورية، ويُعد ذلك نتيجة لعقد من الأعمال القتالية التي أثرت بشدة على مجموع المساكن. تتضح احتياجات المأوى بشكل خاص خلال الشتاء، إذ يعيش أكثر من ثلث مجموع السكان في مأوٍ دون المستوى، و/ أو متضررة و/ أو غير ملائمة. تشير التقديرات إلى أن من بين 6.92 ملايين شخص نازح في جميع أنحاء سورية، يعيش 3.37 ملايين شخص في مآوي غير ملائمة يلحق بها قدرًا من الضرر[67]. يعيش أكثر من 2 مليون نازح داخليًا في مواقع الملاذ الأخير، ويتمركز غالبيتهم العظمى في محافظتي إدلب وحلب، في مآوٍ مؤقتة وغير ملائمة بشكل خاص، مثل الخيام والمآوي المؤقتة التي توفر حماية محدودة من العوامل الجوية وتتطلب استبدالها و/ أو إصلاحها بشكل متكرر. تزيد أوضاع المآوي المتدهورة، والاكتظاظ ومحدودية عدم الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء، والتعليم، والمياه، والصرف الصحي/ التخلص من النفايات والخدمات الصحية في مواقع الملاذ الأخير، بشكل كبير من الحماية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومخاطر الصحة العامة، ومنها كوفيد-19.

وقد أصبحت الأوضاع أكثر خطورة بسبب الزيادة الهائلة في أسعار المواد الأساسية مثل المولدات الكهربائية والملابس والتدفئة ووقود الطبخ. وعلى الرغم من أن القدرة الوظيفية للسوق وإمكانية الوصول إليه تمثلان مشكلتين أقل أهمية بالنسبة لمجموع السكان، فقد أشار ما يزيد على

ثلثي السكان إلى عدم القدرة على تحمل تكاليف السلع وارتفاع أسعارها، حيث تشهد محافظة اللاذقية وطرطوس وحماة زيادة كبيرة في المشكلات المتعلقة بالقدرة على تحمل التكاليف.

آليات التكيف: الاحتياجات والدوافع

لقد ظل الملايين من السوريين محاصرين في أزمة طال أمدها لأكثر من عقد من الزمن. وفي الآونة الأخيرة، وفي ظل التدهور السريع للاقتصاد الذي يشكل صدمة أخرى، تسلط الاستبيانات الضوء على زيادة في ممارسات التكيف السلبية. تكبدّت الغالبية العظمى من الأسر مزيدًا من الديون من خلال الاقتراض (86 في المئة) للتعويض عن فقدان الدخل وارتفاع الأسعار، وأبلغ ذاتيًا أكثر من ثلثي الأسر (69 في المئة) عن ارتفاع ديونهم خلال العام الماضي[68]. لا تزال التحويلات المالية أحد أهم موارد المرونة الاقتصادية للأسر، حيث يعتمد عليها نصف مجموع السكان تقريبًا، ما يشير إلى زيادة بنسبة 10 في المئة تقريبًا مقارنة بمنتصف عام 2020. يثير الاعتماد على الديون طويلة الأمد القلق، لأنه يحصر الأسر في دورات سداد، ويحد من قدرتها على تحمل تكاليف السلع والخدمات المطلوبة لتلبية الاحتياجات الأساسية، ويقلل من قدرتها المالية على استيعاب الصدمات الجديدة. وفي حين أن سداد الديون قد شكّل ستة في المئة من نفقات الأسر في منتصف 2020، فقد زاد زيادة طفيفة منذ ذلك الحين بالنسبة لمجموع السكان، وورد أنه ارتفع بشكل خاص بين جميع الفئات السكانية في دير الزور (14 في المئة)، وريف دمشق (11 في المئة) والحسكة (10 في المئة). وجدير بالذكر أن الاعتماد على المدخرات قد انخفض في عام 2021 مقارنة بالعام الماضي في حين ارتفع بيع الأصول المنتجة كوسيلة للتعويض عن عدم كفاية الدخل في جميع أنحاء سورية، وهو ما يشير إلى تدهور اقتصادي بين الأسر حيث تلجأ إلى استراتيجيات تزيد من استنزاف قدرتها الإنتاجية.

تغيّر الأسر في جميع أنحاء سورية باستمرار العادات اليومية للحفاظ على مستوى معين من الاستهلاك الغذائي. وقد انخفضت قدرة الأسر على التكيف مع انعدام الأمن الغذائي المتزايد، وهو ما يشير إليه الاستهلاك المنتظم للأنظمة الغذائية الرديئة الذي أبلغ عنه 44 في المئة من السكان، مقابل 21 في المئة في عام 2020.[69] تُعد الأسر المتضررة في القنيطرة، وريف دمشق وحماة معرضة للخطر بصفة خاصة، إذ تعتمد عدة تغييرات ضارة على استهلاكها الغذائي اليومي. أضحت الأوضاع متردية بصفة خاصة بالنسبة للسكان النازحين حيث أبلغت نسبة 10 في المئة ذاتيًا بأن أحد أفراد الأسرة على الأقل ينام جائعًا في الليل بسبب نقص الغذاء، حيث يحاول أكثر من نصف هذه الأسر التكيف مع هذه المشكلة بشراء غذاء أقل تكلفة (51 في المئة)، يليه تخفيض حجم الوجبة اليومية (20 في المئة).

تشارك الأسر أيضًا، التي تبذل جلّ ما في وسعها لتدر دخلاً إضافيًا أو تخفض نفقات الأسرة، في آليات التكيف التي تزيد من مخاطر الحماية، ولا سيما بالنسبة للأطفال والمراهقين. أفاد ما يقرب من ثلث الأسر بأن أطفالها بحاجة إلى العمل لإعالة الأسرة باعتباره السبب في عدم ارتياد المدرسة. يرتفع هذا الرقم ارتفاعًا كبيرًا بالنسبة للسكان المقيمين في السويداء (52 في المئة)، والقنيطرة (44 في المئة)، وحماة (42 في المئة)، وحمص (40 في المئة). بالإضافة إلى ذلك، أفادت نسبة عشرة في المئة تقريبًا من الأسر بأن لديها طفلاً واحدًا على الأقل لا يعيش مع الأسرة، حيث ترك 43 في المئة منهم المنزل بحثًا عن عمل، وأغلبهم من الفتيان. لا يزال استمرار عدم توافر خيارات الرعاية البديلة، بما في ذلك الخيارات الرسمية، يثير قلقًا كبيرًا في هذا السياق.

الصحة الجسدية والنفسية: الاحتياجات والدوافع

يواجه السوريون تهديدات يومية جراء الأعمال القتالية المستمرة، والتلوث واسع النطاق بالذخائر المتفجرة، والتدهور الكبير في الأوضاع المعيشية، وانحسار القدرات على التكيف. تتأثر الصحة الجسدية والنفسية للسكان تأثرًا شديدًا، نظرًا لاستمرار مفاقمة هذه الظروف للاحتياجات الإنسانية.

في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر 2021، تم الإبلاغ عن 747 حالة وفاة و1,127 إصابة نتيجة للأعمال القتالية. وبالنظر إلى الانخفاض الكبير في الأداء الوظيفي للخدمات الصحية كما هو مبين في الأقسام السابقة، لا تزال الرعاية في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل بعد العمليات غير الكافية في نظام صحي هش بالفعل ومثقل بالأعباء، لا سيما في ظل تزايد الحالات المصابة بكوفيد-19 بسبب سوء التغطية بالتطعيم وعدم الالتزام بتدابير الصحة العامة الوقائية.[70] وقد شكّل عقد من الأزمات عبئًا نفسيًا على السوريين مع تزايد التقارير عن المخاوف المتعلقة بالضغط والصحة النفسية، لا سيما بين الشباب وصغار السن.[71] أعربت الأسر التي شملها الاستبيان عن مخاوف تتعلق بالأمن والسلامة فيما يخص الاعتقال أو الاحتجاز (27 في المئة)[72]؛ والتمييز (19 في المئة)؛ والنزوح (13 في المئة). ولا توفر هذه الأرقام سوى لمحة عن العوامل المتعددة التي لا تزال تسبب ضغوطًا كبيرة، وفي الكثير من الحالات، الصدمات النفسية الجلية بين السكان في سورية، وتشمل الخوف من الصراعات والأعمال القتالية، وتدمير الممتلكات، وإصابة أفراد الأسرة أو موتهم. كما أن المخاوف المتعلقة بالسلامة والأمن تحتل مرتبة عالية بشكل خاص بين السكان الذين أعربوا عن نيتهم في العودة إلى أماكنهم الأصلية.

يتأثر الأطفال بشكل خاص بالصدمات النفسية، ولم يعرف الكثيرون منهم سوى سنوات من الأزمات. أبلغت ثلث الأسر عن وجود أعراض اضطراب نفسي لدى الفتيان والفتيات دون سن الثامنة عشرة، وتبلغ أعلى معدلاتها عندما يكون رب الأسرة من ذوي الإعاقة، تليها الأسر التي تعولها إناث.[73] كما تم الإبلاغ عن أعراض اضطراب نفسي بين الرجال والنساء بمعدلات مثيرة للقلق، حيث أبلغ أكثر من 50 في المئة من السكان عن وجود هذه الأعراض بين أفراد أسرهم.

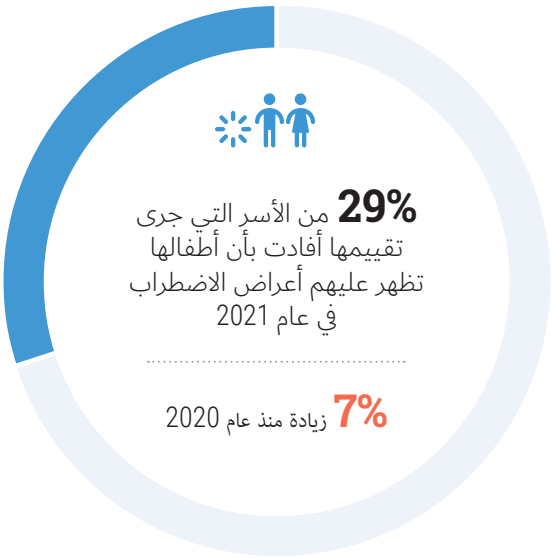

لا تزال المخاوف المتعلقة بالسلامة والأمن تشكل مشكلة تتعلق بالنوع الاجتماعي لأن النساء والفتيات ما زلن يتأثرن بشكل غير متناسب بمختلف أشكال العنف. تشير أسرة من كل خمس أسر إلى أن النساء والفتيات يشعرن بعدم الأمان في مواقعهن الخاصة، وخاصة عند عبور نقاط التفتيش وفي الأسواق والمواصلات العامة. أشارت الأسر النازحة بصفة خاصة إلى تزايد القلق إزاء سلامة الإناث من أفراد أسرها، خاصةً أولئك الذين يقيمون في شمال شرق سورية. يؤدي انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي وعدم وجود المؤسسات العاملة التي تضمن حقوق النساء والفتيات وسلامتهن إلى تقويض حرية اختيارهن وقدراتهن.

يتعرض السكان الذين يعيشون في المناطق الملوثة بالذخائر المتفجرة أو يعودون إليها باستمرار لخطر الإصابة بضرر جسدي ونفسي جراء التهديد المستمر بتغير الحياة التي تشكله هذه المناطق. وقد أدى تنوع الأسلحة المتفجرة المستخدمة إلى تعقيد أي جهود مبذولة في عملية إزالة الألغام. يشكل خطر التعرض للذخائر المتفجرة مصدر قلق كبيرًا للعائدين، بمن فيهم أولئك الذين يعودون إلى المناطق الواقعة على طول الخطوط الأمامية (السابقة) في محافظة الحسكة، والسويداء، وحماة، وإدلب، وريف دمشق. يؤثر التلوث تأثيرًا مشتركًا بين القطاعات على الاحتياجات، بما في ذلك على الأمن الاقتصادي لأولئك الذين يعتمدون على سبل العيش القائمة على الزراعة وعلى إصلاح المساكن والممتلكات والأراضي الخاصة وإعادة تأهيلها. فعلى سبيل المثال، وقع أكثر من نصف جميع الانفجارات الناجمة عن الذخائر المتفجرة في المناطق الزراعية، ما أدى إلى جرح وقتل المدنيين العاملين في مجال الزراعة والرعي، بمن فيهم الأطفال. وبالنسبة للناجين من حوادث التفجير، فثمة صدمات نفسية كبيرة جلية، لم يُبلَّغ عنها بسبب الافتقار إلى الموارد اللازمة لتقييم احتياجاتهم الخاصة وتلبيتها.

ظلت حالة الأمن الغذائي تتفاقم باطّراد على مدار الأربع أعوام السابقة في جميع أنحاء سورية. وبحلول منتصف عام 2021، أصبحت شريحة إضافية من السكان تعاني من انعدام الأمن الغذائي، أي ما مجموعه 12 مليون شخص، ويعني ذلك أن أكثر من نصف جميع السوريين بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الغذائية والزراعية، بالإضافة إلى تعرض 1.9 مليون شخص لخطر المعاناة من انعدام الأمن الغذائي. فزيادة انعدام الأمن الغذائي مؤشر على تزايد تعرض السكان للضرر، حيث استنفد الكثير منهم قدرته على التكيف، ويُعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل منها تدهور سُبل العيش وزيادة تكلفة المعيشة. وأدت الدوافع الأخرى

متوسط السعر الشهري لسلة الأغذية الموحدة

أيار/مايو 2013 - أيلول/سبتمبر 2021

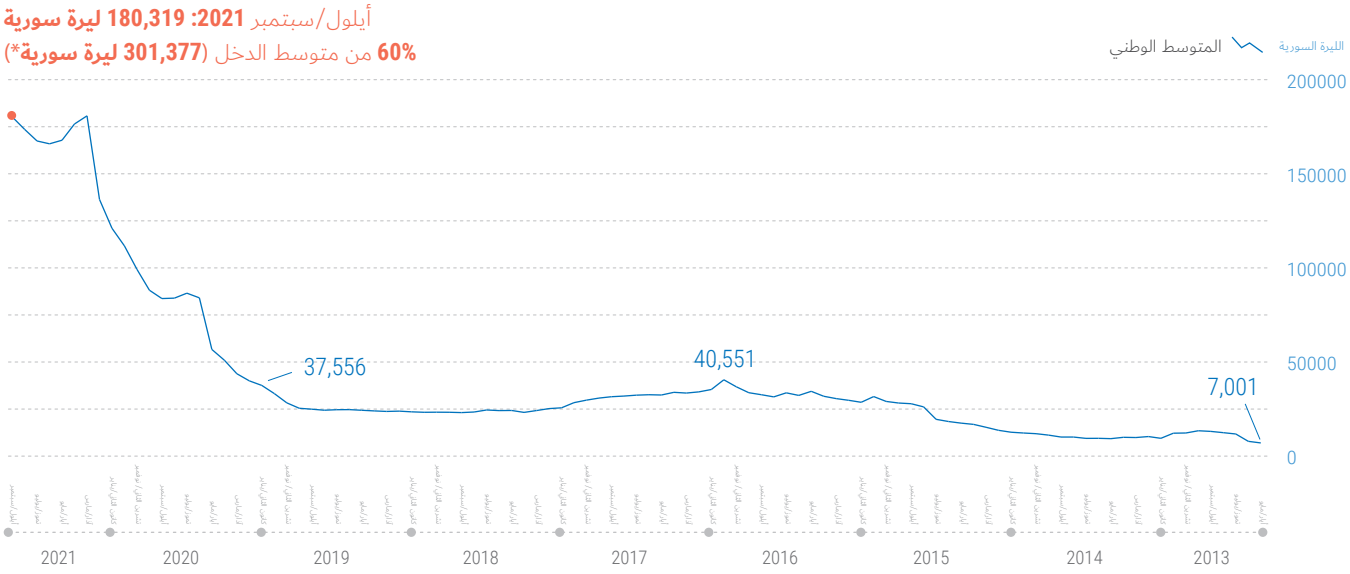

*سلة الأغذية الموحدة هي مجموعة من السلع الغذائية الأساسية. في سورية، يتم تحديد سلة الأغذية في مجموعة من السلع الجافة التي توفر 2,060 كيلو كالوري يوميًا لأسرة من خمسة أفراد خلال شهر واحد. تحتوي السلة الواحدة على 37 كيلوغرامًا من الخبز، و19 كيلوغرامًا من الأرز، و19 كيلوغرامًا من العدس، و5 كيلوغرامات من السكر، و7 لترات من الزيت النباتي. / المصدر: برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة / * متوسط الدخل في أيلول/سبتمبر 2021، بناءً على تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2021.*

المتعلقة بالسياق دورًا، لا سيما الصدمات المناخية والصدمات التي يسببها الإنسان والتي تؤثر على الموارد الطبيعية، ولا سيما المياه، والأزمة الاقتصادية والمصرفية الإقليمية التي تؤثر على التجارة مع سورية، والتدابير القسرية أحادية الجانب المستمرة، وأوجه العجز السنوي في إنتاج القمح الذي لا يمكن تعويضه الآن إلا بزيادة المواد الغذائية الأساسية. على سبيل المثال، يواجه 80 في المئة من الأسر مشكلات في الحصول على الخبز بسبب عدم توفره (54 في المئة) وارتفاع الأسعار (51 في المئة). ولذلك فإن الاحتياجات المتعلقة بالسبل الزراعية لكسب العيش لا تزال كبيرة. وأدت التدابير القسرية أحادية الجانب إلى مفاقمة الأوضاع لملايين السوريين، بصفة مباشرة وغير مباشرة، وذلك من خلال التأثير على توافر المدخلات والمعدات الزراعية وجودتها؛ ما ألقى بظلاله السلبية على إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية.[74] ويعاني المزارعون أيضًا من ضآلة إمكانية الحصول على الائتمانات، وتضرر البنية التحتية، ومحدودية الوصول إلى معلومات الإنذار المبكر ذات الصلة، والتي تفاقمت جميعها جراء قلة سقوط الأمطار وسوء توزيعها في الموسم الزراعي 2020/2021.[75]

ولم يُفرق الجوع بين أي شريحة سكانية في سورية، حيث أفاد ما يقرب من ثلاث أسر من بين كل أربع أسر بأن الغذاء أولى الاحتياجات من حيث الأولوية، وقد تأثر بالضائقة المالية وتقلبات الأسعار. وفي ظل تخصيص 41 في المئة من متوسط إنفاق الأسرة للغذاء، فقد تقلصت القدرة المالية للأسر على تحمل تكاليف السلع والخدمات الأخرى بدرجة كبيرة، على سبيل المثال، مياه الشرب، والوقود، والكهرباء بما في ذلك تعليم الأطفال.

الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية

قطاع التغذية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية 2022

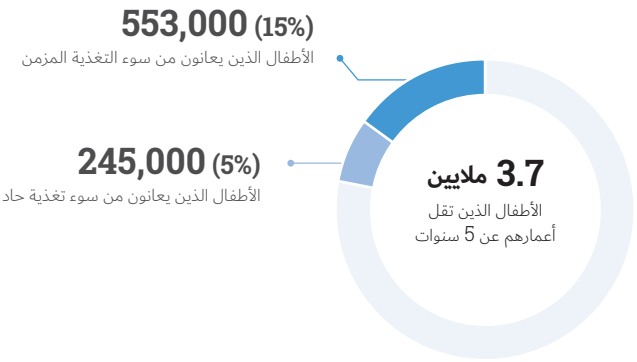

بالإضافة إلى تزايد معدل انعدام الأمن الغذائي في سورية، فإن انتشار سوء التغذية يُثير قلقًا كبيرًا فيما يتعلق بالصحة العامة حيث تزداد المستويات بين الفئات التي تؤثر عليها بصورة متفاوتة (الرضع، والأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات والنساء الحوامل والمرضعات). ويقترب عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة سنوات والمحتاجين إلى المساعدات الغذائية المنقذة للحياة من أربعة ملايين (3.8 ملايين) ويتخطى عدد النساء الحوامل والمرضعات حاجز المليون بكثير (1.7 مليون)، منها 80 في المئة في حاجة شديدة للغاية وكارثية.[76] ومنذ عام 2020، ازداد عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المزمن (التقزّم) من 531,000 طفل إلى 553,000 طفل، وازداد عدد الأطفال الذين يعانون من الهزال الشديد من 39,600 طفل إلى 51,000 طفل تقريبًا، فيما ازداد عدد الأطفال المصابين بالهزال المتوسط من 134,000 طفل إلى 194,000 طفل. ويعاني طفل من بين كل أربعة أطفال ممن تقل أعمارهم عن 5 سنوات في بعض المناطق السورية من التقزّم ويواجه خطر التعرض لضرر دائم يؤثر على نموه البدني والمعرفي، وتكرار الإصابة بالعدوى، والتأخر في النمو، والإعاقات والوفاة. ويرتبط التقزّم بضعف القدرة على التعلم وفقدان رأس المال البشري في مراحل لاحقة من الحياة. وترمز بيانات التقييم إلى فوارق جغرافية كبيرة لسوء التغذية. وتشير التقديرات إلى أن 25 في المئة من الأطفال دون سن الخامسة في محافظتي حلب وإدلب[77]، على سبيل المثال، يعانون من التقزّم[78]. ويمثل نقص المغذيات الدقيقة مشكلة رئيسية أخرى تؤثر على 54 في المئة من النساء ممن هم في سن الإنجاب و46 في المئة من الأطفال، لا سيما فقر الدم الناجم عن نقص الحديد الذي يساهم في الإعاقة الإدراكية لدى الأطفال ونتائج الحمل السيئة لدى الأمهات.

وتعكس الزيادة المستمرة في معدلات سوء التغذية على مدار العام الماضي الاتجاهات التنازلية في المؤشرات الإنسانية الرئيسية عبر العديد من القطاعات، فضلاً عن الاستجابة غير الكافية إلى حد بعيد. ويعاني ملايين الأطفال من إعاقات جسدية وإدراكية نتيجة لسوء التغذية. ومن بالغ الأهمية أن يجري معالجة هذه الاتجاهات على نحو فعال ومتعدد القطاعات إذا كان هناك غاية تصبو إلى حماية بقاء الأطفال السوريين ومستقبلهم.

سوء التغذية الحاد الشامل

من 2019 إلى 2021

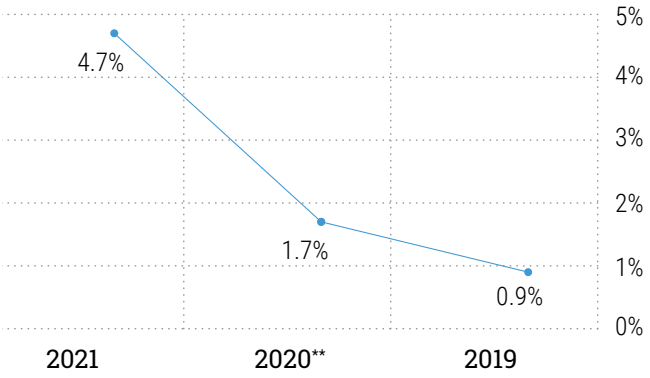

* مصدر البيانات: عرض تقديمي عن التغذية.
** بيانات 2020 مستقاة من لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية 2020.

1.4.1 الأوضاع الإنسانية حسب الفئات السكانية

النازحون داخليًا

5.38 ملايين
النازحون داخليًا المحتاجون

النازحون داخليًا

حسب المحافظة

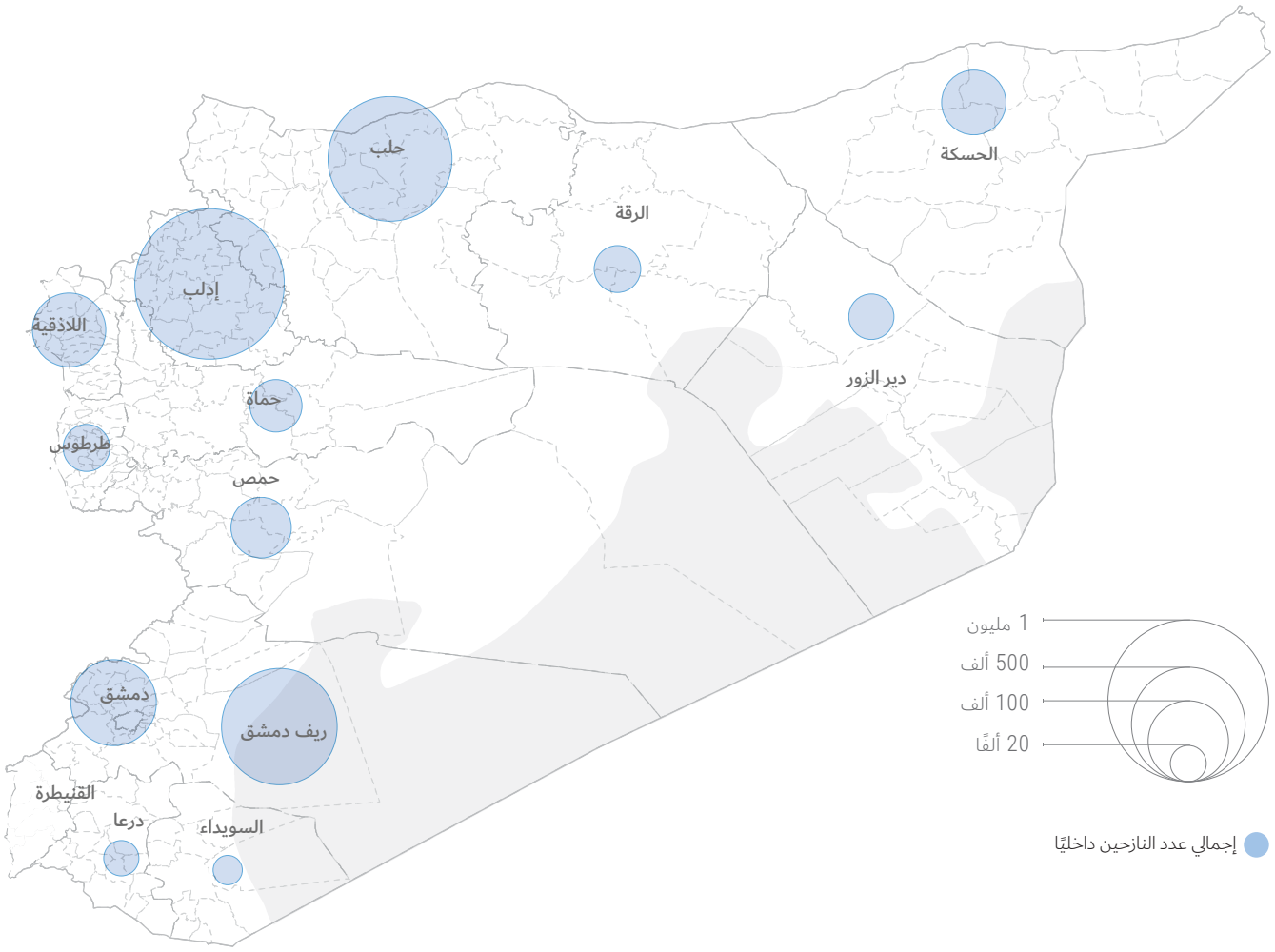

النازحون داخليًا في التجمعات العشوائية والمخيمات غير الرسمية

حسب المحافظة

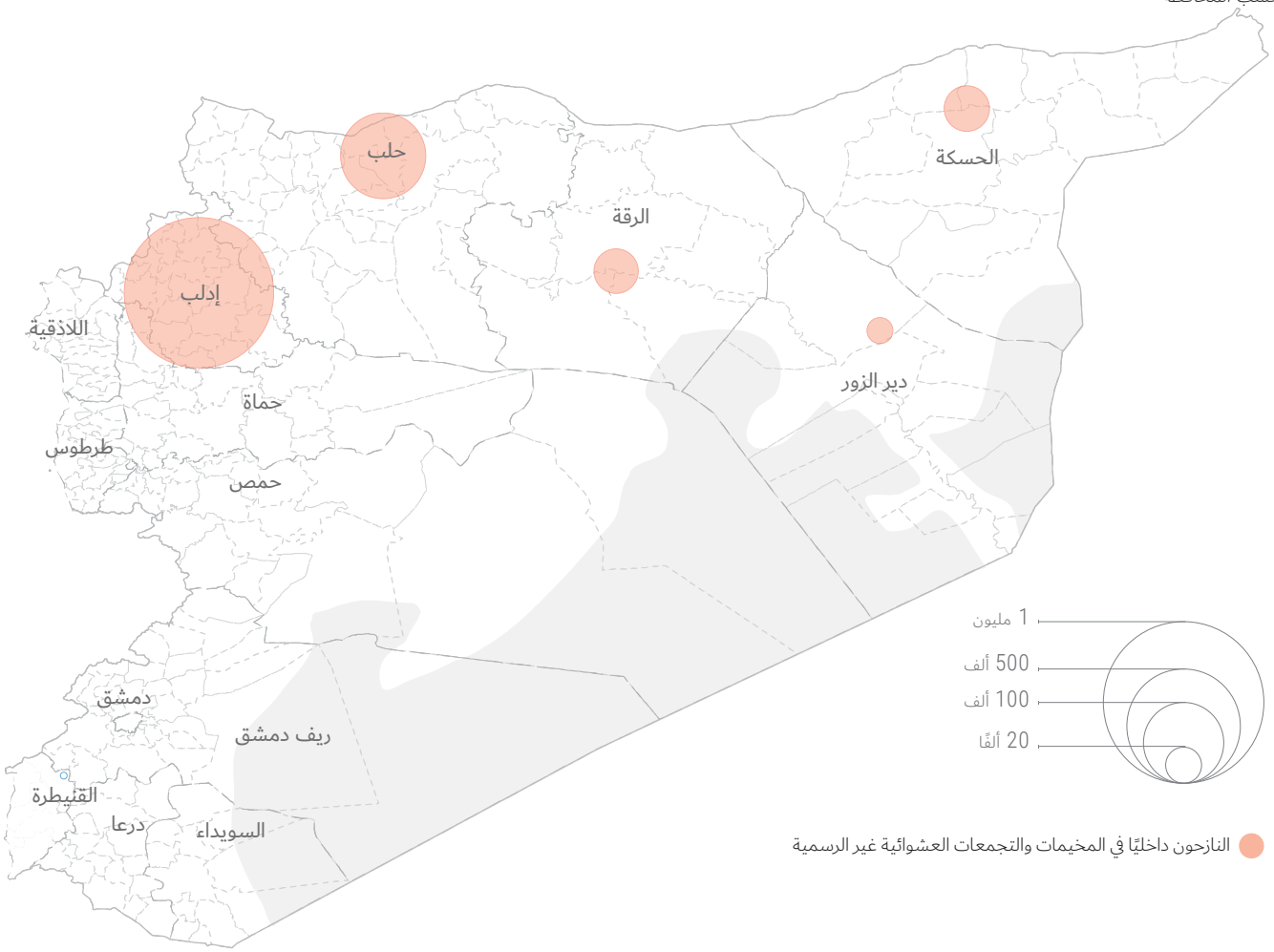

أنواع التجمعات العشوائية للأشخاص النازحين داخليًا

حسب المحافظة

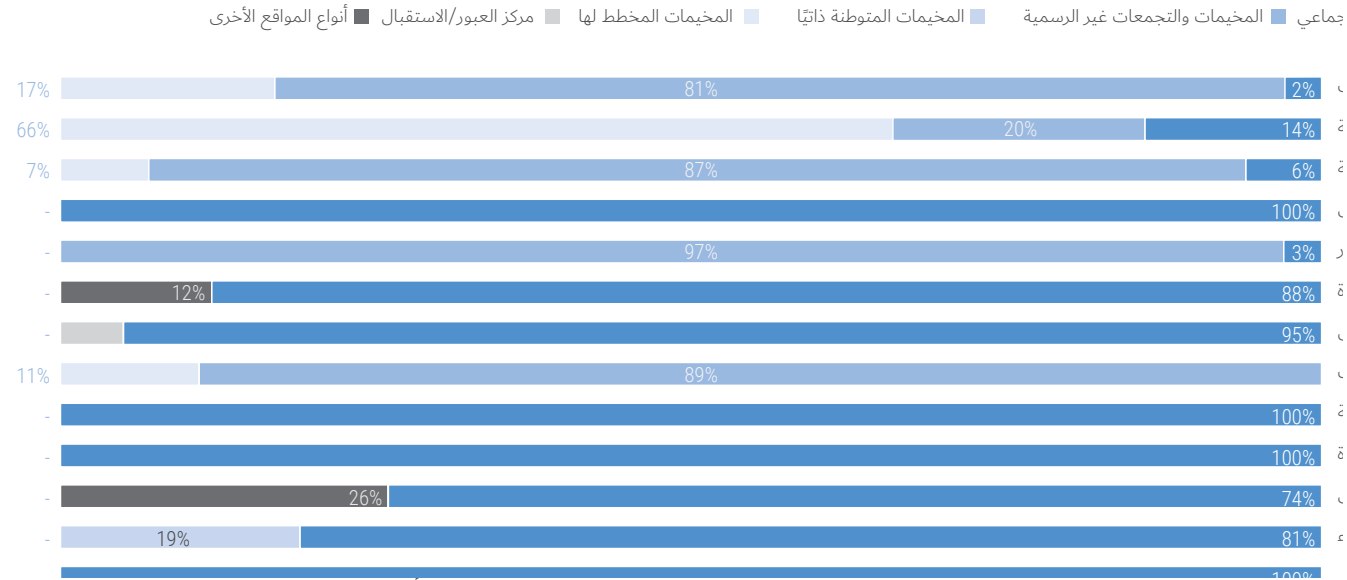

* *تشمل الأنواع الأخرى المآوي المبنية من الكتل الخرسانية (توفرها منظمة غير حكومية)، والمآوي المؤقتة، والمباني غير السكنية التي تضم أسرة واحدة، والحاويات، والمراكز الجماعية (المباني غير السكنية التي تستضيف عدة أسر)، وأنواعًا أخرى.*

المصدر: مصفوفة المراقبة المتكاملة لتجمعات النازحين وبرنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية، تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات/المأوى والمواد غير الغذائية

نواحي تستضيف أكبر عدد من النازحين داخليًا والعائدين

المحافظة	المنطقة	الناحية	السكان المقيمون	العائدون	النازحون داخليًا	السكان	النسبة المئوية للنازحين داخليًا والعائدين من السكان
إدلب	حارم	دانا	173,432	-	953,103	1,126,535	85%
دمشق	دمشق	دمشق	1,218,564	599	609,682	1,828,845	33%
اللاذقية	اللاذقية	اللاذقية	517,250	-	410,286	927,536	44%
ريف دمشق	ريف دمشق	جرمانا	304,812	-	301,645	606,457	50%
إدلب	إدلب	معرة مصرين	73,617	85	256,955	330,657	78%
حلب	أعزاز	أعزاز	65,357	-	235,939	301,296	78%
ريف دمشق	التل	التل	51,713	-	202,027	253,740	80%
حمص	حمص	حمص	436,932	3,870	192,592	633,394	31%
حلب	جبل سمعان	جبل سمعان	1,461,082	16,184	168,677	1,645,943	11%
حماة	حماة	حماة	587,394	400	166,019	753,813	22%
ريف دمشق	قطنا	قطنا	151,471	-	148,855	300,326	50%
إدلب	حارم	سلقين	73,619	-	148,648	222,267	67%
إدلب	إدلب	إدلب	154,076	497	140,714	295,287	48%
الحسكة	الحسكة	الحسكة	142,875	746	127,639	271,260	47%
الرقة	الرقة	الرقة	269,814	986	122,712	393,512	31%
حلب	عفرين	عفرين	74,392	-	119,663	194,055	62%
ريف دمشق	ريف دمشق	القادسية	244,056	44	104,353	348,453	30%

يُشكل النازحون داخليًا في سورية 37 في المئة من المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في عام 2021. ويُقيم ما يتجاوز مليوني شخص من أصل 6.9 ملايين نازح داخليًا في 1,760 موقعًا من مواقع الملاذ الأخير مثل التجمعات والمخيمات العشوائية، والمخيمات المخططة، والمراكز الجماعية، فيما يقيم الغالبية العظمى منهم في محافظتي إدلب (69 في المئة) وحلب (22 في المئة) إلى جانب ثلاث نواحي، دانا ومعرة مصرين في إدلب وأعزاز في حلب، والتي تستضيف وحدها ما يفوق ثلثي مجموع النازحين داخليًا في مواقع الملاذ الأخير في البلاد.

غالبًا ما تقتضي دورة النزوح للعديد من الأُسر النازحة داخليًا في سورية التخلي عن حياتهم السابقة تمامًا بمجرد تهجيرهم من موطنهم الأصلي. ونزح ما يناهز أربعة أُسر من بين كل خمسة من الأسر النازحة داخليًا لمدة أربع سنوات على أدنى تقدير، حيث تُشير بيانات التقييم إلى ارتفاع مستوى الضعف الاقتصادي والتهديدات المتعلقة بالحماية[79] وتسجل المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية أعلى نسبة من النازحين داخليًا الذين نزحوا منذ ست سنوات أو يزيد، فيما يتمركز النازحون داخليًا الذين نزحوا مؤخرًا (لما يصل إلى خمس سنوات) في شمال غرب سورية، ويعيش معظمهم في مواقع الملاذ الأخير.

وتتوقف شدة الأوضاع والاحتياجات الإنسانية للنازحين داخليًا على مجموعة متنوعة من العوامل، ومن بينها نوع التجمع العشوائي والمأوى الذي يعيشون فيه، سواء أكانوا في موقع الملاذ الأخير أم في منطقة سكنية، ومدة نزوحهم ومدى تكراره، ودخلهم ووضعهم المالي، بالإضافة إلى سمات الضعف المحددة المرتبطة بالنوع الاجتماعي والسن والإعاقة، وغيرها. وبالمقارنة مع النازحين داخليًا الذين يعيشون خارج المواقع/المخيمات، يتبين أن السكان الذي يعيشون في مواقع الملاذ الأخير يواجهون تحديات متنوعة واحتياجات مرتبطة، وغالبًا ما يعانون من أوضاع معيشية أسوأ، ويعتمدون استراتيجيات تكيف ضارة بوتيرة أكبر ما يُعرض صحتهم البدنية والنفسية للخطر. وتُعظِّم الفوارق بين الظروف المعيشية لهذه الفئات والاحتياجات المرتبطة من أهمية التحليل المُفصل.

النازحون داخليًا في المخيمات

2 مليون
النازحون داخليًا المحتاجون في المخيمات

توزيع المحتاجين حسب تصنيف الشدة في النواحي

النسبة المئوية للمحتاجين من النازحين داخليًا

37.5%

-

من بين مليوني نازح داخليًا في المخيمات:

- يعيش 1.2 مليون في نواحي مصنفة على أنها ضمن مستوى الشدة رقم 5 ("كارثية" وفقًا لمنهجية إطار التحليل المشترك بين القطاعات)
- يعيش 641.1 ألفًا في نواحي مصنفة على أنها ضمن مستوى الشدة رقم 4 ("شديدة للغاية" وفقًا لمنهجية إطار التحليل المشترك بين القطاعات)
- يعيش 143.3 ألفًا في نواحي مصنفة على أنها ضمن مستوى الشدة رقم 3 ("شديدة" وفقًا لمنهجية إطار التحليل المشترك بين القطاعات)

تصنيف المحتاجين حسب النوع الاجتماعي

	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
الذكور	1.05 مليون	52%
الإناث	0.97 مليون	48%

تصنيف المحتاجين حسب العمر

	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
الأطفال (0 - 17 عامًا)	1.04 مليون	51%
البالغون (18 - 59 عامًا)	0.93 مليون	46%
كبار السن (أكبر من 59 عامًا)	0.05 مليون	3%

تصنيف المحتاجين حسب الإعاقة

	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
ذوو الإعاقة	0.6 مليون	28%

النواحي التي تستضيف أكبر عدد من الأشخاص النازحين داخليًا في التجمعات العشوائية والمخيمات غير الرسمية

المحافظة	المنطقة	الناحية	عدد التجمعات العشوائية/ المخيمات غير الرسمية	عدد النازحين داخليًا في التجمعات العشوائية/ المخيمات غير الرسمية	النسبة المئوية للنازحين داخليًا في التجمعات العشوائية/ المخيمات غير الرسمية في جميع أنحاء البلد
إدلب	حارم	دانا	573	911,703	45%
إدلب	إدلب	معرة مصرين	238	231,059	11%
حلب	أعزاز	أعزاز	37	154,675	8%
الرقة	الرقة	الرقة	72	101,807	5%
حلب	جبل سمعان	الأتارب	53	69,788	3%
الحسكة	الحسكة	الهول	1	58,747	3%
إدلب	حارم	سلقين	39	36,193	2%
حلب	عفرين	عفرين	57	33,698	2%
حلب	جرابلس	جرابلس	24	32,709	2%
حلب	الباب	الباب	25	32,481	2%
دير الزور	دير الزور	كسرة	16	30,306	2%

النازحون داخليًا في التجمعات العشوائية والمخيمات غير الرسمية

حسب المجموعة السكانية

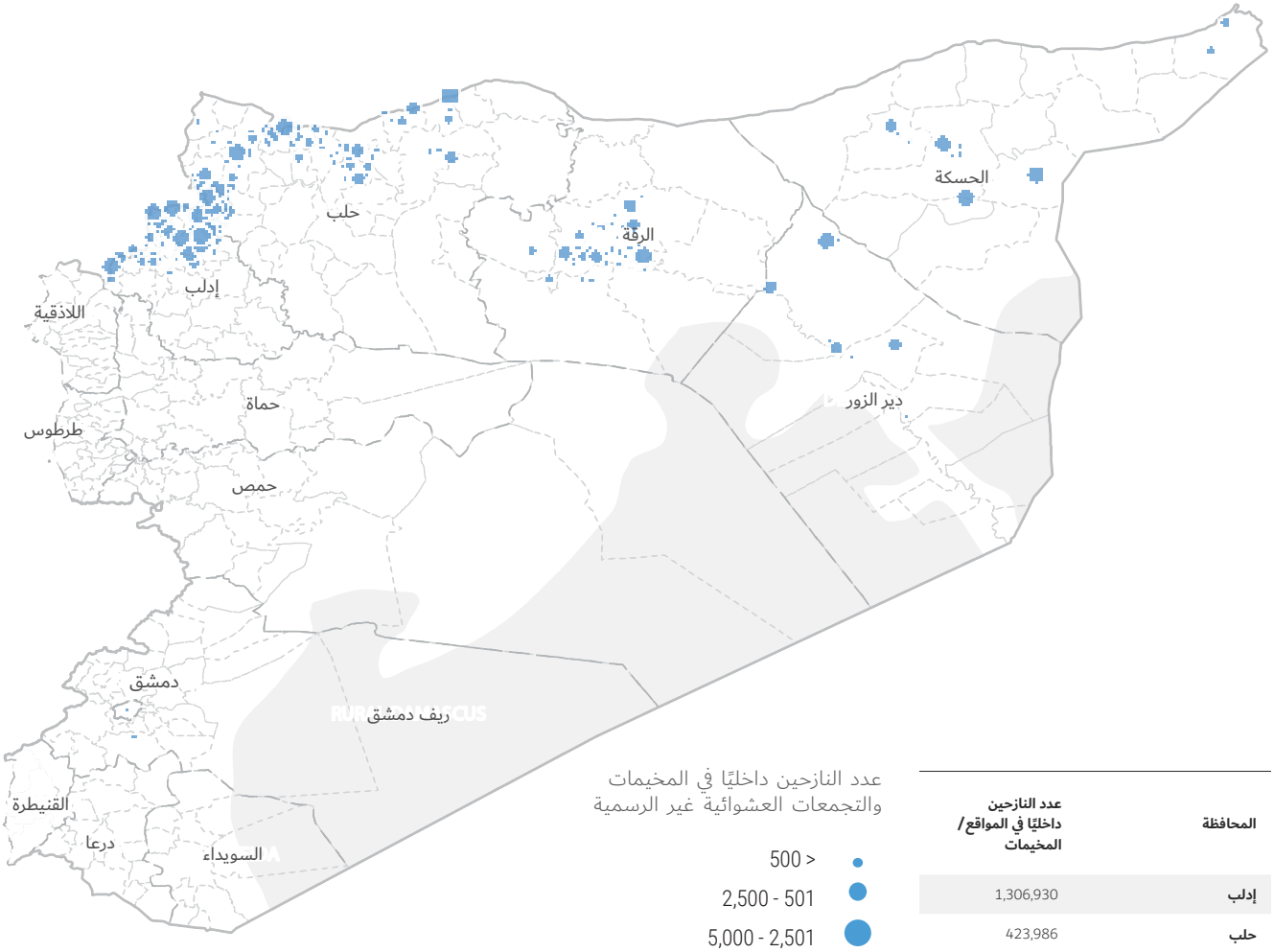

المحافظة	عدد النازحين داخليًا في المواقع/المخيمات
إدلب	1,306,930
حلب	423,986
الحسكة	120,246
الرقة	114,860
دير الزور	39,274

أعلى ثلاثة احتياجات من حيث الأولوية

كما أعرب عنها النازحون داخليًا في المخيمات

70% المساعدة في مجال الأغذية/التغذية

65% المساعدة في مجال سبل العيش

42% الدعم للتجهيز لفصل الشتاء

رُغم الطبيعة المؤقتة لمواقع النازحين داخليًا، التي يُقصد منها أن تكون ملاذًا أخيرًا على المدى القصير، يجد ملايين النازحين داخليًا أنفسهم اليوم محاصرين في مواقع/مخيمات النازحين داخليًا كونها الوسيلة الوحيدة للبقاء على قيد الحياة. وعندما تُبنى مواقع النازحين داخليًا على أراضٍ تخضع للملكية الخاصة، فإن السكان الذين يعيشون هناك يتعرضون لخطرٍ دائمٍ يتمثل في الإخلاء، والذي يُشكل خطرًا من نوع خاص على النساء والأطفال. وتحاول الأُسر النازحة في شمال شرق سورية الوصول إلى المخيمات الرسمية بصورة مطردة، ويُقيم جُلهم في مواقع النازحين داخليًا المستوطنة ذاتيًا والتي غالبًا ما يعوزها أنظمة إدارة المخيمات.[80] وتُثير الكثافة السكانية في مواقع الملاذ الأخير قلقًا شديدًا في ظل تزايد عدد السكان النازحين داخليًا، بما أنهم معرضون للصدمات المناخية والوبائية على وجه التحديد.

مستويات المعيشة

ثمة صلات مشتركة جلية تربط بين حالة الدخل وسُبل العيش، وحالة انعدام الأمن الغذائي، وأوضاع التجمعات العشوائية والمآوي والوصول إلى الخدمات الأساسية للنازحين داخليًا في مواقع الملاذ الأخير. وأفادت ثلاثة أرباع الأُسر النازحة داخليًا بعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية لأفرادها على نحو كافٍ، مستشهدة بنقص الدخل باعتباره السبب الرئيسي (97 في المئة)، وعدم القدرة على تحمل تكلفة الغذاء والسلع الأساسية (86 في المئة). وأفضى ذلك إلى أن جُل النازحين داخليًا يعطون الأولوية للحصول على الغذاء ودعم سبل العيش، وهذا يتماثل مع الاتجاهات العامة. وتبلغ نسبة معظم النازحين داخليًا في المواقع/المخيمات التي تم تهجيرهم منها أكثر من مرة (81 في المئة) منذ بداية الأزمة. وبينما يظل الصراع وانعدام الأمن أهم سببين للنزوح، أصبح الوضع الاقتصادي المتدهور وغياب الوصول إلى الخدمات من الأسباب التي تدفع الناس إلى المغادرة والبحث عن ظروف أفضل في أماكن أخرى.

وتفيد الأسر النازحة داخليًا المقيمة في الحسكة (64 في المئة) وإدلب (39 في المئة) بأنها تعاني من ضائقة مالية أشد وطأةً في ظل وجود عجز في الدخل بنسبة 33 في المئة كما أبلغ عنه ذاتيًا مجموع السكان النازحين داخليًا الذين يعيشون في المواقع/المخيمات. وأدى ذلك إلى وجود شرائح سكانية بحاجة خاصة إلى إدرار الدخل ودعم سبل العيش بسبب زيادة الضعف، ولا سيما الأسر التي تعولها نساء ومعيلي الأسر الذين يعانون من إعاقة والذين أبلغوا عن أدنى متوسط دخل بين جميع الفئات السكانية.[81] فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الأسر التي تعولها نساء ثمانية عشر في المئة من بين الأسر النازحة داخليًا، وأفاد الثلث منهم فقط (33 في المئة) بانخراطهم في العمل خلال الأشهر الثلاثة المنقضية، أي قرابة النصف مقارنة بالأسر التي يعولها رجال (65 في المئة). وبوجه عام، تزيد احتمالية إبلاغ الأسر النازحة داخليًا التي تعولها نساء بعدم حصولها على دخل في الشهر الماضي بنحو تسعة أضعاف مقارنة بالأسر التي يعولها رجال. ويظهر العجز في الدخل بين الأسر التي تعولها نساء جليًا في عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لأفرادها (86 في المئة)، وتشير غالبية عُظمى (80 في المئة) أيضًا إلى تدهور قدرتهم على الوفاء بهذه الاحتياجات مقارنة بالعام المنقضي ويُعزى ذلك إلى انعدام الدخل و/أو الوصول إلى فرص مُدرة للدخل. وتمثل النساء الأرامل نسبة تسعة وخمسين في المئة من النساء التي تعيل أسرًا؛ ما يؤثر تأثيرًا كبيرًا على وضعهن المالي حيث أبلغ 20 في المئة من النساء ذاتيًا بأنهم لم يتلقوا دخلاً في الشهر الماضي.

ويشكل الإنفاق على الغذاء 46 في المئة من دخل الأسرة النازحة داخليًا في شمال سورية. وفيما يخص المحافظات التي يرتفع فيها عجز الدخل وحصص الإنفاق على الغذاء، على غرار محافظتي الحسكة وإدلب، ينفق النازحون داخليًا أيضًا جزءًا لا بأس به من دخلهم على سداد الديون والملابس. إضافة إلى دعم الغذاء وسبل العيش، تواجه أُسر النازحين داخليًا في المواقع/المخيمات مشكلات بالغة تتعلق بالتجهيز بفصل الشتاء. وتعطي الأسر النازحة داخليًا للمساعدات المقدمة في مجال الكهرباء أولوية أقل بكثير من إجمالي السكان (16 في المئة)، باستثناء الحسكة (40 في المئة) والرقة (27 في المئة) التي يعاني فيهما السكان من انقطاع التيار الكهربائي بوتيرة منتظمة.

لقد استنفد الكثير من النازحين داخليًا، البالغ عددهم 2 مليون شخص، الذين يعيشون في مواقع/مخيمات مكتظة، قدرتهم (المالية) على التكيف (وتحمل تكاليف مأوى أكثر ملاءمة)، وكثيرًا ما كان ذلك يلي حوادث النزوح المتكررة، أو لم يكن لديهم أي خيار سوى الانتقال إلى هذه المواقع بسبب ديناميكيات الأعمال القتالية. ويعيش اثنان وخمسون في المئة من النازحين داخليًا في شمال شرق سورية، و45 في المئة في شمال غرب سورية في مواقع النازحين داخليًا التي تحتاج إلى أنظمة إدارة المخيمات.[82] وأفاد ثلثا السكان النازحين داخليًا في المواقع/المخيمات بصورة ذاتية بأنهم يعيشون في مآوٍ غير ملائمة والتي تتطلب احتياجات عالية جدًا للمساعدة/الإصلاح المستمر للمأوى والمواد غير الغذائية حتى يشعروا بالدفء. ويشكو جُل الأسر النازحة داخليًا من عدد من جوانب القصور في المأوى، وأبرزها نقص العزل والخصوصية/المساحة والكهرباء.

وتتأثر ظروف المعيشة بالموقع ونوع التجمعات العشوائية والدخل الذي يحدد إلى حدٍ كبير التحديات التي تعيق القدرة على تحمل تكاليف السلع والخدمات الأساسية وتوافرها، وفيما يخص السكان الذين يعيشون في المواقع/المخيمات، فإن عدم التوافر المتكرر للخدمات الحيوية يثير قلقًا كبيرًا. وتعطي نسبة قدرها أربعة وعشرون في المئة من السكان النازحين داخليًا المقيمين في المواقع/المخيمات الأولوية للمساعدات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، وأولئك المقيمين في شمال شرق سورية بشكل أساسي. ويعزى ذلك جزئيًا إلى الاعتماد الكبير على الشاحنات التي تحمل صهاريج باهظة الثمن لتوفير المياه، والتي أفاد أكثر من 80 بالمئة من الأسر النازحة داخليًا بأنها مصدر المياه الرئيسي لها. وبالإضافة إلى المياه، كثيرًا ما تكون أنظمة المجاري والصرف الصحي غير كافية في المواقع/المخيمات، ما يعرض السكان لخطر الإصابة بالأمراض الوبائية. ويشكل الوصول إلى الخدمات الصحية ذات الجودة وفي الوقت المناسب تحديًا ومصدر قلق للأسر النازحة داخليًا، لاسيما عند حصر معدلات الإعاقة العالية بين هذه الشريحة السكانية (26 في المئة).[83] وتشكو الأسر النازحة داخليًا من الاكتظاظ والانتظار لوقت طويل من أجل تلقي الخدمات، وعدم تلقيهم الرعاية الضرورية والمطلوبة وعدم القدرة على تحمل تكاليف العلاج.

ينخفض عدد الأطفال الذين يحضرون المدرسة بين السكان النازحين داخليًا في المواقع/المخيمات، ولاسيما لدى السكان النازحين داخليًا في حلب والحسكة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأسر النازحة داخليًا التي يعاني فيها رب الأسرة و/أو الطفل من إعاقة أبلغت عن معدلات حضور منخفضة قليلاً مقارنة بإجمالي السكان النازحين داخليًا[84]، كما تقل احتمالية أن تعطي أولوية للاحتياجات التعليمية.[85] وأفاد نصف الأطفال الذين يعانون من حالات صحية أو إصابة أو إعاقة تم الإبلاغ عنها أنهم يحضرون المدرسة، مقارنة بنسبة 84 في المئة من الأطفال الذين يحضرون المدرسة بدون هذه العوائق. وكان الأطفال الذين يعانون من حالات صحية أو إصابة أو إعاقة هم الأقل احتمالية لحضور المدرسة من بين جميع الفئات السكانية. وفيما يخص الأطفال ممن هم في سن الدراسة ولا يحضرون إلى المدرسة، فقد انقطع معظمهم عن الدراسة (51 في المئة) أو لم يلتحقوا مطلقًا (45 في المئة)، وتذكر العائلات أسبابًا رئيسية لعدم الحضور تتمثل في عدم وجود مدرسة تناسب الفئة العمرية لأطفالها في الموقع، وعدم القدرة على تحمل التكاليف، وحاجة الطفل إلى العمل لدعم الأسرة. واقترح ما يزيد نسبته على 70 في المئة من النازحين داخليًا فتح المزيد من المدارس وتحسين الأوضاع المادية للمدارس القائمة بالفعل (51 في المئة) لزيادة معدلات الحضور.[86]

آليات التكيف

يعتمد النازحون داخليًا في المخيمات ويلتمسون حلولاً جديدة بصفة مستمرة والتي غالبًا ما تكون ضارة في خضم التدهور المُطرد للظروف المعيشية. وعلى مدار العام الفائت، تكبدت الأُسر المقيمة في المواقع/المخيمات مزيدًا من الديون بصفة رئيسية لتغطية فجوة الدخل المتزايدة وارتفاع الأسعار، حيث لجأ 88 في المئة إلى الاقتراض لتغطية تكاليف المعيشة. وأفاد النازحون داخليًا في محافظتي الحسكة ودير الزور بزيادة الاعتماد على الديون على وجه التحديد – والإنفاق على تسديد الديون. ويعتمد النازحون داخليًا أيضًا على المساعدة الإنسانية (66 في المئة) أكثر من الفئات السكانية الأخرى، تليها التحويلات المالية (تحديدًا في دير الزور، حيث أفادت جميع الأسر النازحة داخليًا بأنها تتلقى تحويلات مالية). ولوحظ وجود فروق جديرة بالذكر بشأن النازحين داخليًا في المواقع/المخيمات في محافظة الحسكة، حيث تكبدت الأسر أعلى

معدلات من الديون، ربما لقلة فرص حصولها على الدخل، بل ولتضائل قدرتها على الاعتماد على التحويلات المالية (تتلقى نسبة 12 في المئة فقط التحويلات المالية، مقارنة بنسبة 31 في المئة من جميع النازحين داخليًا في المواقع/المخيمات).

واتساقًا مع ارتفاع الإنفاق على الغذاء والمساعدة الغذائية التي تمثل الحاجة الرئيسية للأسر النازحة داخليًا، تم الإبلاغ أيضًا عن ارتفاع انعدام الأمن الغذائي إلى أعلى مستوياته بين هذه الشريحة السكانية حيث أبلغ 9 في المئة (مقارنة بنسبة 3 في المئة إجمالاً) عن وجود جوع معتدل.[87] وأبلغت الأسر النازحة داخليًا أيضًا عن اعتماد استراتيجيات تكيف سلبية بوتيرة متكررة أكثر من الفئات السكانية الأخرى، مثل اختيار غذاء أقل تكلفة أو أقل تفضيلاً وشراء الغذاء على أساس الائتمان. ويشيع ذلك بوجه خاص بين السكان النازحين داخليًا الذين يعيشون في شمال شرق سورية، حيث أفاد ما يزيد على الثلث بتخطي الوجبات.[88] وبالإضافة إلى ذلك، كانت الأسر النازحة داخليًا المقيمة في المواقع/المخيمات أكثر عرضةً للإبلاغ عن وجود طفل لا يعيش مع الأسرة (12 في المئة). بينما يُرجح أكثر أن يترك الأولاد المنزل سعيًا لإيجاد فرصة عمل، فعادةً ما تترك الفتيات منزلها بسبب الزواج.

الصحة الجسدية والنفسية

تعاني معظم الأسر من العبء النفسي الناجم عن تهجير المرء من بيته أو مشاهدة الدمار أو الفقدان أو الانفصال عن أفراد الأسرة والأصول. وأفاد ما يزيد على نصف السكان النازحين داخليًا عن مخاوف تتعلق بالسلامة والأمن ذات صلة بالنزوح ومشكلات في الموطن والانتقال. وجرى الإبلاغ عن تزايد خطر الاستغلال وسوء المعاملة (ومنها العنف القائم على النوع الاجتماعي) بدرجة كبيرة باعتباره مصدر قلق للأسر التي تعولها نساء والأسر التي يعولها شخص من ذوي الإعاقة؛ ما يشير إلى زيادة مخاطر الحماية التي يواجهونها بالنسبة للشريحة السكانية المتضررة الأخرى.

ويواجه أطفال الأسر النازحة داخليًا في المواقع/المخيمات مخاطر صحية نفسية وجسدية كبيرة. فمعدلات الاضطراب النفسي بين أطفال النازحين داخليًا مرتفعة (34 في المئة لدى الفتيات و28 في المئة لدى الفتيان)، لا سيما الأسر النازحة في الحسكة والرقة حيث أبلغ ما يفوق 60 في المئة من الأسر عن أطفال يعانون من الضيق النفسي. وفي حين أن إمكانية الحصول على المساعدة الاجتماعية والنفسية محدودة للغاية في معظم أنحاء البلاد، فإن ذلك هو الحال بعينه عند السكان النازحين داخليًا في المواقع/المخيمات.

وعند سؤال أُسر النازحين داخليًا التي تقيم في المواقع/المخيمات عن أكبر ما يثير قلقها فيما يخص الصحة الجسدية والنفسية لأفرادها الذين يتطلعون إلى المستقبل (3 إلى 6 أشهر المقبلة)، فقد أفادت بأن الصعوبات المالية التي تحول دون توفير التغذية لأفرادها، وخطر النزوح الجديد وعدم القدرة على تحمل تكاليف الاحتياجات الصحية باعتبارها الشواغل الرئيسية التي تساورها. وفيما يخص الشواغل المتعلقة بالمأوى، تميل أُسر النازحين داخليًا أكثر إلى التعبير عن الخوف من التعرض للضرر أو عمليات السلب والنهب لأرضها أو ممتلكاتها، ويشمل ذلك خطر استيلاء الآخرين على ممتلكاتها من أي فئة سكانية أخرى.

ويؤثر النقص الشديد في وثائق الأحوال المدنية الصادرة عن الحكومة بين النازحين داخليًا (11 في المئة)، ولا سيما في شمال شرق سورية، على إمكانية الوصول الفوري إلى الخدمات والتوقعات طويلة الأجل المتعلقة بالعودة واستعادة الأراضي والممتلكات. ويحمل جُل الأسر النازحة داخليًا المقيمة في المواقع/المخيمات في شمال سورية وثائق صادرة عن السلطات الفعلية، كما يعتمد أغلبيتها بشدة على توفير المساعدة الإنسانية التي تتزايد محدوديتها فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات بعيدة المدى.

سورية

@مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)

النازحون داخليًا خارج المخيمات

3.3 ملايين
النازحون داخليًا المحتاجون خارج المخيمات

توزيع المحتاجين حسب تصنيف الشدة في النواحي

النسبة المئوية للمحتاجين من النازحين داخليًا
61%

من بين 3.3 ملايين نازح داخليًا خارج المخيمات:
- يعيش 0.12 مليون في نواحي مصنفة على أنها ضمن مستوى الشدة رقم 5 ("كارثية" وفقًا لمنهجية إطار التحليل المشترك بين القطاعات)
- يعيش 1.8 مليون في نواحي مصنفة على أنها ضمن مستوى الشدة رقم 4 ("شديدة للغاية" وفقًا لمنهجية إطار التحليل المشترك بين القطاعات)
- يعيش 1.3 مليون في نواحي مصنفة على أنها ضمن مستوى الشدة رقم 3 ("شديدة" وفقًا لمنهجية إطار التحليل المشترك بين القطاعات)

تصنيف المحتاجين حسب النوع الاجتماعي

	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
الذكور	1.70 مليون	51%
الإناث	1.62 مليون	49%

تصنيف المحتاجين حسب العمر

	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
الأطفال (0 - 17 عامًا)	1.41 مليون	43%
البالغون (18 - 59 عامًا)	1.75 مليون	53%
كبار السن (أكبر من 59 عامًا)	0.14 مليون	4%

تصنيف المحتاجين حسب الإعاقة

	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
ذوو الإعاقة	0.95 مليون	29%

تعيش نسبة واحد وسبعين في المئة من بين 6.9 ملايين نازح داخليًا في مناطق سكنية و84 في المئة في مساكن أو شقق مدّمرة في جميع أنحاء سورية. وتتكتل الأغلبية العُظمى من الأسر النازحة داخليًا المقيمة خارج المواقع/المخيمات في ريف دمشق (24 في المئة)، مع وجود 41 في المئة أخرى في شمال سورية، لا سيما في محافظتي حلب (18 في المئة) وإدلب (10 في المئة). وتتوافد الأغلبية العُظمى للسكان النازحين داخليًا في سورية من وسط سورية وجنوبها، ويلي ذلك الأجزاء الشمالية.[89] وعلى غرار الاتجاهات العامة، تتعدد أوجه الظروف والاحتياجات الإنسانية للنازحين داخليًا المقيمة خارج المواقع/المخيمات، مع تفرد هذه الشريحة السكانية ببعض التحديات والاحتياجات المرتبطة؛ نظرًا لأن تدفقات كبيرة من النازحين يغلب أن تحدث تأثيرًا كبيرًا وضغطًا على الإسكان وأسواق العمل، بما في ذلك الاقتصاد المحلي والمجتمع ككل.

مستويات المعيشة

أفاد ما يزيد على 70 في المئة من السكان النازحين داخليًا المقيمين في المناطق السكنية بأنهم غير قادرين على تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع أفراد الأسرة، وأبلغ 73 في المئة بتدهور قدرتهم بسبب محدودية الدخل وارتفاع الأسعار. وتعاني الأُسر النازحة داخليًا، من بين جميع الفئات السكانية، المقيمة خارج المواقع/المخيمات من أكبر عجز نسبي في الدخل بنسبة قدرها 58 في المئة، مع تزايد عدم كفاية الدخل على نحو يثير القلق للأسر المقيمة في محافظات دمشق (125 في المئة) والحسكة (84 في المئة) وريف دمشق (80 في المئة). وتُشكل نفقات الأغذية الجزء الأكبر من متوسط الدخل الشهري، يأتي بعدها نفقات الإيجار والملابس. وعلى غرار الشرائح السكانية الأخرى، يأتي الغذاء ودعم سُبل العيش في مقدمة أولويات النازحين داخليًا المقيمين خارج المواقع/المخيمات ويلي ذلك المساعدة في مجال الكهرباء.

ويُرجح أن تشارك الأُسر النازحة المقيمة خارج المواقع/المخيمات منطقة نومها مع أسرة واحدة أو أكثر، لاسيما في محافظتي القنيطرة (26 في المئة) ودير الزور (23 في المئة). ويأخذ هذا الرقم منحنًى تصاعديًا للأسر التي تعولها نساء، ولا سيما الأسر التي تعولها أرامل، والتي تشكل 43 في المئة من الأسر النازحة داخليًا التي تعولها نساء والمقيمة خارج المواقع/المخيمات. وأفاد أيضًا نسبة ثلاثين في المئة من الأسر النازحة داخليًا التي تعولها نساء والمقيمة في أماكن خارج المخيمات بأنها تتشارك الوصول إلى المراحيض المتوفرة (مقارنة بنسبة 11 في المئة للأسر التي يعولها رجال)؛ ما يزيد من مخاطر التعرض للتحرش الجنسي والضيق النفسي.[90]

ويسجل السكان النازحون داخليًا المقيمون خارج المواقع/المخيمات أدنى مستوى من حمل الوثائق المدنية الصادرة عن الحكومة (44 في المئة)، لا سيما في شمال شرق سورية؛ ما قد يؤثر على احتمالات العودة واستعادة ملكية الأراضي والممتلكات على المدى البعيد. وتحمل معظم الأسر النازحة داخليًا المقيمة في مناطق سكنية في شمال سورية وثائق صادرة عن السلطات الفعلية، مثل بطاقات الهوية وشهادات الميلاد.

أعلى ثلاثة احتياجات من حيث الأولوية

كما أعرب عنها النازحون داخليًا خارج المخيمات

73% المساعدة في مجال الأغذية/التغذية

54% المساعدة في مجال سبل العيش

39% المساعدة الخاصة بالمأوى

آليات التكيف

مقارنةً بالشرائح السكانية الأخرى، فإن 85 في المئة من الأسر النازحة داخليًا قد تعرضت لمزيد من الدين عن طريق الاقتراض للتكيف مع الظروف المعيشية المتدهورة، وازداد الدين بنسبة 90 في المئة على أقل تقدير من السكان النازحين داخليًا المعنيين في أكثر من نصف المحافظات السورية.[91] وتعتمد الأسر النازحة داخليًا المقيمة خارج المواقع/المخيمات على التحويلات المالية (62 في المئة) بصورة أكبر من الفئات السكانية الأخرى، ولاسيما في المناطق التي تبسط الحكومة السورية سيطرتها عليها حيث أفاد ما يزيد على 70 في المئة من الأسر النازحة داخليًا بتلقيهم تحويلات مالية. ويعد إنفاق المدخرات وبيع المتعلقات القيمة والأصول الإنتاجية أيضًا استراتيجيات شائعة بين الأسر، ما يؤثر تأثيرًا كبيرًا على مرونتها في مواجهة الصدمات الجديدة والمفاجئة.

وفي ظل تنامي عدد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء سورية، اُضطر الكثير من الأسر إلى تغيير عاداتها الغذائية لضمان اتباع أفراد الأسرة مستوى معينًا من استهلاك الغذاء. وتفيد الأُسر التي تعولها نساء، بما في ذلك الأُسر النازحة داخليًا التي يعاني فيها رب الأسرة من إعاقة، بتقليل استراتيجية التكيف بوتيرة أعلى مقارنة بأي فئة سكانية أخرى.

واعتمد أيضًا 17 في المئة من الأسر، التي تفيد بغياب طفل أو أكثر من أطفالها عن المدرسة، إحدى أكثر الاستراتيجيات ضررًا ألا وهي عمل الطفل.[92] وكما يجري الحال مع الأسر النازحة داخليًا في مواقع الملاذ الأخير، كثيرًا ما تفيد الأسر النازحة داخليًا المقيمة في المناطق السكنية بأن طفلاً يعيش بعيدًا عن أسرته، غالبًا ما يكون مدفوعًا بالحاجة إلى البحث عن عمل (بالنسبة للفتيان) أو بسبب الزواج (بالنسبة للفتيات).

الصحة الجسدية والنفسية

يمكن أن تتعرض العائلات النازحة لخطر محدد في المجتمعات المستضيفة التي يأخذونها مستقرًا لهم. ويمكن أن تنجم المشكلات عن التمييز والتوترات الاجتماعية، خاصة عندما تشتعل المنافسة على الموارد بسبب التراجع الاقتصادي إلى جانب الكثافات السكانية العالية. وأبلغ 27 في المئة من الأسر النازحة داخليًا، وهي نسبة تفوق بكثير أي فئة سكانية أخرى، عن شواغل السلامة والأمن المرتبطة بالتمييز، وتزداد هذه النسبة إلى أكثر من 40 في المئة للسكان المقيمين في محافظات ريف دمشق ودمشق والقنيطرة. ويُرجح ألا تنخرط الأسر النازحة داخليًا المقيمة خارج المواقع/المخيمات في الأنشطة الاجتماعية، بما في ذلك الشعور بالراحة في المشاركة في الأنشطة اليومية في مجتمعها الخاص. ويكتسي الشعور بالقبول والاندماج أهمية بالغة من أجل الصحة النفسية للأطفال، بما في ذلك الحلول الدائمة إذا كانت هادفة.[93]

ويُرجح أن يُفيد الأفراد البالغين داخل الأسر النازحة داخليًا التي تقيم خارج المواقع/المخيمات عن الشعور بالاضطراب النفسي (63 في المئة لدى الرجال و65 في المئة لدى النساء) قياسًا بفئات سكانية أخرى. ويعاني ما يقترب من ثلث أفراد الأسرة من الأطفال أيضًا من الضيق النفسي، وهو خطر يزداد داخل الأسر التي تعولها نساء، لا سيما الأرامل. وتؤثر المخاوف المختلفة التي تشغل بال مقدمي الرعاية، مثل عدم القدرة على توفير الغذاء لأفراد العائلة (41 في المئة)، وخطر النزوح الجديد (19 في المئة) على الصحة النفسية لجميع الأفراد. وثمة ضغوط إضافية تثير قلقًا من نوع خاص في نفوس الأسر المقيمة خارج المواقع/المخيمات بما في ذلك القلق بشأن مشكلات الإيجار، مثل النزاعات مع المالك.

العائدون

56,745
العائدون المحتاجون

توزيع المحتاجين حسب تصنيف الشدة في النواحي

النسبة المئوية للمحتاجين من النازحين داخليًا

1.1%

من بين 57 ألفًا من العائدين:

- يعيش 5.1 آلاف في نواحي مصنفة على أنها ضمن مستوى الشدة رقم 5 ("كارثية" وفقًا لمنهجية إطار التحليل المشترك بين القطاعات)
- يعيش 23.6 ألفًا في نواحي مصنفة على أنها ضمن مستوى الشدة رقم 4 ("شديدة للغاية" وفقًا لمنهجية إطار التحليل المشترك بين القطاعات)
- يعيش 28 ألفًا في نواحي مصنفة على أنها ضمن مستوى الشدة رقم 3 ("شديدة" وفقًا لمنهجية إطار التحليل المشترك بين القطاعات)

تصنيف المحتاجين حسب النوع الاجتماعي

	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
الذكور	28,739	51%
الإناث	28,006	49%

تصنيف المحتاجين حسب العمر

	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
الأطفال (0 - 17 عامًا)	25,987	46%
البالغون (18 - 59 عامًا)	28,352	50%
كبار السن (أكبر من 59 عامًا)	2,406	4%

تصنيف المحتاجين حسب الإعاقة

	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
ذوو الإعاقة	11,937	21%

رغم أن حالات العودة إلى المنطقة الأصلية قد تتوقف على تحسين الفرص الاقتصادية والسلامة وعودة المرء إلى ممتلكاته ومجتمعه أو قطع عهد بها، فإن الواقع أكثر تعقيدًا وتحديًا للكثير من السكان العائدين في جميع أنحاء سورية[94]. وعلى غرار العام الماضي، تواجه الأسر العائدة مشكلات تتعلق بالبنية التحتية المتضررة، والتهديد المتواصل بتجدد الأعمال القتالية، وحالات نقص المياه في بعض المناطق والأوضاع الاقتصادية سريعة التدهور. وعلى هذا الأساس، لا يُكتب لجميع حركات العودة البقاء، ويتضح ذلك من خلال 2,498 شخصًا الذين نزحوا مجددًا بعدما عادوا في 2021.[95] ولا تضع حركات العودة المتكررة (والفاشلة) عبئًا نفسيًا ثقيلاً على كاهل العائلات المتضررة فحسب، بل إنها تزيد أيضًا من تقويض قدرات التكيف المتبقية، حيث نزح ما يقترب من النصف لمدة ست سنوات كحد أدنى، ونزح ما يفوق النصف من مرتين إلى ثلاث مرات (55 في المئة). ويبقى العائدون عُرضة للتضرر، وقد أبلغوا عن احتياجات إنسانية تتعلق بسلامتهم ومستويات معيشتهم وقدراتهم على التكيف. وتشير التقديرات إلى أن 57,000 شخص بحاجة إلى المساعدة من بين 80,000 شخص سجلوا عودتهم في عام 2021.

وحدث جُل حركات العائدين في شمال سورية، بين أو في نطاق محافظتي حلب وإدلب، وهي المناطق التي تستضيف الشرائح الأكبر من السكان النازحين داخليًا، وتُبلغ عن حركات النازحين داخليًا الأكثر تواترًا.[96] وينوي 3 في المئة من السكان النازحين في جميع أنحاء سورية في الوقت الراهن العودة إلى أماكنهم الأصلية في المستقبل القريب، فيما يعتزم الأغلبية المكوث في أماكنهم الحالية في الاثني عشر شهرًا المقبلة.[97] وتوضح الاستنتاجات إلى حدٍ كبير أن الظروف، سواء أكانت مرتبطة بالسلامة الجسدية والمادية والنفسية الاجتماعية والقانونية، غير مواتية حاليًا للعودة إلى أي مكان في البلاد وتظل الحماية والمساعدة الإنسانية أمرًا شديد الأهمية لأولئك الذين لم تسنح لهم فرصة للعودة عما قريب.

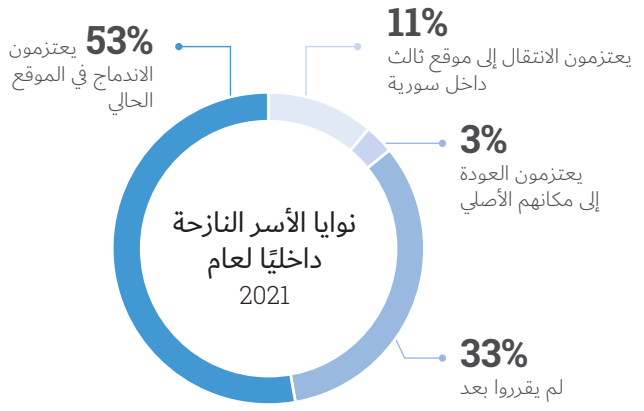

المصدر: برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية | سورية: النوايا المستقبلية للنازحين داخليًا السوريين، سلسلة تقارير النازحين داخليًا 2021

أعلى ثلاثة احتياجات من حيث الأولوية
كما أعرب عنها العائدون

72% المساعدة في مجال الأغذية/التغذية

65% المساعدة في مجال سبل العيش

39% المساعدة في مجال الكهرباء

ونزح جميع العائدين تقريبًا (86 في المئة) في بادئ الأمر بسبب الأعمال القتالية، تليها الشواغل المتعلقة بالأمن والوضع الاقتصادي المتدهور. وبينما تستند أسباب العودة الرئيسية إلى مزيج من عوامل الشد والجذب المتعلقة بالتغيرات التي تطرأ على الوضعين الأمني والاقتصادي في المنطقة الأصلية و/أو منطقة النزوح، فإن مدة النزوح تلعب دورًا مهمًا في عملية اتخاذ القرار أيضًا، فأولئك الذين نزحوا منذ ما يزيد على خمس سنوات ينجذبون للعودة بصورة أساسية بسبب الفرص الاقتصادية المُحسّنة في المناطق الأصلية، فيما يُرجح أن يعود أولئك الذين نزحوا لمدة أقل (0 إلى 3 سنوات) لاستعادة ملكية و/أو حماية الأصول والممتلكات.

مستويات المعيشة

تواجه الأُسر العائدة عددًا من التحديات واحتياجات مرتبطة جديدة بالنسبة لوضعها. وأفاد ما يتجاوز 80 في المئة من الأسر العائدة بعدم قدرتها على إعالة أفرادها، في ظل تفاقم ظروف العائلات التي تعرضت للنزوح المتكرر أو المطول، لا سيما إذا كانت تعولها نساء. وفي المتوسط، يمكن مقارنة عجز الدخل النسبي للأسر العائدة مع إجمالي السكان. ويرتفع هذا الرقم ارتفاعًا كبيرًا للأسر العائدة في ريف دمشق (126 في المئة) حيث يقيم 13 في المئة من السكان العائدين. وفي ظل الأسعار المرتفعة والقوة الشرائية المنخفضة، فإن الدخل لا يكفي لتغطية تكاليف الاحتياجات الأساسية، حيث تُنفق 43 في المئة منها على الغذاء فحسب و7 في المئة أخرى على سداد الديون؛ ما يُخلف فجوة كبيرة في القدرة المالية للأسر.

يمكن أن تحد الضائقة المالية التي ألمت بالعائلات من إعادة الاندماج والقدرة على تأمين سُبل العيش بعد النزوح. وأعرب العائدون عن احتياجات ذات أولوية مماثلة للفئات السكانية الأخرى، وتتمثل في الغذاء (72 في المئة) ودعم سُبل العيش (65 في المئة)، يليها الوصول إلى خدمات مثل الكهرباء (39 في المئة) ودعم التجهيز لفصل الشتاء (31 في المئة)، ويشمل ذلك المساعدة فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي (19 في المئة). ويمكن اعتبار الخدمات الأساسية النشطة التي يمكن الوصول إليها عاملاً رئيسيًا لتحقيق عودة مستدامة. وكان احتمال أن يُبلغ العائدون عن حاجة أساسية لإعادة تأهيل البنية التحتية مثل الطرق والمراكز الصحية والمدارس أكثر بمرتين من إجمالي السكان. ويُرجح أيضًا أن تذكر الأسر العائدة مخاوف تتعلق بالسلامة والأمن فيما يخص التنقل بسبب القيود المادية واللوجستية، ويشمل ذلك زيادة مخاطر الذخائر المتفجرة في منطقتها؛ ما يكبح قدرتها على العودة بنحو كلي إلى موطنها الأصلي. ويُرجح إلى حدٍ كبير أن تذكر الأسر النازحة داخليًا التي أبلغ عائلها عن معانته من إعاقة مخاوف بشأن التلوث بالمتفجرات الخطرة أكثر من أي شريحة سكانية أخرى (43 في المئة).

أبلغت الأُسر العائدة عن احتياجات تفوق المتوسط تتعلق بالمأوى، باستثناء الأسر النازحة داخليًا. ورغم عودة جُل الأسر إلى ممتلكاتها، فقد أبلغت أسرتان من بين كل خمسة أسر عائدة عن بعض الأضرار لحقت بمنازلها فيما أبلغ 9 في المئة عن أضرار كبيرة.

آليات التكيف

على غرار الشرائح السكانية المتضررة الأخرى، يرى 90 في المئة من الأسر العائدة أنها مضطرة إلى اللجوء إلى الاقتراض بغية توفير الاحتياجات الأساسية لعائلاتها، ويليه التحويلات المالية واستنفاذ المدخرات (التي أُبلغ عن أنها أعلى من أي فئة سكانية أخرى، 53 في المئة). ونتيجة لذلك، شهدت ديون ما يفوق ثلثي الأسر العائدة زيادة خلال العام الماضي، ويزداد هذا الرقم تزايدًا كبيرًا عند حصر الأُسر العائدة التي تعولها نساء (79 في المئة). وبينما ارتبط اللجوء إلى الدين أساسًا بفقدان الدخل وارتفاع أسعار الاحتياجات الأساسية، زاد احتمال أن تُبلغ الأُسر العائدة أيضًا عن زيادة الدَيْن بسبب الأضرار والخسائر المتكبدة بفعل الأعمال القتالية بصفة مباشرة (على سبيل المثال، الحاجة إلى إصلاح المأوى)، وهو ما يُبرز أكثر الأضرار التي خلفتها الأعمال القتالية التي تفاقمت بسبب الأزمة الاقتصادية.

الصحة الجسدية والنفسية

يستحيل ربط العودة إلى "الموطن" باستعادة الصحة الجسدية والنفسية لجُل السكان العائدين. وكان يُرجح أن تذكر الأسر العائدة، أكثر من أي شريحة سكانية أخرى، مخاوف تتعلق بالسلامة والأمن فيما يخص الاعتقال والاحتجاز (35 في المئة)، ومحدودية التنقل بسبب القيود المادية واللوجستية (32 في المئة) ووجود الذخائر المتفجرة (31 في المئة). ويشير ما تقترب نسبته من 40 في المئة من الأسر العائدة إلى تجنب الإقامة في الأماكن القريبة من ديارهم بسبب وجود مخلفات الحرب. وأفضى ذلك إلى أن ما يفوق نصف جميع البالغين من أفراد الأسر و35 في المئة من الفتيات و27 في المئة من الفتيان في الأسر تظهر عليهم أعراض الاضطراب النفسي مثل القلق أو الحزن أو التعب أو اضطرابات النوم المتكررة. وإضافة إلى ذلك، كان احتمال أن تستشهد الأسر العائدة بالتوترات مع المجتمعات (المستضيفة) أكثر بخمس مرات قياسًا بإجمالي السكان، تحديدًا في محافظة إدلب؛ ما زاد من إيهان الشعور بالسلامة والأمن في مكان سبق وأن حمل صفة الموطن. وتشدد هذه التوترات على ضرورة ضمان الوصول الكافي إلى الخدمات الأساسية للجميع؛ بغية تقليص احتمالية نشوء منافسة على الموارد. ويُكون التصور بشأن السلامة النوايا المستقبلية للعائدين، وتشير الدلائل إلى ضرورة اتباع نهج شامل أكثر للسلامة، يمتد إلى ما هو أبعد من تحقيق الاحتياجات المادية الأساسية ويعالج أيضًا، على سبيل المثال الاندماج ومواطن ضعف الأسر.[98]

سورية
©أليسيو مامو/ اتحاد التعلم

حالات عودة اللاجئين

سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عودة ما يزيد على 30,000 لاجئ سوري من البلدان المجاورة ومن مصر إلى سورية في الفترة من كانون الثاني/يناير حتى تشرين الأول/أكتوبر 2021.[99] ويتناسب هذه الرقم مع حجم التنقلات الذي شوهد خلال نفس الفترة في عام 2020 غير أنه يقل بكثير عن الأرقام المُسجلة قبل جائحة كوفيد-19. وجاءت محافظات حلب (30 في المئة) وإدلب (20 في المئة) والحسكة (10 في المئة) كأعلى ثلاث مناطق أصلية للاجئين العائدين. وبلغت نسبة اللاجئين العائدين من الرجال 60 في المئة. وجرت حركات عودة اللاجئين هذه في ضوء انخفاض القيود المتعلقة بكوفيد-19 مقارنة بالعام الماضي وتعليق بعض متطلبات الدخول.

وأجرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين استبيانها الإقليمي السادس لتصوُّرات اللاجئين السوريين ورغبتهم في العودة في الربع الأول من 2021. وأُجري الاستبيان في وقت كان فيه ما يقرب من 90 في المئة من اللاجئين غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية في البلدان المستضيفة. وخلص الاستبيان إلى أن معظم اللاجئين السوريين ما زالوا يأملون في العودة إلى سورية يومًا ما (70 في المئة). واعتزمت نسبة أقل بكثير (2.4 في المئة) العودة في غضون الاثني عشر شهرًا المقبلة. وجاءت النسبة الأعلى للراغبين في العودة بين اللاجئين السوريين الذين يعيشون في العراق (5 في المئة). وأعرب ما نسبته تسعة وثمانون في المئة ممن يعتزمون العودة عن أنهم سيعودن إلى مناطقهم الأصلية.

بالحديث عن الاستنتاجات الرئيسية التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار، أشار المستجيبون إلى السلامة والأمن وسُبل العيش والمأوى والخدمات الأساسية باعتبارها عوامل رئيسية تؤثر على اتخاذ قرار العودة. وذكر ما يزيد على نصف المستجيبين عامل "السلامة والأمن" باعتباره العامل الأول الأكثر أهمية المرتبط بالعودة، ويليه الوصول إلى فرص سُبل العيش وفقًا لما ذكره نصف المستجيبين تقريبًا. وأشار معظم اللاجئين السوريين إلى أن جائحة كوفيد-19 أدت دورًا محدودًا في اتخاذ قرار العودة. ووفقًا للاستبيانات السابقة، لا يبدو أن الوضع السائد في البلدان المستضيفة يمثل عاملاً محفزًا قويًا.

تُعد نتائج الاستبيان متقاربة عمومًا مع الاستبيانات السابقة وتوفر نظرة متعمقة بشأن اتجاهات العودة المستقبلية المحتملة. وبوجه عام، لا يزال الأمل في عودة اللاجئين إلى ديارهم قويًا نسبيًا مقارنة بما كان عليه الوضع في بداية هذه الأزمة. ويعتزم عدد أقل بكثير من اللاجئين العودة إلى سورية على المدى القريب، وفقًا للأرقام التي ترصدها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من حيث حالات العودة الفعلية.

المقيمون الأكثر تضررًا

9.2 ملايين
المقيمون المحتاجون

توزيع المحتاجين حسب تصنيف الشدة في النواحي

النسبة المئوية للمحتاجين
63%

- من بين 9.2 ملايين من المقيمين:
- يعيش 0.4 مليون في نواحي مصنفة على أنها ضمن مستوى الشدة رقم 5 ("كارثية" وفقًا لمنهجية إطار التحليل المشترك بين القطاعات)
- يعيش 3.9 ملايين في نواحي مصنفة على أنها ضمن مستوى الشدة رقم 4 ("شديدة للغاية" وفقًا لمنهجية إطار التحليل المشترك بين القطاعات)
- يعيش 4.6 ملايين في نواحي مصنفة على أنها ضمن مستوى الشدة رقم 3 ("شديدة" وفقًا لمنهجية إطار التحليل المشترك بين القطاعات)

تصنيف المحتاجين حسب النوع الاجتماعي

	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
الذكور	4.6 ملايين	51%
الإناث	4.5 ملايين	49%

تصنيف المحتاجين حسب الإعاقة

	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
ذوو الإعاقة	2.6 مليون	29%

تصنيف المحتاجين حسب العمر

	المحتاجون	النسبة المئوية للمحتاجين
الأطفال (0 - 17)	4 ملايين	44%
البالغون (18 - 59)	4.7 ملايين	52%
كبار السن (أكبر من 59)	0.4 مليون	5%

وتتزايد عدم قدرة السكان المقيمين، ويشمل ذلك الأشخاص الذين لم يسبق لهم النزوح أو الذين عادوا إلى أماكنهم الأصلية قبل كانون الثاني/يناير 2021، على تلبية الاحتياجات الأساسية لأفراد أسرهم، ما يشير إلى الطبيعة دائمة التغير للأزمة وأخذها في الاتساع والتي شهدت تدريجيًا اندفاع شرائح سكانية إضافية نحو تلقي الاحتياجات الإنسانية. وعلى غرار ما كان عليه الوضع في الأعوام الماضية، ثمة ثلاث فئات - متداخلة جزئيًا - من المقيمين تتأثر بصفة خاصة. أولاً، المجتمعات التي تستضيف عددًا كبيرًا من النازحين داخليًا والعائدين، والذي لطالما يثقل كاهل الخدمات الأساسية والتنافس على الوصول المحدود بالفعل إلى الفرص المُدرة للدخل وفرص سُبل العيش في هذه المناطق؛ ثانيًا المقيمون الأكثر تضررًا من التدهور الاجتماعي والاقتصادي والذين أصبحوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الأعوام الأخيرة؛ وثالثًا المقيمون الذين نزحوا وعادوا إلى مناطقهم الأصلية قبل عام 2021.

في 2021، تشير التقديرات إلى أن 9.2 ملايين من المقيمين الأكثر تضررًا يحتاجون إلى المساعدة. وهذا يمثل زيادة بمقدار 44 في المئة قياسًا بالعام الماضي (6.4 ملايين)، والتي يُرجح أن تبرز التأثير الكبير الذي أحدثه التدهور الاقتصادي على الشرائح السكانية التي عادةً ما تأثرت بالأعمال القتالية والنزوح بصفة أقل مباشرة.

مستويات المعيشة

ويُرجح أن يُبلغ معظم الأسر المقيمة وأولئك الذين نزحوا على حدٍ سواء عن تدهور القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لأفرادها، بفعل انخفاض القدرة المالية وعدم القدرة على تحمل تكاليف السلع والخدمات في العام الماضي؛ ما يُبرز الأثر العشوائي للصراع الذي يمتد إلى ما يتجاوز خطر اجتثاث الأرواح. وتواجه الأسر المقيمة عجزًا مشابهًا في الدخل للفئات الأخرى الأكثر تضررًا (47 في المئة)، يُنفق جُلها على تغطية تكاليف الغذاء والملابس وتسديد الديون. وترتبط الضائقة المالية في الغالب بفقدان الدخل وانخفاض القوة الشرائية بفعل التردي الاقتصادي في جميع أنحاء البلاد. ونتيجة لذلك، يعطي السكان المقيمون الأولوية القصوى للمساعدة الغذائية (71 في المئة) ودعم سُبل العيش (55 في المئة) ويأتي بعدهما المساعدة في مجال الكهرباء (47 في المئة).

آليات التكيف

بُغية التكيف مع الضائقة المالية المتنامية، يُرجح أن يبيع المقيمون الأصول الإنتاجية أكثر من أي فئة سكانية أخرى، مع يعني زيادة في الدين والذي أفاد ما يفوق الثلثين بزيادته على مدار العام الماضي. بيد أن 86 في المئة من المستجيبين تشير إلى اعتمادها على الاقتراض والتحويلات المالية (46 في المئة) للوفاء بالاحتياجات، وهذا يتماثل مع الشرائح السكانية الأخرى. وفي ظل التدهور المالي الكبير في أوساط المقيمين، يتزايد خطر التوترات الاجتماعية حيث أصبحت المنافسة على الموارد النادرة أكثر وضوحًا، خاصة في المناطق المكتظة بالسكان والتي تستضيف أعدادًا كبيرة من النازحين داخليًا والعائدين.

أعلى ثلاثة احتياجات من حيث الأولوية

كما أعرب عنها المقيمون

71%
المساعدة في مجال الأغذية/التغذية

55%
المساعدة في مجال سبل العيش

47%
المساعدة في مجال الكهرباء

الصحة الجسدية والنفسية

أبلغ ثلث السكان المقيمين عن مخاوف تتعلق بالسلامة والأمن في الأشهر الثلاثة الماضية، تحديدًا فيما يخص الاعتقال أو الاحتجاز، والتمييز ومشكلات في الموطن. وإضافة إلى ذلك، يُرجح أن تبلغ الأسر التي تعولها نساء والأسر التي يعاني عائلها من إعاقة عن مخاوف تتعلق بالسلامة والأمن مرتبطة بتهديدات بالاستغلال والانتهاكات (بما في ذلك الجنسية بطبيعتها) أكثر من الأسر التي يعولها رجال. كما يتزايد قلق الأسر المقيمة بشأن عدم وجود دخل كافٍ لتغذية أفراد عائلاتها في المستقبل القريب (خلال ثلاثة إلى ستة أشهر المقبلة). وهذه الشواغل لها أثر نفسي بعيد المدى وهي ناتجة عن الأزمة بوجه عام والتي أفضت إلى ضيق نفسي أفاد به ما يزيد على 50 في المئة من البالغين وثلث الأطفال تقريبًا في أوساط السكان المقيمين.

مجتمعات مضيفة فيها معدلات عالية من النازحين داخليًا والعائدين

هي مجتمعات يبلغ فيها العدد الإجمالي للنازحين داخليًا والعائدين أكثر من 50% من السكان المضيفين

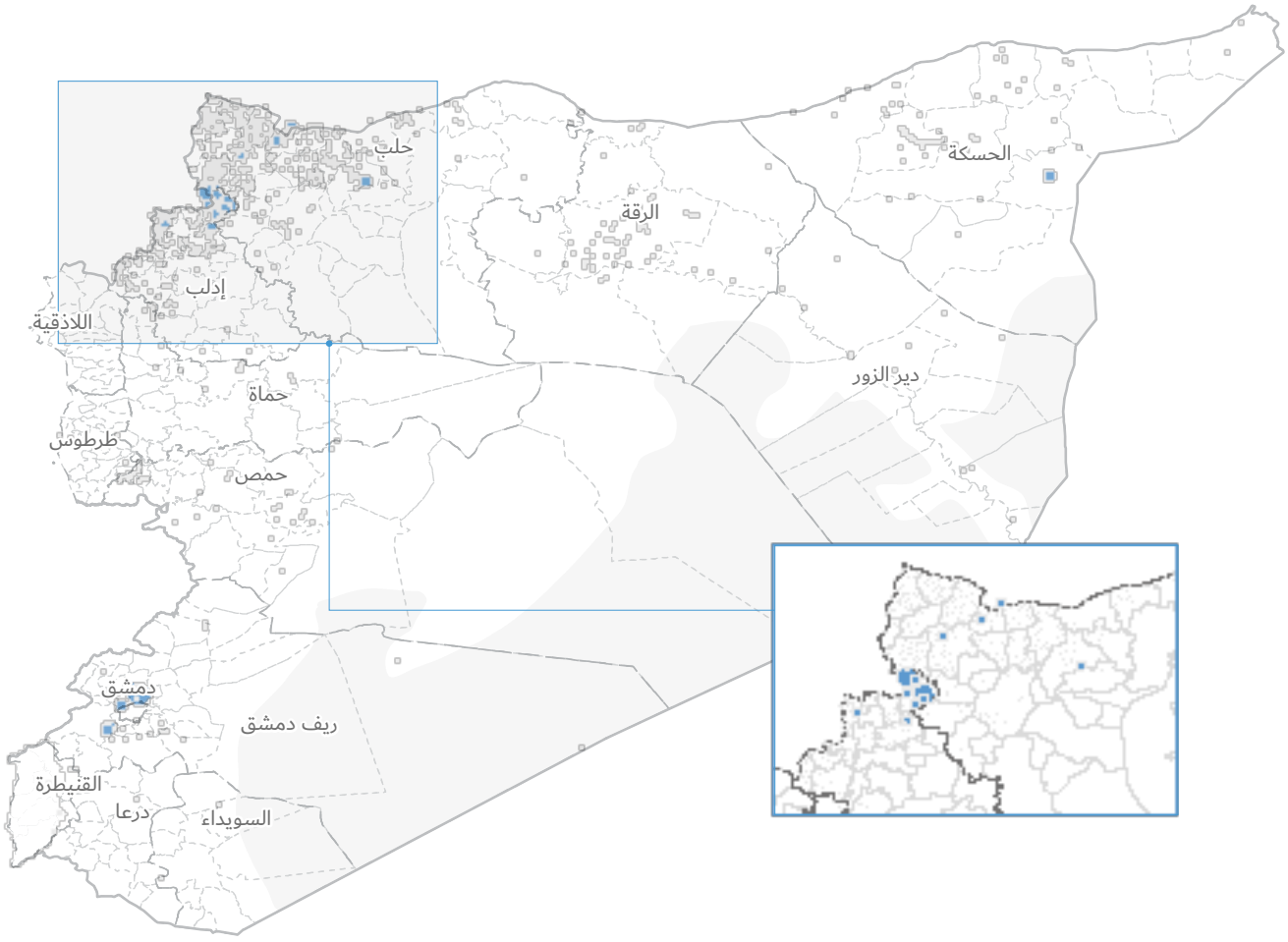

اللاجئون الفلسطينيون

لا يزال اللاجئون الفلسطينيون في سورية بحاجة ماسة إلى الحماية والاحتياجات الإنسانية. ولا يزال هناك 438,000 لاجئ فلسطيني تقريبًا داخل سورية، من بينهم 52 في المئة نساء و31 في المئة أطفال. وتشير التقديرات إلى أن 60 في المئة من اللاجئين الفلسطينيين اضطروا إلى النزوح من منطقتهم الأصلية لمرة واحدة على الأقل منذ نشوب الأعمال القتالية، ولا يزال يعاني أكثر من 40 في المئة من النزوح المُطوَّل داخل الأراضي السورية اعتبارًا من 2021. ويحتاج ما يناهز 420,000 لاجئ فلسطيني (96 في المئة) إلى تلقي المساعدة الإنسانية ويُصنف 145,000 لاجئ فلسطيني (35 في المئة) على أنهم الأكثر تضررًا[100] (الأسر التي تعولها نساء، والأسر التي لديها أفراد من ذوي الإعاقة، والأسر التي يعولها شخص طاعن في السن، والقُصّر/الأيتام الذين لا يرافقهم أحد).

رُغم الانخفاض العام في الأعمال القتالية، فلا يزال انعدام الأمن يهدد اللاجئين الفلسطينيين. وأدت الاشتباكات العنيفة التي دارت بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة المعارضة في محافظة درعا طوال شهر آب/أغسطس 2021 إلى نزوح أكثر من 36,000 مدني، بما في ذلك 3000 لاجئ فلسطيني تقريبًا من مخيم درعا للاجئين. ولا يزال الخطر الذي تشكله المتفجرات المخلفة من الحرب على المدنيين في المناطق التي شهدت صراعًا نشطًا فيما سبق، بما في ذلك بعض مخيمات اللاجئين الفلسطينيين كبيرًا.

يتسبب الاقتصاد المتدهور بوتيرة سريعة وارتفاع التضخم في تزايد مواطن الضعف وتجديد المخاوف بشأن تلبية الاحتياجات الأساسية. وخلص استبيان رصد الأزمات الذي أجراه المكتب الميداني في سورية التابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)[101] في أيار/مايو 2021 أن 82 في المئة من الأفراد في 503 أسرة من لاجئي فلسطين الذين تم إجراء مقابلات معهم يعيشون حاليًا على أقل من 1.9 دولار أمريكي في اليوم (بمعدل 3,250 ليرة سورية/دولار أمريكي) ويشمل ذلك المساعدات النقدية المقدمة من الأونروا. ويشكل ذلك زيادةً قدرها 8 في المئة قياسًا باستبيان للأسر تناول الوضع الاجتماعي والاقتصادي 2017/2018 الذي أجرته الأونروا، رُغم انحسار الأعمال القتالية منذ ذلك الوقت. وخلص الاستبيان أيضًا إلى أن 48 في المئة من إجمالي إنفاق الأسرة موجه للغذاء، وهو مبلغ كبير على نحو غير متناسب يشير إلى ضائقة شديدة تعاني منها العائلات سعيًا منها لإدارة ميزانيات الأسرة وتأمين المدخول الغذائي.

تتزايد المخاطر في السياق السوري بالنسبة للاجئات. وحسبما جاء في سجلات الأونروا، تمثل النساء 60 في المئة من مجموع اللاجئين الأكثر تضررًا في سورية. وتزداد التهديدات المتعلقة بالحماية للنساء والفتيات أكثر؛ ويُعزى ذلك إلى توقف آليات الحماية الموجودة مسبقًا على مستوى العائلة والمجتمع والخدمات الحيوية، ومنها تنظيم الأسرة، وصحة الطفل والأم، وخدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية والمساعدة والمشورة القانونية. واستنادًا إلى استبيان الرصد[102]، فإن مشاركة النساء فوق سن 16 عامًا في القوى العاملة منخفضة جدًا، حيث أشار 11.5 في المئة فقط من النساء إلى عملهن، ما يحد من موارد الاعتماد على النفس وتنمية النساء وأسرهن.

وفقًا لما جاء في تقديرات الأونروا، لا يزال 40 في المئة من تعداد سكان اللاجئين الفلسطينيين في سورية يعاني من النزوح المُطوَّل. وتعرضت مخيمات اليرموك ودرعا وعين التل لتدمير شبه كاملٍ، وهي التي سبق وأن كانت موطنًا لما تزيد نسبته على 30 في المئة من لاجئي فلسطين في سورية. وسُمح للاجئي فلسطين بالعودة إلى مخيم اليرموك منذ نهاية عام 2020، رهنًا بموافقة الحكومة (أكثر من 2,000 موافقة منُحت حتى الآن). واعتبارًا من منتصف عام 2021، عادت بالفعل 480 عائلة من لاجئي فلسطين المتضررة إلى مخيم اليرموك رُغم الافتقار إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية.[103] وعاد حوالي 120 عائلة أكثر تضررًا إلى مخيم عين التل، وعادت 600 عائلة أخرى إلى مخيم درعا. ومع ذلك لم تُرمَّم البنية التحتية الأساسية التي توفر إمدادات المياه الآمنة والكهرباء بصورة كاملة في هذه المخيمات الثلاثة؛ ما حال دون عودة عائلات كثيرة وتأخير خطط ترميم مرافق الأونروا.

وفي ظل هذا السياق المتغير، تُعد المساعدة الإنسانية بمثابة طوق النجاة للأغلبية الساحقة من اللاجئين الفلسطينيين.

سورية

@مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)

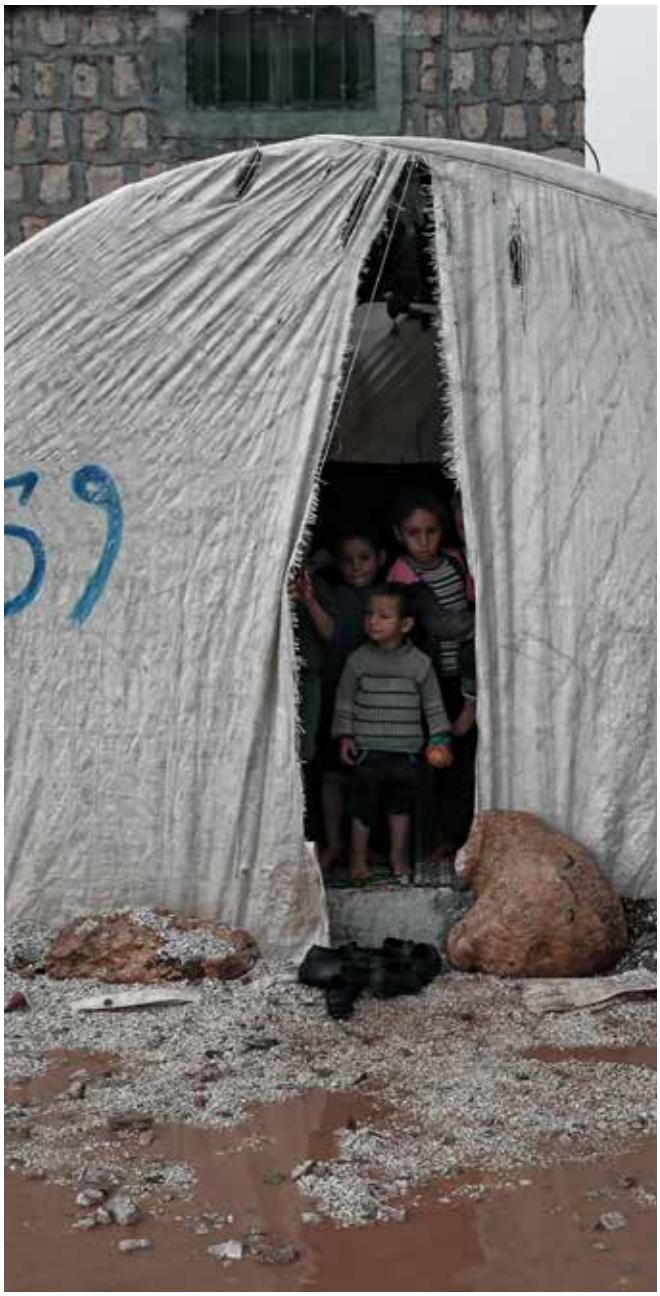

1.4.2 الشدة والدوافع

شدة الاحتياجات بين القطاعات

حسب الناحية (في عام 2022)

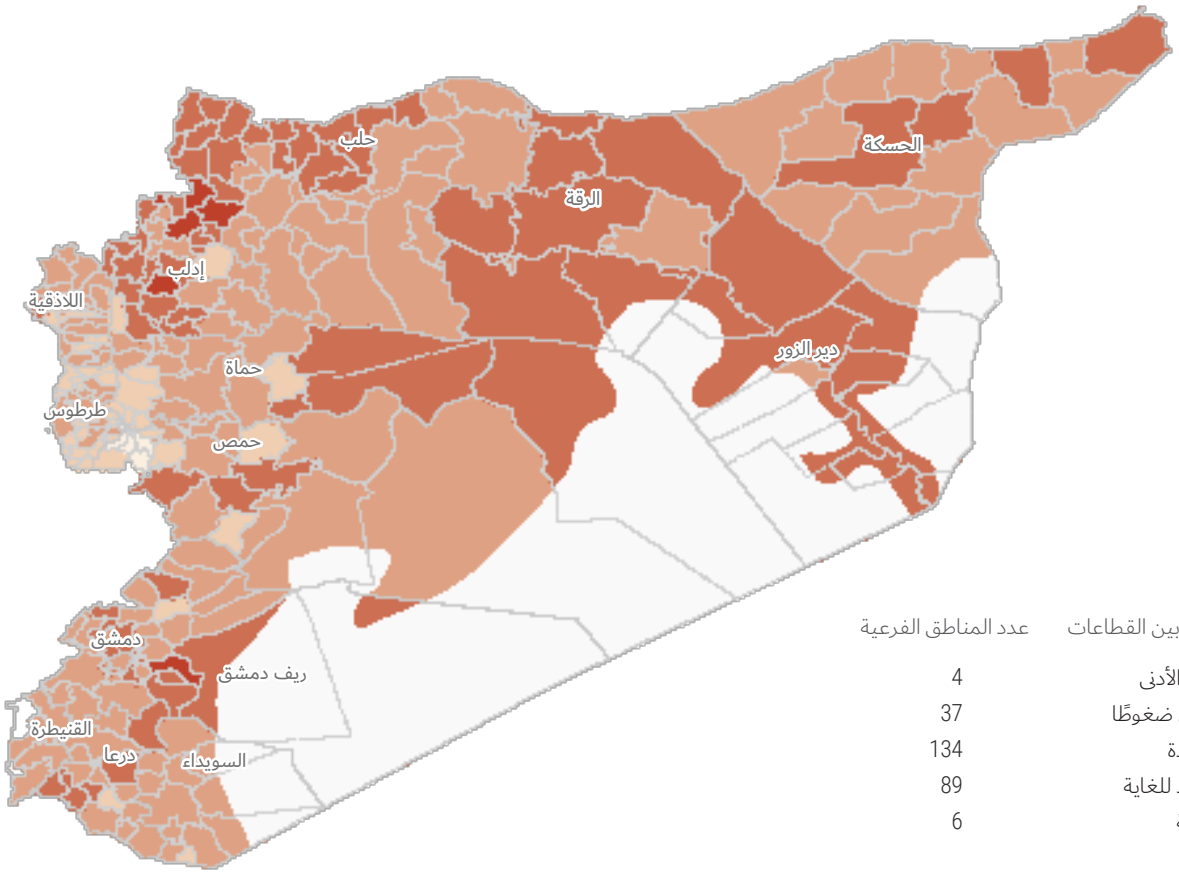

تصنيف الشدة بين القطاعات	عدد المناطق الفرعية
(1) الحد الأدنى	4
(2) تخلق ضغوطًا	37
(3) شديدة	134
(4) شديد للغاية	89
(5) كارثية	6

توزيع الفئات السكانية الأكثر تضررًا حسب شدة الناحية

الفئة المتضررة	المحتاجون	المحتاجون حسب تصنيف شدة الناحية					الاحتياجات بالغة الأهمية	المواقع الأكثر تضررًا
		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)		
النازحون داخليًا	5.3 ملايين	-	0.3%	27%	47.4%	25.3%		
	النازحون داخليًا في المخيمات/ المواقع: 2 مليون	-	-	7.1%	31.8%	61.1%	• آثار التعرض المباشر مؤخرًا للأعمال القتالية، التي تشمل الصدمات النفسية، وفقدان مقدمي الرعاية، والأصول الاقتصادية في أثناء عمليات النزوح الأخيرة والمتعددة • انتهاكات القانون الإنساني الدولي / القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومخاطر الحماية المرتفعة • نقص الخدمات الأساسية، وظروف المآوي غير الملائمة والمكتظة • عدم توافر فرص الحصول على الدخل وسبل العيش	إدلب (73% من إجمالي السكان في المخيمات/ المواقع)، وحلب (20%)، والرقة (5%)، ودير الزور (1%)، والحسكة (1%)
	خارج المخيمات/ المواقع 3.3 ملايين	-	0.5%	39%	57%	3.5%	• فقدان الدخل، وعدم كفايته، وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية؛ • تأثير النزوح طويل الأمد والآثار اللاحقة للتعرض للأعمال القتالية، بما في ذلك الحرمان الاقتصادي والصدمات النفسية واحتياجات الحماية	إدلب، حلب، دمشق، ريف دمشق، اللاذقية، الحسكة، حمص
العائدون	56,300	-	0.2%	49.3%	41.6%	8.9%	• المساكن والممتلكات المدمرة والملوثة غالبًا بالذخائر المتفجرة في مناطق العائدين؛ والبنية التحتية المتضررة وغير الكافية للخدمات الأساسية وتقديمها • انتهاكات القانون الإنساني الدولي / القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومخاطر الحماية المرتفعة والشواغل المتعلقة بالسلامة، لا سيما في المناطق التي تم تسوية النزاع فيها • الافتقار إلى سبل العيش وإدرار الدخل	محافظات إدلب، حلب، الحسكة، حماة، حمص
المقيمون الأكثر تضررًا بدرجة كبيرة	9.2 ملايين	-	2.8%	50.2%	42.6%	4.4%	• فقدان الدخل وعدم كفايته، وعدم القدرة على تحمل تكاليف الأغذية والسلع الأساسية • الخدمات الأساسية التي تفوق طاقة التحمل في المناطق التي تستضيف أعدادًا كبيرة من النازحين داخليًا والعائدين	أعلى نسبة من النازحين داخليًا/ العائدين إلى السكان المقيمين في النواحي الموجودة في أنحاء محافظات ريف دمشق وحلب وإدلب

1.5 المحتاجون

توزيع المحتاجين

حسب الناحية (في عام 2022)

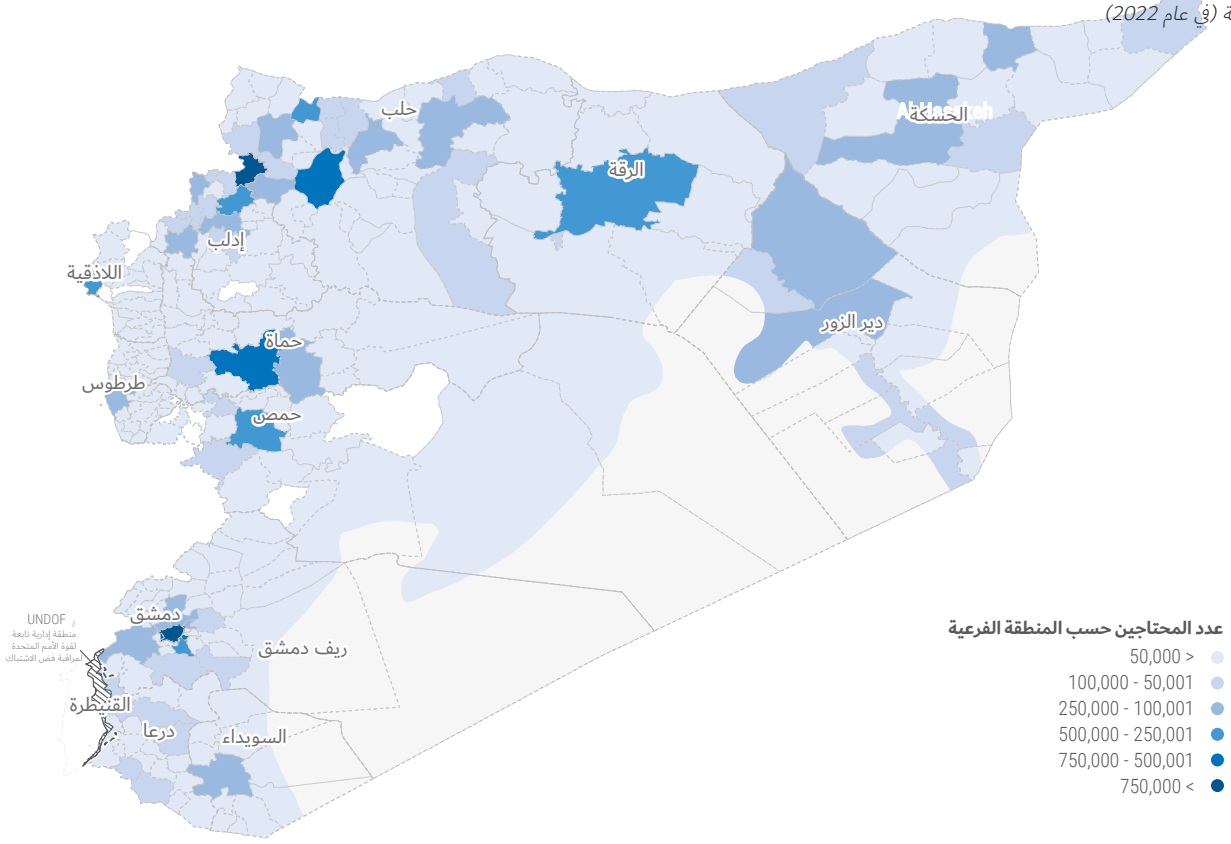

المحتاجون حسب المحافظة

المحافظة	إجمالي السكان	المحتاجون	المحتاجون للمساعدة بدرجة بالغة الشدة وكارثية	النسبة المئوية لتغير المحتاجين مقارنة بعام 2021
حلب	4.2 ملايين	2.7 مليون	0.67 مليون	1%
الحسكة	1.1 مليون	1 مليون	0.71 مليون	16%
الرقة	0.8 مليون	0.7 مليون	0.46 مليون	17%
السويداء	0.4 مليون	0.3 مليون	0.01 مليون	7%
دمشق	1.8 مليون	0.9 مليون	0.04 مليون	19%-
درعا	1 مليون	0.6 مليون	0.17 مليون	9%-
دير الزور	1.1 مليون	0.9 مليون	0.22 مليون	32%
حماة	1.5 مليون	1 مليون	0.01 مليون	24%
حمص	1.5 مليون	0.6 مليون	-	22%-
إدلب	2.9 مليون	2.7 مليون	1.73 مليون	47%
اللاذقية	1.3 مليون	0.4 مليون	-	22%-
القنيطرة	0.1 مليون	0.1 مليون	-	1%-
ريف دمشق	3.0 ملايين	2.4 مليون	0.91 مليون	41%
طرطوس	0.9 مليون	0.3 مليون	-	4%

الناحية التي تضم أعلى نسبة من المحتاجين

المحافظة	الناحية	النسبة المئوية للمحتاجين
إدلب	دانا	1.13 مليون
دمشق	دمشق	0.91 مليون
حلب	جبل سمعان	0.74 مليون
حماة	حماة	0.57 مليون
ريف دمشق	جرمانا	0.55 مليون
اللاذقية	اللاذقية	0.36 مليون
الرقة	الرقة	0.35 مليون
إدلب	معرة مصرين	0.33 مليون
حمص	حمص	0.3 مليون
ريف دمشق	بيلا	0.3 مليون

- الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تنطوي على تأييد أو قبول رسمي من جانب الأمم المتحدة.
- استنادًا إلى المؤشرات والتحليلات القطاعية على المستوى المشترك بين القطاعات التي أعدها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) والقطاعات التابعة للمنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية.

المحتاجون في القطاع حسب المحافظة

2022

	الحماية	تنسيق وإدارة المخيمات	التعافي المبكر وسبل العيش	التعليم	الأمن الغذائي	الصحة	التغذية	المأوى	المواد غير الغذائية	المياه والصرف الصحي والنظافة	بين القطاعات
حلب	2,635,546	430,300	2,605,708	1,469,924	2,932,982	2,637,954	961,799	1,319,629	672,535	2,652,912	2,705,781
الحسكة	811,733	129,539	753,238	259,602	723,351	809,666	320,471	455,863	303,864	1,148,643	961,178
الرقة	694,785	117,865	509,996	224,375	451,573	565,255	217,993	268,537	201,057	733,916	673,381
السويداء	177,212		270,538	19,015	225,031		69,549	61,652	93,064	260,157	266,318
دمشق	1,463,076		1,132,885	668,340	967,571	1,097,307	301,759	365,769	365,719	898,181	912,812
درعا	574,574		739,052	220,994	673,077	615,290	312,773	226,477	250,891	667,024	610,794
دير الزور	714,774	31,349	529,563	396,612	719,327	748,877	316,808	261,279	209,819	861,030	919,488
حماة	715,229		860,765	370,186	1,128,996	621,547	397,787	252,593	223,856	264,649	1,038,194
حمص	653,898		1,000,145	381,336	934,118	699,481	395,493	264,167	224,597	175,712	578,161
إدلب	2,647,543	1,271,737	1,764,292	1,168,878	2,037,987	2,073,823	947,148	1,282,364	840,900	2,610,168	2,671,590
اللاذقية	588,820		829,798	257,205	620,433	556,522	318,592	193,831	312,849	592,819	384,991
القنيطرة	56,584		77,906	7,421	70,365	67,899	29,423	23,697	18,475	108,379	88,540
ريف دمشق	2,121,598		2,070,091	1,045,261	1,802,648	1,689,265	696,175	851,797	1,038,360	1,982,028	2,410,242
طرطوس	356,054		660,676	120,627	594,594	42,584	216,805	88,930	153,483	252,455	339,353
الإجمالي	14.2 مليونًا	2 مليون	13.8 مليونًا	6.6 ملايين	13.9 مليونًا	12.2 مليونًا	5.5 ملايين	5.9 ملايين	4.9 ملايين	13.2 مليونًا	14.6 مليونًا

750,000 < | 750,000 - 500,001 | 500,000 - 250,001 | 250,000 - 100,001 | 100,000 - 50,001 | 50,000 >

تطور المحتاجين حسب القطاع

بالملايين (2021-2022)

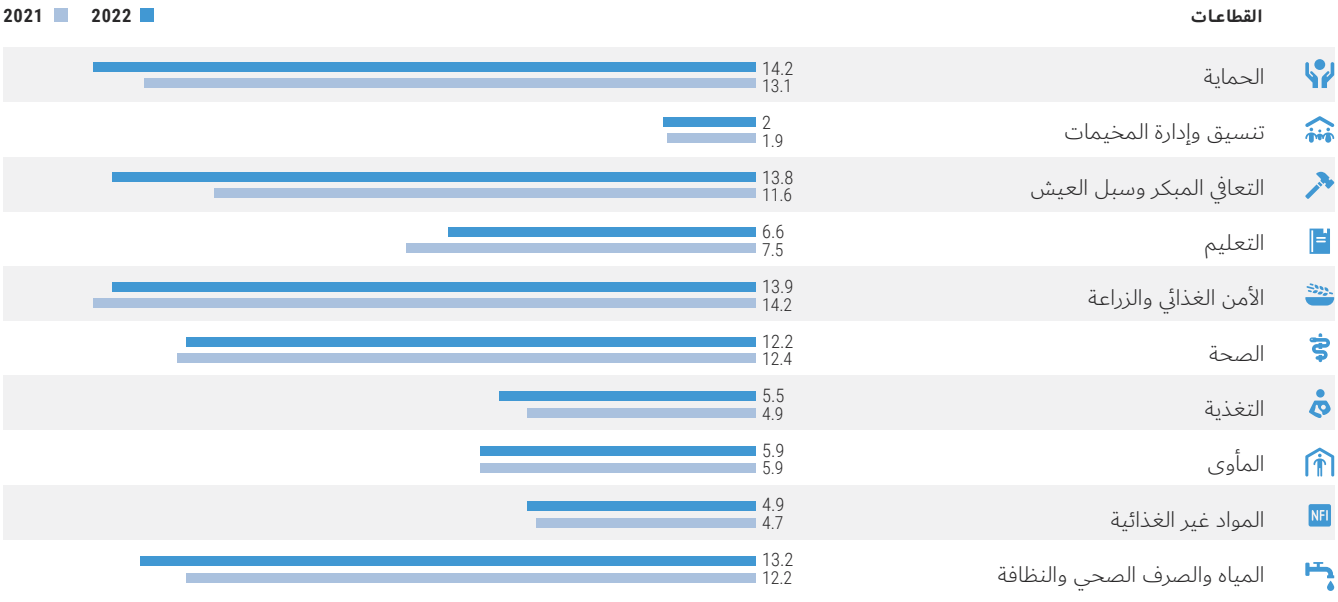

1.6 تصورات حول المتضررين

يُعد النساء والرجال والفتيات والفتيان الذين يعيشون في سورية وبحاجة إلى المساعدة الإنسانية بمثابة أصحاب المصلحة الرئيسيين في الاستجابة الإنسانية. ويحق للسكان المتضررين المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، والحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها لاتخاذ قرارات مستنيرة والتعبير عن مخاوفهم في حال ما شعروا أن المساعدة المقدمة إليهم غير كافية أو ستؤدي إلى عواقب غير محمودة. وأتاح تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات عن عام 2021، والتقييمات محددة للأشخاص المفتاحيين والأسر مشاركة جميع المتضررين المتمثلين في النازحين داخليًا في المخيمات وخارجها، والمجتمعات المستضيفة، والمقيمين، والعائدين، في الوقوف على الاحتياجات والشواغل والتصورات ذات الأولوية من خلال إجراء 33,171 مقابلة مع الأسر في 267 ناحية في كل أنحاء سورية. واتساقًا مع الجهود التي بُذلت في الأعوام الأخيرة، تواصلت الاستعانة بالاستبيانات التي ترنو إلى فهم الأولويات العاجلة للأسر والتفكير في وضعها الإنساني، وتوسعت باعتبارها جزءًا من تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2021 على وجه التحديد. وفي إطار خطة العمل من أجل إحداث التغيير في شمال غرب سورية، جرت استشارة المجتمعات المتضررة أيضًا بشأن ما خلص إليه تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات من استنتاجات؛ للتحقق من الاستنتاجات المتعلقة بتنسيق وإدارة المخيمات، والتعليم، والتغذية، والمأوى والمواد غير الغذائية، والحماية، والمياه والصرف الصحي والنظافة. ويُعد ذلك بمثابة المرة الأولى التي طُلب من المجتمعات التحقق من الفهم الجماعي لاحتياجاتها. وأكدت المجتمعات أن استنتاجات تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات امتازت بالدقة وأبرزت احتياجاتهم.

المساعدة المقدمة ومستوى الرضا عنها

تلقى 45 في المئة من إجمالي الأسر التي أُجري معها مقابلات المساعدة في الأشهر الثلاثة التي سبقت تقييم شهر آب/أغسطس. ويتفاوت هذا الرقم تفاوتًا كبيرًا عبر البلاد، حيث سُجلت أعلى النسب في القنيطرة (89 في المئة)، وحماة (84 في المئة) ودرعا (80 في المئة) وإدلب (79 في المئة) فيما جاءت النسب الأقل في ريف دمشق (10 في المئة)، تليها اللاذقية (11 في المئة) ودمشق (15 في المئة).[104] وأشار 7 في المئة فقط من الأسر التي لم تتلق المساعدة إلى أنها لا تطلب المساعدة. وذكرت الغالبية العظمى أسبابًا تتعلق بنقص المعلومات، حيث ذكر أكثر من 36 في المئة أنهم لم يكونوا على علم بأي مساعدة تُقدم في المنطقة أو لا يعرفون طريقة الوصول إلى المساعدة (19.3 في المئة).

قياسًا بالعام الماضي، ازداد معدل عدم الرضا عن المساعدة المُقدمة من 22 في المئة إلى 55 في المئة. ووفقًا لما جاء في تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات، تتمثل الأسباب الرئيسية لعدم الرضا في عدم كفاية حجم المساعدة (86 في المئة) ومخاوف بشأن الجودة (58 في المئة)، فيما لم يُعرب سوى 16 في المئة من جميع المستفيدين عن رضائهم الكامل تجاه المساعدة التي تلقوها.

وذكر 86 في المئة من الذين يتلقون المعونة عدم كفاية الكمية بوصفها أحد الأسباب التي تُفسر عدم شعورهم بالرضا؛ فيما تمثل السبب الرئيسي الثاني في أن الجودة لم تكن جيدة بالقدر الكافي.

وأفاد 100 في المئة في دمشق بالسببين أعلاه. وفي بعض المحافظات، أشارت الأسر إلى أن "المساعدة لم تكن في محلها" (تحديدًا في السويداء والحسكة والرقة ودير الزور).

مستوى الرضا عن المساعدة المقدمة

حسب الأسرة

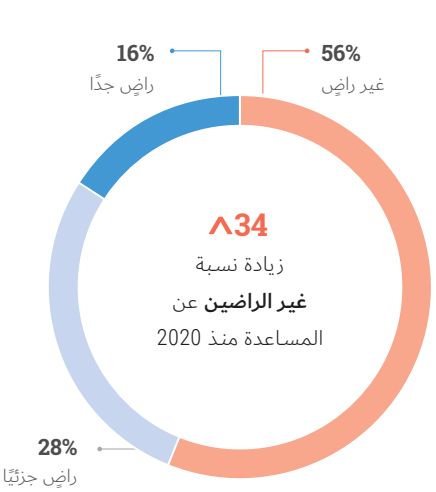

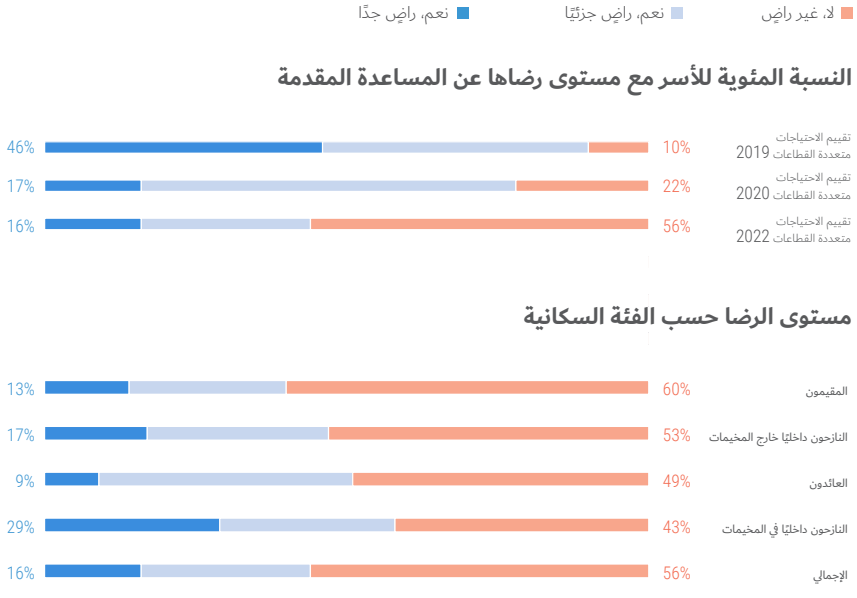

تصورات المجتمع

القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للأسر

عندما سُئل معيلي الأسر عن تقييمهم لقدرتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع أفراد أسرهم، أكد اثنان في المئة فقط منهم قدرتهم على القيام بذلك. وأعرب ما يزيد على 70.4 في المئة منهم، في جميع أنحاء البلاد، عن عدم كفاية قدرتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية، وأشار ستة في المئة من الأسر إلى أنهم غير قادرين تمامًا على تلبية احتياجاتهم الأساسية. ويرتفع هذا الرقم بين جميع الفئات السكانية بغض النظر عن الوضع الوظيفي. وأشار 70 في المئة من الأسر، من بين الأسر المشاركة التي لديها فرد عامل على الأقل، إلى أن دخلها غير كافٍ لتلبية احتياجاتها أو عدم قدرتها على تغطية احتياجاتها الأساسية (5.3 في المئة). وبسؤالهم عن الاحتياجات الأكثر إلحاحًا، أضاف 55 في المئة من المستجيبين دعم سبل العيش ضمن أهم ثلاثة احتياجات بالنسبة لهم، وصنَّف ما يقرب من ثلاثة أرباعهم (71 في المئة) المساعدة في مجال الغذاء والتغذية على أنها الحاجة ذات الأولوية لهم. وتمثلت الحاجة الثالثة الأكثر إلحاحًا في المساعدة في مجال الكهرباء (توفير الكهرباء) بنسبة 41 في المئة بين جميع المشاركين.

قياسًا بالعام الماضي، صرح 73 في المئة من الأسر بأنها عانت من مزيد من التدهور في قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية. ويُعد نقص الدخل وعدم القدرة على تحمل تكاليف الغذاء والسلع المهمة الأخرى هي الأسباب الرئيسية التي تحد من قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية. ولهذه الأسباب تأثيراتها النفسية والاجتماعية أيضًا على المجتمعات. وأفاد ما نسبته اثنان وأربعون في المئة من الأسر بأن الدخل غير الكافي لتغذية جميع أفراد الأسرة هو أهم ما يشغل بالهم فيما يتعلق بصحتهم الجسدية والنفسية.

الديون

صرح تسعة وستون في المئة من المستجيبين بارتفاع دينهم أكثر في 2021. وذكر المستجيبون أهم سببين لزيادة ديونهم وتمثلا في ارتفاع الأسعار (94 في المئة) وفقدان الدخل (87 في المئة) يأتي بعدهما غياب التحويلات المالية (12 في المئة).

الأمن/السلامة

رُغم الانحسار الكبير للأعمال القتالية، أعرب حوالي ثلث المستجيبين للاستبيان عن شواغل أمنية تتعلق بالصراع والبيئة السياسية، وأفاد النصف تقريبًا بأنهم لا يشعرون بأي مخاوف أمنية. وفي الوقت الذي بلغت فيه المخاوف بشأن عمليات النزوح نسبة 6.5 في المئة تقريبًا في سورية كلها، كان النزوح هو الشاغل الأمني الرئيسي في شمال غرب سورية حيث سجل 17 في المئة.

تصورات الأسرة بشأن الخدمات مقابل الحصول على المساعدات

في استبيان أُجري على المستوى القطري في الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيو، ذكر خمسة في المئة من الأسر التي تلقت مساعدة إنسانية أنه قد طُلب منها أو من أفرادها تقديم خدمات مقابل تلقي المساعدة أو الخدمات.[105] وكانت الغالبية عبارة عن طلبات نقدية (84 في المئة) و9 في المئة للعمل، و9 في المئة للعلاقات الشخصية، أو الاستغلال والانتهاك الجنسيين.[106] وفي جميع أنحاء سورية، كان احتمال أن يُطلب من الأُسر التي تعولها نساء علاقات شخصية مقابل المساعدة الإنسانية والخدمات أكثر بتسع مرات (46 في المئة) مقارنة بالأسر التي يعولها رجال (5 في المئة).

ولم يُبلغ 92 في المئة من الأسر التي طُلب منها إقامة علاقات شخصية عن هذا الطلب. وتضمنت أسباب عدم الإبلاغ مخاوف تتعلق بالسرية (70 في المئة)، وعدم توافر آليات الشكاوى أو نقص الوعي بها (64 في المئة)، والمخاوف بشأن فقدان الوصول إلى المساعدة (52 في المئة) وفقدان الثقة في آليات الشكاوى (47 في المئة).[107]

الجزء الثاني:
تحليل المخاطر ومراقبة الوضع والاحتياجات

سورية
@البر، منظمة غير حكومية

2.1 تحليل المخاطر

ارتبطت الدوافع الرئيسية للاحتياجات الإنسانية في سورية خلال عام 2021 بالصراع والأزمة الاقتصادية وجائحة كوفيد-19 وأزمة المياه والظروف الشبيهة بالجفاف. ويتوقع أن تظل هذه العناصر هي المحرك الرئيسي للاحتياجات الإنسانية في عام 2022، في ظل الاتجاه الهبوطي لجميع الدوافع.

ورُغم انخفاض وتيرة الأعمال القتالية بوجه عام خلال العامين الماضيين في سورية، فإن الوضع الأمني لا يزال شديد التقلب وساخنًا وعرضة للتصعيد، لا سيما في المناطق ذات السيطرة المشتركة أو المتنازع عليها وعلى تخوم خطوط المواجهة. ويُرجح أن تظل الأعمال القتالية السبب الرئيسي للاحتياجات الإنسانية، سواء كان ذلك بسبب الأعمال القتالية الجديدة أو الاحتياجات التي طال أمدها بسبب الأعمال القتالية في السنوات السابقة. سيستمر السياق الذي يعج بانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والذي يفتقر إلى الوصول إلى آليات العدالة في حرمان الناس من حقوقهم والحد من قدرتهم على معالجة العديد من أسباب احتياجاتهم على نحوٍ مستدام.

وفي عام 2022، يُرجح أن تظل حالات النزوح الجديدة أو المتكررة في جميع أنحاء البلاد مماثلة لتلك المسجلة في عام 2021، وتشير التقديرات إلى حدوث حركات عودة متوقعة لعدد 80,000 من النازحين داخليًا و250,000 لاجئ في عام 2022، ولكن يتوقع أن يتطلب الأمر مستويات عالية من المساعدة الإنسانية في ظل إقامة السكان بمحاذاة و/أو الابتعاد عن مناطق معينة بالقرب من الخطوط الأمامية. ويُتوقع أن تحدث غالبية حالات العودة في محافظات إدلب وحلب ودرعا. وتعتمد هذا التصورات على أنماط حركة النازحين داخليًا والعائدين من تلقاء أنفسهم على مدى السنوات الماضية في جميع أنحاء سورية، بالإضافة إلى تحليل اتجاهات الأعمال القتالية والتصورات المستخلصة من خطط الاستعداد والاستجابة. ويُتوقع أن تظل الأوضاع الأمنية في مناطق الخطوط الأمامية شمال غرب سورية في شمال حلب (تل رفعت)، وفي شمال شرق سورية، ومنها عين عيسى ورأس العين وتل تمر غير مستقرة بوجه خاص، على غرار ما عليه الحال في درعا جنوب سورية رُغم وقف إطلاق النار وجهود المصالحة. ولا يُتوقع العودة إلى الأعمال القتالية واسعة النطاق في باقي أنحاء البلاد في عام 2022، على الرغم من وجود بؤر توتر محتملة، لا سيما في الشمال الشرقي والجنوب. ويُرجح أن تفضي أي عمليات نزوح جديدة محتملة إلى مزيد من التدفقات الوافدة إلى مواقع النازحين داخليًا "الملاذ الأخير" المكتظة بالفعل، تحديدًا في الشمال الغربي والشرقي لسورية. وفي تلك الأثناء، تقدر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أنه قد يعود 250,000 لاجئ تقريبًا في عام 2022.

يُتوقع أن يفضي تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية إلى تفاقم الاحتياجات في عام 2022. وسيظل نقص الدخل وتدهور سبل العيش، وانخفاض القوة الشرائية، ونقص الخدمات الأساسية، وتأثيرات العقوبات المفروضة على توافر وأسعار السلع الأساسية، وتحديدًا الوقود؛ ما يؤثر على قدرة الأشخاص على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وستستمر فئات معينة من المجتمع في التأثر أكثر من غيرها بالوضع الاقتصادي المتدهور، بما في ذلك الأطفال، والأسر التي تعولها إناث، والنساء والمراهقات، وذوو الإعاقة وكبار السن. ويُرجح أن تنزح أعداد متزايدة لأسباب اقتصادية أو بسبب الظروف السيئة في أماكن النزوح. ويُرجح ذلك بوجه خاص في المناطق التي يوجد بها العديد من مواقع النزوح المتوطنة ذاتيًا، حيث غالبًا ما تكون الخدمات محدودة، على غرار ما عليه الحال في شمال غرب سورية والشمال الشرقي، وهي مناطق يُرجح أن يستمر فيها النزوح بسبب العنف أو الخوف منه.

وسوف تظل مواطن الضعف الأساسية المرتبطة بالجنس والعمر ووجود إعاقة والحالة الاجتماعية، من بين أمور أخرى، في خلق احتياجات ومخاطر حماية متميزة. وستظل النساء والفتيات يواجهن أشكالاً معقدة من العنف عند تعرضهن لأشكال متداخلة ومتآزرة من التمييز والاستبعاد الاجتماعي، مثل المطلقات والأرامل، والمراهقات، والنساء والفتيات ذوات الإعاقة، والمسنات، والنساء والفتيات النازحات. ويواجه الفتيان الذين تقل أعمارهم عن 12 عامًا والمراهقون والبالغون أيضًا احتياجات ومخاطر حماية مختلفة. على سبيل المثال، يمثل الرجال والمراهقون الأغلبية العظمى من ضحايا الذخائر المتفجرة؛ بسبب مشاركتهم المتكررة في أعمال الزراعة والرعي والتنقل والسفر.

يبدو أن التقدم البطيء في نشر التطعيم إلى جانب زيادة حالات كوفيد-19 يشير إلى تزايد تأثير الجائحة؛ ما يُصعب أي استجابة أكثر. وستظل جائحة كوفيد-19 تمثل خطرًا كبيرًا على الأشخاص في سورية بصفة مباشرة وغير مباشرة خلال 2022. ويُتوقع أن تواصل الجائحة إجهاد نظام الرعاية الصحية، خاصة وأن اختصاصيي الرعاية الصحية والعاملين في الخطوط الأمامية سيظلون في خطر متزايد للإصابة بكوفيد-19، وستستمر الخدمات الصحية في الانقطاع، تحديدًا خلال الموجات المتتالية من الحالات الجديدة.

وأدت الصدمات المناخية والصدمات التي يسببها الإنسان التي تؤثر على الموارد الطبيعية، ولا سيما المياه، إلى زيادة حدة التأثير الإنساني وتفاقمه في عام 2021. ولم يُفضي هطول الأمطار غير الكافي مصحوبًا بمستويات المياه المنخفضة عادةً في نهر الفرات إلى تقليل الوصول إلى المياه من أجل الشرب والاستخدام المنزلي لأكثر من خمسة ملايين شخص فحسب، بل تسبب أيضًا في تكبد خسائر كبيرة في الحصاد والدخل، وزيادة في المياه الحاملة للأمراض وتفاقم مخاطر الحماية. ويُتوقع أن تؤثر هذه التطورات سلبًا على مجالات أخرى مثل الصحة وانعدام الأمن الغذائي ومعدلات سوء التغذية في المنطقة خلال عام 2022.

نتيجة للتأثير السلبي الذي خلفته أزمة المياه على محاصيل الحصاد الزراعي والوضع الاجتماعي والاقتصادي العام المتدهور، فإن الأمن الغذائي سيُثير قلقًا كبيرًا في عام 2022، حيث تشير التقديرات إلى أن 12 مليون شخص بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الغذائية.

لا يزال وصول المساعدات الإنسانية في سورية يشكل تحديًا بسبب الصراع النشط، والديناميات الجغرافية السياسية، وتدخلات الأطراف التي تبسط سيطرتها والجماعات المسلحة، وعمليات الإغلاق الدورية للمعابر الحدودية ونقاط العبور في بعض الأماكن التي تتعلق بالتدابير الوقائية لكوفيد-19 والأعمال القتالية المنطوية على استخدام الأسلحة أو الغارات الجوية. وفي الشمال الغربي، يتواصل بذل الجهود عبر الحدود التي مكنتها قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من تركيا عبر باب الهوى والتي تمثل آخر نقطة عبور متبقية. ووضعت الأمم المتحدة أيضًا خطة تشغيلية للقوافل عبر الخطوط؛ سعيًا منها لضمان تقديم منتظم يمكن التنبؤ به للمساعدة متعددة القطاعات، وفقًا للمبادئ الإنسانية. وبينما يتعذر على عمليات التقديم المنتظم عبر الخطوط تكرار حجم ونطاق العملية عبر الحدود، فإنها ستغدو مكملاً هامًا للعمليات واسعة النطاق عبر الحدود؛ ما يوفر وسيلة أخرى لتقديم المساعدات إلى المحتاجين في شمال غرب سورية في عام 2022.

2.2 مراقبة الوضع والاحتياجات

سيرصد المجتمع الإنساني في سورية الاحتياجات الإنسانية والاستجابة والتغيرات في السياق الإنساني على مدار العام. وسيتم تحديث تحليل الاحتياجات القطاعية والمشتركة بين القطاعات باستخدام مؤشرات قياس الشدة القطاعية والمشتركة بين القطاعات باعتبارها ذات صلة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2022 لإجراء اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2023. ستستمر التقييمات المعنية بالقطاعات، فضلاً عن تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات السنوي على نطاق الدولة، في العمل باعتبارها مصادر أولية رئيسية لبيانات التحليل الداعم للمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2023 وستكون بمثابة أداة مهمة لرصد تطور الاحتياجات من خلال مجموعة من المؤشرات المتفق عليها. وسيتم استكمال هذا التحليل بمصادر ثانوية وتقييمات مخصصة.

يقوم فريقا العمل المعنيان بالسكان وبالنازحين داخليًا بقيادة الأمم المتحدة بتحديث خطوط الأساس الخاصة بالسكان بانتظام ومراقبة تحركات النزوح واتجاهاته. ويقدم فريق العمل المعني بالسكان بقيادة الأمم المتحدة "أفضل التقديرات" لعدد الأشخاص الذين يعيشون داخل الحدود الإدارية لسورية على مستوى المجتمعات المحلية، بما في ذلك تقديرات البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بالفئات المتضررة. يصدر فريق العمل المعني بالنازحين داخليًا بقيادة الأمم المتحدة بيانات وتحليلات بشأن تحركات النازحين داخليًا بصورة شهرية، ولمحات موجزة على مستوى المجتمعات المحلية للإبلاغ عن الاستجابات التنفيذية المستمرة بالإضافة إلى التحليلات الموحدة التي تدعم تقارير الرصد الدورية، واللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية. وتراقب مصفوفة المراقبة المتكاملة لتجمعات النازحين بقيادة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات النازحين داخليًا الذين يعيشون في المخيمات ومواقع النازحين داخليًا في شمال غرب سورية وتصدر تحديثًا شهريًا.

تراقب القطاعات الاحتياجات مثل الغذاء، والصحة، والمياه والصرف الصحي والنظافة، ومخاطر الحماية، وسبل العيش، والتغذية والتعليم، من بين احتياجات أخرى. تستفيد القطاعات من مبادرة رصد وضع النازحين داخليًا؛ لرصد علميات النزوح وتعقبها في المنطقة الشمالية الغربية، بالإضافة إلى نظام رسم الخرائط لرصد توافر الموارد والخدمات الصحية في أنحاء سورية؛ لجمع معلومات بشأن حالة الأداء الوظيفي، وتوافر الخدمات الصحية وإمكانية الوصول إليها في جميع أنحاء سورية (يُرجى الاطلاع على الملحق الثاني). وإضافة إلى ذلك، تستخدم الجهات الفاعلة في مجال الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة نظام الإنذار المبكر والاستجابة/ شبكة الإنذار المبكر والاستجابة للكشف عن حالات تفشي الأمراض. لدى بعض الوكالات أدوات وأنظمة خاصة لرصد الوضع، حيث يقوم العديد من الشركاء بمبادرات منتظمة لرصد الوضع وجمع البيانات من خلال البعثات الميدانية.

ويعمل الشركاء معًا على مجموعة من الأهداف المحددة المشتركة بين القطاعات في إطار الأهداف الاستراتيجية؛ لتعزيز التأثير من خلال جهود الاستجابة المنسقة باعتبار ذلك جزءًا من نتائج دورة برنامج العمل الإنساني لعام 2022-2023. ستُقاس هذه الأهداف المحددة باستخدام مؤشرات النتائج والاحتياجات والتي من شأنها أن تساعد الشركاء في المجال الإنساني في قياس التقدم المحرز في الأهداف الموضوعة في المجالات موضع الاهتمام الرئيسي على النحو المحدد في تحليل الاحتياجات هذا (القسم 1.4.1)، مثل خفض سوء التغذية، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، ومكافحة تهديدات الأمن الغذائي، وتوفير سُبل العيش، والحماية، وتحسين أوضاع المأوى والصمود. (يُرجى الاطلاع على الملحق الثاني)

الجزء الثالث:

التحليل القطاعي

سورية

@المنظمة الدولية للهجرة

3.1 الحماية

المحتاجون	الإناث	الذكور	الأطفال (من 0 إلى 17)	البالغون (من 18 إلى 59)	كبار السن (أكبر من 59)	ذوو الإعاقة
14.2 مليونًا	49.2% 7 ملايين	50.8% 7.2 ملايين	43.9% 6.2 ملايين	52% 7.3 ملايين	4.4% 0.6 مليون	28.6% 4 ملايين

توزيع المحتاجين في القطاع حسب الشدة

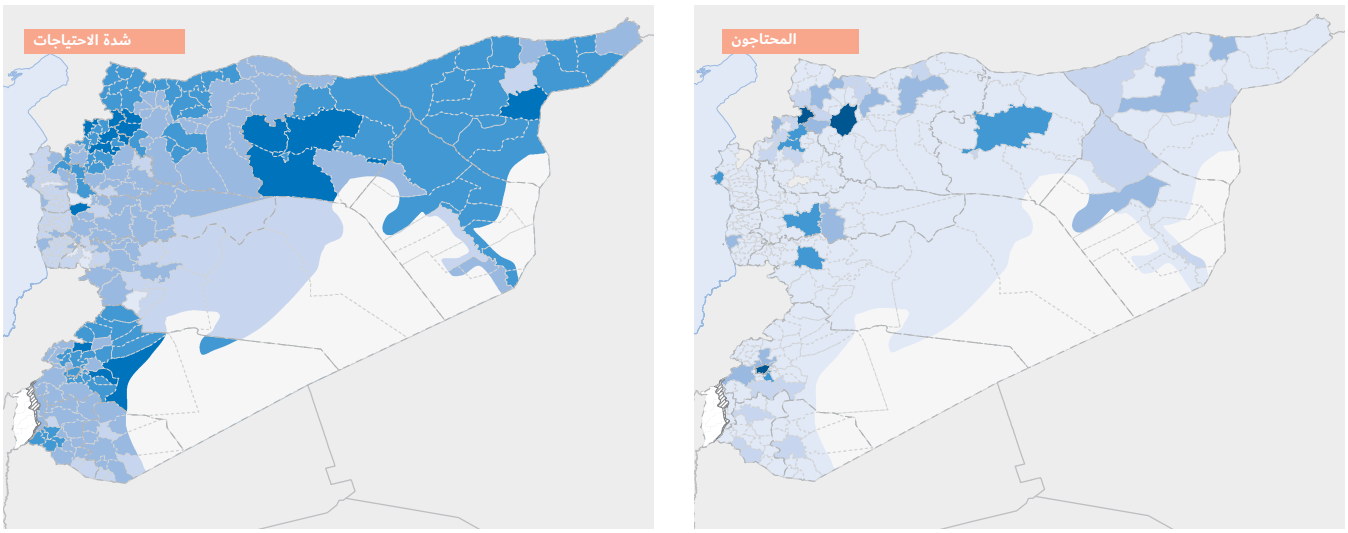

الاتجاهات الرئيسية

لا تزال انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان تستدعي المساعدات الإنسانية. وتتفاقم قضايا الحماية المعقدة والمترابطة في هذه الأزمة المطولة في سياق عام يتمثل في محدودية الوصول إلى الخدمات الإنسانية والحقوق والعدالة والمساءلة. ولا يزال المدنيون، في أجزاء من البلاد، منها الشمال الغربي والشمال الشرقي وجنوب سورية، عرضةً للأعمال القتالية الجارية والجديدة؛ ما يسفر عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وحالات نزوح قسري نظرًا لبحث الأشخاص عن السلامة. وساهم تدهور الاقتصاد وانتشار الفقر، ونقص سُبل العيش وانعدامها، وتدمير المساكن والممتلكات وفقدانها، ودورات النزوح المطولة والمتعددة، والظروف المعيشية المتدنية (حتى للأشخاص في المناطق المستقرة نسبيًا)، ونقص الموارد الطبيعية واستمرار انتشار الجائحة، في مفاقمة الاحتياجات المتعلقة بالحماية وزيادة الاتكال إلى تبني آليات التكيف السلبية مثل عمالة الأطفال وتجنيدهم، والأشكال المختلفة من الاستغلال والزواج المبكر/القسري.

لا تزال المشكلات المتعلقة بالوثائق المدنية، والمساكن والأراضي والممتلكات، وحرية الحركة تمثل مشكلات حماية رئيسية على نطاق الدولة. وأبلغ 76 في المئة من المجتمعات التي شملها التقييم عن الافتقار إلى/ فقدان الوثائق المدنية (مقابل 61 في المئة سُجلت في عام 2020) وشاع ذلك في جميع المحافظات[108]. وأبلغ 51 في المئة من المجتمعات التي شملها التقييم عن قيود مفروضة على حرية التنقل (مقابل 65 في المئة سُجلت في عام 2020)، وأبلغ 61 في المئة من تلك المجتمعات عن مخاوف بشأن المساكن والأراضي والممتلكات (مقابل 50 في المئة في عام 2020)[109].

يؤثر نقص/فقدان الوثائق المدنية على جميع الفئات السكانية، مع جوانب ضعف خاصة لكل من النساء والأطفال. ويحد من قدرة النساء الأرامل أو المطلقات على إرث الممتلكات أو الحصول على حضانة الأطفال أو الزواج القانوني مجددًا أو تسجيل الأطفال المولودين من خلال علاقات مستقبلية. ويوفر التسجيل اعترافًا رسميًا بوجود الطفل وهويته وجنسيته. قد يواجه الأطفال غير المسجلين صعوبات في الحصول على الخدمات والحقوق الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم. ويتسبب في تفاقم سلسلة من مخاطر الحماية ومواطن الضعف الحالية المرتبطة بحرية التنقل ومشكلات المساكن والأراضي والممتلكات، بما في ذلك تأمين الحيازة وزيادة مخاطر انعدام الجنسية، ويحد حتى من القدرة على الوصول إلى المساعدة الإنسانية.

فسلامة الناس في المناطق المُتنازع عليها والمخيمات والتجمعات العشوائية والمراكز الجماعية آخذة في التدهور. ورُغم ذلك، تُجبر البيئة غير المواتية للعودة، والمخاوف المتعلقة بالسلامة والأمن، وغياب الخدمات الأساسية النازحين داخليًا الذين يعيشون في المخيمات، تحديدًا في الشمال الغربي والشرقي لسورية، على البقاء في أماكنهم، ويُعزى ذلك إلى المحدودية الشديدة للتوصل إلى حلول دائمة.

الاحتياجات والشدة

الاحتياجات والشدة والارتباط بالقطاعات الأخرى

غالبًا ما تظل الأسباب الأساسية التي تقف وراء الاحتياجات السائدة عبر القطاعات والعوائق التي تحول دون تحقيق حلول مستدامة لها متأصلة في قضايا الحماية الناجمة عن انتهاكات الحقوق. ولا يزال يمثل الصراع والسلامة والمخاوف الأمنية، فضلاً عن نقص الخدمات والموارد الأساسية، أهم العوامل الدافعة نحو النزوح وتأتي في مقدمة العوامل التي تحد من عودة النازحين داخليًا.

بدوره يؤدي التأثير المدمر للتردي الاقتصادي وأزمة الغذاء ونُدرة الموارد الطبيعية والكوارث الصحية وغيرها إلى تفاقم أزمة الحماية القائمة.

لقد كان لعواقب سنوات نشبت فيها الأعمال القتالية والعوامل سالفة الذكر تبعات وخيمة على صحة الأشخاص الجسدية والنفسية وقدرتهم على الصمود.

وتأخذ آليات التكيف السلبية منحنًى تصاعديًا مثل زيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي أو عمالة الأطفال بما في ذلك أسوأ أشكالها؛ ما يزيد من إجهاد قدرات العائلات والمجتمعات على حماية الفئات الأكثر تضررًا ولا سيما الأطفال والفتيات والفتيان في سن المراهقة.

قد يُجبر التأثير الذي خلفته جائحة كوفيد-19 على سبل العيش الأشخاص على تبني سلوكيات غير آمنة، مثل زراعة الأراضي الملوثة بالذخائر المتفجرة وإزالة الحطام وجمع المعادن للاتجار بها للحفاظ على حياتهم.

يحول نقص/فقدان الوثائق المدنية دون حصول الأشخاص على الحقوق والخدمات الأساسية ويشمل ذلك حرمان الأطفال من الحصول على التعليم. ويمكن لغياب الوثائق الضرورية أن يجعل من التنقل عملية محفوفة بالمخاطر ويحد من قدرة الأشخاص على العودة. كما يحد عدم القدرة على إثبات الملكية أو المطالبة بها من احتمالات العودة.

تؤثر القيود المفروضة على التنقل عبر المجتمعات بسبب مجموعة متنوعة من المشكلات المتعلقة بالحماية على قدرة الأشخاص على الوصول إلى الخدمات عبر القطاعات بما في ذلك احتياجاتهم الصحية والتعليمية والغذائية وسبل عيشهم.

لا تزال الفتيات المراهقات يُحرمن من التعليم بسبب الزواج المبكر. وأوقفت الأعمال القتالية والهجمات المستمرة التي شُنت على المدارس في عام 2021 العملية التعليمية للأطفال، فيما حدت عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على كوفيد-19 أيضًا من وصول الفتيات إلى التعليم؛ ما أجبر العديد منهن على البقاء في منازلهن وزيادة تعرضهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويرى إجمالي 12.8 في المئة من الأسر أن الخوف من التحرش الإلكتروني يمثل العائق الرئيسي أمام التعليم عبر الإنترنت[110]. وتوقفت العملية التعليمية في بعض الأماكن ويُعزى ذلك إلى لجوء النازحين داخليًا إلى اتخاذ المدارس كمأوى لهم، حيث لا توجد خيارات أخرى للمأوى لأنهم غير قادرين/غير راغبين في العودة لأن المخيمات ممتلئة بما يفوق طاقتها.

تُعد المخيمات وترتيبات المعيشة المكتظة والمآوي التي تفتقد للخصوصية[111] أو عدم القدرة على إغلاق المنازل أو الحصول على نوافذ وأبواب محكمة الغلق[112] من مشكلات المأوى التي تخلق مخاطر عنف قائم على النوع الاجتماعي للنساء والفتيات.

يحد نقص المياه من قدرة النساء والفتيات على تحمل تكاليف مستلزمات النظافة الشخصية؛ ما يزيد من خطورة إصابتهن بالأمراض. وتؤدي المراحيض المشتركة في المخيمات إلى تفاقم مخاطر التعرض للتحرش والاعتداء الجنسيين والاغتصاب والخطف.

يُعرض التلوث بالذخائر المتفجرة حياة المدنيين للخطر، ويحد من التنقلات الآمنة ويؤثر على الفرص الاقتصادية، ويفاقم من انعدام الأمن الغذائي (في حالة تلوث الأراضي الزراعية)، ويعيق ترميم البنية التحتية العامة مثل المدارس أو الطرق، ويحد من تقديم المساعدات الإنسانية بسلام، والوصول الآمن إلى الخدمات للمحتاجين.

الفئات السكانية الأكثر تضررًا

لا يزال اللاجئون الفلسطينيون يُصنفون ضمن المجتمعات الأكثر تضررًا في سورية خاصة في ظل البيئة الاجتماعية والاقتصادية الحالية.

يعاني ساكنو المخيمات من تزايد القيود المفروضة على التنقل وفقدان الحرية، كما يواجه النازحون حديثًا والعائدون حديثًا مخاطر حماية متزايدة، وعانى الأشخاص الذين تعرضوا لدورات نزوح متعددة من تضعضع قدرتهم على الصمود.

يواجه كبار السن وذوو الإعاقة والأمراض المزمنة مجموعة من التحديات التي تنفرد بها ظروفهم الفردية، والتي تفاقمت بسبب نزوحهم حيث انهارت شبكات الدعم الأسري/المجتمعي أو باتت منهكة، تحديدًا في المناطق المتضررة بصفة مباشرة من الأعمال القتالية أو بسبب النزوح المتعدد. ويتعرضون للوصمة والعزلة الاجتماعية وخطر متزايد للانفصال عن أسرهم، ومقدمي الرعاية، والاعتماد على المنتجات المساعدة التي تدعم استقلاليتهم.

لا يزال الاحتجاز غير معروف الأجل لآلاف الرجال والنساء والأطفال يؤثر تأثيرًا كبيرًا على قدرة الناس على العودة أو المغادرة من مخيمات مثل مخيم الهول بدون بقية أفراد أسرهم. وتقف القيود على أساس المناطق الأصلية أيضًا عائقًا أمام عودة النازحين من المخيمات الواقعة خارج شمال شرق سورية.

يواجه الأشخاص الذين تربطهم صلات أسرية حقيقية أو مزعومة بداعش مخاطر حماية إضافية؛ بسبب تصورات المجتمع والتحديات التي تعيق وصولهم إلى الخدمات. وتزداد حدة هذه المخاطر بالنسبة لمواطني البلدان الأجنبية ويحتل النساء والأطفال أغلبية هذه الفئة. وغالبًا ما تمنع/تقيد سلطات المخيمات المنظمات الإنسانية من توفير الحماية والخدمات الأخرى مثل التعليم ودعم سُبل العيش لمواطني البلدان الأجنبية.

يتعرض الأطفال والمراهقون للعنف والإهانة والاستغلال في العديد من المواقف الحياتية، بما في ذلك التعرض لأشكال جديدة من العنف بسبب تبني آليات تكيف ضارة داخل الأسرة. ويُرجح أن يتعرض المراهقون للقتل والإصابة، أو الانفصال عن الأسرة، أو الاحتجاز والتجنيد، أو المشاركة في عمالة الأطفال، فيما تتعرض المراهقات بوجه خاص لخطر الزواج المبكر، والتحرش الإلكتروني، وأشكال أخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك العنف الجنسي. ومثل الرجال، فإن الفتيان عرضة أيضًا لخطر العنف الجنسي، ويكون ذلك في سياق الاحتجاز في المقام الأول.

لا يزال النساء والفتيات يتأثرن على نحو غير متلائم بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويؤثر انتشار العنف القائم على النوع الاجتماع وإفلات الجناة من العقاب وغياب المؤسسات الفعالة التي تضمن حقوق النساء والفتيات وسلامتهن تأثيرًا سلبيًا على النساء والفتيات ويحد من حريتهن ويقوض قدرتهن على الصمود.

تحط الأعراف الجنسانية غير العادلة من قدر النساء والفتيات إلى حالة التبعية، وتبرر استخدام العنف ضدهن في جميع أنحاء سورية. ولا يتمتع

كل النساء والفتيات بالقدرة على دخول سوق العمل، فمثلاً، ما زلن مكبلات بالأعراف الاجتماعية والقيود الأسرية.

يُعد الرجال والفتيان هم الأكثر تعرضًا للتهديد المباشر والفوري لحوادث الذخائر المتفجرة، فيما يتأثر النساء والفتيات بصفة غير مباشرة غالبًا، على سبيل المثال بفقدان المعيل الرئيسي، لكنهن يتعرضن للخطر عندما يمارسن سبل عيشهن والأنشطة المنزلية المعتادة في بيئة ملوثة بشدة.

يواجه المصابون وذوو الإعاقة، بمن فيهم الضحايا المباشرين لحوادث الذخائر المتفجرة وعائلتهم، احتياجات طارئة للدعم بسبب الافتقار إلى الرعاية المتخصصة الكافية والدائمة، تحديدًا في شمال غرب سورية.

تصورات الاحتياجات

على غرار ما عهدناه في السنوات السابقة، سيتم تحديد بيئة الاحتياجات المتعلقة بالحماية في سورية من خلال استمرار انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والبنية التحتية المدمرة والعنف ودورات النزوح المطولة والمتعددة في سياق تشوبه قيود الوصول والخدمات غير الكافية. وسيؤدي الوضع الاقتصادي المتردي ونقص الغذاء الشديد والتلوث بالذخائر المتفجرة وجائحة كوفيد-19المستمرة وتقلص الموارد الطبيعية إلى تفاقم مخاطر الحماية ومواطن الضعف بطريقة دائرية في أحيان كثيرة.

وقد تؤدي الأعمال القتالية المستمرة في بعض مناطق البلاد التي يتسبب فيها الإنسان والكوارث الطبيعية إلى زيادة النزوح؛ ما يؤدي بدوره إلى توسعة المخيمات والمراكز الجماعية. وبدون وضع تدابير لمعالجة مجموعة الدوافع التي تقف وراء النزوح، فإن الاستجابة المتزايدة على مستوى المخيمات قد تحفز الناس أكثر على الانتقال إلى المخيمات سعيًا لتلقي الخدمات. ولا تزال الأعمال القتالية النشطة الدائرة في أجزاء عديدة من البلاد، خاصة مناطق الخطوط الأمامية في الشمال الشرقي والشمال الغربي والجنوب، تتسبب في سقوط ضحايا في أوساط المدنيين ونزوحهم. ويُعد الوصول إلى المساعدة الإنسانية محدودًا للغاية في هذه المناطق.

سيستمر نقص الوثائق المدنية، لا سيما النازحين داخليًا وبطاقات الوافدين الجدد وشهادات الميلاد والوفاة في كبح قدرة الأشخاص على التنقل عبر نقاط التفتيش؛ ما يمنعهم من التماس الخدمات الأساسية. وسيؤثر غياب شهادات الميلاد والوفاة على قدرة الأجيال القادمة على إثبات جنسيتهم والوصول إلى الخدمات، ويتسبب في مضاعفات نظرًا لبحث الأشخاص عن حلول لمشكلات المساكن والأراضي والممتلكات التي تواجههم.

ستُسهم الممارسات التمييزية التي تحدد حرية تنقل الأشخاص ووصولهم إلى الخدمات وسُبل العيش على أساس منطقتهم الأصلية أو جنسيتهم في تفاقم مواطن الضعف الحالية.

سيواصل الصراع والنشاط الإجرامي المتزايد في التأثير على المدنيين والحد من التنقل، إذا زادت الجماعات الإجرامية من أنشطتها في المخيمات وخارجها. وسيزداد تعرض النازحين للضرر واعتمادهم على المساعدة الإنسانية، لا سيما الذين لا يمكنهم العودة إلى مناطقهم الأصلية أو الذين ليس عندهم رغبة في ذلك؛ بسبب اعتبارات السلامة أو الجنسية أو العرق.

ستستمر مخاطر حماية الطفل المتعددة والمعقدة في تشكيل حياة الفتيات والفتيان في شتى أنحاء سورية. وستظل الانتهاكات الجسيمة التي تُمارس ضد الأطفال تثير قلقًا بالغًا. وستواصل الأعمال القتالية الدائرة، والصعوبات الاقتصادية، وانهيار هيكل الدعم المجتمعي، ونقص الخدمات الإضرار كثيرًا بالأطفال.

سوف تستمر النساء والفتيات في مواجهة تأثير متفاوت للأزمة، وأشكال مركبة للعنف عند تعرضهن لأشكال متداخلة ومتعاضدة من التمييز والاستبعاد الاجتماعي.

سيظل التلوث بالذخائر المتفجرة يُشكل خطرًا لا يمكن تجاهله على السكان الذين يعيشون في المناطق التي شهدت نشوب أعمال قتالية، ويزداد هذا الخطر للأفراد العائدين إلى مجتمعاتهم، وسيبقى أهم عوائق الوصول للتقديم الآمن للمساعدة الإنسانية ومساعدة المحتاجين.

سوف ينتج عن تزايد التعرض للضرر مزيد من الإهمال لذوي الإعاقة وكبار السن. ستصبح العوائق التي تحول دون تحقيق الحلول الدائمة أكثر تنوعًا ويصعب معالجتها.

المحتاجون في عام 2022 والمحتاجون المتوقعون

ملايين الأشخاص (مليون)

	المحتاجون	من بين هؤلاء: الحد الأدنى	تخلق ضغوطًا	شديدة	شديدة للغاية	كارثية	العوامل المرتبطة	الفئات الأكثر تضررًا
تشرين الثاني/ نوفمبر 2021	**14.21 مليونًا**	0.04 مليون	0.50 مليون	4.61 ملايين	6.09 ملايين	2.98 مليون		
حزيران/يونيو 2022	**14.21 مليونًا**	0.04 مليون	0.50 مليون	4.61 ملايين	6.09 ملايين	2.98 مليون	تؤدي الظروف الاجتماعية المتوقعة إلى زيادة في آليات التكيف السلبية والضغط النفسي.	**النازحون داخليًا والنساء والفتيات**
تشرين الثاني/ نوفمبر 2022	**14.74 مليونًا**	0.04 مليون	0.38 مليون	3.31 ملايين	10.23 ملايين	0.79 مليون		

تحليل مُوسَّع لكل نطاق عمل القطاعات الفرعية

نطاق عمل العنف القائم على النوع الاجتماعي[113]

المحتاجون	الإناث	الذكور	الأطفال (من 0 إلى 17)	البالغون (من 18 إلى 59)	كبار السن (أكبر من 59)	ذوو الإعاقة
7.3 ملايين	%92.9 6.8 ملايين	%7.1 0.5 مليون	%41.3 3 ملايين	%54.6 4 ملايين	%4.1 0.3 مليون	%28.5* 2 مليون

توزيع المحتاجين في القطاع حسب الشدة**

لمحة عامة عن فئات السكان المتضررة

يُعد العنف القائم على النوع الاجتماعي سمة سائدة للأزمة الإنسانية في سورية. وتتعرض النساء والفتيات لحرمان متزايد من الموارد الاقتصادية والتعليم، والقيود المفروضة على التنقل، والاستغلال، والزواج القسري والزواج المبكر، وعنف الشريك والعنف الأسري، والعنف المُيسر بالتكنولوجيا[114]، والعنف الجسدي والنفسي والعاطفي والجنسي والاجتماعي. ويتخلل العنف جميع مناحي الحياة. وأشار 19 في المئة من الأسر إلى أن النساء والفتيات يشعرن بعدم الأمان في بعض المناطق[115]. وذكر 71 في المئة[116] من المجتمعات أن الزواج المبكر يمثل مشكلة للفتيات المراهقات.[117]

ويُعد الشركاء الرجال، وأفراد الأسرة الذكور، والرجال والفتيان بوجه عام هم الجناة الأكثر شيوعًا.

ويدعم النظام الأبوي، وعدم المساواة الجنسية الراسخة، والتمييز والاستبعاد الاجتماعي العنف القائم على النوع الاجتماعي ويفاقمه.

وتواجه النساء الأكبر سنًا والمطلقات والأرامل وذوات الإعاقة من النساء والفتيات شرطة مجتمعية مشددة وحرمانًا من الميراث والموارد ونكرانًا مستمرًا للحقوق، وعوائق تحول دون الوصول إلى المساعدة (ذكرت 57 في المئة من المجتمعات أن الأرامل معرضات لخطر الاستبعاد من تلقي المساعدات والخدمات الإنسانية[118]).

إن تأثير العنف القائم على النوع الاجتماعي على النساء والفتيات هائل وطويل الأمد، ويتفاقم بسبب لوم الضحية والوصمة والعزلة الاجتماعية. ويزداد مزاولة النساء والفتيات لسلوكيات ضارة ومهددة للحياة مثل إيذاء النفس والانتحار. وتساهم الأزمة المطولة والتدهور الاقتصادي وجائحة كوفيد-19 مجتمعةً في مفاقمة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويزيد ذلك من العنف الذي تواجهه النساء والفتيات ويقوض قدرتهن على الصمود؛ حيث تتضاءل خياراتهن لالتماس السلامة والدعم وتتلاشى آمالهن في المستقبل.

منطقة مسؤولية حماية الطفل

المحتاجون	الإناث (من 0 إلى 17)	الذكور (من 0 إلى 17)	الأطفال (من 0 إلى 17)	ذوو الإعاقة
6 ملايين	44.2% 2.67 مليون	%55.8 3.37 ملايين	100% 6 ملايين	%28.1 1.7 مليون

توزيع المحتاجين في القطاع حسب الشدة**

** مع الأخذ في الاعتبار الرقم المرجعي العالمي البالغ 15%، يُرجى ذكر النسبة المئوية للمحتاجين في قطاعك الذين يعيشون بإعاقة.*

***يرجى ملاحظة أنه من المقترح تقديم تصنيف المحتاجين حسب درجة الشدة في النموذج العالمي للمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية ولكنه اختياري. من حيث المبدأ وبالتوافق مع إطار التحليل المشترك بين القطاعات (https://kmp.hpc.tools/km/2022-jiaf-guidance)، يجب فقط احتساب السكان الذين يقعون في نطاق درجة الشدة من 3 إلى 5 في القطاع كجزء من المحتاجين على مستوى القطاع. وبالمثل، سيُحدد عدد المحتاجين بين القطاعات لعام 2022 بناءً على عدد المصنفين في مراحل الشدة بين القطاعات من 3 إلى 5.*

لمحة عامة عن فئات السكان المتضررة

لا تزال الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال تثير قلقًا كبيرًا، ويشمل ذلك خطر التعرض للقتل والإصابة والتجنيد والاستخدام في الأعمال القتالية والتعذيب والاحتجاز والاختطاف والاعتداء الجنسي. وتحققت آلية الرصد والإبلاغ من وقوع 1,440 حالة انتهاك جسيم حتى أيلول/سبتمبر 2021.

ولا يزال الفتيات والفتيان يتعرضون للعنف المستمر ويشمل ذلك العنف الجسدي والعاطفي والجنسي والمنزلي. ويؤدي انعدام الأمن والصعوبات الاقتصادية وجائحة كوفيد-19 إلى تفاقم المخاوف المتعلقة بحماية الطفل. وقد أدى ذلك إلى تفاقم آليات التكيف الضارة، وزيادة عمالة الأطفال وزواجهم المبكر؛ ما يعرض المراهقات لخطر من نوع خاص. وتشيع القضايا المتعلقة بحماية الأطفال في جميع المحافظات الأربعة عشر بمستويات متزايدة عمومًا. وتم الإبلاغ عن حدوث حالات خطف/اختطاف في 26 في المئة من المجتمعات[119]؛ وعمالة الأطفال في 84 في المئة من المجتمعات؛ وأن الزواج المبكر يشكل مشكلة للمراهقات[120] في 71 في المئة من المجتمعات؛ وتفكك الأسرة في 36 في المئة من المجتمعات[121]. وأفاد نسبة واحد وأربعين في المئة من الأسر التي شملها التقييم عن غياب شهادات الميلاد[122]. ويُحرم الأطفال الذين لم تُصدر لهم شهادات ميلاد من الحصول على الحقوق الأساسية وخاصةً من هم من ذوي الإعاقة. وتم الإبلاغ عن معاناة الأطفال من الضيق النفسي والاجتماعي فيما نسبته 26 في المئة من الأسر التي شملها الاستبيان؛ ما يبرهن على تزايد الخسائر التراكمية على الصحة النفسية مع عواقب مباشرة تدوم مدى الحياة إن لم تتم معالجتها[123]. ويتعرض العديد من الأطفال الذين لا يرافقهم أحد والمنفصلين عن ذويهم أو الأطفال الذين يعيشون مع مقدمي الرعاية من كبار السن أو الذين يعيشون في مؤسسات لتزايد خطر تعرضهم للعنف[124]. ويُحتجز أكثر من 800 طفل ممن يُفترض انتمائهم لجماعات مسلحة دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في شمال شرق سورية[125]، وينتظر الكثير منهم الترحيل إلى موطنهم في العراق أو بلدان أخرى. ويوجد 8,000 طفل و3,000 امرأة من 60 جنسية مختلفة[126]، وما يزيد على 50,000 سوري وعراقي (جُلهم نساء وأطفال)[127] في عدد قليل من المخيمات. ويتعرض هؤلاء الأطفال والنساء للاعتقال والعنف المفرط وإعادة التوطين القسري.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

المحتاجون	الإناث	الذكور	الأطفال (من 0 إلى 17)	البالغون (من 18 إلى 59)	كبار السن (أكبر من 59)	ذوو الإعاقة
10.8 ملايين	49% 5.02 ملايين	50% 5.14 ملايين	45% 4.56 ملايين	51% 5.16 ملايين	4% 0.45 مليون	24% 2.45 مليون

توزيع المحتاجين في القطاع حسب الشدة

6% تخلق ضغوطًا | 51% شديدة | 28% شديد للغاية | 16% كارثية

لمحة عامة عن فئات السكان المتضررة

تفاقمت الأزمة السورية التي دخلت عامها الحادي عشر جراء استخدام الذخائر المتفجرة على نطاق واسع، ويشمل ذلك الأجهزة المتفجرة يدوية الصُنع، والألغام الأرضية والمتفجرات المخلفة من الحرب. وتفرض الذخائر المتفجرة مخاطر كبيرة على المدنيين والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وتزيد من مفاقمة جهود التعافي المبكر لتعزيز صمود الشعب السوري المتضرر. يحتمل أن تكون قرية من بين كل ثلاثة قُرى تقريبًا ملوثة بالمتفجرات[128]. وتتشابه هذه القرى مع المناطق التي شهدت نشوب أعمال قتالية عنيفة وحوادث متفجرات على مدى السنوات الخمس الماضية في حلب وإدلب والرقة ودير الزور والقنيطرة وريف دمشق ودرعا.[129] والمناطق التي يكثر فيها الإبلاغ عن التلوث بالمتفجرات غالبًا ما تكون الأراضي الزراعية والطرق والممتلكات الخاصة، يليها المدارس والبنية التحتية العامة الأخرى والمستشفيات[130]. وتأتي أعمال الزراعة/الرعي، والتنقل/السفر، وجمع الخردة المعدنية واللعب على رأس الأنشطة التي يشيع الإبلاغ عنها بكثرة وقت وقوع الحوادث[131]. وقد أجبر التأثير الذي أحدثه الوضعين الاجتماعي والاقتصادي وجائحة كوفيد-19 على سُبل العيش المزيد من الأشخاص على تبني سلوك غير آمن يزيد من المخاطر سعيًا لإدرار الدخل، مثل جمع الخردة المعدنية، وقطف الكمأة السوداء، والزراعة في الأراضي التي يحتمل أن تكون ملوثة.

ويمكن أن تُفضي حوادث المتفجرات إلى وقوع إصابات خطيرة وحالات وفاة؛ ما ينتج عنه إصابات جسدية ونفسية طويلة الأمد للناجين وعائلاتهم، ويؤثر تأثيرًا شديدًا على حياتهم وسُبل عيشهم. ويتعرض الرجال والفتيان، لا سيما المراهقون، لحوادث المتفجرات بوتيرة أكبر، حيث يشكلون أكثر من 80 في المئة من ضحايا حوادث الذخائر المتفجرة التي أُفيد بوقعها في السنوات الخمس الماضيات. وتشير التقديرات إلى أن اثنين من بين كل ثلاثة ناجين سيعانون من إصابة مدى الحياة وسيحتاجون إلى مساعدة بعيدة الأجل[132]. وتتمثل الاحتياجات الرئيسية التي أفادت بها المجتمعات في الدعم الاقتصادي والرعاية الطبية والخدمات فيما يتعلق بالأطراف الاصطناعية/وتقويم العظام والمنتجات المساعدة. وتُشكل التكلفة الباهظة وغياب الخدمات أو بُعدها عوائق رئيسية تحول دون مساعدة الناجين، وتبرز الحاجة إلى موارد كافية ومستدامة لزيادة الخدمات المتخصصة، والتي تظل محدودة وغير كافية تحديدًا في الشمال الغربي وفي المناطق الريفية في سورية كلها[133]. وتُسهم محدودية التوفر والوصول، وقدرة الجهات الفاعلة في أعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية تجاه أنشطة التطهير في عدم تلبية الاحتياجات.

3.2 تنسيق وإدارة المخيمات

المحتاجون	الإناث	الذكور	الأطفال (من 0 إلى 17)	البالغون (من 18 إلى 59)	كبار السن (أكبر من 59)	ذوو الإعاقة
2 مليون*	52% 1 مليون	48% 0.9 مليون	58% 1.1 مليون	38% 0.7 مليون	4% 0.08 مليون	*2% 0.04 مليون

توزيع المحتاجين في القطاع حسب الشدة**

0.5% الحد الأدنى | 4% تخلق ضغوطًا | 66.5% شديدة | 15% شديد للغاية | 14% كارثية

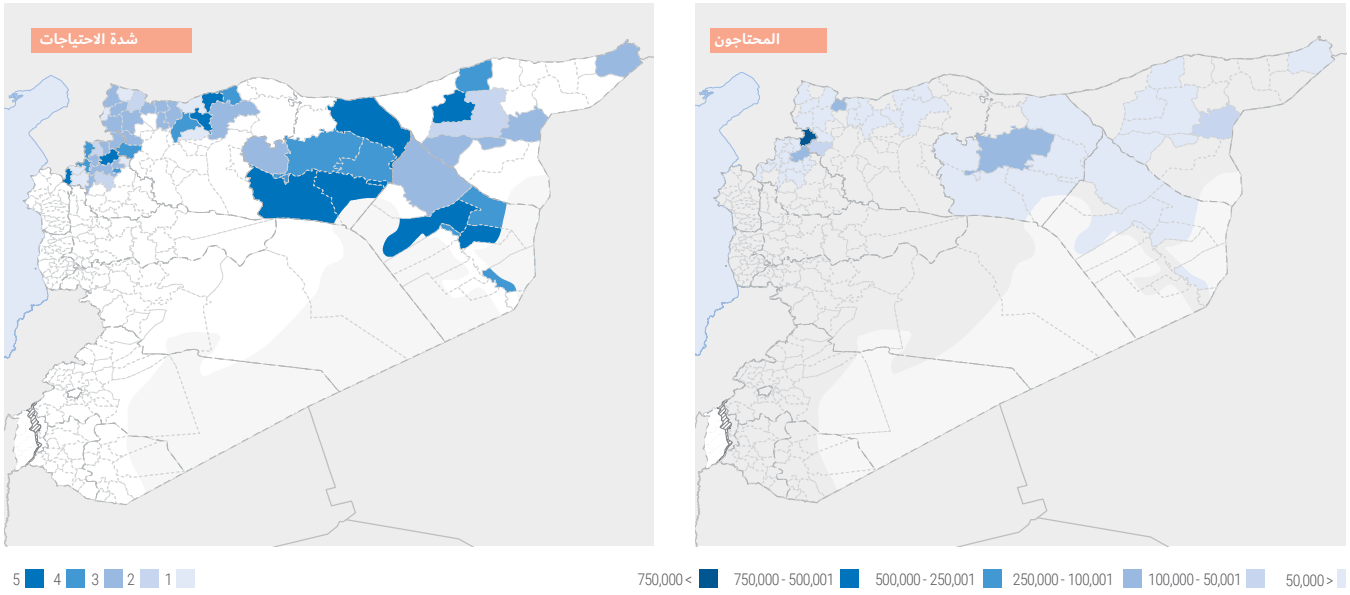

الاتجاهات الرئيسية

أفضت الطبيعة المطولة للأزمة والأعمال القتالية الدائرة وتنقل خطوط المواجهة في شمال غرب سورية، إلى نزوح داخلي إلى منطقة تتضاءل مساحتها، وإجهاد الخدمات وخيارات المأوى. وشهد عام 2021 زيادة في عدد النازحين داخليًا ممن يحاولون الوصول إلى المخيمات في شمال شرق سورية، ويقف وراء هذه الزيادة عوامل تزيد من تفاقم الأوضاع مثل التدهور الاقتصادي لليرة السورية والأعمال القتالية في البلاد وأزمة المياه في جميع الأماكن.

يتم تصميم مواقع النازحين داخليًا لتكون خيارًا مؤقتًا للملاذ الأخير، وتوفر الحد الأدنى من الخدمات فحسب. إلا أن هناك حوالي 1.7 مليون شخص يعيشون في 1,389موقعًا للنازحين داخليًا في شمال غرب سورية في ظل وصول غير كافٍ إلى المأوى والمياه الآمنة والغذاء والصحة والدعم النفسي الاجتماعي [134] فيما يقيم 290,000 فرد تقريبًا في مواقع الملاذ الأخير في شمال شرق سورية نزح الكثير منهم لأربعة سنوات.[135]

وغالبًا ما تفتقر مواقع النازحين داخليًا والمراكز الجماعية المتوطنة ذاتيًا إلى أنظمة إدارة المخيمات وما يتبعها من تنسيق ورصد للخدمات. ويعيش 52 في المئة من النازحين داخليًا في شمال شرق سورية، و45 في المئة من النازحين داخليًا في شمال غرب سورية في مواقع النازحين داخليًا التي تفتقر إلى إدارة المخيمات.[136] ولا يزال الوصول إلى الخدمات الأساسية يمثل تحديًا كما تبرز الحاجة إلى تحسين الظروف المعيشية لتعزيز المعايير الإنسانية. وفي شمال غرب سورية، يعيش 83 في المئة من النازحين داخليًا في مواقع ذات مستوى حرج من الكثافة السكانية.[137] وفي شمال شرق سورية، سُجلت زيادة بنحو 26,600 نازح داخلي في المخيمات والمواقع بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر 2021. وتُعد مواقع النازحين داخليًا معرضة بوجه خاص للحوادث، مثل الفيضانات والحرائق والرياح العاتية. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر 2021، أفاد تنسيق وإدارة

* في شمال غرب سورية

** يرجى ملاحظة أنه من المقترح تقديم تصنيف المحتاجين حسب درجة الشدة في النموذج العالمي للمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية ولكنه اختياري. من حيث المبدأ وبالتوافق مع إطار التحليل المشترك بين القطاعات (https://kmp.hpc.tools/km/2022-jiaf-guidance)، يجب فقط احتساب السكان الذين يقعون في نطاق درجة الشدة من 3 إلى 5 في القطاع كجزء من المحتاجين على مستوى القطاع. وبالمثل، سيُحدد عدد المحتاجين بين القطاعات لعام 2022 بناءً على عدد المصنفين في مراحل الشدة بين القطاعات من 3 إلى 5.

المخيمات في شمال غرب سورية عن وقوع 864 حادثًا أدى إلى 57 إصابة، و15 وفاة، وإتلاف/ تدمير 32,010 خيمات.

وحتى في مخيمات الشمال الشرقي التي تحظى بالوصول إلى الخدمات الأساسية، توجد مشكلات الاكتظاظ، والسعة، والقدرة المنهكة على تقديم الخدمات، وقوائم الانتظار الطويلة. وقد شهد مخيم الهول، الذي يتألف من سوريين نازحين داخليًا وعراقيين ورعايا بلدان ثالثة، رحلات مغادرة مستمرة طوال عام 2021 مع إجراءات عودة مُيسَّرة تسمح للنازحين داخليًا بالعودة إلى أجزاء من سورية، وإعادة العراقيين إلى وطنهم. ومع ذلك، لا تزال حرية التنقل تُشكل حاجزًا أمام جميع سكان المخيم مع استمرار تدهور الوضع الأمني.

الاحتياجات والشدة

الاحتياجات والشدة والارتباط بالقطاعات الأخرى

تعتبر غالبية مواقع النازحين داخليًا في الشمال الغربي والشمال الشرقي متوطنة تلقائيًا، ما يعني أنها تفتقر عادةً إلى إدارة المخيمات، والتخطيط المناسب للموقع، والبنية التحتية والخدمات. هناك 88 في المئة من مواقع النازحين داخليًا في شمال غرب سورية متوطنة تلقائيًا وتم التخطيط لنسبة 9 في المئة فقط، في حين أن 53 في المئة من المواقع في شمال شرق سورية متوطنة تلقائيًا، و44 في المئة منها عبارة عن مراكز جماعية، و4 في المئة فقط عبارة عن مخيمات بها إدارة.[138] [139] وكثيرًا ما تفتقر مواقع النازحين داخليًا إلى خيارات المأوى الكريم والآمن. ويعيش أكثر من 900,000 شخص في خيام، أو مأوٍ مؤقتة أو غير ملائمة في مواقع نازحين داخليًا غير رسمية ومخطط لها في شمال غرب سورية. [140] وتشير بيانات تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات 2021 إلى أن 96 في المئة من الأسر في أماكن مواقع النازحين داخليًا تواجه مشكلات تتعلق بمدى ملاءمة المأوى[141] ويؤدي اكتظاظ المواقع إلى ظروف معيشية دون المستوى ويزيد من مخاطر نقل فيروس كوفيد-19 والعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV). وفي شمال غرب سورية، يعيش أكثر من نصف النازحين داخليًا في مواقع اتضح أنها بحاجة ماسة إلى العاملين الصحيين المجتمعيين لتلبية المعايير العالمية.[142]

تُشكِّل المساكن والأراضي والممتلكات تحديًا حقيقيًا، حيث يقيم عدد كبير من السكان على أراضٍ دون وضع صالح للمساكن والأراضي والممتلكات. وفي شمال غرب سورية، يعيش 26 في المئة فقط من النازحين داخليًا في مواقع ذات وضع صالح للمساكن والأراضي والممتلكات[143]. ويترتب على قضايا المساكن والأراضي والممتلكات قيود إضافية على تقديم الأنشطة، حيث لا يوجد أنشطة قائمة سوى تلك المنقذة للحياة في مخيمات شمال شرق سورية.

فرضت الظروف الأشبه بالجفاف وحالات نقص المياه تحديات على السكان داخل المخيمات والمجتمعات المضيفة على حد سواء في شمال شرق سورية بسبب أزمة المياه التي تُعزى إلى المستويات المنخفضة في منسوب نهر الفرات، وانقطاعات عمليات تشغيل محطات المياه (بما في ذلك محطة مياه علوك)، وانخفاض هطول الأمطار خلال شتاء 2020/2021 وما صاحب ذلك من درجات حرارة أعلى من المتوسط.

الفئات السكانية الأكثر تضررًا

النازحون داخليًا: أدت الأعمال القتالية طويلة الأمد إلى النزوح المُطوَّل والنزوح لأكثر من مرة. وفي الشمال الغربي، كانت نسبة حالات النزوح للمرة الأولى من بين حالات النزوح الأخيرة 4 في المئة فقط.[144] وفي الشمال الشرقي، اضطرت الأسر إلى النزوح مرتين على الأقل مع نزوح الأسر لمدة لا تقل عن أربع سنوات في المتوسط.[145]

النساء والأطفال: من بين الذين يعيشون في مواقع النازحين داخليًا في شمال شرق وشمال غرب سورية، يوجد 80 في المئة من النساء والفتيات والأولاد[146] الذين يواجهون مخاطر عنف قائم على النوع الاجتماعي جسيمة بسبب ظروف المعيشة غير الملائمة في مواقع النازحين داخليًا. وفي شمال شرق سورية، هناك 49 في المئة من الأسر تعولها إناث.[147]

ويفرض اكتظاظ المواقع غير الرسمية التي لا يوجد فيها تخطيط مناسب للموقع، أو وصول محدود أو معدوم إلى الخدمات أو هياكل إدارة المخيمات مخاطر جسيمة على الحماية والعنف القائم على النوع الاجتماعي للفئات الأكثر تضررًا، وهم في المقام الأول نساء وأطفال من فئات متنوعة. ووُجد أن 1,185,100 شخص بشكل عام في الشمال الغربي يعيشون في مواقع لا يتوفر بها إضاءة على الطرق الرئيسية.[148]

يعد تمثيل المرأة في الهياكل القائمة على المشاركة أمرًا ضروريًا لاتخاذ قرارات مجدية، ولكن في شمال غرب سورية، يعيش 61 في المئة من النازحين داخليًا في مواقع لا توجد بها لجان المرأة.[149]

ذوو الإعاقة: في شمال غرب سورية، يعاني 53 في المئة من الذكور والإناث من الإعاقة وكان ضعف البصر هو أكثر نوع انتشارًا تم الإبلاغ عنه،[150] في حين أن 65 في المئة من الأسر في شمال غرب سورية لديها فرد واحد على الأقل من ذوي الإعاقة.

وفي جميع أنحاء شمال شرق سورية، يبلغ معدل الأسر التي تضم فردًا واحدًا على الأقل من ذوي الإعاقة 66 في المئة، وتزداد هذه النسبة في مواقع النازحين داخليًا لتصل إلى 70 في المئة من الأسر التي تضم فردًا واحدًا على الأقل من ذوي الإعاقة. وتبلغ معدلات الإعاقة بين الذكور والإناث في المخيمات 52 في المئة و50 في المئة على التوالي.[151]

يحتاج ذوو الإعاقة إلى مساعدة مُخصَّصة وخدمات صحية متخصصة. ومع ذلك، يوجد في مواقع النازحين داخليًا في الشمال الغربي ما يزيد بقدر طفيف عن 6,000 مرحاض عامل لذوي الإعاقة.[152] ويمكن للعوائق المادية التي تعترض البنية التحتية والخدمات أن تؤدي إلى تفاقم الأفكار المسبقة لذوي الإعاقة والتأثير على قدرتهم على المشاركة في الأنشطة المجتمعية وفرص إدرار الدخل. وقد يؤدي نقص الوعي إلى عدم تحديد احتياجات الأشخاص.

تصوُّر الاحتياجات

تعتبر مواقع النازحين داخليًا خيار الملاذ الأخير الذي يستضيف النازحين داخليًا المتضررين، ويوفر الحد الأدنى من الخدمات والحلول المؤقتة. ومع ذلك، ومع استمرار عدم استقرار الوضع الأمني ومواصلة الأعمال القتالية، تقترن موجات جديدة من النزوح بالنزوح المُطوَّل في منطقة تتقلص بشكل متزايد في شمال غرب سورية. على سبيل المثال، تعقَّب فريق تنسيق وإدارة المخيمات في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر 2021 أكثر من 273,000 حالة نزوح.[153]

لذلك، فإن شدة الاحتياجات الموجودة في عام 2021 من المتوقع أن تستمر لعام 2022. وستكون هناك حاجة إلى دعم إنساني مستمر لضمان وصول الفئات السكانية النازحة إلى الخدمات الأساسية. ولكن، إذا استمرت الأعمال القتالية على نطاق واسع، فستزداد حتمًا الاحتياجات. وتتوقع مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات أن تصبح خيارات المساعدة والمأوى عبئًا يتجاوز طاقتها بشكل متزايد. وتزيد التحديات الكبرى مثل جائحة كوفيد-19 والتدهور الاقتصادي الحاد من صعوبة الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية، مما يزيد من احتمالية الاعتماد بشكل زائد على آليات التكيف السلبية.

ومن المتوقع أن تدفع هذه التحديات الأسر إلى مواقع الملاذ الأخير. وفي شمال شرق سورية، وجدت الأسر النازحة سابقًا المستأجرة في المجتمعات المضيفة أنها لا تستطيع تحمل تكاليف البقاء، بل إن الأسر التي لم تكن نازحة سابقًا من مجتمعها بسبب الأعمال القتالية تضطر إلى اللجوء إلى مواقع الملاذ الأخير. ومع استنفاد سعة المخيمات وقوائم الانتظار الطويلة، سيستمر الضغط على الاستجابة في التجمعات العشوائية غير الرسمية والمراكز الجماعية في الازدياد مع تفاقم الضغط على الشركاء.

أمرت السلطات الفعلية بفتح المدارس مرة أخرى، والتي كانت مغلقة سابقًا وتُستخدم كمراكز جماعية، مع نقل المقيمين فيها إما إلى المخيمات أو إلى مراكز جماعية أخرى. وبالتوازي مع ذلك، ومع محدودية قدرة الشركاء على

سورية

@مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)/ علي حاج سليمان

الاستجابة خارج المخيمات، فقد يزيد عدد السكان في التجمعات العشوائية غير الرسمية التي تتلقى المساعدة حيث تعمل الأنشطة كعامل استقطاب. وتبقى الآمال معلقة على وجود نهج متنقل واسع النطاق لتنسيق وإدارة المخيمات المتنقل في الفترة المقبلة، وبالتالي تكون هناك زيادة في التنسيق بين الشركاء الذين يقدمون المساعدة.

يجلب الشتاء معه مخاطر إضافية فيما يتعلق بالحوادث في مواقع النازحين داخليًا. وهناك نقطة التقاء بين مخاطر الحريق والوضع الاقتصادي المتأزم بشدة الذي يدفع الكثيرين إلى استخدام مصادر غير ملائمة للوقود وأجهزة التدفئة/ الطهي. وتقترن هذه المخاطر بنقص المساحات والخدمات في مواقع النازحين داخليًا، فضلاً عن الأسلاك الكهربائية الخطِرة. وتبين تقارير تنسيق وإدارة المخيمات أن 14 في المئة فقط من النازحين داخليًا يعيشون في مواقع لا يوجد فيها نقص في توافر نقاط نشوب الحريق.[154] وبالمثل، تؤدي الفجوات الحرجة في البنية التحتية في مواقع النازحين داخليًا إلى تفاقم احتمالية الفيضانات وأثرها. ووجدت مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات أن 33 في المئة من النازحين داخليًا في شمال غرب سورية كانوا يعيشون في مواقع غمرتها المياه في العام الماضي.

المحتاجون في عام 2022 والمحتاجون المتوقعون

	المحتاجون	من بين هؤلاء: الحد الأدنى	تخلق ضغوطًا	شديدة	شديدة للغاية	كارثية	العوامل المرتبطة	الفئات الأكثر تضررًا
تشرين الثاني/ نوفمبر 2021	**1,690,797 نازحًا دخليًا (في شمال غرب سورية) + 289,993 (في شمال شرق سورية)**	9,162	72,683	1,317,041	298,406	283,498		
حزيران/يونيو 2022	**1,780,000 (في شمال غرب سورية) أكثر من 376,000 (في شمال شرق سورية)**	9,972	79,112	1,433,539	32,4802	308,575	زيادة منتظمة في مواقع النازحين داخليًا بسبب النزوح المستمر والافتقار إلى المأوى والوضع الاقتصادي	نازحون داخليًا في المواقع
تشرين الثاني/ نوفمبر 2022 (للاستخدام كتقدير للمحتاجين في عام 2023)	**1,900,750 (في شمال غرب سورية) أكثر من 393,000 (في شمال شرق سورية)**	10,610	84,167	1,525,130	345,553	328,290	إمكانية نزوح جديد من مناطق الخطوط الأمامية	نازحون داخليًا في المواقع

3.3 التعافي المبكر

المحتاجون	الإناث	الذكور	الأطفال (من 0 إلى 17)	البالغون (من 18 إلى 59)	كبار السن (أكبر من 59)	ذوو الإعاقة
13.8 مليونًا	50% 6.9 ملايين	50% 6.9 ملايين	43% 5.9 ملايين	51% 7 ملايين	6% 0.8 مليون	28% 3.8 ملايين

توزيع المحتاجين في القطاع حسب الشدة

0.5% تخلق ضغوطًا | **73.8%** شديدة | **25.6%** شديد للغاية

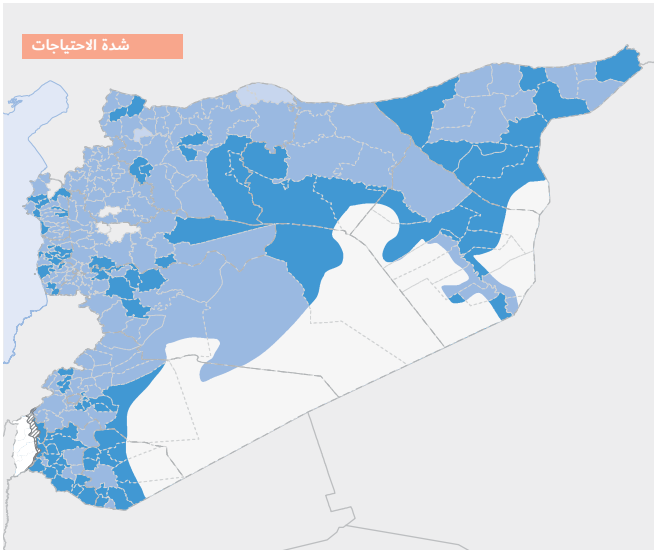

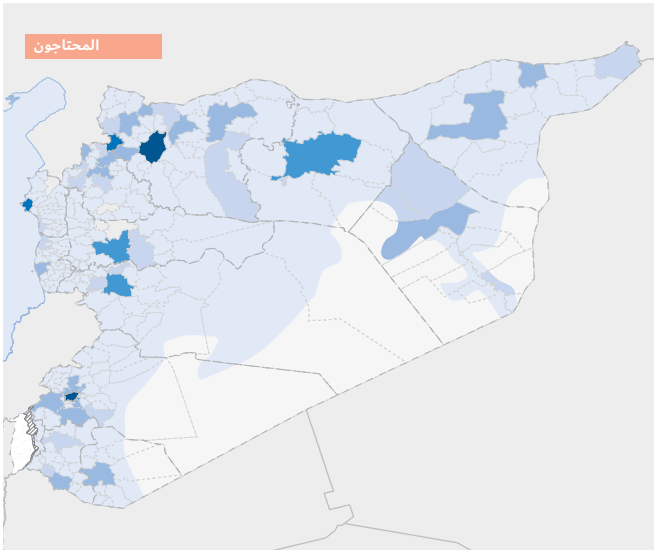

الاتجاهات الرئيسية

شهد عام 2021 تدهورًا عامًا في إمكانية الوصول إلى سبل العيش، والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، وتوافر البنية التحتية والخدمات والقدرة على تحمل تكاليفهما، مما يشكل تهديدًا يضر بقدرة الأسرة على التكيف والتماسك الاجتماعي.

منذ آب/أغسطس 2020، تدهورت القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للأسر السورية في جميع المحافظات، وخاصةً في السويداء ودرعا والقنيطرة، حيث أشار نصف الأسر إلى ظروف أسوأ بكثير مقارنةً بالعام الماضي. وفي جميع أنحاء سورية، أفاد نحو ثلاثة أرباع أسر النازحين داخليًا، والعائدين، والمقيمين بتناقص القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية.

في المتوسط، أشار أقل من ثلثي الذين شملهم الاستبيان إلى حصولهم على وظيفة في الأشهر الثلاثة الأخيرة، ويبين الجدول 1 أن 71 في المئة منهم في مناطق خاضعة لسيطرة حكومة سورية، و39 في المئة في شمال شرق سورية، و60 في المئة في شمال غرب سورية. وفي تسعين في المئة من هذه الحالات يكون الشخص العامل هو من يعيل الأسرة.

الحصول على وظيفة في الأشهر الثلاثة الأخيرة لكل منطقة

المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة سورية	70.5%
شمال شرق سورية	39.2%
شمال غرب سورية	58.9%

جدول 1 - تحليل تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات 2021 - سؤال حول الحصول على وظيفة في الأشهر الثلاثة الأخيرة

مع ذلك، تظل سلال الأغذية/ الخبز هي الحاجة القصوى عند 71 في المئة من الأسر، ويليها مباشرةً سبل العيش (56 في المئة). وهذا يدل على وجود واسع الانتشار "للعاملين الفقراء"، الذين لا يكفي دخلهم الإجمالي لتلبية الاحتياجات الأساسية. ويثير هذا الدليل المزيد من القلق لأنه في 38.1 في المئة من الأسر، يعمل أكثر من فرد واحد.

تتعرض الضغوط المفروضة على توافر الخدمات الأساسية الرئيسية والقدرة على تحمل تكاليفها إلى قيود إضافية. وفي هذا الصدد، يرى

المجيبون على الاستبيان أن المساعدة في مجال الكهرباء مسألة ذات أولوية يجب معالجتها في 47 في المئة من المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة سورية، و16 في المئة في شمال غرب سورية، و43 في المئة في شمال شرق سورية.

وعلاوة على ذلك، في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة سورية وشمال غرب سورية وشمال شرق سورية، كشف 64 في المئة و50 في المئة و71 في المئة من المجيبين على الاستبيان عن أنه رغم توافر المواد الأساسية في الأسواق، فإنهم لا يستطيعون تحمُّل تكاليفها، مما يشير إلى عدم استقرار الأسعار وتقلبها المستمر. وستعني تكلفة إضافية قدرها 15 في المئة أن تقوم الأسر نظريًا بإزالة المواد الغذائية الأساسية من استهلاكها.

قدرة الأسرة على تحمل تكاليف المواد الأساسية لكل منطقة

المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة سورية	64.4%
شمال شرق سورية	71.1%
شمال غرب سورية	50%

جدول 2 - تحليل تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات 2021 - سؤال حول قدرة الأسرة على تحمل تكاليف المواد الأساسية

لوحظت زيادة في الديون في جميع أنحاء سورية وبين جميع الفئات السكانية منذ عام 2021، مع زيادة الأسعار وفقدان الدخل كونهما السببين الرئيسيين حسبما ورد، بنسبة 94 في المئة ونسبة 87 في المئة على التوالي. ويشير هذا إلى وجود ارتباط قوي بين العاملين، حيث يؤدي التضخم المفرط مباشرةً إلى انخفاض شديد في الدخل الحقيقي والقوة الشرائية، بالإضافة إلى فقدان العمالة على نطاق واسع، ولا سيما بين العمال المؤقتين في بعض القطاعات المحددة مثل الزراعة، وهو ما زاد من تفاقم أزمة نقص المياه على طول نهر الفرات.

لا تزال آليات التكيف الضارة والسلبية سائدة. ولا يزال ستة وثمانون في المئة من الأسر تستخدم الاقتراض باعتباره استراتيجية التكيف الرئيسية لسد الفجوة بين الإنفاق والدخل، يليها التحويلات لدى 49 في المئة من الأسر واستنفاد المدخرات لدى 37 في المئة من الأسر.

ولوحظت مشاركة محدودة في الحياة المجتمعية وعمليات اتخاذ القرار من جانب الإناث والشباب في جميع أنحاء البلد. وأعلن ما بين 50 و55 في المئة من المجيبين أن الذين يتخذون قرارات باسم المجتمع هم "كبار السن من الذكور". ويمثل تمثيل الإناث والشباب في صنع القرار 23 في المئة و33 في المئة في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة سورية، و18 في المئة و43 في المئة في شمال غرب سورية، و40 في المئة و15 في المئة في شمال شرق سورية.

الاحتياجات والشدة

الاحتياجات والشدة والارتباط بالقطاعات الأخرى

تشير الأجور المنخفضة حاليًا، وانخفاض الإنتاجية، والتضخم الشديد، فضلاً عن الخسارة العامة في العمالة في قطاعات معينة، إلى فقدان القوة الشرائية المتمثل في عدم كفاية الدخل المتاح لتغطية النفقات المرتبطة بالاحتياجات الأساسية. وهذا الأثر المُتصوَّر/ الحاجة الفعلية إلى المكملات الغذائية يتم دعمه من خلال المساعدة في مجال الأغذية/ التغذية.

وعلاوة على ذلك، يؤثر عدم توافر الكهرباء على القدرة لاستعادة الخدمات الرئيسية التي تعتمد على توفير الكهرباء، مثل تشغيل شبكات المياه والأسواق والمخابز وغير ذلك، فضلاً عن التأثير على الفرص المتاحة لزيادة قدرة الإنتاج/ التوفير للشركات والصناعات المحلية. وهذا يعيق أيضًا إمكانية توسيع نطاق الإمدادات المحلية من المواد والخدمات الأساسية المتعلقة بأولويات القطاعات الأخرى، مثل المأوى والمواد غير الغذائية، والمياه والصرف الصحي والنظافة، والصحة والتعليم.

علاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن ما بين 75 في المئة و80 في المئة من الأسر في سورية تعاني باستمرار من فجوة بين الدخل المكتسب والنفقات اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية، فإن الضعف الاقتصادي الشديد يفرض مخاطر أكبر متزايدة على الاعتماد على آليات التكيف السلبية. وتشمل هذه العوامل الاقتصادات غير المشروعة، والفساد، وعمالة الأطفال، وتجنيد الذكور والأطفال من جانب الجماعات المسلحة، فضلاً عن مخاطر تزايد العنف القائم على النوع الاجتماعي.

يوجد عدد متزايد من الأطفال الذين تركوا المدارس لإعالة أسرهم بالحصول على دخل إضافي. وتأتي النسبة الأعلى للأطفال الإناث من الأسر التي تعولها أنثى، والسببان الرئيسيان هما عدم القدرة على تحمل تكاليف الذهاب إلى المدرسة والحاجة إلى عمل الأطفال لإعالة الأسرة.

سورية

@مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)

الفئات السكانية الأكثر تضررًا

يعتبر النازحون داخليًا خارج المخيمات (22 في المئة) والمقيمون (20 في المئة) هم الأكثر تضررًا من تدهور ملحوظ، في حين كان هؤلاء الأكثر تضررًا من التدهور إلى حد ما من العائدين والنازحين داخليًا في المخيمات. وفي مختلف الفئات السكانية (بالنسبة إلى 88 في المئة من الأسر بين النازحين والمقيمين والعائدين)، كانت الأسباب الرئيسية التي تحد من القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية هي فقدان/ عدم كفاية الدخل ونقص فرص الوصول إلى مصادر الدخل، حيث بلغت ذروتها بالنسبة للنازحين داخليًا في المخيمات (97 في المئة).

وعلاوة على ذلك، فإن فقدان/ عدم كفاية الدخل وعدم توافر فرص الوصول إلى مصادر الدخل بالنسبة إلى 90 في المئة من الإناث و87 في المئة من الذكور يشكلان الشاغل الأول بالنسبة إليهم مقابل الصحة الجسدية والنفسية، ويلي ذلك عدم القدرة على تحمل نفقات الغذاء وغيره من المواد الأساسية. فالاقتراض، وزيادة الدين، وفقدان الدخل بوصفها الأسباب الرئيسية لتغير الديون، تمثل اتجاهات عالية وقابلة للمقارنة بشكل فائق بين النازحين داخليًا، والمقيمين، والعائدين، بغض النظر عن الفئة. وهذا الدليل في مختلف الفئات السكانية يتم تأكيده بحقيقة أن دعم سبل العيش يعتبر ثاني أعلى الأولويات بالنسبة إلى النازحين داخليًا والعائدين والمقيمين مع نسب مئوية مرتفعة نسبيًا بين الفئات الثلاث (56 في المئة بشكل عام). وتختلف حالة المساعدة في مجال الكهرباء اختلافًا طفيفًا، حيث تحتل ثالث أعلى الأولويات، ويبين الجدول 3 الحالات المصنفة حسب الفئة السكانية.

الأسر التي قالت إن الكهرباء هي واحدة من أكبر احتياجاتها حسب كل فئة سكانية

المقيمون	47%
العائدون	39%
النازحون داخليًا خارج المخيمات	37%
النازحون داخليًا في المخيمات	16%

الجدول 3 - تحليل تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات 2021 - سؤال حول النسبة المئوية للأسر التي أعلنت أن الكهرباء هي واحدة من أكبر احتياجاتها

تصوُّر الاحتياجات

تستمر احتياجات التعافي المبكر وسبل العيش في الارتفاع. والتوقعات بزيادة أخرى في تكلفة المعيشة، بما في ذلك خفض المساعدات وزيادة الأسعار بشكل عام، فضلاً عن تقلب سعر الصرف، من بين أمور أخرى، هي توقعات تشير إلى تدهور إضافي من حيث الدخل الحقيقي والقوة الشرائية في جميع الفئات السكانية. ويتوقع القطاع أن تستمر الفجوة في الدخل/ الإنفاق في الازدياد في العام المقبل بين جميع الفئات السكانية.

الفرق بين الدخل والإنفاق مصنف حسب العام

العام	متوسط الدخل	متوسط النفقات
2019	95,997 ليرة سورية	96,622 ليرة سورية
2020	147,724 ليرة سورية	177,271 ليرة سورية (فجوة بنسبة 20%)
2021	301,377 ليرة سورية	449,624 ليرة سورية (فجوة بنسبة 49%)

الجدول 4 - تحليل تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات 2021 - سؤال حول الفرق بين الدخل والإنفاق مصنف حسب العام

من المتوقع ألا يكون خلق فرص العمل كافيًا لإحداث تغيير كبير في الفجوة السلبية في الدخل/ الإنفاق على المدى القريب. ومن المتوقع أن نشهد فترة يتخللها مزيد من الركود الاقتصادي، مع انخفاض الإنتاج، وزيادة معدلات الفقر وشدته، والمزيد من التدهور الاجتماعي والاقتصادي الذي يؤثر على كل من النازحين داخليًا والمقيمين والعائدين.

والنزوح من المناطق التي لا تزال تواجه الأعمال القتالية إلى مناطق مستقرة نسبيًا من المحتمل أن يؤدي إلى زيادة إجهاد الخدمات الأساسية، وفرص العمل، وزيادة خطر التوترات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها والتي تشمل المقيمين والنازحين دون إيجاد حلول أكثر استدامة.

المحتاجون في عام 2022 والمحتاجون المتوقعون

	المحتاجون	من بين هؤلاء: الحد الأدنى	تخلق ضغوطًا	شديدة	شديدة للغاية	كارثية	العوامل المرتبطة	الفئات الأكثر تضررًا
تشرين الثاني/نوفمبر 2021	**13,804,653**	-	73,487	10,193,238	3,537,928	-		8,973,024
حزيران/يونيو 2022	**15,185,118**	-	75,925	11,206,617	3,887,390	-	التضخم من 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021	9,870,326
تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (للاستخدام كتقدير للمحتاجين في عام 2023)	**16,565,583**	-	82,827	12,225,400	4,240,789	-	التضخم من 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2021	10,767,628

3.4 التعليم

المحتاجون	الإناث	الذكور	الأطفال (من 3 إلى 17)	البالغون (من 18 إلى 59)	كبار السن (أكبر من 59)	ذوو الإعاقة
6.6 ملايين	47% 3.1 ملايين	53% 3.5 ملايين	%97 6.4 ملايين	3% 0.2 مليون	- -	*7% 0.5 مليون

توزيع المحتاجين في القطاع حسب الشدة**

54% شديدة | 42% شديد للغاية | 4% كارثية

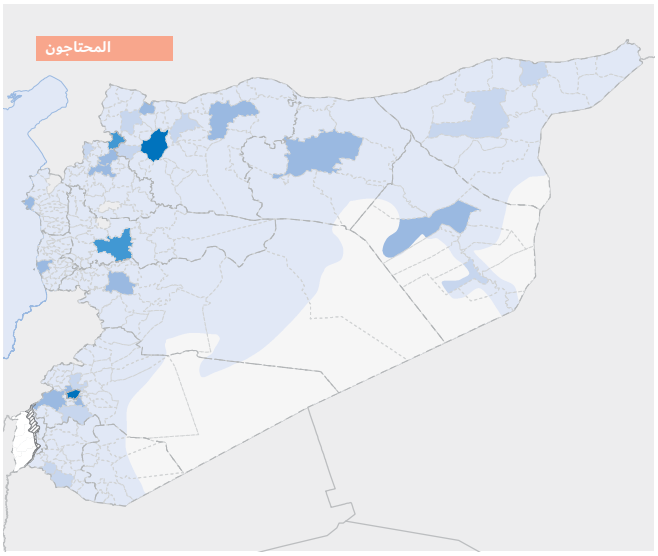

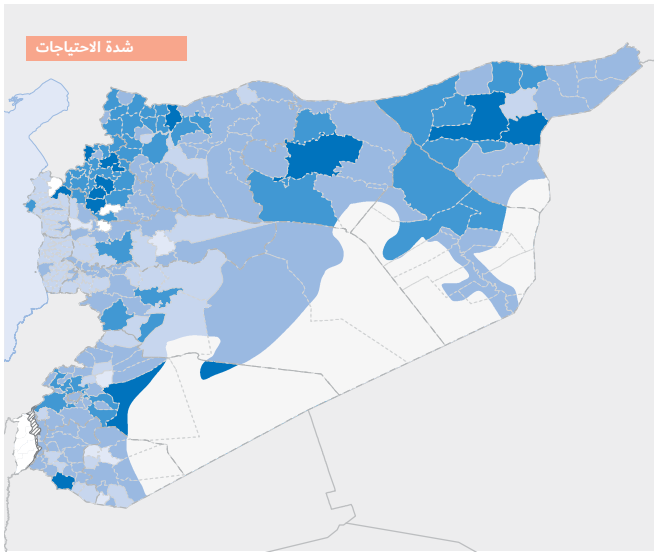

الاتجاهات الرئيسية

لا تزال أمور مثل الطبيعة المطولة للأعمال القتالية والضغط الاقتصادي وجائحة كوفيد-19 تؤثر على الخدمات التعليمية المثقولة بما يفوق طاقتها. ولا تزال نسبة الهجمات التي تؤثر على المدارس مرتفعة، مع 25 هجمة تم التحقق منها على المدارس وسبع حوادث استخدام عسكري للمدارس تم التحقق منها خلال تسعة أشهر.[155]

تبلغ نسبة الحضور المبلغ عنها ذاتيًا على المستوى الوطني 82 في المئة.[156] ولا يبين الحضور المبلغ عنه ذاتيًا تأثير الفترات المدرسية و/ أو حالات الإغلاق. وكانت معدلات الحضور بين الأولاد والبنات متشابهة، ولكن الأطفال الأكبر سنًا (من 12 إلى 17 عامًا) كانت احتمالية حضورهم أقل من الأطفال الأصغر سنًا (من 5 إلى 11 عامًا)[157]. ولا تزال العوامل الاقتصادية، بما فيها الأطفال الذين يعملون لإعالة الأسرة، تشكل سببًا رئيسيًا لعدم حضور الأطفال للمدارس.[158]

وعلى الصعيد الوطني، تشير البيانات أن 18 في المئة منهم تركوا المدرسة، وأن نصف الأطفال غير الملتحقين بالمدارس لم يلتحقوا قط بالمدارس.[159] وكانت معدلات عدم الحضور أعلى في الرقة (35 في المئة)، والحسكة (30 في المئة)، وإدلب (28 في المئة)، وحلب (26 في المئة)، ودير الزور (25 في المئة).[160] وأشار أكثر من ربع الأسر التي لديها أطفال في سن الدراسة إلى أن أطفالهم ليسوا في المدرسة لعدم وجود مدرسة يمكنهم إرسال أطفالهم إليها.[161] لا يوجد سوى 196 مدرسة في 1,017 موقعًا للمخيمات تم تقييمها في الشمال الغربي.[162]

ويعتبر الشكلان الأكثر شيوعًا للتعلم (95 في المئة) هما التعليم الشخصي والرسمي[163] حيث يحضر أقل من اثنين في المئة من الأطفال خدمات التعليم غير الرسمي التي تعيد الأطفال إلى التعليم وتعالج فقدان التعلم.[164]

يكشف تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات أنه من الأسر التي تم تقييمها مع أطفال في سن الدراسة (من 5 إلى 17 عامًا)، ذكر 7% أنهم يعانون من حالة صحية، أو مصابون و/ أو يعانون من إعاقة.

*** يرجى ملاحظة أنه من المقترح تقديم تصنيف المحتاجين حسب درجة الشدة في النموذج العالمي للمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية ولكنه اختياري. من حيث المبدأ وبالتوافق مع إطار التحليل المشترك بين القطاعات (https://kmp.hpc.tools/km/2022-jiaf-guidance)، يجب فقط احتساب السكان الذين يقعون في نطاق درجة الشدة من 3 إلى 5 في القطاع كجزء من المحتاجين على مستوى القطاع. وبالمثل، سيُحدد عدد المحتاجين بين القطاعات لعام 2022 بناءً على عدد المصنفين في مراحل الشدة بين القطاعات من 3 إلى 5.*

لا يستطيع النظام الرسمي استيعاب جميع الأطفال في سن الدراسة والاحتفاظ بهم. ويواصل العديد من الطلاب التعلم في بيئات تعلم غير مناسبة و/ أو غير آمنة. وعلى الصعيد الوطني، يوجد فصل دراسي واحد في المتوسط لكل 54 طفلاً في سن الدراسة. وتوجد أعلى النسب في إدلب (178:1) ودمشق (101:1) وريف دمشق (94:1).[165] ويعمل أكثر من ثلث المدارس في فترات مدرسية بمعدل ثلاثة فترات وأربعة فترات في إدلب لمعالجة الاكتظاظ والتباعد البدني.[166]

الخدمات الحالية غير قادرة على استيعاب أو تلبية الاحتياجات التعليمية المختلفة للأطفال والمراهقين والنازحين داخليًا والعائدين والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.[167] ولا يزال العديد من الأطفال الملتحقين بالمدارس يعانون من انخفاض وقت التعلم بسبب تعدد الفترات المدرسية وتعليق الدراسة بسبب كوفيد-19 والمسائل الأمنية. ويشعر أقل من نصف مقدمي الرعاية بأن أطفالهم يتعلمون تعليمًا كافيًا في المدرسة.[168]

غالبًا ما تكون الخدمات التعليمية غير مرنة بما يكفي لاستيعاب الأطفال الذين يعملون لإعالة أسرهم. وبالإضافة إلى المسافة المقطوعة، يواجه الأطفال مخاطر محتملة عند الذهاب إلى المدرسة قد تحد من إمكانية الوصول إلى الخدمات التعليمية. والمحافظات التي تضم أعلى معدلات للطلاب الذين يقطعون مسافة لمدة أطول من 20 دقيقة إلى المدرسة هي: دمشق وريف دمشق (49 في المئة)، ودير الزور (38 في المئة) وإدلب (27 في المئة).

يمثل المعلمون عنصرًا هامًا في ضمان مدى توافر التعليم وجودته. وتنعكس نتيجة نقص الاستثمار في المدرسين في نسبة 60 في المئة من الأسر التي لديها أطفال في سن الدراسة، والتي ترى أن هناك حاجة إلى تعزيز قدرة المدرسين كوسيلة لتحسين الخدمات التعليمية.

الاحتياجات والشدة

الاحتياجات والشدة والارتباط بالقطاعات الأخرى

مجموعة العمل المعنية بسبل العيش والنقد: معالجة العوائق الاقتصادية أمام التعليم والعجز في البنية التحتية للتعليم. فقد ذكر حوالي ثلث الأسر التي ترك أطفالها المدرسة أن السبب يُعزى إلى عوامل اقتصادية، وقال أكثر من ربع الأسر إن السبب هو عدم وجود مدارس.[169]

التعافي المبكر: إنشاء عدد المدارس/ الفصول الدراسية وتوسيعها وإصلاحها والتأكد من تجهيزها لفصل الشتاء.

المأوى/ المواد غير الغذائية وتنسيق وإدارة المخيمات: تحسين ظروف السكن، وتوفير مساكن بديلة للنازحين داخليًا الذين يعيشون في المدارس، وتحسين دعم التجهيز لفصل الشتاء، بما في ذلك الملابس الثقيلة. والأطفال الذين يعيشون في مبانٍ دون المستوى والمخيمات ومراكز الإيواء جماعية مؤقتة هم الأقل عرضة للالتحاق بالمدارس.

الحماية: إدماج التوعية/ التثقيف بشأن مخاطر الذخائر غير المنفجرة، ومعالجة مسائل حماية الطفل وسلامته، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي واحتياجات الصحة النفسية/ الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال وموظفي المدارس في قطاع الصحة. فنسبة الأسر التي لديها أطفال أقل من 18 عامًا ممن يعانون من ضائقة نفسية هي نسبة مرتفعة.[170]

المياه والصرف الصحي والنظافة، والصحة: التخفيف من الأمراض المعدية بما في ذلك مخاطر كوفيد-19 وتحسين مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة والصحة المدرسية والتثقيف بشأن النظافة الصحية. وعلى الصعيد الوطني، اشتكى ما يقرب من نصف الطلاب، وكانت لدى الغالبية العظمى شكاوى متعددة بشأن توفير المياه والصرف الصحي والنظافة في مدارسهم. وتراوحت الشكاوى بين عدم وجود مراحيض/ أحواض وتتمحور أغلبية الشكاوى حول موضوع النظافة، وأشار ثلثا الطلاب إلى عدم وجود صابون لغسل الأيدي.[171]

الفئات السكانية الأكثر تضررًا

وفي إطار الحاجة الأوسع نطاقًا إلى التعليم، هناك فئات فرعية رئيسية أكثر تضررًا [172]:

- ومع وجود نسبة تبلغ 18 في المئة من الأطفال في سن الدراسة غير الملتحقين بأي شكل من أشكال التعلم، لا يزال الأطفال الذين تركوا المدارس من أكثر الفئات تضررًا. وقد انقطع عن الدراسة أكثر من ثلاثة أرباع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 12 إلى 17 عامًا. والانقطاع عن المدرسة يُعرِّض الأطفال لتهديدات تتعلق بالحماية مثل عمالة الأطفال (للأولاد بصفة أساسية) والزواج المبكر (للبنات بصفة أساسية).

- والمتعلمون صغار السن غير مستعدين للمدرسة، فنحو 11 في المئة من الأطفال البالغين من العمر أربع سنوات و30 في المئة من الأطفال البالغين من العمر خمس سنوات فقط حصلوا على شكل من أشكال التعليم.[173]

- ومن سن الحادية عشرة، هناك انقطاع كبير يؤثر على الأولاد أكثر من الفتيات. فالنقص في الحصول على التعليم الثانوي في العديد من المجالات يحد من قدرة المراهقين على مواصلة تعليمهم؛ ويحول عدم توفر التعليم المهني المراهقين الذين لن يعودوا إلى المدرسة دون اكتساب مهارات التعلم اللازمة للحصول على الفرص الاقتصادية. ونحو ثلث الأسر لديها أطفال غير ملتحقين بالمدارس بسبب أن الأطفال يعملون.[174]

- وبنسبة 36 في المئة، يقل احتمال حضور الأطفال النازحين في سن الدراسة المقيمين في المخيمات عن احتمال حضور الأطفال خارج المخيمات لأي شكل من أشكال التعلم.[175]

- وأفاد نصف الأطفال الذين يعانون من حالات صحية أو إصابة أو إعاقة تم الإبلاغ عنها أنهم يحضرون المدرسة، مقارنة بنسبة 84 في المئة من الأطفال بدون هذه العوائق.[176] يعتبر استبعاد الأطفال ذوي الإعاقة متعدد الأوجه، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى المدارس وداخلها، والمعلمين المؤهلين، والتنقل/ الأجهزة الخاصة، والمواد التعليمية، والوصمة الاجتماعية.

- يحتاج المدرسون وغيرهم من العاملين بالتعليم إلى دعم يتناسب مع أهمية دورهم.

- وتتأثر إدلب بمجموعة حرجة من العوامل السلبية، وهي: وجود معدلات التحاق بالمدارس منخفضة، ووجود أعلى نسبة فصل دراسي إلى عدد سكان في سن الدراسة، وأنها المحافظة الوحيدة التي تشهد فترات مدرسية ثلاثية ورباعية، وأن نصف المدارس تقريبًا غير عاملة، ووجود أكبر نسبة من الأطفال الذين يقطعون مسافة إلى المدرسة تزيد على 45 دقيقة، ووجود أعلى معدلات هجمات على مرافق التعليم.

- بسبب الأحداث الأخيرة، يُشكِّل الاستثمار في مدارس درعا أولوية. ولا توجد سوى ست مدارس من أصل 34 مدرسة في درعا تعمل بكامل طاقتها.[177]

تصوُّر الاحتياجات

ستظل الخدمات التعليمية مفككة في جميع أنحاء البلد وستزداد الاحتياجات التعليمية تعقيدًا بسبب جائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية وانعدام الأمن والنزوح. وهذه العوامل تحد من القدرة على البناء على الاستثمارات السابقة للمكلفين بالمهام والمعلمين ومقدمي الرعاية ومعظم الأطفال.

سورية

@مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)/ بلال الحمود

يعد التعليم ورفاه الطفل استثمارًا طويل الأجل يتطلب نهجًا شاملاً. وإذا كان من المتوقع أن يتم التعلم وأن يُعزَّز الرفاه، فإنه يلزم أن تكون الخدمات التعليمية متاحة، ويمكن الوصول إليها، ويمكن التنبؤ بها عبر السنوات الأكاديمية ومستويات التعلم، وأن تؤدي إلى تعلم مُعترَف به. وتحتاج جودة التعليم وأهميته وفائدته إلى تعويض التكاليف المباشرة وغير المباشرة للأطفال الذين يذهبون إلى المدارس بانتظام. وتحد الاحتياجات غير المُعالَجة في مجال التعليم من قدرة الأطفال على بلوغ إمكاناتهم، وتُضعِف من القدرة على الصمود وتُقوِّض التعافي المبكر.

سيظل التعليم الرسمي يعاني من قدرة محدودة على الاستيعاب والاستبقاء، مما يحد من المسارات القابلة للتطبيق من التعليم غير الرسمي إلى التعليم الرسمي، بما في ذلك التعليم والتدريب الفني والمهني[178]. وستستمر محدودية خدمات التعليم غير الرسمي في الحد من الفرص السانحة أمام الأطفال للعودة إلى التعليم والوصول بهم إلى مستويات التعلم المناسبة للسن.

في المناطق التي تتوفر فيها المدارس، ستظل بيئات التعلم غير مفيدة بسبب تضرر/ تدمير المدارس، والاكتظاظ، ونقص الأثاث المدرسي/ اللوازم المدرسية، وعدم كفاية مرافق التدفئة ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة.

ستستمر الخسارة في مجال التعلم بسبب عدم انتظام الحضور (من المعلمين والطلاب على حد سواء)، والاعتماد على فترات مدرسية متعددة، وتعطيل/ إغلاق الخدمات التعليمية بسبب الأمن و/ أو تدابير الصحة العامة ذات الصلة بكوفيد-19.

سيظل التعلم مقيدًا/ معطلاً بسبب الدعم غير الكافي لجذب المعلمين والعاملين الماهرين في مجال التعليم والاحتفاظ بهم، مما يحد من القدرة على القيام بعملية التدريس. والافتقار إلى أجور المدرسين سيقلل بشكل أكبر من القدرة على الاستبقاء على المدرسين، كما سيؤدي نقص دعم النقل إلى الحد من القدرة على الوصول إلى المدارس، لا سيما المدارس الموجودة في المناطق النائية.

إن مسار جائحة كوفيد-19 غير معروف، ولكن الالتزامات بإبقاء المدارس مفتوحة ستستمر على الأرجح. وبدون الاستثمارات الكافية، ستواصل المدارس في زيادة تعريض الطلاب والمعلمين والعاملين بالمدارس والمجتمعات المحلية إلى خطر الإصابة بكوفيد-19 وغيره من الأمراض المعدية بسبب الاكتظاظ، والافتقار إلى التهوية المنظمة (مع تنظيم التدفئة في فصل الشتاء)، وعدم كفاية/ وجود مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة، والقدرة المحدودة على الوقاية من حالات كوفيد-19 المحتملة واكتشافها وإحالتها.

المحتاجون في عام 2022 والمحتاجون المتوقعون

	المحتاجون	من بين هؤلاء: الحد الأدنى	تخلق ضغوطًا	شديدة	شديدة للغاية	كارثية	العوامل المرتبطة	الفئات الأكثر تضررًا
تشرين الثاني/نوفمبر 2021	**6.6 ملايين**	5,378	53,449	3,354,109	601,247	-	-	-
حزيران/يونيو 2022	**6.6 ملايين**	5,378	53,449	3,354,109	601,247	-	-	-
تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (للاستخدام كتقدير للمحتاجين في عام 2023)	**7.2 ملايين**	-	-	3 ملايين	310,000	-	-	-

3.5 الأمن الغذائي والزراعة

المحتاجون	الإناث	الذكور	الأطفال (من 0 إلى 17)	البالغون (من 18 إلى 59)	كبار السن (أكبر من 59)	ذوو الإعاقة
13.9 مليونًا	50% 7 ملايين	50% 6.9 ملايين	44% 6.1 ملايين	51% 7.1 ملايين	5% 0.7 مليون	*28% 3.9 ملايين

توزيع المحتاجين في القطاع حسب الشدة**

0.4% شديدة | 32% شديد للغاية | 68% كارثية

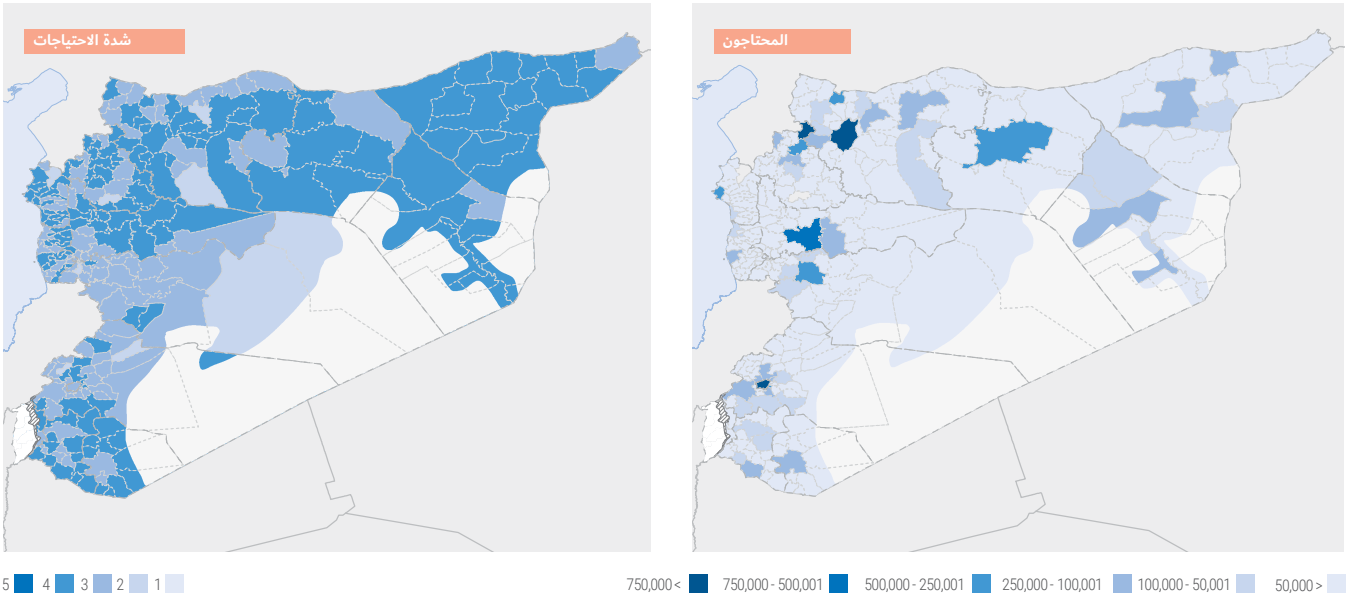

الاتجاهات الرئيسية

ما زالت سورية تعاني من صعوبات اجتماعية اقتصادية متعددة ومعقدة، والأزمة التي طال أمدها، والتي أصبحت الآن في عامها الحادي عشر، تزيد من تفاقم أوضاع الأمن الغذائي واحتياجات المعيشة للكثير من الأسر في جميع أنحاء البلاد، مما يزيد من تآكل القدرة على الصمود والتعافي. ويُقدَّر إجمالي عدد المحتاجين في القطاع لعام 2022، من الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويتعرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي، بنحو 13.9 مليون شخص، حيث يواجه 12 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويواجه 1.9 مليون شخص خطر الانزلاق إلى انعدام الأمن الغذائي. ويشمل الرقم الحاد لانعدام الأمن الغذائي 1.9 مليون شخص يعيشون في مخيمات ويُنظر إليهم باعتبارهم يفتقرون إلى الأمن الغذائي بنسبة 100 في المئة.

بشكل عام، تشير تقديرات قطاع الأمن الغذائي إلى أن 55 في المئة يعانون من انعدام الأمن الغذائي في سورية. وفي حين يبدو أن أرقام انعدام الأمن الغذائي انخفضت انخفاضًا طفيفًا عند مستوى أقل بنسبة 4 في المئة مقارنةً بالزيادة القياسية التي شهدها العام الماضي، فإن الرقم الخاص بانعدام الأمن الغذائي لا يزال مرتفعًا بشدة وأعلى بنسبة 51 في المئة مقارنةً بما كان عليه في عام 2019 وما قبل الأزمة المالية اللبنانية وقبل تفشي كوفيد-19. وقدَّم قطاع الأمن الغذائي مستويات قياسية من المساعدة في سورية عام 2021، مما زاد المساعدة الغذائية العامة في المتوسط من 5 ملايين إلى 6 ملايين شخص يتلقون المساعدة شهريًا. وقد أسهمت المساعدة في احتواء المزيد من التدهور في انعدام الأمن الغذائي في سورية بنسبة تتراوح بين 50 و60 في المئة، مما أدى إلى انخفاضها من أكثر من 60 في المئة في العام الماضي، وإن كانت التوقعات بالنسبة للسنة المقبلة لا تزال سيئة لأن أكثر من 50 في المئة من السوريين ما زالوا يفتقرون إلى الأمن الغذائي. ولا تزال هناك تحديات كبيرة تؤثر على الإنتاج الغذائي المحلي في سورية، وتظل هذه الركيزة تعاني من نقص التمويل. وسيكون رفع مستوى الإنتاج الغذائي المحلي، وتحسين النظم الغذائية، وسبل العيش القائمة على الزراعة، لا سيما في المناطق الريفية، أمرًا أساسيًا للحد بشكل مستدام من عبء العمل الإنساني وارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي في سورية.

*مع الأخذ في الاعتبار الرقم المرجعي العالمي البالغ 15%، يُرجى ذكر النسبة المئوية للمحتاجين في قطاعك الذين يعيشون بإعاقة.

**يرجى ملاحظة أنه من المقترح تقديم تصنيف المحتاجين حسب درجة الشدة في النموذج العالمي للمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية ولكنه اختياري. من حيث المبدأ وبالتوافق مع إطار التحليل المشترك بين القطاعات (https://kmp.hpc.tools/km/2022-jiaf-guidance)، يجب فقط احتساب السكان الذين يقعون في نطاق درجة الشدة من 3 إلى 5 في القطاع كجزء من المحتاجين على مستوى القطاع. وبالمثل، سيُحدد عدد المحتاجين بين القطاعات لعام 2022 بناءً على عدد المصنفين في مراحل الشدة بين القطاعات من 3 إلى 5.

من خلال التحليل العام بشأن معدلات الاستهلاك الغذائي، ومؤشر استراتيجية التكيف المخفض، وتنوع الأنظمة الغذائية، يتضح أن الأمن الغذائي في سورية قد تفاقم باستمرار على مدى العامين الماضيين (الشكل 1).

شهدت مستويات معدلات الاستهلاك الغذائي زيادة في عدد الأشخاص الذين يستهلكون نظامًا غذائيًا غير كافٍ من 21 في المئة في عام 2019 إلى نحو 44 في المئة بحلول صيف عام 2021. وتمثل مستويات مؤشر استراتيجية التكيف المخفض مؤشرًا لرصد القدرة على الصمود مع الأزمات المستقبلية، حيث توجد صلة بين المعدل الأعلى والمستويات الأقل من القدرة على التكيف. ويبرز تحليل الأنظمة الغذائية المستهلكة (تنوع الأنظمة الغذائية) تحولاً واضحًا من قبل الأسر التي تقلل من استهلاك البروتينات والفواكه والألبان والبقول، في حين يظل الاستهلاك المنزلي من المواد الأساسية والسكريات والدهون والخضراوات دون تغيير إلى حد كبير، الأمر الذي يسلط الضوء على تدهور كبير لتنوع النظام الغذائي، والذي يتألف الآن إلى حد كبير من الأغذية الأرخص وغير الغنية بالمواد المغذية. وعلاوة على ذلك، أظهرت مقارنة بين مقدار السلة المرجعية القياسية المتوسطة الوطنية لبرنامج الأغذية العالمي التابع

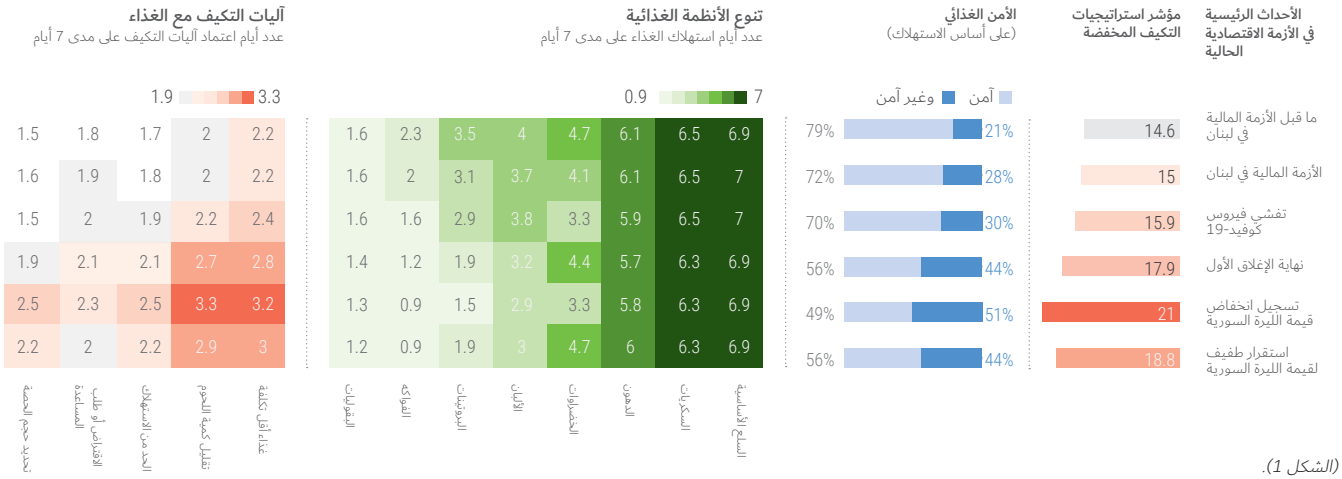

(الشكل 1).

للأمم المتحدة الذي يمكن أن تتحمله أسرة سورية وبين الحد الأدنى الشهري للأجور كيف أن القدرة الشرائية لعامة السكان تآكلت على مدى العامين الماضيين. وازدادت القوة الشرائية الضعيفة بشكل مطرد نتيجة لتأثير كوفيد-19 المقترن بالانخفاض المكثف لقيمة الليرة السورية.

إن أزمة الأمن الغذائي في سورية هي في الواقع "أزمة طال أمدها"، ولا تزال تتسم بمحركات وعوامل مساهمة معقدة للغاية (مثل استمرار التدابير الاقتصادية القسرية/ التدهور الاقتصادي والعملة المحلية الضعيفة/ الانخفاضات الحادة في قيمة الليرة السورية وكذلك الليرة التركية، وتضخم الأسعار الذي أدى إلى خفض القوة الشرائية للأسر وهو ما أثّر بشكل أكبر على انعدام الأمن الغذائي من خلال تآكل القوة الشرائية/ المناخ وخسائر الإنتاج الزراعي الناجمة عن الأزمات/ ندرة المياه/ الأعمال القتالية التي طال أمدها في بعض المناطق بالبلاد/ نزوح المدنيين لفترات طويلة/ التأثير الضار لكوفيد-19 على سلاسل الإمداد وما إلى ذلك)، ويتطلب الأمر الآن من القطاع والشركاء تجاوز الاستجابات القصيرة الأجل، ولكن أيضًا التركيز على توسيع نطاق التعافي المبكر، والإصلاح، والحماية، وتعزيز سبل العيش، على المدى القصير إلى المتوسط. ويشمل ذلك العمل حول النظام الغذائي بأكمله وسلاسل القيمة ذات الصلة به، بما في ذلك المياه.

وقد اضطر معظم المزارعين، لا سيما في محافظتي ريف دمشق وريف حلب، إلى الاعتماد على الآبار السطحية لتغطية جزء من احتياجاتهم من الري بسبب ندرة المياه وضرر البنية التحتية للري وانخفاض مستوى الأمطار. وسيكون لذلك أثر سلبي على انخفاض المياه الجوفية واستنفادها، مما سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الضخ. وأدى انخفاض إنتاج القمح وغيره من المحاصيل خلال موسم الحصاد لعام 2021 إلى فجوة كبيرة في العرض والطلب، وخاصةً بالنسبة إلى القمح والمحاصيل الأخرى مثل البقوليات. ومن المتوقع أن تكون الظروف الزراعية المناخية، لا سيما توزيع الأمطار وكميتها، أسوأ في الموسم الزراعي في الفترة من 2021 إلى 2022، وخاصةً في شمال سورية وجنوبها. وكان إنتاج القمح والشعير في حصاد عام 2021 أقل بكثير من السنوات السابقة في شمال غرب سورية بسبب الجفاف، وانخفاض المناطق الزراعية، والافتقار إلى المدخلات الإنتاجية للمزارعين. ومن حيث ندرة المياه، كان تدفق المياه في نهر الفرات من تركيا إلى سورية أقل بكثير من المتوسط منذ كانون الثاني/يناير 2021، مما أدى إلى انخفاض حاد في منسوب المياه في خزانات مجرى النهر في سورية. ولا يزال معدل تدفق نهر الفرات يبلغ حوالي 200 متر مكعب/ ثانية، بدلاً من متوسط حد أدنى يبلغ 500 متر مكعب/ ثانية على النحو المتفق عليه بين سورية وتركيا (50 في المئة على الأقل مقارنةً بالموسم الماضي)[179]. وفي شمال شرق سورية، لا تزال أزمة النهر مستمر في تفاقم أوضاع الأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش المتردية بالفعل لمعظم المزارعين في محافظتي دير الزور والرقة. وفي أيار/مايو 2021 تم بناء سدود جديدة، مما أدى إلى قطع نهر الخابور على بُعد 80 كيلومترًا شمال غرب مدينة الحسكة[180]، مما أدى إلى الحد من المياه الموجودة في مناطق شمال شرق سورية وأثّر بشكل خطير على الإنتاج الزراعي. وطبقًا للنتائج الأولية التي توصلت إليها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإن إنتاج القمح في موسم 2020-2021 يُقدر بنحو 1,045 مليون طن، بعد أن كان 2.8 مليون طن في عام 2020، وفقط ربع مستوى ما قبل الأزمة الذي بلغ 4.1 مليون طن (2002-2011). وقد أثّر سوء الأداء الموسمي، والخسائر في الإنتاج، وشدة الظروف الشبيهة بالجفاف تأثيرًا كبيرًا على محافظات دير الزور، وريف دمشق، والحسكة، وحمص، والرقة، ودرعا، والسويداء[181]. وعلاوة على ذلك، هناك نقص متوقع في بذور القمح لموسم 2021/2022 المقبل، وينبغي معالجة الاحتياجات الحرجة في البذور لضمان استدامة إنتاج الأغذية، وتخفيف عبء العمل الإنساني[182]. ولا يزال قطاع الماشية يعاني من ارتفاع أسعار العلف وعدم إمكانية الوصول إلى المراعي والموارد المائية بسبب الظروف الشبيهة بالجفاف. ولا تزال الخدمات البيطرية في

سورية ضعيفة، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الأدوية البيطرية، مما أدى إلى نقص واسع النطاق في المخزون.

لا يزال ضعف العملة السورية والصعوبات الاقتصادية السائدة يؤدي إلى محدودية الوصول إلى مختلف المدخلات الزراعية الأساسية، لا سيما المستوردة منها. وعلاوة على ذلك، فإن للصعوبات الاقتصادية آثارًا وعواقب وخيمة على إنتاج الأغذية والأمن الغذائي والتغذية، لا سيما بالنظر إلى زيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية الشديدة للغاية الناجمة عن تغير المناخ.

الاحتياجات والشدة

الاحتياجات والشدة والارتباط بالقطاعات الأخرى

وتشمل العوامل التي تؤدي إلى تفاقم سوء التغذية كلاً من انعدام الأمن الغذائي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانخفاض قيمة الليرة السورية، وندرة استخدام المياه وتلوثها، وانتشار الأمراض وفقدان الأسرة لدخلها. يعاني 25 في المئة من الأطفال في 58 ناحية في جميع أنحاء سورية من التقزم (تصنيف الشدة 3). وكان 46 في المئة من الأطفال (من 6 إلى 59 شهرًا)، في 44 ناحية، يعانون من فقر الدم الناجم عن نقص الحديد (تصنيف الشدة 4). وفي بعض المناطق في شمال غرب سورية، كان 12 في المئة من النساء الحوامل والمرضعات بحاجة إلى علاج من سوء التغذية الحاد، في حين كان 54 في المئة من النساء الحوامل والمرضعات يعانين من فقر الدم الناجم عن نقص الحديد (تصنيف الشدة 5).[183]

لا يزال الوضع المتردي للغذاء والتغذية يتفاقم، وقد أثّر اعتماد استراتيجيات تكيف سلبية على قدرة الأسرة على الصمود. ويحدد القطاع الحاجة إلى تعزيز نهج التكامل والتعافي المبكر للاضطلاع بدور هام في التصدي للتحديات الناشئة عن الأزمة التي طال أمدها في سورية. وهناك زيادة في الحاجة إلى التعافي المبكر وسبل العيش والمرونة لمساعدة صغار مزارعي المحاصيل الضعفاء وأصحاب الماشية على الاعتماد على الذات بدرجة أكبر من خلال حماية أصول سبل العيش وتحسينها، وإصلاح نظم الري وغيرها من أصول المجتمعات المحلية الزراعية، واستعادة سلسلة قيمة الخبز الوطني وتعزيزها.

وفي الظروف التي تكون فيها المنظورات الاقتصادية منهكة ولا تلبي فيها سبل العيش الاحتياجات، يشكل العنف القائم على النوع الاجتماعي تهديدًا مستمرًا، إلى جانب زيادة الزواج المبكر، بحيث يكون لدى الأسر عدد أقل لإطعامه والحصول على بعض الدخل من مهر العروس[184]. ويعد الدافع الرئيسي لانخراط الأطفال في النشاط المسلح هو أمن الغذائي لأسرهم والظروف الاقتصادية. وستعمل المصادر البديلة للغذاء على تخفيف هذا الخطر والحد من انتشار الأطفال الملتحقين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة[185]. وقد أفيد بأن العديد من المناطق الريفية في جميع أنحاء سورية ملوثة بالذخائر المتفجرة في معظم المحافظات. وتشير نسبة 37 في المئة من المجتمعات المحلية في الاستبيان الخاص بتقييم الاحتياجات متعددة القطاعات الذي تم تنفيذه من خلال الأشخاص المفتاحيين لقطاع الحماية إلى أن الأراضي الزراعية هي الأكثر تلوثًا، مما يعرض الأرواح للخطر، ويقلل من فرص سبل العيش وتوافر الغذاء.

الفئات السكانية الأكثر تضررًا

لا يزال معظم النازحين داخليًا وعدد من المتضررين من الأزمة في سورية يعتمدون على المساعدة الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ومنها الغذاء والتعليم والرعاية الصحية والمأوى والمياه والصرف الصحي والنظافة، في المحافظات المتضررة. وتم نزوح ما يقرب من 6.7 ملايين شخص داخل سورية، ويقدر عدد النازحين عبر شمال غرب سورية بحوالي 2.7 مليون شخص وما يقرب من 260,000 في شمال شرق سورية. ومن بين الأسر التي تم تقييمها، كانت نسبة 14 في المئة من النازحين داخليًا، ومن هؤلاء النازحين، كان 50 في المئة منهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي بنسبة أقل بقليل من المقيمين (50 في المئة)، في حين تبين أن العائدين كانوا إلى حد بعيد الأكثر افتقارًا إلى الأمن الغذائي بنسبة 64 في المئة. وكانت مستويات انعدام الأمن الغذائي الشديد أعلى بين العائدين (6 في المئة) يليهم النازحون داخليًا (5 في المئة) والسكان المقيمون (4 في المئة). وأكثر من 1.8 مليون فرد يعيشون حاليًا في مخيمات الملاذ الأخير هم من بين الفئات السكانية الأكثر تضررًا من تدهور حالة انعدام الأمن الغذائي مع عدم إمكانية الوصول إلى سبل العيش والاعتماد الكامل على المساعدة الإنسانية.

لقد تسببت الأزمة السورية في العديد من التحديات التي أثّرت بشدة على الأمن الغذائي وسبل العيش للأسر، وقد تضرر العائدون والنازحون داخليًا والفئات المُتضررة من السكان المقيمين على حد سواء من التحديات الاجتماعية الاقتصادية المعقدة والمتدهورة التي ما زالت تجتاح البلاد بالكامل. ويعاني ما لا يقل عن 4 في المئة من مجموع السكان (6 في المئة من المحتاجين) من انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد، مما يعني أنهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الفورية. تشير التقديرات إلى أن 13.5 مليونًا بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة في سُبل العيش القائمة على الغذاء والزراعة، وذلك استنادًا إلى نتائج تقييم الأمن الغذائي لعام 2021 وتقييم الأمن الغذائي وسبل العيش لعام 2021، ونظام برنامج الأغذية العالمي لتحليل مواطن الضعف ورسم معالمه عبر الهاتف المحمول، وبيانات أسعار الغذاء الصادرة عن برنامج الأغذية العالمي. ومن المهم ملاحظة أن سبل العيش القائمة وغير القائمة على الزراعة على حدٍ سواء قد تأثرت بالتحديات الاقتصادية السائدة. ومع ذلك، فإن القيود المفروضة على سبل العيش القائمة على الزراعة سيكون لها آثار سلبية على الدخل بالنسبة للأسر وعلى الإنتاج الغذائي الوطني.

تنتشر ظاهرة الاحتياجات الغذائية في جميع أنحاء سورية وتتركز غالبية الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل كبير في محافظات إدلب (69 في المئة)، وحماة (66 في المئة)، والقنيطرة ودير الزور (58 في المئة)، وحلب (57 في المئة)، ودرعا (56 في المئة)، والحسكة (54 في المئة)، والرقة (53 في المئة). وما زالت محافظة إدلب تتأثر بالأعمال القتالية وزادت من تفاقمها الأزمة الاقتصادية واسعة النطاق التي اجتاحت المجتمعات المحلية أيضًا. بينما يتأثر ارتفاع معدل انعدام الأمن الغذائي في محافظة حماة تأثرًا شديدًا بتدهور حالة الزراعة، والتي يعتمد عليها سكان المحافظة بصورة كبيرة في سبل عيشهم. وارتفع معدل البطالة بشكل حاد، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على مصادر الدخل والقوة الشرائية. وبينما أدى النقص في الأغذية المتاحة في محافظات دير الزور والقنيطرة وحلب ودرعا والحسكة والرقة إلى زيادة تضرر السكان، استنفدت الجائحة أيضًا فرص سبل العيش المحدودة بالفعل وكذلك عودة الأعمال القتالية إلى الظهور في مناطق معينة شديدة التأثر. وكما تم تسليط الضوء على ذلك، فقد تأثرت جميع المحافظات في سورية بالأزمة التي طال أمدها، حيث شهدت المحافظات المتبقية أيضًا نسبة عالية غير مقبولة من انتشار انعدام الأمن الغذائي؛ وهي: محافظات حمص (51 في المئة)، والسويداء وطرطوس (50 في المئة لكليهما)، وريف دمشق (46 في المئة). بل إن المحافظات التي بها أدنى معدل انتشار لانعدام الأمن الغذائي (محافظتي دمشق واللاذقية) تسجلان مستويات

41 في المئة و40 في المئة على التوالي. ومن المتوقع أن يتفاقم الوضع في جميع أنحاء البلاد في عام 2022 في ضوء الظروف الاقتصادية والزراعية المناخية المتردية.

ويتعرض البالغون من الرجال والنساء للإجهاد والتأثر تحديدًا بسبب انعدام الأمن الغذائي لأنهم يشاركون كثيرًا في آليات التكيف السلبية لضمان حصول أطفالهم على ما يكفي من الطعام ليأكلوه. وعلاوة على ذلك، ومن بين الأسر التي تم تقييمها، يُعتقد أن 51 في المئة من الأسر التي يعولها ذكور تعاني من انعدام الأمن الغذائي (4 في المئة من حالات انعدام الأمن الغذائي الشديد و46 في المئة من حالات انعدام الأمن الغذائي المعتدل) مقارنةً بنسبة 57 في المئة من الأسر التي تعولها نساء (6 في المئة من حالات انعدام الأمن الغذائي الشديد و51 في المئة من حالات انعدام الأمن الغذائي المعتدل)، والذين غالبًا ما يجدون أنفسهم في موقف يتعرضون فيه لخطر الاستغلال بسبب وضعهم. ومن المرجح أن تعاني الأسر التي لديها شخص ذو إعاقة من انعدام الأمن الغذائي (60 في المئة مقارنةً بنسبة 51 في المئة للأسر التي لا تفيد بوجود أفراد ذوي إعاقة)، في حين أنه من الأرجح أن يعاني كبار السن والأطفال من آثار انعدام الأمن الغذائي كفئة سكانية. و69 في المئة على الأقل من الأسر التي تم تقييمها ليس أمامها خيار سوى استهلاك أغذية ذات عناصر غذائية أقل وأرخص تكلفة لتلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية، مما يمكن أن يكون له آثار خطيرة على الصحة التغذوية للأطفال الأصغر سنًا ونموهم وتطورهم. وازداد الجوع الخفي، حيث تفيد التقارير بأن طفلاً من كل ثمانية أطفال يعاني من تأخر النمو في سورية، وأظهرت أن النساء الحوامل والمرضعات أيضًا يشهدن ارتفاعًا في معدلات انعدام الأمن الغذائي، حيث يجدن صعوبة في تلبية الاحتياجات الغذائية الدقيقة.

كما أن كبار السن وأولئك الذين يعانون من ظروف طبية أساسية هم عرضة بصفة خاصة للخطر في حالة الإصابة بكوفيد-19 مما يضاعف من انعدام الأمن الغذائي الأساسي لديهم، ويواجهون تحديات ومواطن ضعف محددة بين القطاعات، والتي يتعين مراعاتها في مرحلة تخطيط الاستجابة لعام 2022. ويُقدَّر بأن نحو 76 في المئة من سكان سورية (15.5 مليون شخص) يعيشون في المناطق الحضرية ويعتمدون على الوصول المادي والمالي إلى الأسواق لتحقيق الأمن الغذائي. ولا يزال الوصول إلى الغذاء مقيدًا بسبب انخفاض قيمة العملات المحلية (الليرة السورية والليرة التركية)، وارتفاع تكاليف الوقود والطاقة، وارتفاع تكاليف النقل والمعيشة، وارتفاع معدلات البطالة، وركود الأجور، وبالتالي إعاقة القوة الشرائية للسكان السوريين. وعلى هذا النحو، أفادت الغالبية العظمى (90 في المئة) من الأسر التي أجريت معها مقابلات بأن ديونها لا تزال غير مسددة حتى وقت المقابلة. وتبين أن 61 في المئة من هؤلاء يعانون من انعدام الأمن الغذائي (5 في المئة منهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد و56 في المئة يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل). وعلاوة على ذلك، تبين أن 49 في المئة من الأسر التي أبلغت عن عدم وجود دين وقت إجراء التقييم بأنها لا تزال تعاني من انعدام الأمن الغذائي (يعاني 4 في المئة منها من انعدام الأمن الغذائي الشديد ويعاني 45 في المئة منها من انعدام الأمن الغذائي المعتدل)، مما يبرز الأثر الكبير للأسعار المرتفعة ونقص فرص العمل على السوريين.

ويعاني واحد وتسعون في المئة من اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم 438,000 لاجئ المقيمين في سورية من الفقر المدقع و40 في المئة منهم نازحون. ويعيش اثنان وثمانون في المئة من اللاجئين الفلسطينيين بأقل من 1.9 دولار أمريكي في اليوم (بسعر صرف للدولار الأمريكي الواحد يعادل 3,250 ليرة سورية). ووفقًا للاستبيان نفسه، فإن النسبة المبلغ عنها من الإنفاق على المواد الغذائية في الأسر هي أكبر بند إنفاق مستقل بذاته حيث يتم إنفاق 48 في المئة من إجمالي الإنفاق على الأغذية[186]. وفي محافظة درعا، وفي أعقاب اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 9 أيلول/سبتمبر بين حكومة سورية ولجنة درعا المركزية، أدى انقطاع سلسلة إمداد الغذاء خلال الأعمال القتالية الجارية إلى التأثير بشكل كبير على أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق المحلية.

تصوُّر الاحتياجات

المحتاجون في عام 2022 والمحتاجون المتوقعون

	المحتاجون	من بين هؤلاء: الحد الأدنى	تخلق ضغوطًا	شديدة	شديدة للغاية	كارثية	العوامل المرتبطة	الفئات الأكثر تضررًا
تشرين الثاني/نوفمبر 2021	**13,882,053**	-	63,469	4,422,728	9,395,856	-	-	-
حزيران/يونيو 2022	**13,882,053**	-	63,469	4,422,728	9,395,856	-	-	-
تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (للاستخدام كتقدير للمحتاجين في عام 2023)	**13,882,053**	-	63,469	4,422,728	9,395,856	-	-	-

3.6 الصحة

المحتاجون	الإناث	الذكور	الأطفال (من 0 إلى 17)	البالغون (من 18 إلى 59)	كبار السن (أكبر من 59)	ذوو الإعاقة
12.2 مليونًا	49% 6 ملايين	51% 6.2 ملايين	44% 5.3 ملايين	52% 6.3 ملايين	4% 0.5 مليون	28% 3.4 ملايين

توزيع المحتاجين في القطاع حسب الشدة

74% شديد للغاية

26% كارثية

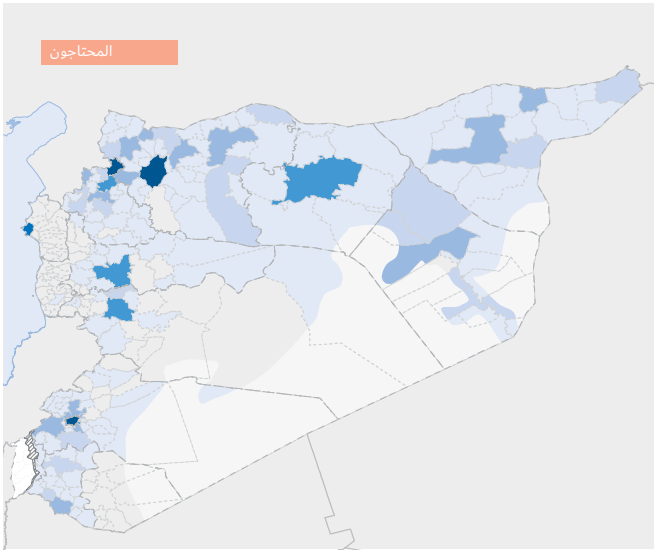

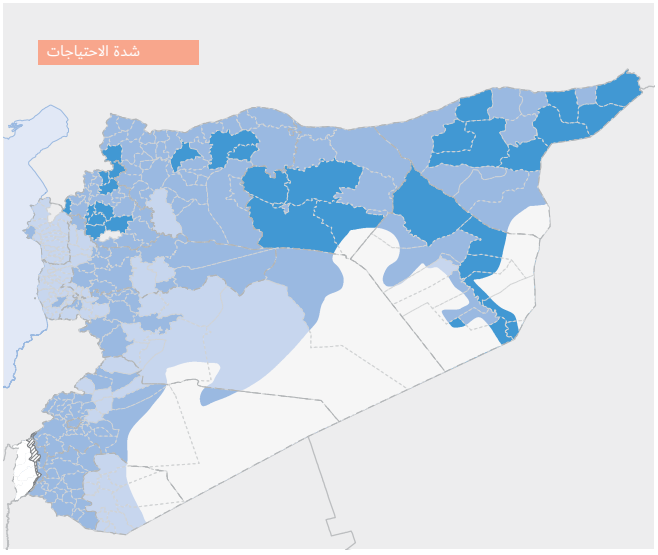

الاتجاهات الرئيسية

لا يزال النظام الصحي الهش في سورية يواجه حالات طوارئ متزامنة[187] وتحديات مزمنة[188] تؤثر على توافر[189] الخدمات الصحية وجودتها في جميع أنحاء سورية، فضلاً عن الصحة الجسدية والنفسية للسكان. ومع وجود أكثر من 164,000 حالة مؤكدة وما يقرب من 5,800 حالة وفاة[190]، لا يزال كوفيد-19 يُعطل الخدمات والنظم الصحية الهشة بالفعل بسبب انخفاض مستويات التلقيح ضد كوفيد-19، وعدم الالتزام بالتدابير الوقائية، والتغيرات الناشئة التي تحاول، معًا، الضغط على استقرار الخدمات المتأثرة بالجائحة واستئنافها، بما في ذلك الفجوات في خدمات اللقاح الروتينية للأطفال[191]. وتستمر الحوادث الأمنية في شمال شرق سورية إلى جانب تجدد الأعمال القتالية والنزوح في درعا وقد صاحبها ارتفاع في الهجمات على قطاع الرعاية الصحية، ولا سيما في جنوب سورية، وهي على الطريق نحو الوصول إلى العدد الإجمالي للهجمات المبلغ عنها في عام 2020 أو تجاوزه. وأدت أزمة المياه في شمال سورية إلى حدوث زيادات كبيرة في الأمراض التي تُنقل عن طريق المياه[192] وأدت ناقلات الأمراض[193]، ولا سيما في أجزاء من شمال شرق سورية[194]، إلى تشكيل ضغط على نظم المراقبة والاستجابة القائمة، وقد تؤدي أيضًا إلى زيادات في حالات سوء التغذية. ولا تزال الأزمات الجارية تؤثر على النظام الصحي والمرضى على حد سواء، مما يؤدي إلى زيادة الاحتياجات مثل دعم الصحة النفسية، وتهديد أولئك الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف العلاج، وتعطيل سلاسل الإمداد الأساسية من الإمدادات والأدوية المنقذة للحياة[195]. ومن ناحية أخرى، ومع تمديد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتفويض آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر معبر باب الهوى حتى 10 تموز/يوليو 2022، تُركز الجهات الفاعلة في مجال الصحة في شمال غرب سورية تركيزًا شديدًا على زيادة القدرة التشغيلية لسلسلة الإمداد، في حين تواصل الجهات الفاعلة في مجال الصحة بالتزامن في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة استكشاف الخيارات عبر الخطوط. وفي الوقت نفسه، قد تؤدي الزيادات في نسبة الفقر في جميع أنحاء البلد، والتي أدت بالفعل إلى نزوح مدفوع اقتصاديًا، إلى زيادة محددات الصحة وتدهورها مما يؤثر سلبًا على النتائج الصحية[196]. ويؤدي عدم اليقين السياسي وعدم الاستقرار الإقليمي، مثل الأزمة الاقتصادية في لبنان، إلى آثار غير مباشرة على إمدادات الوقود وتوافر الأدوية الأساسية، بما في ذلك الجهود عبر الحدود والمعابر. وأخيرًا، أعاقت القيود المفروضة على تعبئة الموارد أنشطة الاستجابة الصحية المستمرة في حالات الطوارئ[197] وهدَّدت استمرارية التدخلات القائمة مثل شبكات الرعاية الأولية والإحالات وسلسلة الإمدادات التي يعتمد عليها بصورة متزايدة الأشخاص الأكثر تضررًا. ولا تزال التدخلات المتعلقة بالتعافي المبكر والتكيف الضرورية والتي تساعد في العمل الإنساني والتنمية، مثل إعادة تنشيط سلسلة الإمداد وتقديم الدعم لزيادة تدريب الموارد البشرية الصحية قبل الخدمة وخلالها، مُقيَّدة أيضًا بسبب التدابير القسرية وما يسمى بالخطوط الحمراء للتمويل، مما يؤدي إلى استمرار النقص

المزمن في الموارد البشرية الصحية في جميع أنحاء البلد، والذي يعزى جزئيًا إلى انخفاض مستوى المرافق الصحية العاملة بالكامل في أجزاء كثيرة من سورية[198].

الاحتياجات والشدة

الاحتياجات والشدة والارتباط بالقطاعات الأخرى

إن النظام الصحي مترابط إلى حد كبير ويعتمد على شبكات الكهرباء والمياه والطرق ليعمل على نحو جيد. والخدمات الصحية الشاملة الآمنة وعالية الجودة تتطلب أيضًا تدخلات من قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة في المرافق الصحية، ومنها إدارة النفايات الطبية. وعلاوة على ذلك، تعمل المرافق الصحية باعتبارها نقاط لاستقبال المرضى الذين يواجهون آثار الأزمة التي طال أمدها والظروف الاجتماعية والاقتصادية المرتدية في سورية. وبالتالي، فلا بد من تدريب العاملين في مجال الصحة وتجهيزهم لتوفير العديد من الخدمات مثل التشخيص المبكر، والرعاية التي تركز على الناجين، والإحالة من أجل الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولا بد من تطبيق نظام الإحالة، وفحص سوء التغذية والتدخلات الشاملة للوقاية والعلاج للنساء الحوامل والمرضعات والأطفال أقل من 5 سنوات، وتوفير خدمات متاحة وآمنة لذوي الإعاقة، بما في ذلك حواجز الاتصال والفئات الأكثر تضررًا مثل المراهقات. ويعتبر التنسيق الوثيق مع قطاعات المياه والصرف الصحي والنظافة، والتغذية، والحماية[199]، والعنف القائم على النوع الاجتماعي أمرًا أساسيًا لضمان قدرة النظام الصحي على الاستجابة للاحتياجات المتنوعة للمرضى، ولا سيما أكثرهم تضررًا وأولئك الذين يعيشون في المخيمات والأماكن الشبيهة بالمخيمات. كما أن منتجات النظافة الصحية الخاصة بالنساء، والتي تعتبر بالغة الأهمية لصحة المرأة وكرامتها وكثيرًا ما يوزعها الشركاء في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة وقطاع العنف القائم على النوع الاجتماعي، هي أيضًا من ضمن الاحتياجات القصوى[200]. وعلاوة على ذلك، تتطلب البيئات المتضررة مثل المخيمات والتجمعات العشوائية غير الرسمية والمراكز الجماعية تدخلات مُنسَّقة مع الجهات الفاعلة في إدارة المخيمات لضمان الخدمات المتكاملة، والحفاظ على إمكانية الوصول، وتجنب النتائج غير المرغوب فيها مثل التوترات المجتمعية وتدهور السلامة والأمن.

الفئات السكانية الأكثر تضررًا

يحتاج إجمالي 12.23 مليون شخص إلى خدمات صحية في عام 2022، بما في ذلك 4.4 ملايين نازح، و1.33 مليون طفل أقل من 5 سنوات، من بينهم ما يقدر بنحو 503,000 مولود متوقع [201]، و3.38 ملايين امرأة في سن الإنجاب (من 15 إلى 49 عامًا). وسيحتاج ما يزيد قليلاً عن 500,000 من المسنين إلى خدمات صحية شاملة، بالإضافة إلى أولئك الذين يعانون من الأمراض غير المعدية المبكرة، والتي تشير التقديرات إلى أنها تمثل 45 في المئة من إجمالي الوفيات في سورية.[202] كما أن الشباب والصغار سنًا، الذين يشكلون 1.98 مليون محتاج لدى قطاع الصحة، يبلغون أيضًا عن تزايد الضغوط النفسية والشواغل المتعلقة بالصحة النفسية[203]. وبشكل عام، أدى التمويل غير الكافي لوكالات الاستجابة بصفة مستمرة إلى تعريض 438,000 لاجئ فلسطيني يعيشون في سورية لحاجة حادة[204].

وضمن المحتاجين في قطاع الصحة، تشير التقديرات إلى وجود 3.46 ملايين من ذوي الإعاقة، مما يجعلهم عرضة بشكل أكبر لخطر الاستبعاد من الخدمات الصحية. ووفقًا لتقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2021، كان من المرجح أن تُبلِّغ الأسر المتأثرة بالإعاقة[205] عن العيش بمسافة تبعد ساعة واحدة من مرفق صحي، ودفع تكاليف الرعاية الصحية، وعدم توافر الخدمات اللازمة، والخوف من كوفيد-19 في المرفق الصحي، وعدم إمكانية وصول ذوي الإعاقة أو تحديات الانتقال إلى المرفق الصحي.

عانت محافظات الحسكة، والرقة، والسويداء، ودير الزور من حواجز أكبر، وتكاليف أعلى، وعدم توفر الخدمات بشكل أوسع مقارنة بمناطق أخرى من سورية[206]، في حين لا تزال المواقع الحضرية الكثيفة، والمناطق المزدحمة والمثقلة بالأعباء، بالإضافة إلى مواقع الملاذ الأخير التي تشمل المخيمات والمواقع الشبيهة بالمخيمات[207]، معرضة بشكلٍ خاص لخطر النتائج الصحية السيئة بسبب نقص إمدادات المياه ومستلزمات النظافة، وخطر الإصابة بالأمراض المعدية، واحتمالية الاكتظاظ، وفترات الانتظار الطويلة في المرافق الصحية. ووفقًا لمقياس الشدة للقطاع الصحي لعام 2022، لا تزال المناطق التي تعاني من أعلى درجات الشدة تقع في 5 محافظات[208] في شمال غرب وشمال شرق سورية. ومقارنةً بعام 2021، حدث الانخفاض الأكبر في درجة الشدة في ثلاث نواحي في الأجزاء الغربية والوسطى من حلب، في حين شكَّلت محافظات الرقة ودير الزور، وحماة، وحمص، وريف دمشق، غالبية النواحي التي شهدت زيادة في درجة الشدة.

تصوُّر الاحتياجات

من المهم للغاية في عام 2022 ضمان عدم ضياع الاستثمارات في تقديم الخدمة الصحية، حيث يهدد النقص في الموارد بانخفاض إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية في الوقت الذي تستمر فيه جائحة كوفيد-19، ويزداد انتشار الأمراض المعدية الأخرى[209]، ويستمر وجود عوائق أمام الوصول إلى العلاج[210]، ويتزايد مستوى ضعف الأسرة، وتحتل المخاوف بشأن عدم كفاية الدخل لسداد الاحتياجات الصحية العاجلة المرتبة الثالثة بين الأمور التي تشغل الأسرة بعد الدخل الكافي للوصول إلى الغذاء والكهرباء[211]. إن الخدمات الصحية الشاملة الأساسية، مثل الصحة الجنسية والإنجابية والولادة الآمنة وصحة الطفل، بما في ذلك التحصين[212] الروتيني والموسع؛ وإيلاء الاهتمام للأمراض المعدية وغير المعدية؛ والصحة النفسية والدعم النفسي؛ وخدمات الطوارئ التي تشمل الصدمات والإحالة؛ وإعادة التأهيل البدني، هي خدمات يجب الحفاظ عليها على جميع مستويات النظام الصحي والتأكد من أنها تتجنب النتائج السلبية في معدل وفيات السكان واعتلالهم. ولا تزال الخدمات الصحية المجتمعية، والتي تشمل التوعية والمشاركة في الرسائل الصحية المتكاملة وتدخلات تغيير السلوك القائمة على الأدلة ، مكونًا أساسيًا للخدمات الصحية الشاملة.

علاوة على ذلك، لتجنب الضرر بكفاءة الاستجابة الصحية وفعاليتها، يتعين دعم وظائف الدعم الأساسية مثل الكهرباء وإمدادات الوقود وإدارة النفايات الطبية[213] والمياه، لا سيما عند مواجهة الاضطراب الاجتماعي الاقتصادي. وفي هذا الصدد، يجب تعزيز سلسلة التوريد باستخدام جميع الأساليب لتوسيع نطاق الوصول إلى الأدوية الأساسية والإمدادات الطبية، بما في ذلك مواد المختبرات والاختبار، وضمان قدرة القطاع الصحي على الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفًا والأشد احتياجًا. يجب أيضًا تعزيز إدارة المعلومات وأنظمة الرصد والمراقبة الروتينية[214] التي تعتمد على أنظمة الاتصال والتواصل لضمان القدرة المحلية وتغطية جميع مناطق سورية.

ويتعين استمرار عمليات الاستجابة المستمرة لجائحة فيروس كوفيد-19، بما في ذلك القدرة على إدارة الحالات فيما يتعلق بالعدوى الشديدة ورعاية حالات فيروس كوفيد[215] الطويلة. يجب توسيع نطاق تغطية التطعيم ضد فيروس كوفيد-19 بموارد كافية لزيادة إمدادات اللقاح الإجمالية، وكذلك زيادة القدرة على التنفيذ أيضًا، ويشمل ذلك تعزيز الحشد والوعي المجتمعيين لزيادة للترويج لأخذ اللقاح والالتزام المستمر بتدابير الصحة العامة. إن تعزيز أنظمة المراقبة، بما في ذلك الكشف المبكر، والرصد القائم على الأحداث، والقدرة على الاستجابة، على المستوى الوطني ودون الوطني لجميع الأمراض المحتملة الوبائية أمر

بالغ الأهمية بالقدر نفسه ولن يؤدي فقط إلى تعزيز أمن الصحة العامة بل سيساهم أيضًا في قدرة النظام الصحي على الصمود وبذل جهود التعافي في وقتٍ مبكر.

ويُعتبر تخطيط للتأهب، ومخزونات الطوارئ، ومراكز عمليات الطوارئ من المكونات الأساسية للاستعداد لحالات الطوارئ الصحية العامة، ويشمل ذلك التصعيد المحتمل للأعمال القتالية وعمليات النزوح واسعة النطاق، لا سيما في شمال غرب وشمال شرق سورية. وفي ظل الأزمة التي طال أمدها، يهدف قطاع الصحة أيضًا إلى تعزيز قدرة النظام الصحي على الصمود من خلال التصدي لعدم المساواة في الوصول إلى الخدمات الصحية وضمان وصول الفئات السكانية المتضررة، وبالأخص أولئك الأكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب. وبتناول مشكلة النقص الشديد في العاملين في المجال الصحي، يمكن للحلول البديلة مثل الفرق المتنقلة الاستفادة من العاملين الحاليين في قطاع الرعاية الصحية. وفي الوقت ذاته، يجب أن تكون تدخلات التعافي المبكر مثل التدريب قبل الخدمة وفي أثناء الخدمة لمعالجة النقص الهائل في الموارد البشرية في القطاع الصحي والإنعاش الشامل للمرافق الصحية[216] مدعومة بالحلول التكنولوجية[217] وبيانات أفضل لرصد النتائج الصحية والتخطيط للاحتياجات المستقبلية، وتوسيع الشراكات المحلية والمجتمعية وتعزيزها لضمان اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره لتعافي النظام الصحي.

وأخيرًا، تظل الحماية في مجال الرعاية الصحية، وتوفير الدعم فيما يتعلق بالصحة النفسية، والدعم النفسي الاجتماعي للعاملين الصحيين من الأولويات الحاسمة. وفي ضوء استمرار جائحة فيروس كوفيد-19 التي تزيد من تعرض العاملين الصحيين لخطر الإصابة بالعدوى وللضغوط، تجاوزت الهجمات على قطاع الرعاية الصحية الإجمالي المبلَّغ عنه في الوقت نفسه من العام الماضي، حيث تضاعف عدد الوفيات المُبلَّغ عنه تقريبًا وزادت الإصابات بنحو 60 في المئة[218].

سورية
@مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)/ بلال الحمود

المحتاجون في عام 2022 والمحتاجون المتوقعون

	المحتاجون	من بين هؤلاء: الحد الأدنى	شديدة	تخلق ضغوطًا	شديدة للغاية	العوامل المرتبطة	الفئات الأكثر تضررًا
تشرين الثاني/ نوفمبر 2021	**12.23 مليونًا**	8 ملايين*	9 ملايين	-	3.2 ملايين	استمرار جائحة كوفيد-19، تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي -	يتوقع قطاع الصحة أن يظل مركزًا على • الأطفال دون سن الخامسة وخاصة الأطفال حديثي الولادة، • النساء في سن الإنجاب (من 15 إلى 49) • الأكبر سنًا (أكثر من 65)، • النازحون، • ذوو الإعاقة مع الإشارة في الوقت نفسه إلى تعرض الأشخاص الموجودين في مواقع الملاذ الأخير، والأماكن المكتظة، والمناطق الحضرية الكثيفة للخطر. الأشخاص الذين يعيشون في مناطق الوصول المقيد معرضون للخطر أيضًا بسبب التحديات أمام تقديم الخدمات الصحية الإنسانية.
حزيران/يونيو 2022	**12.39 مليونًا**	8.1 ملايين		-	12.39 مليونًا في نطاق درجة الشدة 3 و4 (من المتوقع ألا تصل إلى الدرجة الخامسة اعتبارًا من تشرين الثاني/ نوفمبر 2021)، مع وقوع الغالبية ضمن نطاق درجة الشدة 3.	تجدد الأعمال القتالية، وتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، التغييرات السياسية في المنطقة فيما يتعلق بسورية.	
تشرين الثاني/ نوفمبر 2022 (للاستخدام كتقدير للمحتاجين في عام 2023)	**12.43 مليونًا**	8.1 ملايين		-	12.39 مليونًا في نطاق درجة الشدة 3 و4 (من المتوقع ألا تصل إلى الدرجة الخامسة اعتبارًا من تشرين الثاني/ نوفمبر 2021)، مع وقوع الغالبية ضمن نطاق درجة الشدة 3.	التغييرات في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عبر الحدود، والتغيرات السياسية في المنطقة فيما يتعلق بسورية، والانخفاض المتوقع في موارد المانحين، وتجدد الأعمال القتالية، وتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي.	

*يأتي الانخفاض في عدد المحتاجين الأكثر احتياجًا مقارنة بعام 2021 نتيجة للتغيير في منهجية شدة القطاع لعام 2022 وهو ليس انخفاضًا حقيقيًا في شدة الاحتياجات.

3.7 التغذية

المحتاجون	الفتيات (من 0 إلى 17)	الفتيان (من 0 إلى 17)	البالغات (من 18 إلى 59)	البالغون (من 18 إلى 59)	ذوو الإعاقة
5.5 ملايين	34% 1.8 مليون	35% 1.9 مليون	31% 1.7 مليون	- -	15% 0.8 مليون

توزيع المحتاجين في القطاع حسب الشدة*

16% شديدة | 44% شديد للغاية | 40% كارثية

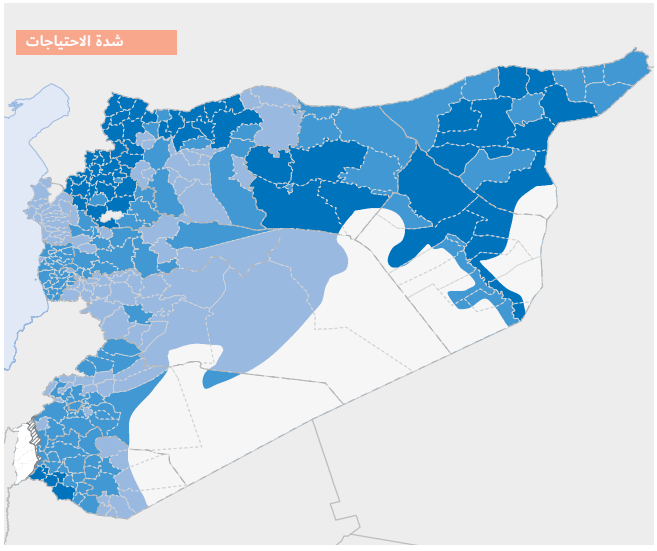

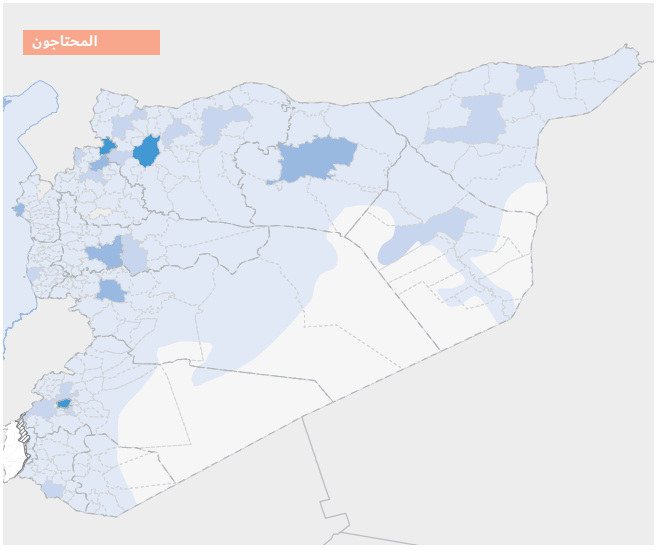

الاتجاهات الرئيسية

يمثل انتشار سوء التغذية تحديًا كبيرًا للصحة العامة في جميع أنحاء سورية حيث أشارت التقديرات إلى أن نحو 5.5 ملايين من الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات كانوا بحاجة إلى تدخلات فيما يتعلق بالتغذية في عام 2021. وفيما يتعلق بالمنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية مقارنة بعام 2020، ثمة اتجاه متصاعد فيما يخص سوء التغذية الحاد والمزمن. ارتفع عدد الحالات المصابة بالهزال شديد الحدة (الأطفال من عمر 0 إلى 59 شهرًا) من حوالي 39,000 إلى ما يقرب من 51,000، في حين زادت الحالات المصابة بالهزال متوسط الحدة (الأطفال من عمر 6 إلى 59 شهرًا) من حوالي 134,000 إلى أكثر من 194,000. وارتفع عدد الأطفال الذين يبلغون أقل من 5 سنوات والمصابين بسوء التغذية المزمن (التقزّم) من حوالي 531,000 إلى أكثر من 553,000. يعاني طفل من بين كل أربعة أطفال سوريين من التقزّم ويتعرض لخطر جسيم يتمثل في التعرض لضرر دائم يؤثر على نموه البدني والمعرفي، وتكرار الإصابة بالعدوى، والتأخر في النمو، والإعاقات، والوفاة. يعاني 25 في المئة من الأطفال في 58 ناحية في جميع أنحاء سورية من التقزّم (تصنيف الشدة 3). وكان عدد النساء الحوامل والمرضعات المحتاجات إلى العلاج من الهزال متوسط الحدة حوالي 265,000. وأينما يُعرَب عن القلق بشأن نقص المواد الغذائية الدقيقة، تزداد مستويات فقر الدم الناجم عن نقص الحديد بنسبة إصابة مرأة واحدة من كل 3 نساء. وكانت هذه النسبة أعلى في شمال غرب سورية حيث عانى 54 في المئة من النساء الحوامل والمرضعات من فقر الدم الناجم عن نقص الحديد (تصنيف الشدة 5). وكان 46 في المئة من الأطفال (من 6 إلى 59 شهرًا)، في 44 ناحية، يعانون من فقر الدم الناجم عن نقص الحديد (تصنيف الشدة 4).

توجد علاقة قوية بين التغذية دون المستوى الأمثل للرضع والأطفال الصغار وسوء التغذية في أول عامين من العمر. وفي شمال غرب سورية، وُجد أن ممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار دون المستوى الأمثل،

يُرجى ملاحظة أن تقديم تصنيف المحتاجين حسب درجة الشدة أمرٌ مقترح في نموذج اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية العالمي ولكنه اختياري. من حيث المبدأ وبالتوافق مع إطار التحليل المشترك بين القطاعات (https://kmp.hpc.tools/km/2022-jiaf-guidance)، يجب فقط احتساب السكان الذين يقعون في نطاق درجة الشدة من 3 إلى 5 في القطاع كجزء من المحتاجين على مستوى القطاع. وبالمثل، سيُحدد عدد المحتاجين بين القطاعات لعام 2022 بناءً على عدد المصنفين في مراحل الشدة بين القطاعات من 3 إلى 5.

حيث يحصل 53.4 في المئة فقط من الأطفال (من عمر 0 إلى 5 أشهر) على رضاعة طبيعية بصفة حصرية، في حين يحصل ما نسبته 10.8 في المئة فقط على الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول (التنوع الغذائي والتكرار)[219]. وذلك يسلط الضوء على الحاجة إلى تحسين بناء قدرات العاملين الصحيين فيما يتعلق بتغذية الرضع والأطفال الصغار لدعم الأمهات في نهاية المطاف بالإضافة إلى تحسين الجودة في النظم الغذائية للأمهات والتغذية التكميلية وممارسات تغذية الرضع. يعاني قطاع خدمات تغذية الرضع والأطفال الصغار من نقص التمويل ونقص الخدمات، وثمة حاجة ملحة لتوسيع نطاق هذه الخدمات في جميع أنحاء سورية. وتشمل العوامل التي تؤدي إلى تفاقم سوء التغذية كلاً من انعدام الأمن الغذائي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانخفاض قيمة الليرة السورية، وندرة استخدام المياه وتلوثها، وانتشار الأمراض وفقدان الأسرة لدخلها. كانت نسبة الوصول إلى المرافق الصحية منخفضة في عام 2021 حيث كان يعمل ما يقرب من 54 في المئة فقط من المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية الأولية بكامل طاقتها منذ جائحة كوفيد-19.

بالإضافة إلى ذلك، أصبحت ممارسات تغذية الأطفال غير الموصى بها، والتي تشمل الإرضاع بالزجاجة والتغذية الاصطناعية شائعة بين الأمهات بسبب زيادة التوزيع العشوائي للحليب الاصطناعي. ولجأت المجتمعات السورية إلى آليات التكيف للنجاة، مثل إخراج الأطفال من المدرسة، وعمالة الأطفال، والزواج المبكر، وتقليل كمية ونوعية الطعام المستهلك.

الاحتياجات والشدة

الاحتياجات والشدة والارتباط بالقطاعات الأخرى

سيحسن قطاع التغذية التنسيق مع قطاعات الأمن الغذائي وسبل العيش، والمياه والصرف الصحي والنظافة، والصحة في الفترة الممتدة بين عامي 2022 و2023.

الأمن الغذائي وسبل العيش: كان الدافع الرئيسي وراء انعدام الأمن الغذائي هو الافتقار إلى القوة الشرائية على مستوى الأسرة وعدم القدرة على تحمل تكاليف العديد من المواد الغذائية الأساسية بسبب ارتفاع الأسعار. ونتيجة لذلك، أصبح الوصول إلى الغذاء يمثل قلقًا متزايدًا. وبينما قدم الشركاء المساعدات الغذائية من خلال الحصص الغذائية الوقائية في جميع أنحاء سورية، أدى نقص التمويل في عام 2021 إلى تقليل بعض الشركاء للحصص الغذائية العامة إلى ما دون معايير اسفير الموصى بها للطاقة/ السعرات الحرارية. وقد أدى ذلك إلى إدراج المزيد من الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في برنامج الاستجابة. واستمرت الحصص الكاملة البالغة 2.100 سعر حراري للفرد في اليوم في أكثر المناطق معاناةً من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك مخيمات اللاجئين. وبناءً على الارتباط المباشر بين انعدام الأمن الغذائي وتطور سوء التغذية، يجب مراقبة التأثير المحتمل على الحالة الصحية والتغذوية بين الأمهات والأطفال عن كثب والتخفيف من حدته حسب الحاجة.

المياه، والصرف الصحي والنظافة: تتطلب البنية التحتية للمياه في جميع أنحاء سورية استثمارات واسعة النطاق، لكن أنظمة المياه والصرف الصحي والنظافة تفتقر إلى التمويل. وفيما يتعلق بشمال وشمال شرق سورية، فيوجد نقص حاد في المياه. وتؤثر تكلفة المياه المرتفعة على 25 في المئة من الأسر التي تدفع أكثر من 5 في المئة كحد أقصى عالمي[220] للنسبة المئوية التي تنفق على المياه من الدخل. أفضت أوضاع المياه والصرف الصحي والنظافة المتردية إلى انتشار المرض وخاصة عدوى الإسهال الحاد التي تؤثر على الأطفال الصغار من خلال تكوين حلقة مفرغة مع سوء التغذية.

الصحة بالإضافة إلى جائحة كوفيد-19، شملت حالات تفشي الأمراض التي حدثت في عام 2021 الإسهال الحاد والعديد من الأمراض الأخرى. وتشمل المناطق التي تعاني من أعلى نسبة من الأمراض إدلب، وحلب، ودير الزور، والحسكة، والرقة. يثبط سوء التغذية الاستجابة المناعية، وبالتالي يزيد من خطر تعرض الطفل للإصابة بالأمراض والوفاة. يتعرض الأطفال المصابون بسوء التغذية بدرجة عالية لخطر الوفاة والاعتلال. وعلى الصعيد العالمي، يرتبط ما يقرب من نصف وفيات الأطفال بسوء التغذية[221].

الفئات السكانية الأكثر تضررًا

ستنشأ في عامي 2022 و2023 الحاجة إلى المساعدات التغذوية لما يقدر بنحو 5.5 ملايين محتاج، منهم الأمهات والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و59 شهرًا. ويوجد من بين هؤلاء أكثر من 4.6 ملايين في حاجة شديدة (درجة الشدة 4 و5) ويتمركزون في الغالب في شمال شرق وشمال غرب سورية على الرغم من أن جميع السكان في جميع أنحاء سورية يعانون من احتياجات تغذوية. وقد تضرر المشهد الإنساني بشدة بسبب استمرار الأعمال القتالية والنزوح المتكرر مما أدى إلى وجود ما يقرب من 6.6 ملايين نازح داخليًا ونحو 106,000 عائد يعيشون حاليًا في ضائقة اقتصادية مع احتياجات إنسانية واسعة النطاق. بالإضافة إلى ذلك، فإن معدلات الإعاقة بين الأطفال في سورية أعلى من المتوسط العالمي البالغ 15 في المئة. على سبيل المثال، يعاني 21 في المئة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين عامين و4 أعوام في شمال شرق سورية من إعاقة.[222] ومن المرجح أن يواجه هؤلاء الأطفال عوائق تفرضها الإعاقة أمام الوصول إلى الخدمات. ووفقًا لتحليل قطاع التغذية، بلغ عدد الأطفال المحتاجين (من عمر 0 إلى 59 شهرًا) نحو 3,770,000 بينما بلغ عدد النساء الحوامل والمرضعات المحتاجات نحو 1,732,000. وتتعرض الفئات الأكثر تضررًا لخطر متزايد خلال فترات النزوح (55 في المئة من الأطفال المحتاجين هم من النازحين داخليًا، و 45 في المئة من النساء الحوامل والمرضعات المحتاجات هن من النازحات داخليًا). وفي السنوات الأخيرة، وخصوصًا منذ بدء الجائحة، لوحظ اتجاه عام متصاعد في سوء التغذية الحاد، وسوء التغذية المزمن، ونقص المغذيات الدقيقة، وممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار السيئة. وكان هناك ارتفاع كبير في حالات الهزال متوسط الحدة على وجه الخصوص، ويشمل ذلك الأطفال والأمهات على حدٍ سواء، مما أدى إلى زيادة الطلب على سلع العلاج. وتلك مشكلة قطاعية أخرى حيث إن حالات الهزال الحاد المعتدلة غير المُعالجة يمكن أن تتدهور بسهولة إلى هزال حاد شديد، مما يزيد من عبء حالات الهزال الحاد الشديد. ومع ذلك، لا يوجد تمويل كافٍ لدعم مطالب قطاع التغذية.

تصوُّر الاحتياجات

تنتشر الدوافع الهيكلية والمتوطدة الرئيسية لسوء التغذية على نطاق واسع وتشمل مجموعة عريضة من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، بالإضافة إلى الأسباب المباشرة لسوء التغذية والمتمثلة في عدم كفاية توافر الغذاء وتكرار الإصابة بالمرض. بالإضافة إلى ذلك، سيستمر تعرض الأمهات والأطفال لبيئات معيشية غير آمنة، وتغذية الرضع والأطفال الصغار وممارسات الرعاية دون المستوى الأمثل، وانخفاض القوة الشرائية، وأوضاع المياه والصرف الصحي والنظافة غير الملائمة، وجميعها يرتبط بتطور سوء التغذية واستمراره. وقُدِّرَ عدد الأمهات والأطفال الذين يعانون من حاجة شديدة في العامين 2022 و2023 بنحو 5.5 ملايين، وتم تصنيف ما يقرب من 2.4 مليون على أنهم في حاجة "شديدة" و2.1 مليون آخرين في "حاجة كارثية". وفي حالة الأطفال ما دون الخمسة أعوام، يعاني حاليًا نحو 3.8 ملايين من سوء تغذية مزمن وحاد، وستتطلب حالتهم تدخلات وقائية وعلاجية مناسبة. سيؤثر انعدام الأمن الغذائي على الحالة التغذوية لنحو 1.7 مليون أم من الأمهات اللائي يستهلكن بالفعل نظامًا غذائيًا سيئًا. وسيحتاج نحو 265,000 من النساء الحوامل والمرضعات إلى علاج لسوء التغذية الحاد. أصبحت مشكلة سوء التغذية لدى الأمهات أكثر تعقيدًا في جميع أنحاء سورية، لا سيما بين الفئات السكانية النازحة

داخليًا. ومن المتوقع نزوح السكان بصفة متكررة خلال الفترة من 2022 إلى 2023. يُعد النزوح دافعًا لممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار السيئة، ويشمل ذلك انخفاض معدلات الرضاعة الطبيعية وتدني الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول لدى الأطفال دون سن العامين في مرحلة التغذية التكميلية. تساهم هذه العوامل في التقزّم، وعليه تنشأ الحاجة إلى أنظمة دعم محسّنة لتغذية الرضع والأطفال الصغار للتخفيف من مخاطر التقزّم وما يرتبط به من حالات بدنية وإدراكية.

علاوة على ذلك، يُعاني ما يقرب من 156,000 امرأة حامل من فقر الدم الناجم عن نقص الحديد، بينما سيحتاج نحو مليون طفل إلى مكملات غذائية لعلاج فقر الدم الناجم عن نقص الحديد أو الوقاية منه. وفي الفترة من 2022 إلى 2023، من المتوقع أن تستمر جائحة فيروس كوفيد-19 على الأرجح في مباشرة تأثيرها، ويتضمن ذلك القيود المفروضة على الوصول إلى علاجات التغذية المنقذة للحياة وغيرها من التدخلات المتعلقة بالتغذية.

وفي حالة انتشار المرض، من المرجح أن يستمر الوصول غير الكافي إلى المياه الكافية والآمنة وميسورة التكلفة، لأنه حتى في حال تضمن شتاء 2021 هطول الأمطار، فمن غير المحتمل أن تحل تلك الأمطار أزمات المياه في موسم واحد. من المحتمل بشدة أن يساهم استخدام المياه غير الآمنة واستخدام كميات أقل من المياه في زيادة انتشار المرض، ومن المتوقع أن تستمر هذه الحلقة المفرغة مع سوء التغذية في التأثير بشكلٍ خاص على الرضع والأطفال الصغار. من المحتمل أن تستمر كل هذه العوامل في الفترة بين عامي 2022 و2023، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع معدل سوء التغذية الحاد الشامل، والتقزّم، ونقص المواد الغذائية الدقيقة. يواجه الاستثمار في خدمات العلاج والوقاية الغذائية بالفعل نقصًا مزمنًا في التمويل، ونحتاج إلى تحسين ذلك إذا أردنا التخفيف من مخاطر سوء التغذية.

المحتاجون في عام 2022 والمحتاجون المتوقعون

	المحتاجون	من بين هؤلاء: الحد الأدنى	تخلق ضغوطًا	شديدة	شديدة للغاية	كارثية	العوامل المرتبطة	الفئات الأكثر تضررًا
تشرين الثاني/نوفمبر 2021	**5,502,575**	5,502,575	-	873,095	2,442,759	2,186,721	4	5,502,575
حزيران/يونيو 2022	**5,502,575**	5,502,575	-	873,095	2,442,759	2,186,721	4	5,502,575
تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (للاستخدام كتقدير للمحتاجين في عام 2023)	**5,640,140**	5,640,140	-	1,427,109	2,238,934	1,974,096	4	5,640,140

سورية

@مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)/ بلال الحمود

3.8 المأوى والمواد غير الغذائية

NFI

المأوى

المحتاجون	الإناث	الذكور	الأطفال (من 0 إلى 17)	البالغون (من 18 إلى 59)	كبار السن (أكبر من 59)	ذوو الإعاقة
5.9 ملايين	56% 3.3 ملايين	44% 2.6 مليون	44% 2.6 مليون	51% 3 ملايين	5% 0.3 مليون	15% 0.9 مليون

توزيع المحتاجين في القطاع حسب الشدة*

7% الحد الأدنى | 37% تخلق ضغوطًا | 29% شديدة | 27% شديد للغاية

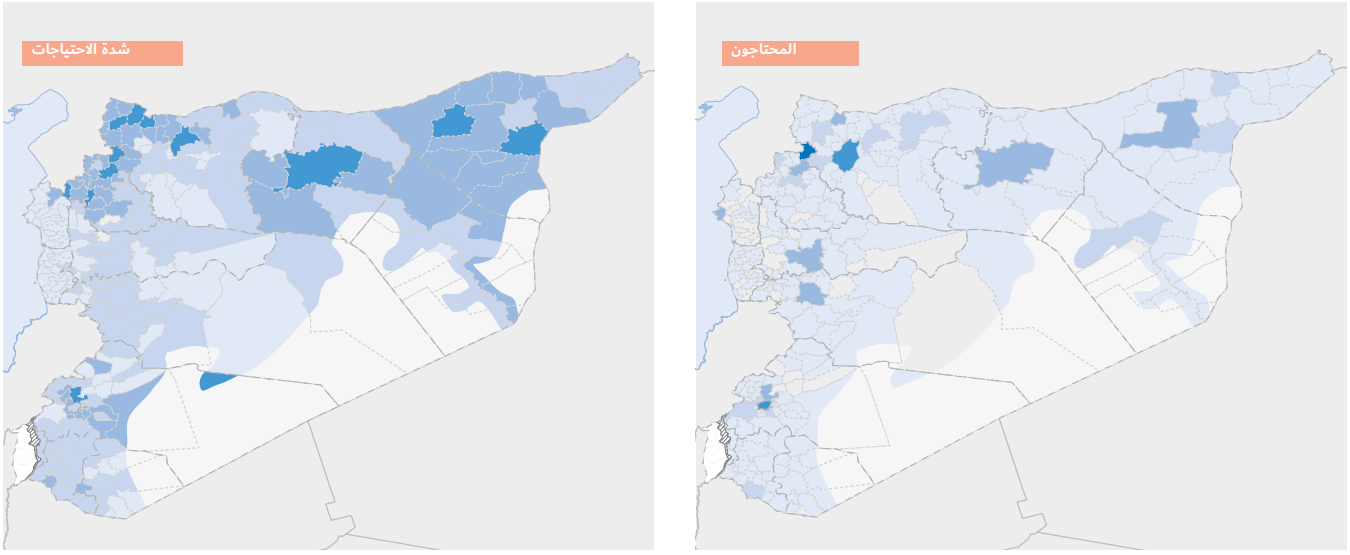

الاتجاهات الرئيسية

تشير التقديرات إلى حاجة 5.92 ملايين شخص في سورية إلى دعم المأوى في عام 2022. ووفقًا لنتائج تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات، يعيش أكثر من 15 في المئة من إجمالي السكان في مآوٍ دون المستوى.[223] يقيم 28 في المئة، من السكان المتبقين (85 في المئة)، في مبانٍ سكنية جاهزة مصنفة على أنها متضررة[224] و/ أو ذات ظروف غير ملائمة.[225] يعيش على هذا النحو ما نسبته 38 في المئة من إجمالي السكان في مآوٍ دون المستوى، ومتضررة، و/ أو غير ملائمة. شكلت مشكلات الوصول إلى الخدمات الأساسية [226]، والحماية من العناصر، والسلامة والأمن أهم المشكلات التي تم الإبلاغ عنها فيما يتعلق بعدم ملاءمة المأوى. وبالاقتران مع الأوضاع المادية المتردية للمأوى، فإن 32 في المئة من إجمالي السكان يستأجرون أو يمتلكون نماذج ضعيفة [227] من اتفاقيات الإشغال، مما يؤدي إلى عدم أهليتهم للحصول على مساعدة المأوى و/ أو زيادة خطر الإخلاء.

ورغم تحسُّن البيئة الأمنية، أدى تدهور الوضع الاقتصادي، بالإضافة إلى آثار جائحة كوفيد-19، إلى زيادة شدة الحاجة إلى دعم المواد غير الغذائية. وبذلك، زاد إجمالي عدد المحتاجين للمواد غير الغذائية بنسبة 5 في المئة في عام 2022 ليصل إلى 4.91 ملايين. تُعتبر عدم القدرة على تحمل التكاليف هي المحرك الرئيسي للحاجة، حيث أفاد 67 في المئة من السكان أنهم غير قادرين على تحمل تكاليف المواد غير الغذائية المتوفرة في السوق. ومن أهم المواد التي تم الإبلاغ عنها على أنها متوفرة لكنها "غير ميسورة التكلفة" هي الألواح الشمسية، والوقود (لأغراض التدفئة والطهي)، وملابس البالغين، وسخانات الشتاء. تلك العناصر ضرورية لضمان سلامة الفئات الأكثر تضررًا، وبالأخص خلال مواسم الشتاء القارس، عندما يعتبر الوصول إلى المواد غير الغذائية الأساسية منقذًا للحياة.

والجدير بالذكر، أنه في كلا القطاعين، اعتبر 31 في المئة من المجيبين أن نطاق الخدمات [228] التي تقدمها قطاعات المأوى والمواد غير الغذائية من بين أولوياتهم الثلاثة الأولى، وهي زيادة معقولة (3 في المئة) اعتبارًا من عام 2021.

يُرجى ملاحظة أن تقديم تصنيف المحتاجين حسب درجة الشدة أمرٌ مقترح في نموذج اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية العالمي ولكنه اختياري. من حيث المبدأ وبالتوافق مع إطار التحليل المشترك بين القطاعات (https://kmp.hpc.tools/km/2022-jiaf-guidance)، يجب فقط احتساب السكان الذين يقعون في نطاق درجة الشدة من 3 إلى 5 في القطاع كجزء من المحتاجين على مستوى القطاع. وبالمثل، سيُحدد عدد المحتاجين بين القطاعات لعام 2022 بناءً على عدد المصنفين في مراحل الشدة بين القطاعات من 3 إلى 5.

المواد غير الغذائية

المحتاجون	الإناث	الذكور	الأطفال (من 0 إلى 17)	البالغون (من 18 إلى 59)	كبار السن (أكبر من 59)	ذوو الإعاقة
4.9 ملايين	56% 2.7 مليون	44% 2.2 مليون	44% 2.2 مليون	51% 2.5 مليون	5% 0.2 مليون	15% 0.7 مليون

توزيع المحتاجين في القطاع حسب الشدة*

17% الحد الأدنى | 31% تخلق ضغوطًا | 41% شديدة | 12% شديد للغاية

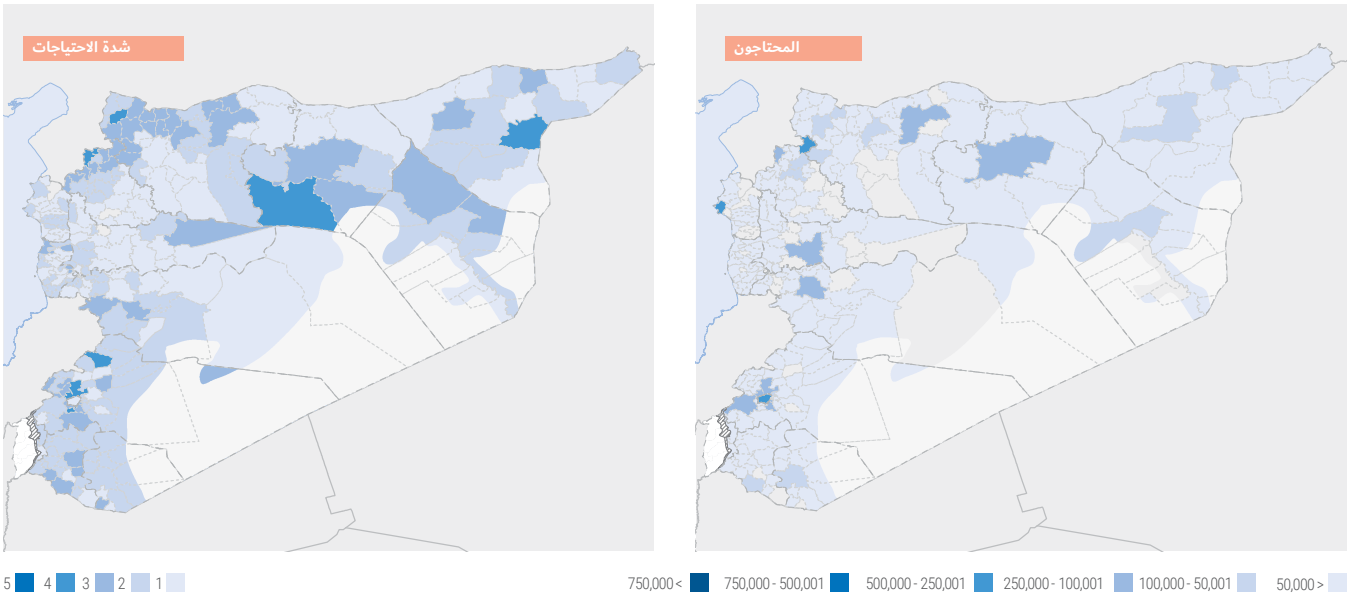

الاحتياجات والشدة

الاحتياجات والشدة والارتباط بالقطاعات الأخرى

تشير التقديرات إلى أنه من بين 6.92 ملايين نازح، يوجد 3.73 ملايين يعيشون في مأوى دون المستوى، ومتضرر و/ أو غير ملائم، مدفوعين في المقام الأول للانتقال إلى هذه المواقع بسبب الأعمال القتالية، والمخاوف الأمنية، وتدهور الوضع الاقتصادي. من بين هؤلاء النازحين، يعيش 2.02 مليون شخص في مواقع الملاذ الأخير[229]، وبشكل رئيسي في شمال غرب وشمال شرق سورية.

تنشأ المشكلات المتعلقة بملاءمة المأوى نتيجة مجموعة أسباب جذرية. الحماية غير المناسبة من العناصر البيئية بسبب الطبيعة الطارئة للمأوى، وعدم القدرة على تحمل تكاليف الإصلاحات بسبب عدم كفاية الدخل، و/ أو عدم القدرة على الحصول على الموافقات بسبب فقدان وثائق الملكية أو عدم كفايتها. وفي حين أن الوصول غير الملائم إلى الخدمات الأساسية ينشأ عادةً إما بسبب غياب البنية التحتية الحكومية أو تضررها أو تعطلها، أو عدم القدرة على الاتصال بخدمات فاعلة.[230]

تعتبر أوضاع المأوى الملائمة أمرًا رئيسيًا للحفاظ على الصحة البدنية والسلامة النفسية، ولتعزيز فرص التعلم والتعليم واستدامتها. وعندما تقترن تلك الأوضاع بالاكتظاظ، فإنها تزيد بشكل كبير من احتمال التعرض لمخاطر الحماية وتعزز انتشار الأمراض التنفسية والأمراض المعرضة للتحول إلى وباء، بما في ذلك كوفيد-19.

أفاد نحو 70 في المئة من إجمالي السكان بتراجع قدرتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية. وبالتالي، فإن المواد الأساسية بعيدة المنال حيث تتضاءل القوة الشرائية للأُسر بمرور الوقت. ويستمر عدد المحتاجين إلى دعم المواد غير الغذائية في الزيادة في عام 2022، ومن المتوقع أن يستمر في النمو إذا استمر تدهور الوضع الاقتصادي.

الفئات السكانية الأكثر تضررًا

يعيش ما يقدر بنحو 54 في المئة من النازحين داخليًا في مأوى دون المستوى و/ أو متضرر و/ أو غير ملائم. ويبلغ متوسط فترة نزوح الأسرة حاليًا أكثر من 6 سنوات مع نزوح أكثر من أربع أسر من أصل عشر ثلاث مرات أو أكثر. وفقًا لأحدث النتائج، لا يزال 25 في المئة من النازحين داخليًا يُقيمون في مواقع الملاذ الأخير، وبالأخص في الشمال الغربي والشمال الشرقي، وهي مواقع تفتقر إلى البنية التحتية الرئيسية وتعتمد على حلول المأوى في حالات الطوارئ والدعم الإنساني المستمر. يُعد النازحون داخليًا في جميع المحافظات الفئة السكانية التي تمتلك أعلى معدل تم الإبلاغ عنه فيما يتعلق بترتيبات إشغال مؤجرة، وتتراوح النسبة من 55 إلى 99 في المئة. وهو ما يعرضهم لخطر الإخلاء بصورة أكبر

*يُرجى ملاحظة أن تقديم تصنيف المحتاجين حسب درجة الشدة أمرٌ مقترح في نموذج اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية العالمي ولكنه اختياري. من حيث المبدأ وبالتوافق مع إطار التحليل المشترك بين القطاعات (https://kmp.hpc.tools/km/2022-jiaf-guidance)، يجب فقط احتساب السكان الذين يقعون في نطاق درجة الشدة من 3 إلى 5 في القطاع كجزء من المحتاجين على مستوى القطاع. وبالمثل، سيُحدد عدد المحتاجين بين القطاعات لعام 2022 بناءً على عدد المصنفين في مراحل الشدة بين القطاعات من 3 إلى 5.

لأن قدرة الأسرة على تلبية الاحتياجات الأساسية (مثل الإيجار) تتضاءل مع تدهور الأوضاع الاقتصادية.

ويعيش نحو 55 في المئة من العائدين في مأوى دون المستوى، ومتضرر، و/ أو غير ملائم، حيث أفاد نحو 80 في المئة بعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية.

ويُعد اللاجئون الفلسطينيون من ضمن أكثر الفئات السكانية تضررًا، حيث نزح نحو 60% من هذه الفئة مرة واحدة على الأقل، وغالبًا ما يعيشون في مآوٍ دون المستوى، ومتضررة و/ أو غير ملائمة. ووفقًا لتقديرات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، سيحتاج ما لا يقل عن 8,500 لاجئ فلسطيني إلى دعم المواد غير الغذائية في عام 2022، بما في ذلك النازحون حديثًا واللاجئون العائدون وغيرهم من المتضررين.

وتعاني المجتمعات المضيفة في 24 ناحية في حلب، وريف دمشق، وحمص، وإدلب، والحسكة من أعباء استضافة النازحين داخليًا أكثر من السكان المقيمين. وإلى جانب النازحين، يعيش نحو 30 في المئة من أسر المجتمع المضيف في مآوٍ متضررة/ أو غير ملائمة تتطلب الإصلاح/ إعادة

المحتاجون في عام 2022 والمحتاجون المتوقعون - المأوى

	المحتاجون	من بين هؤلاء: الحد الأدنى	تخلق ضغوطًا	شديدة	شديدة للغاية	كارثية	العوامل المرتبطة	الفئات الأكثر تضررًا
تشرين الثاني/نوفمبر 2021	**5,916,585**	-	1,955,299	2,204,530	1,706,525	50,230	حساب درجة الشدة في تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات 2021	النازحون داخليًا، الإناث
حزيران/يونيو 2022	**5,916,585**	-	1,955,299	2,204,530	1,706,525	50,230	حساب درجة الشدة في تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات 2021	النازحون داخليًا، الإناث
تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (للاستخدام كتقدير للمحتاجين في عام 2023)	**6,091,345**	-	2,013,054	2,269,646	1,756,931	51,714	حساب درجة الشدة في تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات 2021 + معدل النمو السكاني من 2019 إلى 2021	النازحون داخليًا، الإناث

الكثافة السكانية في المآوي متدنية المستوى في جميع أنحاء سورية، بالنسبة المئوية.

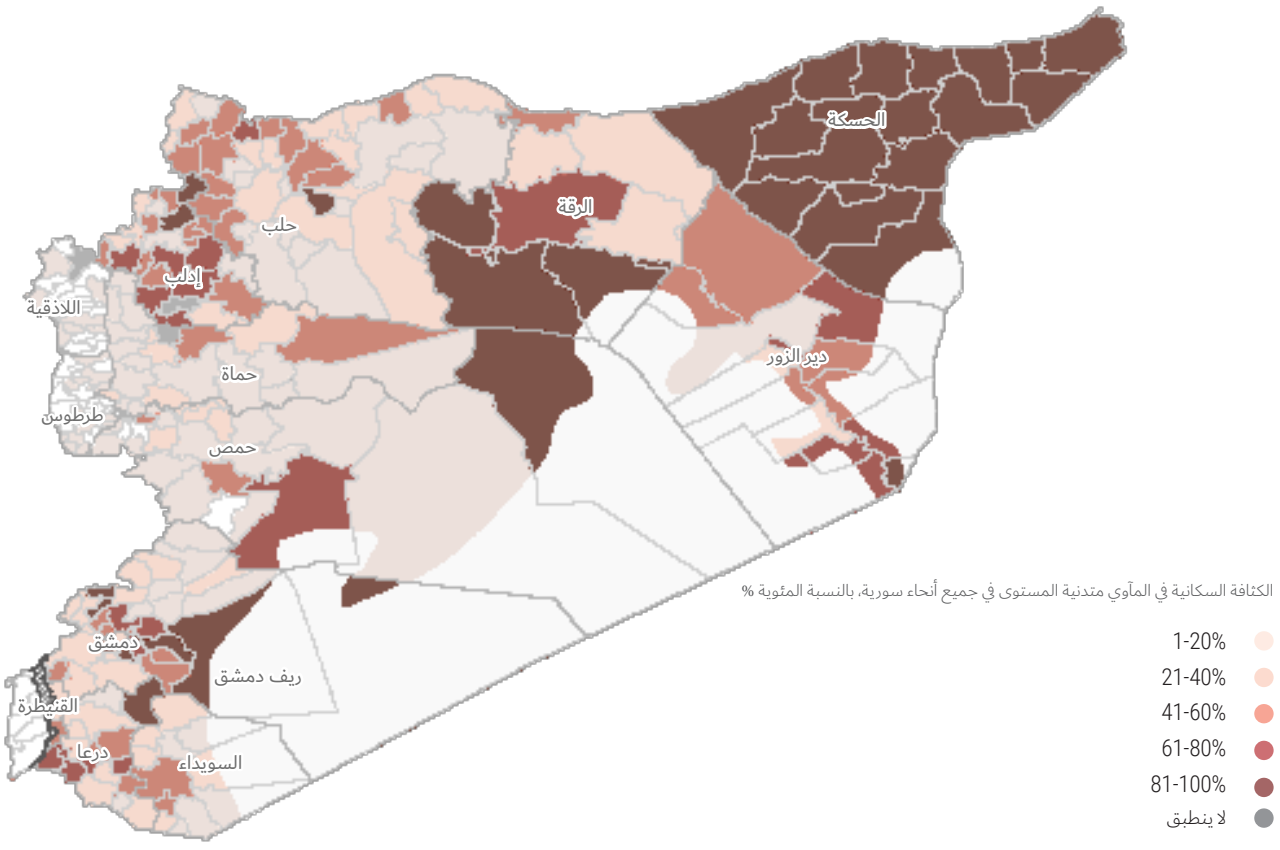

التأهيل، إلى جانب استجابة عبر القطاعات المتعددة لضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية وإتاحتها.

تصوُّر الاحتياجات

من المتوقع أن تستمر شدة الحاجة إلى دعم المأوى بالقدر نفسه حتى عام 2022 مع تحسُّن الوضع الأمني، ومع كون النازحين داخليًا والعائدين هم الأكثر تضررًا من سوء أوضاع المآوي. وبناءً على ذلك، يتوقع القطاع زيادة عدد المحتاجين اتساقًا مع النمو السكاني. وجغرافيًا، يتركز معظم المحتاجين إلى دعم المأوى في إدلب، وحلب، والرقة، والحسكة، وريف دمشق. ومع محدودية الاستجابة الإنسانية القائمة للمأوى، من المتوقع أن يستمر تركيز الاحتياجات في عام 2022. وحتى يومنا هذا، أعطى قطاع المأوى الأولوية لدعم المأوى في حالات الطوارئ، المطلوب في الغالب في مواقع الملاذ الأخير في شمال غرب وشمال شرق سورية. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى دعم المأوى المستدام والبنية التحتية المحسّنة ستكون أكثر إلحاحًا في المجتمعات الضعيفة، وضرورية لدعم حركات العودة.

وبالإبلاغ عن تدهور الوضع الاقتصادي باعتباره الدافع الرئيسي للنزوح، فمن المتوقع أن يستمر انخفاض قدرة الأسرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، وبالتالي زيادة شدة الحاجة بين الفئات السكانية. وفي عام 2022، زاد العدد التقديري للمحتاجين إلى دعم المواد غير الغذائية بنسبة 5 في المئة إلى 4.91 ملايين، ومن المتوقع أن يستمر هذا العدد في الزيادة خلال عام 2022. تؤثر ظروف الشتاء القارس على الفئات الأكثر تضررًا بشكل أكبر، ويلزم الوصول إلى المواد غير الغذائية الأساسية لضمان التصدي للمخاوف المتعلقة بالصحة والسلامة والحماية. وتُعتبر مواد مثل البطانيات الحرارية والسخانات والوقود ضرورية ولكن لا يمكن لمعظم الأفراد تحمل تكلفتها.

المحتاجون في عام 2022 والمحتاجون المتوقعون - المواد غير الغذائية

	المحتاجون	من بين هؤلاء: الحد الأدنى	تخلق ضغوطًا شديدة	شديدة للغاية	كارثية	العوامل المرتبطة	الفئات الأكثر تضررًا
تشرين الثاني/نوفمبر 2021	**4,909,468**	-	1,659,382	2,378,881	869,177	2,028	حساب درجة الشدة في تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات 2021	النازحون داخليًا، الإناث
حزيران/يونيو 2022	**4,909,468**	-	1,659,382	2,378,881	869,177	2,028	حساب درجة الشدة في تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات 2021	النازحون داخليًا، الإناث
تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (للاستخدام كتقدير للمحتاجين في عام 2023)	**5,054,481**	-	1,708,396	2,449,147	894,850	2,088	حساب درجة الشدة في تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات 2021 + معدل النمو السكاني من 2019 إلى 2021	النازحون داخليًا، الإناث

سورية

@ منظمة الأمم المتحدة للطفولة

3.9 المياه والصرف الصحي والنظافة

المحتاجون	الإناث	الذكور	الأطفال (من 0 إلى 17)	البالغون (من 18 إلى 59)	كبار السن (أكبر من 59)	ذوو الإعاقة
13.2 مليونًا	**49%** 6.5 ملايين	**51%** 6.7 ملايين	**43%** 5.7 ملايين	**52%** 6.9 ملايين	**5%** 0.6 مليون	**28%** 3.7 ملايين

توزيع المحتاجين في القطاع حسب الشدة

3% تخلق ضغوطًا | **33%** شديدة | **65.5%** شديد للغاية | **0.5%** كارثية

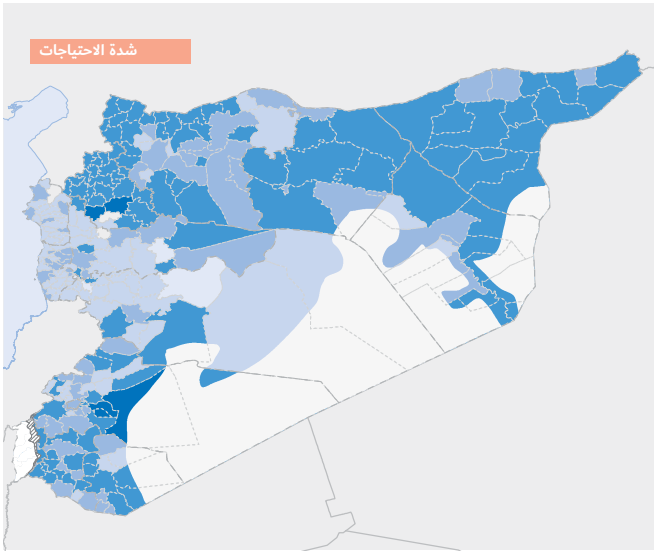

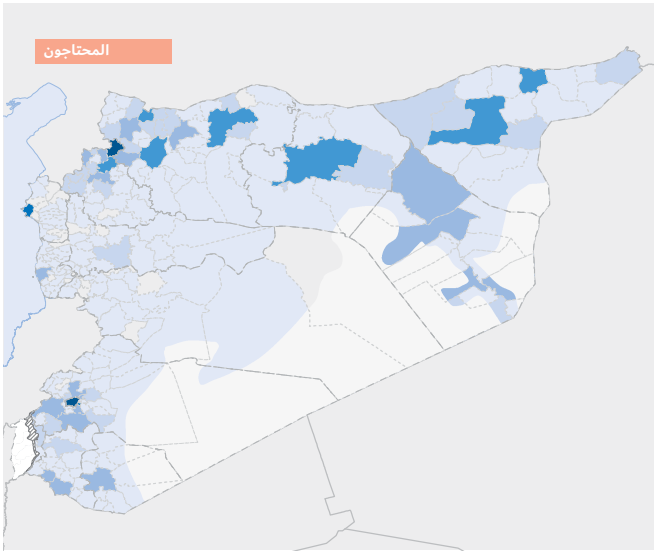

الاتجاهات الرئيسية

يُرجى ملاحظة أنه يمكن العثور على تحليل أكثر شمولاً للاحتياجات ودرجات الشدة لكل ناحية والمؤشرات فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة بالإضافة إلى تصوُّرات مرئية لبيانات المياه والصرف الصحي والنظافة على الروابط التالية: لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2022 بشأن المحتاجين إلى المياه والصرف الصحي والنظافة وشدة الحاجة إليها[231] وأطلس المياه والصرف الصحي والنظافة لعام 2021.[232]

تأثير أزمة المياه: يظل نقص الكهرباء السبب الرئيسي وراء ضعف أداء أنظمة إمداد المياه أو توقفها ويرتبط في الغالب بالنقص الكبير في الوقود لمحطات الطاقة (والمولدات الاحتياطية لأنظمة إمداد المياه حيثما وجدت)، وانخفاض تدفق نهر الفرات الذي قلل كثيرًا من القدرة الكهرومائية للسدود. ويُعتبر انقطاع التيار الكهربائي أمرًا شائعًا في العديد من المناطق الريفية والحضرية حيث لا تتوفر الكهرباء إلا لساعات قليلة في اليوم.[233] ويؤثر ذلك على الأداء الوظيفي لأنظمة المياه، وهو ما يؤدي إلى محدودية ساعات الضخ وتجاوز أنظمة معالجة المياه، لزيادة كمية المياه (الخام غالبًا) التي تُضَخ إلى الشبكات على حساب جودة المياه. ولا يؤثر مستوى المياه المنخفض بشدة في نهر الفرات على إنتاج الكهرباء فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى تدهور معايير مياه النهر وقنوات الري (العكارة، ونمو الطحالب، وما إلى ذلك)، مما يعيق عملية المعالجة، وفي بعض الحالات يعطل سحب المياه. تُقسَّم بعض أنظمة المياه الضخمة (وبنية الكهرباء التحتية المرتبطة بها) بين مناطق تحكم مختلفة، وهو ما يمثل تحديًا أمام الوصول العادل إلى إمدادات المياه لمئات الآلاف من الأشخاص. على سبيل المثال، لم تكن محطة مياه علوك تعمل لأكثر من 3 أشهر خلال عام 2021، وهي التي تعتبر المصدر الرئيسي لإمداد المياه لأكثر من 460,000 شخص في مدينة الحسكة والمناطق المحيطة بها، ومواقع النازحين داخليًا مثل مخيمي الهول والعريشة، في حين توقفت إمدادات المياه لمنطقة الباب منذ أكثر من 5 سنوات عن التشغيل. وآثار تغير المناخ، والاتجاه التراكمي نحو الجفاف، والاستغلال المفرط لطبقات المياه الجوفية، ولأغراض الري أيضًا (مثل تجفيف الآبار، وسد الدويسات في شمال غرب سورية)، إلى جانب عدم وجود اتفاقيات بين البلدان الشاطئية بشأن استخدام المياه في أحواض الأنهار العابرة للحدود وطبقات المياه الجوفية، والمراقبة غير الكافية للمكونات الأساسية لميزانية المياه جميعها أمور لن تؤدي سوى إلى تفاقم الوضع.

تتطلب البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة دعمًا كبيرًا واستثمارات ضخمة: انخفضت موثوقية وكفاءة أنظمة المياه انخفاضًا حادًا لأول مرة منذ عام 2016،[234] حيث انخفض عدد مستخدمي شبكات المياه

الذين يستخدمونها باعتبارها الوسيلة الوحيدة لإمداد المياه للأسر إلى نحو مليوني شخص في منتصف عام 2020. وهذا يعني أن ما يصل إلى 47 في المئة من السكان يعتمدون على بدائل غير آمنة في كثير من الأحيان للمياه المنقولة عبر الأنابيب، لتلبية أو استكمال احتياجاتهم من المياه (مقابل 38 في المئة في منتصف عام 2020). ويُعتبر الاستثمار في البنية التحتية للصرف الصحي أمرًا بالغ الأهمية، حيث يتم تصريف ما لا يقل عن 70 في المئة من مياه الصرف الصحي دون معالجة، كما أن نصف أنظمة الصرف الصحي على أقل تقدير لا تعمل.[235] على سبيل المثال، تُصرَّف جميع مياه الصرف الصحي غير المعالجة في الرقة ودير الزور إلى حد كبير في نهر الفرات، والذي يُعد أيضًا مصدرًا لمياه الشرب للغالبية العظمى من السكان. وفي شمال غرب سورية، تُصرَّف مياه الصرف الصحي من تجمعات المخيمات الضخمة في أماكن مكشوفة، وهو ما يكوّن أنهارًا من مياه الصرف الصحي. وبالمثل، لا توجد معالجة لمياه الصرف الصحي الخاصة بمواقع النازحين داخليًا في شمال شرق سورية، مما يؤدي إلى تلوث البيئة وزيادة انتشار الأمراض. ويتم التخلص من أكثر من 30 في المئة من القمامة بشكل غير لائق أو جمعها بوتيرة منخفضة[236]، في حين أن مكبات النفايات غالبًا ما تشكل مخاطر صحية وبيئية وحماية خطيرة.[237]

عانت أنظمة **المياه والصرف الصحي والنظافة** من الأضرار بسبب الأعمال القتالية، والإجهاد الناجم عن سنوات من العمل بقدرة عالية بسبب الطلب المتزايد، والصيانة المحدودة أو المنعدمة، والاستنزاف المستمر للموظفين التقنيين وسوء إدارة الموارد المائية، ويتفاقم هذا الوضع بفعل الآثار المتتالية لتغير المناخ، والانكماش الاقتصادي، وأزمة إمدادات الكهرباء والوقود. بالإضافة إلى ذلك، تمثل التدابير القسرية المفروضة عبئًا ثقيلاً على سهولة الوصول إلى معدات ومستهلكات المياه والصرف الصحي والنظافة، مع عواقب سلبية على الاستجابة الإنسانية تجاه المياه والصرف الصحي والنظافة. وتُعتبر أنظمة التوزيع المركزية هي الطريقة الأكثر إنصافًا وقابلية للوصول وأمانًا لتوفير الماء إلى أقصى عدد ممكن من الأشخاص، وبالمثل حيال أنظمة الصرف الصحي العامة، ورغم أن ارتفاع التكلفة الأولية للأنشطة الاستثمارية الداعمة لأنظمة المياه والصرف الصحي والنظافة، فإنه يمكن تبريرها اقتصاديًا فعلى المدى المتوسط، وهي ضرورية لتخفيف مخاطر الصحة العامة ولتعزيز المساواة والحد من الفقر.

خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة **ذات الجودة وغير المنقطعة** لمواقع النازحين داخليًا[238]: سيظل الوصول إلى المياه الآمنة الكافية وميسورة التكلفة، والإمدادات المناسبة فيما يتعلق بالصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة و/ أو النظافة الصحية تحديًا لأكثر من مليوني شخص في مواقع النازحين داخليًا، والذين يعتمدون بشكلٍ كبير على المساعدة الإنسانية المستمرة. قد تلقى ما يصل إلى 96 في المئة [239] من المقيمين في مواقع النازحين داخليًا الذين تمت مقابلتهم بعض المساعدة الإنسانية الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة، لكن لم يرضَ عنها تمامًا 44 في المئة منهم، ويرجع ذلك في الأساس إلى عدم كفاية مقدار المساعدة أو جودتها. ومن المحتمل أن يكون ذلك مرتبطًا بنقص و/ أو انقطاع التمويل. وتُعد خدمات نقل المياه بالشاحنات هي المصدر الوحيد للمياه لنسبة تبلغ 73 في المئة من سكان مواقع النازحين داخليًا، ويحظى 24 في المئة فقط من الأسر بالاتصال بشبكات الصرف الصحي (المبسطة)، مما يشير إلى استمرار الحاجة إلى استثمار متوسط الأجل في البنية التحتية لمواقع النازحين داخليًا لتقديم طريقة أكثر استدامة وأمانًا وتكلفة ميسورة لإمداد المياه والتخلص من مياه الصرف الصحي. ورغم مساعدة القطاع، لم يتمكن 24 في المئة من النازحين داخليًا في المواقع من الوصول إلى مادة أو أكثر من مواد النظافة الصحية، وواجه 23 في المئة عوائق تحول دون التمكن من غسل اليدين بشكلٍ فعال. وأفاد أيضًا 35 في المئة من الأسر بمشكلات تتعلق بالأداء الوظيفي للمراحيض أو التخلص من مياه الصرف الصحي. ويترتب أيضًا على انقطاعات الخدمات وسوء جودتها في مواقع النازحين داخليًا نتائج سلبية مباشرة على الصحة البدنية والنفسية، وعواقب على الحماية، لا سيما على النساء والفتيات.

الاحتياجات والشدة

الاحتياجات والشدة والارتباط بالقطاعات الأخرى

ترتبط أزمات المياه والطاقة والأزمة الاقتصادية ببعضها وتؤثر بشكل كبير على احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة مع تأثير متشعب على قطاعات عديدة أخرى. وتظل الظروف الاقتصادية تحديًا للمجتمعات المستضعفة والأسر من حيث الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الآمنة والعادلة، خصوصًا لأولئك الذين يجب عليهم شراء خدمات مثل الماء من شاحنات بيع الماء الخاصة. أنفق 55 في المئة من الأسر المقيمة خارج المخيمات، والذين أفادوا باستخدامهم للمياه المنقولة بالشاحنات كطريقة رئيسية لإمداد المياه، أكثر من 5 في المئة من دخل الأسرة على شراء المياه فقط، في حين أن التكاليف المجمعة لخدمات المياه والصرف الصحي يجب ألا تتجاوز 5 في المئة من دخل الأسرة.[240] يشكل المتوسط التقديري الإجمالي للنفقات على خدمات وإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة (الماء، ومستلزمات النظافة، وإزالة القمامة والتخلص من الحمأة) أكثر من 15 في المئة من دخل الأسر في بعض المحافظات (السويداء، ودمشق، ودير الزور، والقنيطرة، ودرعا، وريف دمشق)، ويمكن أن تكون أعلى بكثير على مستوى الأسرة الواحدة.

ويؤدي انخفاض قيمة العملة السورية إلى جانب آثار الأزمات الأخرى إلى انخفاض القوة الشرائية للأسر، مثل إجبار الأسر على إعطاء الأولوية لاستخدام المياه المتاحة للشرب مقابل الأغراض الأخرى، أو إنفاق الأموال المخصصة لأغراض أخرى (مثل مواد النظافة) على شراء المياه، مما يضعف لاحقًا قدرة الأسرة على تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى، ويؤدي إلى تفاقم مشكلتي الفقر وعدم المساواة، والتأثير سلبًا على الأمن الغذائي، أو الصحة، أو حالة التغذية، أو الوصول إلى التعليم، أو تضخيم مخاطر الحماية (العنف القائم على النوع الاجتماعي، وحقوق الطفل). وستواصل آليات التكيف التي تم الإبلاغ عنها (على سبيل المثال، تعديل ممارسات النظافة، وعدم القدرة على غسل اليدين بالعدد الكافي من المرات أو مياه الشرب المخصصة لغير أغراض الشرب) التي يتبناها السكان في تقويض الجهود القطاعية للحد من انتقال فيروس كوفيد-19 ولتقليل انتشار الأمراض المنقولة بواسطة المياه. إن اختلال الأداء الوظيفي لأنظمة إمدادات المياه، المرتبط ارتباطًا وثيقًا بنقص الكهرباء على نطاق واسع، يفاقم بشكل أكبر من احتياجات القطاعات المذكورة أعلاه، ويتطلب تعاونًا وثيقًا مع قطاع التعافي المبكر وسبل العيش والجهات الفاعلة في تحقيق الاستقرار للتخفيف من الأثر السلبي. يؤدي الري المكثف في بعض المناطق إلى التنافس في استخدام الموارد المائية الشحيحة (أي على طول القنوات في شمال شرق سورية)، واستنزاف المياه الجوفية بسبب الاستغلال المفرط والحفر غير المنظم للري، مما يؤثر على إمدادات مياه الشرب.

وبالنسبة إلى من يعيشون في مواقع النازحين داخليًا، يؤدي عدم كفاية البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة، أو عدم كفاية الخدمات المقدمة إلى تفاقم مخاطر الصحة العامة ويؤثر على الاحتياجات الأخرى، ويتطلب تعاونًا وثيقًا بين قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة وقطاع تنسيق وإدارة المخيمات. فعلى سبيل المثال، قد تخفف مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة المشتركة على مستوى الأسرة، والتي تعد حاليًا امتيازًا لنحو 40 في المئة فقط من الأسر في مواقع النازحين داخليًا، من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وتخريب المرافق المجتمعية.

وفي ظل جائحة كوفيد-19 المستمرة، وزيادة انتشار الأمراض المنقولة بالمياه وسوء التغذية الحاد في بعض المناطق، تعتبر أوضاع المياه والصرف الصحي والنظافة المناسبة وإدارة النفايات الطبية في مرافق الرعاية الصحية أمورًا حاسمة، ومع ذلك، فإنها تظل غير كافية في العديد من المرافق بما في ذلك المستشفيات العامة[241] بالإضافة إلى أنها تتأثر سلبًا بأزمة المياه والطاقة المستمرة. وبسبب الانكماش الاقتصادي، يزيد عدم القدرة على تحمل تكاليف بعض المستلزمات الرئيسية للنظافة، التي أفاد بها نحو 43 في المئة

من الأسر في المجتمعات المحلية، من تدهور فعالية الوقاية من العدوى ومكافحتها. ولا يزال انتشار داء الليشمانيا في جميع أنحاء شمال سورية مرتفعًا للغاية بسبب الممارسات الضارة للتخلص من القمامة والاستخدام الواسع النطاق لمكبات النفايات غير المنظمة، وبالأخص في المناطق التي لا تستهدفها أنشطة مكافحة ناقلات الأمراض بسبب نقص التمويل.

تظل نسبة احتياجات المدارس من المياه والصرف الصحي والنظافة عالية جدًا ويمكن ربطها بالخلل الوظيفي في نظم المياه والصرف الصحي العامة التي تتصل بها المرافق، وبأزمة المياه، والتدهور الاقتصادي. تلقى أكثر من 40 في المئة من مقدمي الرعاية في الأسر التي لديها أطفال تذهب إلى المدرسة شكاوى من الأطفال بشأن مشكلات متعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة[242]، وتسهم مثل هذه العوامل في إخراج نحو 2.4 مليون طفل إجمالاً من المدارس[243]. ومن بين الأطفال الذين يشكون من مشكلات متعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة، ذكر 63 في المئة عدم ملاءمة أوضاع غسل اليدين (عدم وجود صابون، أو مياه، أو أحواض غسل اليدين نفسها)، والتي تعد أمورًا حاسمة فيما يتعلق بالحفاظ على النظافة الشخصية، خصوصًا أثناء جائحة كوفيد-19.

الفئات السكانية الأكثر تضررًا

يعتمد النازحون داخليًا الذين يعيشون في مراكز الإيواء اعتمادًا كاملاً في الغالب على المساعدة الإنسانية، ويعاني القاطنون في المواقع غير الرسمية من أوضاع أسوأ فيما يتعلق بخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، وهو ما يجعلهم متضررين بشكلٍ خاص. ويعاني السكان النازحون حديثًا أيضًا من احتياجات تتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة وهم في حاجة إلى استجابة طارئة فيما يخص المياه والصرف الصحي والنظافة. تواجه النساء والفتيات، وذوو الإعاقة[244]، وكبار السن، بالإضافة إلى الأسر التي تعولها إناث مزيدًا من القيود ومخاطر الحماية المختلفة في الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة.

يمكن أن تتأثر جميع الفئات السكانية في المجتمع بالقيود على الأداء الوظيفي للبنية التحتية وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة وكفاءتها، وينطبق ذلك على كل من المجتمعات الحضرية والريفية. وتتأثر بشكلٍ خاص المجتمعات المثقلة بالأعباء التي تستضيف نسبة عالية من النازحين داخليًا والمناطق التي بها نسبة مرتفعة من العائدين، حيث لم تُصمَّم البنية التحتية للمياه والصرف الصحي لتلبية الطلب المتزايد، أو تضررت، أو تُركت على حالةٍ سيئة على مدى سنوات. وبالمثل، يعاني جميع السكان المحرومين من الخدمات العامة من وضع أسوأ، حيث يعتمدون بشكل كبير على مصادر المياه غير الرسمية، ويواجهون نقصًا في إمدادات المياه وعدم كفايتها، ويعانون من نوعية المياه الرديئة، ومن مشكلات خطيرة تتعلق بالتخلص من مياه الصرف الصحي أو نقص خدمات إزالة القمامة. يمكن أن تواجه المجتمعات في المناطق التي تعاني من القيود المفروضة على الوصول (أجزاء من محافظات حلب، ودير الزور، وإدلب) مشكلات مماثلة مع الأداء الوظيفي للبنية التحتية، ومن غير المحتمل إمكانية الوصول إليها بالمساعدة الإنسانية. ويوجد حتى في المناطق التي تتمتع بوصول آمن نواحي تمر بمستوى شدة عالٍ، حيث يعاني الأشخاص من احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة، وتُقدَّم لهم مساعدة إنسانية محدودة للغاية. ومن بين جميع المناطق المذكورة أعلاه، قد تواجه الأسر الأكثر ضعفًا من الناحية المالية، والأسر التي بها ذوو إعاقة، والأسر التي تعولها نساء أو الأسر التي لديها أطفال ذوو احتياجات خاصة، مزيدًا من التحديات للوصول العادل إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة. ويفرض هذا الموقف مخاطر كبيرة على الصحة العامة والتي يكون لها آثار تعاقبية على المجتمعات من حيث حالة التغذية، وعدم المساواة، والفقر.

حيث إن الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين مثيرة للقلق بشكلٍ خاص فيما يتعلق بالوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة. دُمّر العديد من المخيمات (اليرموك، درعا، عين التل)، بما في ذلك البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة.[245] يستخدم أكثر من 40 في المئة من أسر اللاجئين الفلسطينيين خدمة الماء المنقول بالشاحنات باعتبارها وسيلة رئيسية لإمداد المياه، وأفاد 7 في المئة بعدم وجود مرحاض مناسب في المنزل، في حين واجه 15 في المئة خلال جائحة كوفيد-19 صعوبات في الوصول إلى الصابون ومواد النظافة الأخرى.[246]

وفيما يتعلق بالوصول إلى مواد النظافة، تُعد احتياجات الأسر التي لديها أطفال صغار (من عمر الولادة إلى عامين) أو الأسر المقيمة في مواقع النازحين داخليًا وبها نساء في سن الإنجاب (من 15 إلى 49 عامًا) أو أعضاء من كبار السن (أكثر من 60 عامًا) أعلى من باقي السكان.

بسبب استمرار جائحة كوفيد-19، يحتاج المرضى والعاملون في مرافق الرعاية الصحية ومراكز العزل وصولاً نوعيًا شاملاً إلى مرافق وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة. قد تؤدي القيود المُشددة، مثل فرض الإغلاق الجزئي والكلي، إلى زيادة احتياجات لا يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة في بعض المناطق المرتبطة بالوصول العادل إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة و/ أو القدرة الوظيفية للأسواق.

ويُعتبر الأطفال في سن المدرسة فئة أخرى من الفئات محل التركيز في هذا القطاع حيث تنتشر في المدارس أوضاع مياه وصرف صحي ونظافة متردية[247]، وهو ما قد يمثل سببًا محتملاً وراء ترك الأطفال للمدارس.

تصوُّر الاحتياجات

ستستمر احتياجات السكان المتضررين من المياه والصرف الصحي والنظافة في الارتفاع خلال عام 2022 ويُتوقَّع أن يقدم شركاء القطاع خدمات مياه وصرف صحي ونظافة عالية الجودة في حالات الطوارئ وصيانة المرافق والبنية التحتية الخاصة بها. ستتأثر احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة تأثرًا كبيرًا لأسباب تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- ندرة المياه والظروف الشبيهة بالجفاف؛ حيث إن تطور الوضع سيتوقف بشكل كبير على مدى كفاية هطول الأمطار في الشتاء، والقدرة على ملء السدود على طول نهر الفرات من خلال زيادة التدفق إلى المياه، مما سيؤثر على توليد الطاقة الكهرومائية ووظائف أنظمة المياه التي تعمل بها. ومع ذلك، فإن إعادة التغذية الملائمة لطبقات المياه الجوفية المتأثرة بسنوات من الإفراط في الاستخراج والأوضاع الشبيهة بالجفاف، لن تتحقق بهطول قدر كافٍ من أمطار الشتاء في عام واحد.
- استخدام المياه في إطار الخلافات السياسية؛ حيث يمكن توقع تحسُّن محدود بناءً على التقدم الأخير نحو استعادة القدرة الوظيفية لأنظمة إمداد المياه في علوك، وربما في الباب.
- أزمة إمدادات الطاقة، حيث سيتوقف تطور الوضع إلى حد كبير على مستوى هطول الأمطار في فصل الشتاء والقدرة ذات الصلة على استئناف توليد الطاقة الكهرومائية العادية وعلى توافر الوقود لمحطات الطاقة التي تعمل بالوقود الأحفوري أو أنظمة الإمداد بالمياه أو خدمات إدارة النفايات الصلبة. إذا استمر التقطع والمزيد من التدهور في إمداد الكهرباء لأنظمة المياه والصرف الصحي والنظافة، فسيؤدي ذلك إلى زيادة أخرى في عدد المحتاجين في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة.
- التدابير القسرية من جانب واحد؛ والتي ستستمر في التأثير على إمكانية الوصول إلى المواد الكيميائية لمعالجة المياه، وقطع الغيار، والمواد الاستهلاكية لملايين الأشخاص.
- عمليات النزوح الجديدة: يمكن أن تحدث أيضًا عمليات نزوح جديدة بسبب الأعمال القتالية، أو الأزمات الاقتصادية، أو أزمات المياه.
- السكان الذين يعيشون في مراكز الإيواء: استمر عدد السكان في مواقع الملاذ الأخير في الزيادة رغم قلة الأعمال القتالية الكبيرة أو انعدامها في عام 2021. وقد يكون ذلك مرتبطًا جزئيًا بالأزمات الاقتصادية أو المائية المستمرة، بسبب انخفاض التمويل ، من المتوقع أن تتدهور ظروف المياه والصرف الصحي والنظافة في مراكز الإيواء للنازحين داخليًا.

- حركات العائدين: لا يُتوقع حدوث تغيير كبير بسبب الركود السياسي. ومع ذلك، توجد مناطق تشهد مستوى أعلى من العائدين (حالات عودة من مخيم الهول، وحالات عودة إلى المناطق المحيطة بخط المواجهة في الجزء الشمالي من ريف اللاذقية، وإدلب، وحلب). ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه، في حين أن العائدين قد يعانون بشكلٍ أسوأ في الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة مقارنة بالسكان المقيمين.

- جائحة كوفيد-19 وانتشار الأمراض المنقولة عن طريق المياه، من المتوقع أن يزداد سوءًا بسبب المستوى المنخفض جدًا للتطعيم، ووجود متحورات جديدة، وأنظمة صحية متهالكة، وأزمات المياه، والطاقة والأزمات الاقتصادية القائمة.

- تمويل قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة؛ حيث إن مشهد التمويل والتوقعات بشأنه لعام 2022 غير مُبشرة، وقد يدفع بالمزيد من الأسر نحو احتياجات وشدة أكثر فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة حيث أبلغ 30 في المئة من الأسر عن تلقي مساعدة إنسانية في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة، ويعتمد النازحون داخليًا الذين يعيشون في مراكز الإيواء داخليًا اعتمادًا حصريًا على مساعدات المياه والصرف الصحي والنظافة من أجل البقاء على قيد الحياة.

- الأزمة الاقتصادية، وعدم تجديد قرار مجلس الأمن الدولي: انظر التفاصيل في الجزء المشترك بين القطاعات، ص. 12

يعمل الشركاء بشكل مشترك على مجموعة من الأهداف المحددة المشتركة بين القطاعات وفقًا لكل هدف استراتيجي لتعزيز التأثير من خلال جهود الاستجابة المُنسَّقة. ستكون هذه الأهداف المحددة بمثابة مقاييس تستخدم مؤشرات النتائج والاحتياجات.

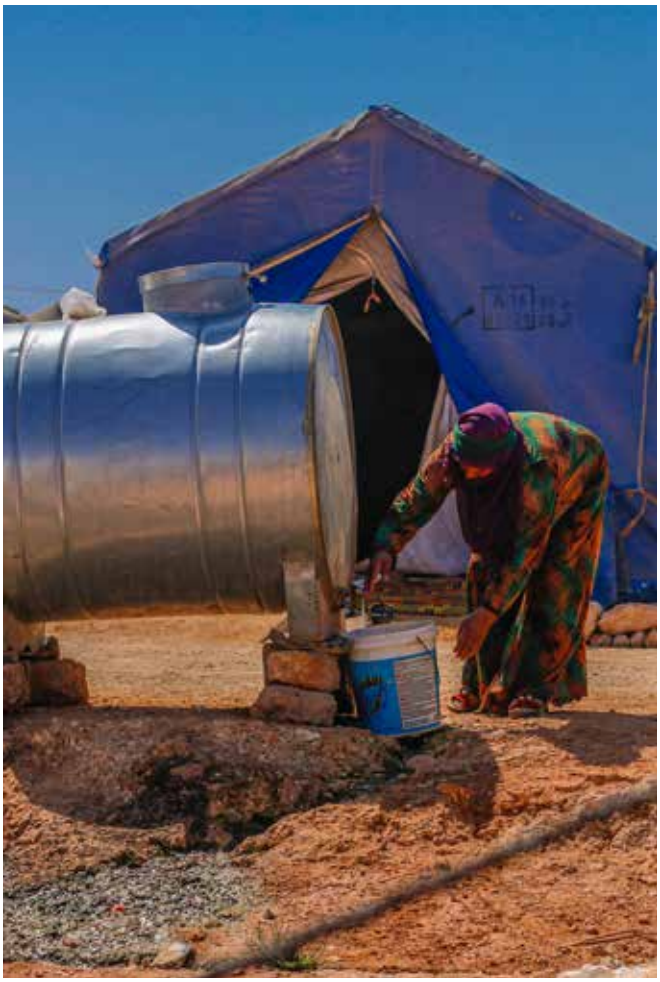

سورية

@مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا):

المحتاجون في عام 2022 والمحتاجون المتوقعون

ملايين الأشخاص (مليون)

	المحتاجون	من بين هؤلاء: الحد الأدنى	شديدة	شديدة للغاية	كارثية	العوامل المرتبطة	الفئات الأكثر تضررًا
تشرين الثاني/ نوفمبر 2021	**13.2 مليونًا**	-	7.4	5.6	0.2	تطور أزمات المياه، والطاقة والأزمات الاقتصادية. احتمالية عدم تجديد قرار مجلس الأمن الدولي. التدابير القسرية من جانب واحد. عمليات النزوح الجديدة. السكان الذين يعيشون في مواقع النازحين داخليًا. حركات العائدين. استمرار جائحة كوفيد-19. التمويل غير الكافي لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة	النازحون داخليًا الذين يعيشون في مواقع نزوح. السكان النازحون حديثًا. الأشخاص الذين يعيشون في مناطق تكون فيها البنية التحتية لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة وخدماته محدودة من حيث الأداء والكفاءة (المجتمعات المثقلة بالأعباء التي تستضيف نسبة عالية من النازحين داخليًا والمناطق التي بها نسبة مرتفعة من العائدين، والسكان المفتقرون إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة). الأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي يوجد فيها قيود على الوصول. الأسر التي لديها أطفال أقل من عامين، ونساء في سن الإنجاب (نساء في سن الإنجاب تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا)، وكبار السن (60 عامًا فأكثر)، وذوو الإعاقة، أوالأسر التي تعولها إناث أو الأسر التي لديها أطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، والأسر الأكثر تضررًا من الناحية المالية. المرضى والعاملون في مرافق الرعاية الصحية، ومراكز العزل. الأطفال في سن المدرسة.
حزيران/يونيو 2022	**14.5 مليونًا**	-	8.2	6.2	0.2		
تشرين الثاني/ نوفمبر 2022 (للاستخدام كتقدير للمحتاجين في عام 2023)	**15 مليونًا**	-	8.4	6.4	0.2		

الجزء الرابع
الملاحق

سورية
@مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)

4.1 مصادر البيانات

من أجل تقديم المعلومات للتحليل المرتبط بالمحاور الثلاثة الأولى لإطار التحليل المشترك بين القطاعات، أجرى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، وقطاعات المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية استعراضًا ثانويًا واسعًا للبيانات، مستفيدًا من العديد من التقارير والتقييمات والتحليلات وتحديثات الأوضاع التي أنتجها وجمعها الشركاء طوال العام. اعتمدت القطاعات على المصادر التالية للحصول على البيانات المتعلقة بملف العمل الإنساني:

- بالنسبة لأرقام النازحين داخليًا: مجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بالنازحين داخليًا؛
- بالنسبة للنازحين داخليًا في المخيمات/ المواقع: قطاع تنسيق وإدارة المخيمات، وفريق العمل المعني بالمواقع والتجمعات العشوائية، وقطاع المأوى والمواد غير الغذائية
- بالنسبة للعائدين: مجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بالنازحين داخليًا

بالنسبة للمعلومات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والسن، اعتمد الشركاء على بيانات مجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بالسكان؛ وللبيانات المتعلقة بالإعاقة، على مجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بالسكان وبرنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية.

إن المحور الرابع من إطار التحليل المشترك بين القطاعات - الأوضاع الإنسانية - مبني على تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات 2021 وغيره من التقييمات القطاعية التكميلية. وبالنسبة لتقييم الاحتياجات متعددة القطاعات، تمت مقابلة أكثر من 33,170 أسرة في جميع أنحاء البلد في الفترة بين آب/أغسطس وأيلول/ سبتمبر 2021. يضمن حجم عينة تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات تمثيل البيانات على مستوى الناحية لجميع الفئات السكانية بنطاق ثقة بنسبة 95 في المئة وهامش خطأ بنسبة 10 في المئة. وبلغت نسبة النساء 49 في المئة من بين جميع المجيبين، بزيادة كبيرة عن العام الماضي الذي بلغت النسبة فيه 43 في المئة. ومن بين 19 مؤشرًا في نموذج شدة الاحتياجات المشترك بين القطاعات، يعتمد 14 مؤشرًا على تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات للأسر. وعلى نحو تكاملي مع تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات، أُجريت مقابلات مع أشخاص مفتاحيين من أجل الحماية (15,968 مقابلة أُجريت مع أشخاص مفتاحيين في 6,423 موقعًا، تغطي 4,699 مجتمعًا مأهولاً بالسكان)، من أجل استخلاص المعلومات التي يمكن جمعها وتحليلها على أفضل وجه على مستوى المجتمع المحلي.

أُجري في عام 2021 تقييمان آخران على نطاق واسع على مستوى الأسر لتوجيه اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية. ونفذ قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة تقييمين شاملين على صعيد الأسر على نطاق البلد. وإجمالاً، أجريت 49,259 مقابلة مباشرة في كانون الثاني/يناير وفي أيار/مايو/ تموز/يونيو 2021 مع أسر تم اختيارها عشوائيًا في 267 ناحية. أجرى قطاع الأمن الغذائي التابع للمنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية تقييم الأمن الغذائي وتقييم الأمن الغذائي وسبل العيش كما حدث في السنوات السابقة. وهذان تقييمان متطابقان يستندان إلى عامل الأسرة، وهما يغطيان أكثر من 65,000 أسرة (51,862 أسرة لتقييم الأمن الغذائي و13,383 أسرة لتقييم الأمن الغذائي وسبل العيش) في تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش لعام 2021 وفي كانون الأول/ديسمبر 2021 من أجل تقييم الأمن الغذائي. والبيانات الواردة في تقييمي الأمن الغذائي وسبل العيش والأمن الغذائي جاءت من زيارات للأسر المعيشية لعينات عشوائية تمثيلية، وتُعد البيانات تمثيلية على مستوى النواحي

أجرى برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية، في الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2021، استبيانًا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية على مستوى البلاد عبر 14 محافظة في سورية، وقد تم إجراؤه على الأسر النازحة داخليًا. جَمَعَ الاستبيان بيانات عن مؤشرات ديموغرافية واجتماعية اقتصادية، وهي بيانات تمثيلية على مستوى البلاد والمحافظة والناحية؛ وشمال شرق سورية. تم تقسيم العينة إلى طبقات على مستوى النواحي، مع حجم عينة إجمالي مخصص تخصيصًا غير متساوٍ، مستهدفًا نسبة هامش خطأ تبلغ 10 في المئة في كل ناحية. تم توزيع الحجم الإجمالي للعينة البالغ 17,822 أسرة بشكل متناسب بين 2,693 موقعًا في 231 ناحية حيث تم الإبلاغ عن وجود نازحين داخليًا. كان الاستبيان مفيدًا في إكمال نتائج تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات بغرض تحليل الاحتياجات المحددة لفئات سكانية مختلفة على مستوى إداري أكثر تفصيلاً وتحليلاً.

وتشمل مصادر البيانات الأخرى المراقبة المنتظمة، ورصد الأوضاع، وبيانات الاستبيان، مثل استبيان نظام رسم الخرائط لرصد توافر الموارد والخدمات الصحية، واستبيانات سمارت (الرقابة والتقييم القياسي للإغاثة والظروف الانتقالية)، علاوة على التقارير الميدانية الروتينية، والتقييمات الخاصة بالموقع أو المشروع. ويرد في القسم التالي مصادر مفصلة لكل من التحليل القطاعي والتحليل المشترك بين القطاعات.

4.2 لمحة عامة على التقييمات المقررة في 2021

القطاع	اسم التقييم	منهجية التقييم (الأسر، المُعلم الرئيسي، الاستبيان)	التغطية الجغرافية	الشركاء المعنيون	التوقيت
تنسيق وإدارة المخيمات	من وماذا وأين ومتى		شمال غرب سورية		شهريًا
	مصفوفة المراقبة المتكاملة لتجمعات النازحين		شمال غرب سورية		شهريًا
	أداة مصفوفة المراقبة المتكاملة لتجمعات النازحين Plus		شمال غرب سورية		ربع سنوي
	تقارير الحوادث		شمال غرب سورية		مخصص
	تحديثات النزوح		شمال غرب سورية		شهريًا
	تصنيف جزئي من ريتش	معلم رئيسي	شمال شرق سورية (التجمعات العشوائية والمراكز الجماعية غير الرسمية)	ريتش	كل 3 أشهر

	تصنيف كامل من ريتش	الأسر	شمال شرق سورية (المخيمات)	ريتش	كل 3 أشهر
	استبيان الوافدين الجدد	الأسر	شمال شرق سورية (المخيمات)	إدارة المخيم	مخصص
	استبيان عن النوايا	أسرة/ معلم رئيسي	شمال شرق سورية (التجمعات العشوائية والمراكز الجماعية غير الرسمية)	الشركاء في المجال التشغيلي	مخصص
التعافي المبكر	تقييم احتياجات التعافي المبكر وسبل العيش المحلي	الأسرة	على نطاق الدولة		مستمر
	التحليل السياقي المواضيعي والجغرافي	الأسرة	على نطاق الدولة		مستمر
	تقييمات مخصصة	أسرة، مقابلة المعلمين الرئيسيين	مخصص		مخصص
التعليم	تقييم مشترك لاحتياجات التعليم (2021-2022)	استبيان	شمال غرب سورية	وحدة تنسيق المساعدة، المجموعة	الربع الأول
	تقييم مشترك لاحتياجات التعليم (2022-2023)	استعراض مستندي، استبيان	المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية	شركاء القطاع، مجموعة التعليم العالمي	الربعان الثاني والثالث
الأمن الغذائي	بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي لعام 2021 - تقييم المحاصيل والأمن الغذائي	أسرة، ومقابلة المُعْلمين الرئيسيين، ومناقشات مجموعة التركيز	على نطاق الدولة	منظمة الأغذية والزراعة	نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2022
	تقييم الأمن الغذائي/تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش لعام 2021 – تقييم الأمن الغذائي/تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش، ستوفر نتيجة كلا التقييمين للمؤشرات الرئيسية التسعة لتقييم الأمن الغذائي نتائج حول التأثير قصير المدى للربع الأخير من عام 2021 على مقياس الأمن الغذائي للأسر والمزارعين،		على نطاق الدولة	مجموعة قطاع الأمن الغذائي للمنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية	منتصف كانون الثاني/يناير 2022
		أسرة	شمال شرق سورية وشمال غرب سورية	متعاقد	لا ينطبق
	سنويًا	أسرة	المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة سورية	برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، والمكتب المركزي للإحصاء، وهيئة التخطيط والتعاون الدولي	تموز/يوليو / آب/أغسطس 2021
	هدف محدد لمبادرة رصد النتائج 1	الأسرة	شمال شرق سورية وشمال غرب سورية	قطاع الأمن الغذائي والشركاء	سنويًا
	تقرير رصد المحاصيل والأمن الغذائي	معلم رئيسي، استبيان	شمال شرق سورية	منظمة برامج إدارة المعلومات وشؤون الألغام	نصف سنوي
	تقييم سوق العمل	معلم رئيسي، استبيان، رسم الخرائط	شمال شرق سورية	منظمة برامج إدارة المعلومات وشؤون الألغام	سنويًا
	رسم خرائط البنية التحتية للري	معلم رئيسي، رسم خرائط	شمال شرق سورية	منظمة برامج إدارة المعلومات وشؤون الألغام	سنويًا
	لمحة عامة عن الوضع الإنساني في سورية	معلم رئيسي	شمال شرق سورية	ريتش	شهريًا
	تقييم الأسر التي تشملها اللمحة العامة عن الوضع الإنساني في سورية في المدن	الأسرة	مدينتا الحسكة والرقة	ريتش	ربع سنوي
	تقييمات رسم خرائط الوصول إلى المياه وإدارتها المستندة إلى المنطقة	معلم رئيسي، مناقشات مجموعة التركيز، رسم خرائط	شمال شرق سورية، شمال غرب سورية (التمويل معلق)	ريتش	الربع الرابع
	تقييم سوق العمل المستند إلى المنطقة	معلم رئيسي	شمال غرب سورية (التمويل معلق)	ريتش	الربع الرابع
	دراسات سلسلة القيمة	معلم رئيسي، واستبيان، ورسم الخرائط	شمال غرب سورية	منظمة برامج إدارة المعلومات وشؤون الألغام	سنويًا
	دراسة تقييم الأثر (دراسة الجدوى)	معلم رئيسي، واستبيان، ورسم الخرائط	شمال غرب سورية	منظمة برامج إدارة المعلومات وشؤون الألغام	سنويًا
	متتبع سعر البذور	جمع الأسعار الرئيسية للمدخلات الرئيسية مثل بذور القمح والشعير والأسمدة والوقود من خلال الاستبيانات ومراكز الاتصال الخاصة بالشركاء	شمال غرب سورية	مراكز اتصال شركاء الأمن الغذائي وسبل العيش في كل ناحية	شهريًا
الصحة	نظام رسم الخرائط لرصد توافر الموارد والخدمات الصحية	أداة المرافق الصحية	على نطاق الدولة	شركاء قطاع الصحة بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي، المستشفيات الخاصة، الهلال الأحمر العربي السوري،	ربع سنوي
	تأثير فيروس كوفيد على النظام الصحي ومستخدميه	استبيان	المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة سورية	وزارة الصحة	الربعان الأول والثالث
	تقييم الخدمات الصحية الجيدة (بما في ذلك الصحة النفسية) المقدمة من خلال المرافق الصحية من وجهة نظر المستفيدين	عينة تمثيلية من المستفيدين من عينة من مراكز الصحة العامة	المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة سورية	وزارة الصحة	النصف الثاني من العام

	الخدمات الاستشارية الفعالة المقدمة من خلال مراكز رعاية الأسرة	استبيان	المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة سورية	منظمات غير حكومية	النصف الثاني من العام
	مجموعة من الاستعراضات المستندية بشأن: الرعاية الصحية الشاملة في القطاع الخاص الرعاية الصحية الأولية المساواة بين الجنسين	استعراض مستندي	المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة سورية	وزارة الصحة، القطاع الخاص، الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان	متطور على مدار العام
	استبيان المعارف والمواقف والممارسات الشامل (تقييم كوفيد-19 من حيث المعارف والمواقف والممارسات المتأثرة بأنشطة الاتصال بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية)، بما في ذلك موضوعات لقاح كوفيد-19	معلم رئيسي، استبيان	في جميع أنحاء البلاد (5 محافظات مقترحة)	منظمات غير حكومية	النصف الأول
	تقييم رسم خرائط خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي	تقييم المرافق	محافظتا إدلب وشمال حلب	منظمات غير حكومية	ربع سنوي
	الموارد البشرية الصحية لفهم مدى توفر الموارد البشرية والقدرات واحتياجاتهم التدريبية بشكل أفضل	تحليلات البيانات المتاحة داخل منصات البيانات في شمال غرب سورية جمع البيانات الأولية عبر الاستبيان	شمال غرب سورية	منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية (تقييم مشترك)	النصف الأول
	رسم خرائط خدمات الرعاية الحرجة وتقييم الاحتياجات	تقييم المرافق	محافظتا إدلب وشمال حلب	منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة وفريق العمل التقني المعني بالحالات الحرجة	النصف الأول
	تقييم المرافق الصحية للوقاية من العدوى ومكافحتها	تقييم المرافق	محافظتا إدلب وشمال حلب	منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة وفريق العمل التقني المعني بالوقاية من العدوى ومكافحتها	النصف الأول
	رسم خرائط الخدمات المعنية بإدارة حالة كوفيد-19 وتقييم الاحتياجات لمرافق علاج كوفيد-19	تقييم المرافق	محافظتا إدلب وشمال حلب	منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة وفريق العمل التقني المعني بإدارة حالة كوفيد-19	ربع سنوي
التغذية	استبيان عنقودي متعدد المؤشرات	الأسرة	الاستجابة المنسقة للفريق القُطري للعمل الإنساني في سورية		
	استبيان سمارت	الأسرة	الاستجابة المنسقة للفريق القُطري للعمل الإنساني في سورية		
	استبيان سمارت	الأسرة	محافظة إدلب		الربع الثاني
	استبيان سمارت	الأسرة	شمال حلب		الربع الثاني
	استبيان سمارت	الأسرة	شمال شرق سورية		الربع الأول
الحماية	فريق العمل المعني برصد الحماية	معلم رئيسي على مستوى المجتمع	شمال غرب سورية	أفراد المجموعة المكونة من 15 فردًا	شهريًا ومخصص
	تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات	الأسرة	على نطاق الدولة	أوتشا	سنويًا
	تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات	معلم رئيسي	على نطاق الدولة	أوتشا	سنويًا
	مناقشات مجموعة التركيز من جانب مجموعة الحماية في شمال غرب سورية	مناقشات مجموعة التركيز	شمال غرب سورية	أفراد المجموعة المكونة من 11 فردًا	سنويًا
	مناقشات مجموعة التركيز عن "الأصوات"	مناقشات مجموعة التركيز	على نطاق الدولة	بقيادة منطقة مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي للمنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية	سنويًا
	فريق العمل المعني برصد الحماية	الأسرة (بما في ذلك قوائم مراجعة المراقبة)، المعلم الرئيسي، مناقشات مجموعة التركيز	شمال شرق سورية	3 شركاء رئيسيون	شهريًا
	تقييم تشاركي	مناقشات مجموعة التركيز	على نطاق الدولة	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين و27 شريكًا	سنويًا
	تقييم احتياجات الحماية	معلم رئيسي على مستوى المجتمع	المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة سورية	قطاع الحماية وشركاء مناطق المسؤولية	سنويًا
المأوى/المواد غير الغذائية	أوضاع المأوى	استبيان عن الأسرة (إجمالي السكان)	تقرير على نطاق الدولة وتقرير منفصل لشمال غرب سورية	برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية ومجموعة المأوى والمواد غير الغذائية عبر حدود تركيا	كانون الثاني/يناير 2022
	أوضاع المأوى	استبيان عن الأسرة (إجمالي السكان)	تقرير على نطاق الدولة وتقرير منفصل لشمال غرب سورية	برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية ومجموعة المأوى والمواد غير الغذائية عبر حدود تركيا	أيار/مايو 2022
	أوضاع المأوى للنازحين داخليًا	استبيان عن الأسر (النازحون داخليًا)	تقرير على نطاق الدولة وتقرير منفصل لشمال غرب سورية	برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية ومجموعة المأوى والمواد غير الغذائية عبر حدود تركيا	تشرين الأول/ أكتوبر 2022
المياه والصرف الصحي والنظافة	تقييم الأسر بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة في مطلع 2022 (الدورة الشتوية)	الأسرة	على نطاق الدولة	برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية	كانون الثاني/يناير / شباط/ فبراير 2022
	تقييم الأسر لمنتصف عام 2022 بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة (الدورة الصيفية)	الأسرة	على نطاق الدولة	برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية	حزيران/يونيو / تموز/يوليو 2022
	تقييم الأسر بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة في مواقع النازحين داخليًا	الأسرة	شمال غرب سورية وشمال شرق سورية	شركاء قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة	حزيران/يونيو / تموز/يوليو 2022

4.3
المساءلة لصالح السكان المتضررين/ المشاورات مع المجتمعات

تم جمع البيانات الرئيسية التي يسترشد بها التحليل القطاعي والتحليل المشترك بين القطاعات مباشرةً من السكان المتضررين (تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات، وتقييم المياه والصرف الصحي والنظافة، وتقييما الأمن الغذائي وسبل العيش والأمن الغذائي للأسر). تضمن تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات قسمًا واسعًا لاستخلاص تصوّرات المجتمع والمستفيدين عن قدرتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية والاحتياجات ذات الأولوية والتغييرات المُتصوَّرة منذ المرحلة الأخيرة من جمع البيانات. وبالنسبة إلى تقييمات قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة اعتبارًا من عام 2021 (جولات الشتاء والصيف)، جُمعَت كل البيانات مباشرةً من السكان المتضررين من خلال مقابلة مباشرة. تضمنت عملية جمع البيانات ملاحظات القائم بالتعداد بشأن أوضاع مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة للأسر وأخذ عينات مياه الشرب لإجراء اختبار الكلور المتبقي الحر لدى المستخدم النهائي. ولتعزيز المساءلة لصالح السكان المتضررين، تضمن استبيان تقييم المياه والصرف الصحي والنظافة لعام 2021 أسئلة عن الرضا تجاه المساعدات الإنسانية المتلقاة إن وجدت. يتعاون قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة بشكل وثيق مع كل من الهياكل ذات الصلة بالمساءلة لصالح السكان المتضررين والعنف القائم على النوع الاجتماعي لتزويد الشركاء بالإرشادات حول مشاركة المستفيدين في جميع خطوات المشاريع بما في ذلك الرصد وآليات الشكوى والقضايا المرتبطة بالحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وغير ذلك.

يعزز قطاع الصحة المساءلة لصالح المتضررين من خلال تطوير أدوات لتحليل التعليقات الواردة من المستفيدين وتعديل المشاريع وفقًا لذلك. تشمل الخطط التشغيلية تدابير الصحة العامة التي من المحتمل أن تكون مطلوبة بناءً على الوضع في أجزاء مختلفة من البلاد. يجري قطاع الصحة تقييمات سلوكية لفهم الجمهور المستهدف، والتصورات، والمخاوف، والمؤثرين، وقنوات الاتصال المفضلة. يظل تعزيز المنظمات المجتمعية المحلية وزيادة التوعية والمشاركة مع المجتمعات ركيزة أساسية من ركائز استراتيجية استجابة قطاع الصحة في عام 2022. ويقيس القطاع أداءه مقابل المعايير المحددة عالميًا ويقدم تقارير شهرية وربع سنوية منتظمة عما تم تحقيقه من إنجازات. وعلاوة على ذلك، فإن وكالات عديدة مثل ريتش وبرنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية، تقيم بانتظام الاحتياجات ذات الأولوية، والاحتياجات غير المستوفاة، والمعارف والمواقف والممارسات من خلال المقابلات المباشرة مع المستفيدين. يستخدم قطاع الصحة هذه التقييمات لتوجيه الشركاء في تنفيذها ومعالجة الفجوات في الخدمات. ويقدم تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات السنوي فرصة متاحة بانتظام لتقييم رضا المستفيدين عن تقديم الخدمات الصحية. سيتم تعزيز آليات المعلومات والتعليقات المجتمعية المنشأة بما في ذلك آلية الملاحظات المشتركة ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر). بالإضافة إلى ذلك، يواصل القطاع الصحي الاستثمار بكثافة في جمع البيانات بشكل أفضل في المرافق الصحية لتحسين رصد نتائج المرضى وضمان أن يكون تخطيط النظام الصحي مستندًا إلى اتجاهات المرض والاحتياجات الصحية على مستوى المرفق وعلى مستوى المجتمع أيضًا. وعلاوة على ذلك، يؤدي النظام الصحي دورًا حيويًا في دورة الحياة، وبناءً على ذلك، يوجد مشروع قيد التنفيذ بالشراكة مع الحكومة السورية لإعادة تأسيس الوظائف الأساسية للسجلات المدنية والإحصاءات الحيوية مع البدء بسجلات المواليد والوفيات في المستشفيات الحكومية.

أكمل قطاع الحماية معلومات التقييم بمعلومات حماية إضافية محددة جُمعَت ميدانيًا ومباشرةً من المقابلات مع الأشخاص المفتاحيين. تناول القطاع تحليل البيانات التي جُمعَت عن فهم مستمد من الحقائق السياقية المختلفة، بما في ذلك قضايا الحماية، وآليات التكيف، وقيود الحركة والمشكلات الرئيسية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، والإجراءات المتعلقة بالألغام، وحماية الطفل. وتم تدريب جميع القائمين بالتعداد والموظفين المشاركين في جمع البيانات والتقييمات بواسطة قطاع الحماية ومناطق المسؤولية المعنية لضمان جودة جمع البيانات. استخدم القطاع البيانات المتاحة من نتائج تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات للأسر، والذي شمل أكثر من 33,000 مقابلة مع الأسر، بالإضافة إلى المؤشرات البديلة تقييمات من القطاعات الأخرى وذلك من أجل فهم أفضل للاحتياجات وتخطيط الاستجابة. سيعمل قطاع الحماية على نحوٍ وثيق مع القطاعات الأخرى في تعميم الحماية للتخفيف من مخاطر ومخاوف الحماية أو الاستجابة لها، ولإنشاء بيانات حول مخاوف الحماية في هذه القطاعات. أجرت مجموعة الحماية في شمال غرب سورية 44 مناقشة جماعية مركزة في 11 موقعًا مع رجال ونساء ومراهقين ومراهقات ونساء مسنات وذوي إعاقة. بالإضافة إلى ذلك، قاد القطاع الفرعي المعني بالعنف القائم على النوع الاجتماعي القطاع عبر الحدود والشركاء في شمال شرق سورية لإجراء مناقشات جماعية مركزة مع النساء، والفتيات، والفتيان، والرجال، بما في ذلك أعضاء الفئات التالية. كما أجرت منطقة المسؤولية المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي مناقشات جماعية مركزة مع خبراء العنف القائم على النوع الاجتماعي العاملين في الاستجابة الإنسانية السورية للحصول على تحليل متعمق لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي السائدة. وتتبنى منطقة المسؤولية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام آلية موضوعة لمساعدة الضحايا تستخدم نموذج تقييم احتياجات يُملأ مباشرةً بواسطة الشركاء الميدانيين، ثم يتم جمعه/ تحليله لتقديم المساعدة اللاحقة.

بالنسبة لقطاع المأوى والمواد غير الغذائية، فإنه يجمع البيانات مباشرة من السكان المتضررين بثلاثة طرق رئيسية. أولاً، من خلال التقييمات الرسمية التي تشمل تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات، وبرنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية، بالإضافة إلى تقييمات احتياجات الشركاء وعلى مستوى الموقع. تم تحليل هذه البيانات ومشاركتها مع المحاور المعنية ومجموعات العمل على المستوى الفرعي وشركاء القطاع لمراجعتها والتحقق من صحتها. وبالنسبة إلى الجوانب التي لا تتطابق فيها البيانات مع الموقف على الأرض، قدمت المراكز/مجموعات العمل/الشركاء على مستوى المحافظات بيانات تقييم إضافية. ثانيًا، من خلال رصد ما بعد التوزيع وعقد نقاشات مجموعة التركيز مع أعضاء المجتمع المحلي والقادة والتي تتم بشكل روتيني مع المستفيدين بواسطة جميع الشركاء والمراكز لتقييم أثر المساعدة المقدمة وتلقيها. ويبذل الشركاء جهودًا من أجل تكييف خدماتهم استنادًا إلى التغذية الراجعة من المستفيدين. ثالثًا، تمكنت القطاعات من خلال الزيارات، والتقارير الميدانية، وبعثات التقييم المشترك بين الوكالات من الحصول على مدخلات من المستفيدين والتي تُستخدم لإبلاغ الاستجابات المحلية أو الخاصة بالموقع بشكل مباشر.

تجمع أدوات الرصد بموقع النازحين داخليًا التابعة لقطاع تنسيق وإدارة المخيمات المعلومات من ممثلي النازحين داخليًا بشأن الخدمات متعددة القطاعات في مواقعهم بالإضافة إلى احتياجاتهم الخاصة. وتتأكد أدوات إدارة المعلومات في شمال غرب سورية من أن البيانات التي تم

جمعها تشمل تصنيف العمر والنوع الاجتماعي. ويتم جمع المعلومات حول الاحتياجات المحددة في مواقع النازحين داخليًا. وتم استخدام أدوات الرصد أيضًا بالموقع لتقييم الفجوات في الخدمات بالمواقع، مع الوضع في الاعتبار تسهيل المزيد من المساعدة المُنقِذة للحياة المخصصة، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالحماية وكذلك المعلومات الخاصة بكوفيد-19. يقوم قطاع تنسيق وإدارة المخيمات بتنفيذ عملية تحقق في الموقع من نتائج التقييم مع أعضاء مجتمعات النازحين داخليًا، بهدف ضمان قدر أكبر من المساءلة أمام السكان المتضررين. وسيقوم أعضاء المجموعة وفرق رصد الموقع بجمع البيانات داخل مواقع النازحين داخليًا. سيتم استهداف أنواع مختلفة من مواقع النازحين داخليًا، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من الفئات داخل المواقع، بما في ذلك النساء والأطفال وذوو الإعاقة.

وفي قطاع التعافي المبكر وسبل العيش، تم إجراء مشاورات مجتمعية أثناء إجراء تمارين متعددة لجمع البيانات لتقييم احتياجات السكان، بما في ذلك تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات، ومقابلات الأشخاص المفتاحيين في قطاع التعافي المبكر وسبل العيش في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، وتقييم الأسرة محدد السياق في شمال غرب سورية. لا تقتصر المعلومات المستخدمة في التحليل على البيانات التي تم جمعها في قسم استبيان التعافي المبكر وسبل العيش، بسبب الطبيعة متعددة الأبعاد للأزمات.

أما بالنسبة لقطاع التعليم، فقد سأل القطاع الأسر التي لديها أطفال في سن المدرسة عن دوافع إرسال الأطفال إلى المدرسة، وعدم إرسال الأطفال إلى المدرسة، وعن أولوياتهم وتفضيلاتهم لتحسين الخدمات التعليمية في مجتمعاتهم. تشير التعليقات إلى أن التعليم لا يزال مهمًا ويُنظر إليه على أنه يحسن الفرص الاقتصادية للأطفال. يستمر الضغط الاقتصادي وعدم توفر المرافق المناسبة للعمر وعدم رغبة الأطفال في الذهاب إلى المدرسة في منع مقدمي الرعاية من إرسال أطفالهم إلى المدرسة.[248] وأولويات الأسرة للتحسين هي: تحسين الأوضاع المادية للمدارس (61 في المئة)، وتحسين أداء المعلمين (60 في المئة)، وفتح المزيد من المدارس وتوسيع الفصول الدراسية (44 في المئة)، وتعويض تكلفة التعليم (41 في المئة)، وسيدعو القطاع إلى اعتبار هذه التفضيلات من الأولويات في استجابة القطاع وتحديد أولويات المانحين.

يعطي قطاع تقييم الأمن الغذائي الأولوية دائمًا للمشاركة المجتمعية المنسقة لضمان اتصال ثنائي الاتجاه وتعزيز أنظمة المساءلة لصالح السكان المتضررين. وللإبلاغ عن الاحتياجات التي تعرضها هنا اللمحة العامة لعام 2022، أجرى العديد من شركاء القطاع نقاشات مجموعة التركيز، والتقييمات، وتحليل الشكاوى وآلية الاستجابة وتقارير رصد ما بعد التوزيع، بما في ذلك جودة المساعدة المستمرة وملاءمتها أو المخاطر المتعلقة بالحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. كما أجرى تقييم الأمن الغذائي في عام 2021 تقييم الأمن الغذائي/تقييم الأمن الغذائي سبل العيش لنحو 65,000 أسرة، مما يوفر معلومات مهمة إضافية حول الاحتياجات والمخاوف الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، ولأول مرة أجرى تقييم الأمن الغذائي زيارة متوازنة من حيث النوع الاجتماعي (رجل واحد وأنثى واحدة) للأسرة. وقد مكّن ذلك تقييم الأمن الغذائي من إجراء مقابلات مع عدد أكبر من الأسر التي تعولها نساء مقارنة بالسنوات السابقة، وبلغت التغطية على المستوى الوطني 17 في المئة مقارنة بنحو 12 في المئة في السنوات السابقة. وبالنسبة إلى تحديد الاحتياجات، يواصل القطاع التفاعل مع السكان المتضررين لضمان استجابة إنسانية قائمة على الأدلة للفترة من 2022 إلى 2023. المعلومات الأساسية تم جمعها من خلال رصد تحليل مواطن الضعف ورسم معالمه عبر الهاتف المحمول التابع لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة لعام 2021، ونقاشات مجموعة التركيز الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة أثناء بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي 2021، واستبيان وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وتقييمات الشركاء الجارية مقابلات الأشخاص المفتاحيين ونقاشات مجموعات التركيز. نظرًا لاعتبار برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة برنامجًا رئيسيًا لدى فرقة العمل المعنية بالمساءلة لصالح السكان المتضررين، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن المناقشات بشأن كيفية المشاركة والاستفادة من الدعم الفني الذي تقدمه فرقة العمل، جارية بالفعل. من المتصوَّر أن تقوم فرقة العمل في العام المقبل بتدريب جميع شركاء قطاع تقييم الأمن الغذائي على مبادئ المشاركة المجتمعية والمساءلة لضمان أن يفهم الشركاء مشاركة المجتمعات المتضررة وينفذوها، وأن لديهم جميعًا آليات مساءلة آمنة وفعالة. من المتوقع أن تبدأ التدريبات في شباط/فبراير 2022. أخيرًا، يجمع قطاع التغذية بانتظام المعلومات بشأن وضع التغذية لدى الأطفال والأمهات المتضررة لتحليلها. سيتضمن نظام الرصد الروتيني وبيانات البرنامج أيضًا تغطية البرنامج لتشمل الأهداف والشدة في خدمات التغذية. سيتم استخدام هذه المعلومات لتحسين تغطية البرنامج وجودته. يدرس القطاع حاليًا طرقًا لتحسين المشاركة لدى الفئات السكان المتضررة للحصول على بيانات نوعية غنية مباشرة من المستفيدين مثل نقاشات مجموعة التركيز. بالإضافة إلى ذلك، يخطط قطاع التغذية للعمل بشكل أكثر فاعلية من خلال تطوير خطط عمل مشتركة بين القطاعات مع القطاعات الرئيسية، وبالأخص قطاعات المياه والصرف الصحي والنظافة، والأمن الغذائي وسبل العيش، والصحة. سيزيد ذلك من إمكانية وجود استجابة أكثر تكاملاً لصالح السكان المتضررين. بالإضافة إلى ذلك، سيضع قطاع التغذية مؤشرًا لإدماج الأطفال ذوي الإعاقة ويخطط لتحسين جمع البيانات على وجه التحديد لتعزيز الصلة بين التغذية والإعاقة. بدأ قطاع التغذية أيضًا برنامجًا تجريبيًا للمساعدة بالقسائم النقدية لتعزيز التنوع الغذائي لدى النساء الحوامل والمرضعات والأطفال الصغار من خلال التخفيف من حدة الفقر وعدم القدرة على شراء الطعام بين العائلات الأكثر تضررًا.

4.4 المنهجية

4.4.1 التحليل المشترك بين القطاعات

تسعى المنهجية التي تقوم عليها اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2022 إلى زيادة المواءمة مع منهجية إطار التحليل المشترك بين القطاعات العالمية. يعتمد تقدير الشدة بين القطاعات في اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2022 بشكل أساسي على مؤشرات الأوضاع الإنسانية في إطار الركيزة الرابعة، بالإضافة إلى عدد قليل من مؤشرات الأثر في إطار الركيزة الثالثة. تشير اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2022 إلى هذه المصادر والمؤشرات ذاتها في المحاور من 1 إلى 3 من إطار التحليل وتركز على مؤشرات الاحتياجات المحددة لتحديد شدة الأوضاع الإنسانية في إطار المحور الرابع. علاوة على ذلك، حاول إطار التحليل هذا العام تضمين أكبر عدد ممكن من مؤشرات مستوى الأسرة، للسماح بسيناريو البيانات أ، حيث يتم استخدام مجموعة بيانات واحدة على مستوى الأسرة. وبخلاف منهجية 2021، تعتمد تقديرات المحتاجين لعام 2022 على التوجيه العالمي وتشمل فقط درجات الشدة ثلاثة وأربعة وخمسة. ويترتب على هذه التعديلات، معًا، مقارنة مباشرة بين الشدة والمحتاجين في 2022 والسنوات السابقة.

تم الاتفاق على نموذج شدة الأوضاع المشترك بين القطاعات من خلال عملية استشارية تضمنت جميع القطاعات، ومناطق التنفيذ، وشركاء التقييم الفنيين مثل ريتش، وبرنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية، ومنظمة برامج إدارة المعلومات وشؤون الألغام، حيث ينصب التركيز على المؤشرات التي

- تتناول ثلاثة أوضاع إنسانية، ألا وهي مستوى المعيشة، والتكيف، والصحة
- ترتبط بالتحليل المشترك بين القطاعات، إلى جانب الوقوف على اتجاهات الشدة الرئيسية على مستوى القطاع
- تتناول على نحو أكثر ملاءمة الاحتياجات المدفوعة بعوامل مختلفة في سورية، بما في ذلك الأعمال القتالية والعنف، والحماية غير الكافية، وافتقار الوصول إلى الخدمات، والأهم على نحو متزايد، عدم كفاية الدخل وعدم القدرة على تحمل التكاليف، وذلك بناءً على تقييمات محكمة ومُحدَّثة

يتضمن إطار شدة الأوضاع بين القطاعات في سورية لعام 2022 تعديلات عديدة لضمان مخاطبته للسياق في سورية. تم إكمال مؤشرات تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات للأسر المعيشة من المؤشرات المعتمدة على الأسر والمنطقة مع التقييمات القطاعية وكذلك إلى مؤشري أثر:

- نسبة النازحين داخليًا والعائدين مقابل السكان المضيفين
- ونسبة النازحين داخليًا الذين يعيشون في مأوى متدني المستوى مقارنة بإجمالي عدد النازحين داخليًا، وقد تم تحديد كلتا النسبتين للتوضيح بشكل مناسب أثر النزوح على كل من الأشخاص النازحين داخليًا والسكان المستضيفين.

تم وضع حدود الشدة استنادًا إلى إرشادات إطار التحليل المشترك بين القطاعات العالمي، وتم تعديلها في حال لم يسمح الحد الأدنى من تلك الاشتراطات بإجراء تحليل دقيق في سياق سورية. وقد تعاونت القطاعات تعاونًا وثيقًا مع المجموعات العالمية لضمان وجود ممارسات فضلى من العمليات الأخرى وتم الوقوف على المعايير العالمية. والعديد من المؤشرات الواردة في نموذج شدة الأوضاع المشترك بين القطاعات هي مؤشرات خاصة بالتصورات، ومن ثمَّ فهي تسمح بتضمين الأولويات والاحتياجات كما تم تحديدها من السكان المتضررين أنفسهم.

تم إجراء حسابات المحتاجين بين القطاعات والحسابات الأولية للشدة باستخدام مزيج من مؤشرات المنطقة والأسرة.

حصل كل مؤشر على مستوى الناحية (على أساس المنطقة) أو على مستوى الأسرة (على أساس الأسرة) على درجة شدة بناءً على الحدود المتفق عليها. تم استخدام طريقة إطار التحليل المشترك بين القطاعات لاستخدام متوسط أعلى ثلثي مؤشرات لاشتقاق درجة شدة واحدة لكل أسرة. ثم تم تجميع نسبة الأسر حسب الشدة على مستوى الناحية، لحساب شدة الناحية من خلال تطبيق "قاعدة 25 في المئة" في إطار التحليل المشترك بين القطاعات. ويعني هذا، على سبيل المثال، أنه إذا حصلت نسبة 20 في المئة من السكان على درجة 5، وحصلت نسبة 10 في المئة على درجة 4، فإن حد 25 في المئة للحصول على درجة 5 لم يتحقق وستكون درجة الشدة النهائية 4.

يعتبر السكان المندرجون ضمن تصنيف الشدة 3 أو 4 أو 5 محتاجين وفقًا لتوجيهات إطار التحليل المشترك بين القطاعات.

أخيرًا وليس آخرًا، تمت مراجعة درجات الشدة والمحتاجين على مستوى الناحية والتحقق منها بواسطة فرق مشتركة بين القطاعات على المستوى الميداني لضمان وضع تقييمات الشدة المشتقة من النموذج لمناطق جغرافية مختلفة في سياقها، بما في ذلك من خلال النظر (مؤخرًا) في سياق التطورات التي لن يتطرق إليها نموذج الشدة في حد ذاته. وقد نتج عن هذه المراجعة تعديل عدد محدود من نتائج الشدة وعدد المحتاجين على مستوى النواحي.

4.4.2 نموذج الشدة متعدد القطاعات في سورية 2021

المؤشر	المحور				نطاق الشدة / الحدود الدنيا				النسبة المئوية للأسر حسب فئة الشدة
اسم/علامة المؤشر	محور إطار التحليل المشترك بين القطاعات	المحور الفرعي	المستوى	مصدر البيانات	(1) لا يوجد/الحد الأدنى	(2) تخلق ضغوطًا	(3) شديدة	(4) شديدة للغاية	(5) كارثية
النسبة المئوية للأطفال الذين يرتادون المدرسة	الأوضاع الإنسانية	مستويات المعيشة	المنطقة	تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات	أكثر من أو يساوي 92%	ما يزيد على 81% - 91%	61% - 80%	40% - 60%	أقل من 39%
النسبة المئوية للمجتمعات التي أبلغت عن عمالة الأطفال	الأوضاع الإنسانية	الصحة الجسدية والنفسية	المنطقة	معلم رئيسي	0% - 20%	21% - 50%	51% - 75%	75% - 96%	>96%
النسبة المئوية لمجموعات الأسر التي أبلغت عن أعراض الاضطراب النفسي	الأوضاع الإنسانية	الصحة الجسدية والنفسية	الأسر	تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات	1: لم تبلغ أي مجموعات أسر عن أعراض الاضطراب النفسي	أقل من 50% وأكثر من 0% من مجموعات الأسر أبلغت عن أعراض الاضطراب النفسي	50% من مجموعات الأسر أبلغت عن أعراض الاضطراب النفسي	أكثر من 50% وأقل من 100% من مجموعات الأسر أبلغت عن أعراض الاضطراب النفسي	100%: من مجموعات الأسر أبلغت عن أعراض الاضطراب النفسي
النسبة المئوية للأسر التي تعيش في مجتمعات تم فيها تحديد مخاطر المتفجرات	الأوضاع الإنسانية	الصحة الجسدية والنفسية	المنطقة	تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات	30%>	31-49%	50-69%	70-85%	85%>
النسبة المئوية لأفراد الأسر بدون وثائق مدنية سارية	الأوضاع الإنسانية	مستويات المعيشة	الأسر	تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات	جميع أفراد الأسر لديها جميع الوثائق السارية الصادرة عن حكومة سورية، بما في ذلك وثيقة هوية والدفتر العائلي وشهادة الميلاد وصك الملكية ووثيقة زواج ووثيقة طلاق، وشهادة الوفاة وبطاقة الإعاقة وجواز السفر	جميع أفراد الأسر لديها معظم الوثائق السارية الصادرة عن حكومة سورية، ولكن بعضهم لا يتوفر معه نموذج أو نموذجين من الوثائق المطلوبة	أفراد الأسر لا يتوفر معهم أربعة نماذج من الوثائق الصادرة عن حكومة سورية أو وثيقة الهوية السورية + نموذج واحد من الوثائق	أفراد الأسر لا يتوفر معهم ثلاثة نماذج من الوثائق الصادرة عن حكومة سورية أو وثيقة الهوية السورية + نموذجين من الوثائق المطلوبة	أفراد الأسر لا يتوفر معهم خمسة نماذج أو أكثر من الوثائق الصادرة عن حكومة سورية أو وثيقة هوية سورية والدفتر العائلي ونموذجان من الوثائق أو وثيقة هوية سورية وشهادة ميلاد ونموذجان من الوثائق
النسبة المئوية للأسر التي لا يمكنها الوصول أو وصولها محدود إلى أسواق المواد غير الغذائية	الأوضاع الإنسانية	مستويات المعيشة	الأسر	تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات	مجموع المواد غير الغذائية غير المتوفرة أو غير ميسورة التكلفة أقل من أو يساوي 2	مجموع المواد غير الغذائية غير المتوفرة أو غير ميسورة التكلفة 3	مجموع المواد غير الغذائية غير المتوفرة أو غير ميسورة التكلفة 4 إلى 5	مجموع المواد غير الغذائية غير المتوفرة أو غير ميسورة التكلفة 6 إلى 7	مجموع المواد غير الغذائية غير المتوفرة أو غير ميسورة التكلفة أكبر من 7
النسبة المئوية للأسر التي تحصل على كمية كافية من المياه المستخدمة في الشرب أو الطهي أو الاستحمام أو الغسيل أو أي غرض منزلي آخر	الأوضاع الإنسانية	الصحة الجسدية والنفسية	الأسر	تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات	مياه كافية للشرب والطهي والنظافة الشخصية والأغراض المنزلية الأخرى	مياه كافية للشرب والطهي والنظافة الشخصية، لكنها لا تكفي الأغراض المنزلية الأخرى	مياه كافية للشرب والطهي أو النظافة الشخصية	مياه كافية للشرب لكنها غير كافية للطهي والنظافة الشخصية؛ أو مقدار 3 لترات أو أكثر لكن أقل من 9 لترات في اليوم لكل شخص	لا توجد مياه كافية للشرب؛ أو مقدار أقل من 3 لترات في اليوم لكل شخص
النسبة المئوية للأسر التي أبلغت بأن النساء والفتيات في الأسر يشعرن بعدم الأمان في مناطق معينة في الموقع	الأوضاع الإنسانية	الصحة الجسدية والنفسية	الأسر	تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات	لا تعاني النساء والفتيات اللاتي يعشن في أسر من انعدام الأمان في أي منطقة	ترى النساء والفتيات اللاتي يعشن في الأسر أنه يوجد منطقة واحدة غير آمنة	ترى النساء والفتيات اللاتي يعشن في أسر أنه يوجد منطقتين غير آمنتين	ترى النساء والفتيات اللاتي يعشن في أسر أنه يوجد 3 مناطق غير آمنة	ترى النساء والفتيات اللاتي يعشن في أسر أنه يوجد 4 مناطق أو أكثر غير آمنة
النسبة المئوية للأسر التي يوفر مأواها السكني مكانًا آمنًا ومناسبًا للساكنين، وحماية من التعرض، وانخفاض خطر الفشل في المخاطر التي يمكن التنبؤ بها	الأوضاع الإنسانية	مستويات المعيشة	الأسر	تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات	إذا كان مجموع شدة تضرر المأوى ومدى ملاءمة المأوى مقسومًا على 2 يساوي 1 (إذا كان مجموع الشدة واحد فقط، فلا يوجد قسمة).	إذا كان مجموع شدة تضرر المأوى ومدى ملاءمة المأوى مقسومًا على 2 يساوي 2 (إذا كان مجموع الشدة واحد فقط، فلا يوجد قسمة).	إذا كان مجموع شدة تضرر المأوى ومدى ملاءمة المأوى مقسومًا على 2 يساوي 3 (إذا كان مجموع الشدة واحدًا فقط، فلا يوجد قسمة).	إذا كان مجموع شدة تضرر المأوى ومدى ملاءمة المأوى مقسومًا على 2 يساوي 4 (إذا كان مجموع الشدة واحدًا فقط، فلا يوجد قسمة).	إذا كان مجموع شدة تضرر المأوى ومدى ملاءمة المأوى مقسومًا على 2 يساوي 5 (إذا كان مجموع الشدة واحدًا فقط، فلا يوجد قسمة).
النسبة المئوية للنازحين داخليًا والعائدين مقابل السكان المضيفين	الأوضاع الإنسانية	مستويات المعيشة	المنطقة	فرقة العمل المعنية بالسكان	12.5%>، 0%	25، 12.5%	37.5%>، 25%	50>، 37.5%	50% ≤
النسبة المئوية للنازحين داخليًا الذين يعيشون في أماكن متدنية المستوى (مخيمات وخيام وتجمعات عشوائية غير رسمية مقارنة بإجمالي عدد النازحين داخليًا)	الأوضاع الإنسانية	مستويات المعيشة	المنطقة	المأوى والمواد غير الغذائية/ تنسيق وإدارة المخيمات	10%>، 0%	20%>، 10%	30%>، 20%	50>، 30%	50% ≤
القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية	الأوضاع الإنسانية	مستويات المعيشة	الأسر	تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات	القدرة بسهولة على تلبية الاحتياجات الأساسية	مناسبة	غير كافية		معدمة تمامًا
حالة التغذية المزمنة بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة أعوام (معدل انتشار التقزم بناءً على الدرجة المعيارية لنسبة الطول مقابل السن <2- بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و59 شهرًا)	الأوضاع الإنسانية	الصحة الجسدية والنفسية	المنطقة	استبيان سمارت	10%>	10-19.9%	20-29.9%	30%≤	
مرافق غسل اليدين للأسرة	الأوضاع الإنسانية	مستويات المعيشة	الأسر	تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات	توافر كل من الصابون والمياه		مُلاحظة الصابون فقط	لم تتم ملاحظة أي مرافق لغسل الأيدي أو لم تتم ملاحظة مياه وصابون أو تم ملاحظة مياه فقط	
نطاق الجوع لدى الأسر	الأوضاع الإنسانية	الصحة الجسدية والنفسية	الأسر	تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات	0 (لا يوجد)	1 (طفيف)	2 أو 3 (معتدل)	4 (شديدة)	5 أو 6 (شديدة)
فجوة سلة الحد الأدنى من الإنفاق للدخل وآليات التكيف	الأوضاع الإنسانية	مستويات المعيشة	الأسر	تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات	دخل الأسر - تكاليف سلة الحد الأدنى من الإنفاق >= 400,000	دخل الأسر - تكاليف سلة الحد الأدنى من الإنفاق >= 200,000	دخل الأسر - تكاليف سلة الحد الأدنى من الإنفاق >= 0	دخل الأسر - تكاليف سلة الحد الأدنى من الإنفاق < 0: و الموارد اللازمة لتغطية هذا الفرق تشمل بقية الموارد الأقل أهمية مثل الوفورات	دخل الأسر - تكاليف سلة الحد الأدنى من الإنفاق < 0: والموارد اللازمة لتغطية هذا الفرق هي: "الاقتراض"، "بيع الأثاث والمجوهرات والمعدات والأراضي، وما إلى ذلك"، "بيع الأصول المنتجة (ماكينات الخياطة، المركبات، المواشي)"
النسبة المئوية للسكان الذين يمكنهم الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية في غضون ساعة واحدة سيرًا على الأقدام من المساكن	الأوضاع الإنسانية	مستويات المعيشة	المنطقة	تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات	90% >= من السكان يبعدون ساعة واحدة من المرفق الصحي	من 75% إلى 89% من السكان يبعدون ساعة واحدة من المرفق الصحي	من 55% إلى 74% من السكان يبعدون ساعة واحدة من المرفق الصحي	من 30% إلى 54% من السكان يبعدون ساعة واحدة من المرفق الصحي	30%> من السكان يبعدون ساعة واحدة من المرفق الصحي
معدل انتشار فقر الدم، الهيموجلوبين <11 جم/ديسيلتر لدى المرضعات الحوامل	الأوضاع الإنسانية	الصحة الجسدية والنفسية	المنطقة	استبيان سمارت	5%>	5-19.9%	20-39.9%	40%≤	
مؤشر استراتيجيات التكيف المخفضة	الأوضاع الإنسانية	آليات التكيف	الأسر	تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات	من 0 إلى 2	من 3 إلى 6	من 7 إلى 11	من 12 إلى 19	19 <

4.4.3 تحليل على مستوى القطاع

لقد اتبعت القطاعات عن قرب نهج إطار التحليل المشترك بين القطاعات للتحليل المشترك بين القطاعات بالاستناد إلى تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات وتقييمات مستوى الأسر على نطاق القطاعات، ومقابلات الأشخاص المفتاحيين، فضلاً عن الاستبيانات المنتظمة. يُشار أدناه إلى مصادر البيانات للمؤشرات المستخدمة في وضع الشدة القطاعية والمحتاجين.

لقد شاركت القطاعات بكثافة المجموعات العالمية من أجل تحديد الحجم المناسب لمؤشرات إطار التحليل المشترك بين القطاعات (JIAF) العالمية والحدود الدنيا للأزمة السورية وتحديد سياق لها. تحيد معظم منهجيات المحتاجين للقطاعات عن إطار التحليل المشترك بين القطاعات (JIAF)، ويتجلى هذا في أن نسبة معينة من السكان في الشدة 1 واثنان تحسب أيضًا ضمن المحتاجين.

القطاع	المنهجية	المؤشرات	المصادر
تنسيق وإدارة المخيمات	يتم تحديد المحتاجين حسب عدد المستضافين في مواقع النازحين داخليًا. وإذ يلاحظ أن غالبية مواقع النازحين داخليًا مستوطنة ذاتيًا وتفتقر إلى التخطيط المناسب للمواقع، فإنه يُمكن اعتبار أن أنظمة إدارة المخيمات والبنية التحتية عرضة للضرر وتحتاج إلى الدعم. لحساب نسبة المحتاجين في حزيران/يونيو 2022 وتشرين الثاني/نوفمبر 2022 في شمال شرق سورية، افتُرض أنه من الممكن حدوث تغييرات محتملة في مناطق النفوذ، ما يتسبب في حدوث نزوح جماعي.	3 مؤشرات: النسبة المئوية للسكان في المواقع، والنسبة المئوية للسكان في المواقع الذين يتوفر لديهم الحد الأدنى من أنظمة الإدارة، والنسبة المئوية من السكان في المواقع الذين يتوفر لهم إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية.	أداة إدارة معلومات تنسيق وإدارة المخيمات من أجل
التعافي المبكر	وضع القطاع منهجية استبيان جديدة تركز على مؤشرات السياق التي تعكس ولاية القطاع وهي سبل العيش، والوصول إلى الخدمات، وأوضاع البنية التحتية والتماسك الاجتماعي. تم استخدام بيانات ومعلومات تنبؤ محددة استنادًا إلى زيادة التضخم الذي يؤثر على تكلفة الاحتياجات الأساسية والذي يؤدي في نفس الوقت إلى التنبؤ باستمرار التدهور في الدخل الحقيقي ومستويات القوة الشرائية.	11 مؤشرًا اتساقًا مع نموذج الشدة ضمن إطار التحليل المشترك بين القطاعات لحساب شدة الاحتياجات في جميع النواحي بسورية، باستخدام مقياس الشدة (0 إلى 5 حيث 5 يشير إلى أعلى درجات الشدة). بعد ذلك، تم توقع النتائج بشأن السكان من أجل حساب المحتاجين.	فرقة العمل المعنية بمراجعة تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات وسلة الحد الأدنى من الإنفاق
التعليم	باتباع نهج التحليل المشترك بين القطاعات، فإن إجمالي المحتاجين هو إجمالي عدد الأشخاص الذين يقعون ضمن مستويات الشدة من ثلاثة إلى خمسة. ثم يتم حساب درجة الشدة على مستوى المنطقة بناءً على نسبة شدة المحتاجين في كل منطقة. يتم تعيين الحدود الدنيا لكل مؤشر وتعديلها وفقًا لمجموعات البيانات المتاحة.	ستة مؤشرات: تم الاسترشاد في نطاق الشدة بالتعليم بمؤشرات إطار التحليل المشترك بين القطاعات والمؤشرات السابقة المصوغة حول إطار عمل مبادرة لا لضياع أي جيل والدروس المستفادة من العمليات السابقة. يضم النطاق ستة مؤشرات مرجحة تشمل الوصول إلى خدمات التعليم وجودته، والنزوح، وحالات العودة، وحدة الصراع.	تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات، برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية/استبيان المدارس عن التعليم ضمن المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية، برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية/ استبيان المياه والصرف الصحي والنظافة ضمن المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية
تقييم الأمن الغذائي والزراعة	يستخدم تقييم الأمن الغذائي وتقييم الأمن الغذائي وسبل العيش منهجية مؤشر الأمن الغذائي للإبلاغ عن انتشار انعدام الأمن الغذائي والمحتاجين. نظرًا إلى أن البيانات المأخوذة من تقييم الأمن الغذائي وتقييم الأمن الغذائي وسبل العيش مستقاة من زيارات الأسر خلال العينات العشوائية التمثيلية، وأن البيانات ممثلة على مستوى النواحي، تتضاعف نتيجة مؤشر انعدام الأمن الغذائي أربعة أضعاف نتيجته في عامل الترجيح بسبب عوامل دقته وموثوقيته العالية، في حين تحسب جميع المؤشرات الأخرى درجتها مرة واحدة في معامل الترجيح، باستثناء الإنتاج الزراعي الذي يمثل ضعف درجته في عامل الترجيح بسبب ضعف الموسم الزراعي لعام 2021/2020. تبلغ درجة متوسط الشدة إجمالي درجة جميع المؤشرات في الناحية مقسومة على عدد المؤشرات المستخدمة في الناحية.	يشكل مؤشر انعدام الأمن الغذائي واحدًا ضمن التسعة (9) مؤشرات المستخدمة لحساب درجة الشدة للمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية. تشمل المؤشرات الأخرى المستخدمة في حساب درجة الشدة النسبة المئوية للنازحين داخليًا والعائدين كنسبة إلى السكان المقيمين؛ والوصول إلى المساعدة الإنسانية والذي ينظر إلى عدد المرات التي تم فيها إمداد ناحية بالمساعدات الغذائية في الاثني عشر شهرًا الماضية؛ وشدة الأعمال القتالية؛ واتجاه سلة الأغذية الموحدة المرجعية بمرور الوقت وفقًا لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة؛ ومعدلات الإصابة بفيروس كوفيد-19 والوفاة منه؛ والمناخ الزراعي (المصدر: منظمة الأغذية والزراعة)، والإنتاج الزراعي، والإسهامات/ الصدمات الزراعية.	تقييم الأمن الغذائي/ تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش، مجموعة حماية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة، مجموعة الصحة، والأسئلة الخمسة عن قطاع الأمن الغذائي للمنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية، أوتشا
الصحة	يستند نطاق الشدة للقطاع الصحي وعدد المحتاجين إلى معايير الطوارئ والبيانات الصحية القوية، جنبًا إلى جنب مع البيانات التكميلية محددة السياق. يعتبر نطاق الشدة للقطاع الصحي حجر أساس النهج العام لاستهداف التدخلات القطاعية، ومن ثمّ ضمان اتباع نهج يقوم على المبادئ للتدخلات الصحية الإنسانية في سورية، بغض النظر عن الوسيلة. لزيادة المواءمة مع تركيز إطار التحليل المشترك بين القطاعات على المناطق الأشد احتياجًا، فإن الرقم الإجمالي للمحتاجين بقطاع الصحة هو مجموع المحتاجين لكل ناحية على حدة ذات شدة احتياج لقطاع الصحة من المرتبة 3 فما فوق. ومع ذلك، لا يشير ذلك إلى أنه لا يوجد محتاجون إلى خدمات صحية في النواحي التي تصنيف شدة احتياجها 1 أو 2. بل إن المنهجية الحالية للشدة والمحتاجين في قطاع الصحة تعتبر الانعكاس لإرشادات المجموعة الصحية العالمية (التي تقترح حساب المحتاجين ثم استنتاج الشدة). لقد اختارت مجموعة الصحة للاستجابة السورية التمسك بهذا النهج لإمكانية المقارنة من سنة لأخرى واستمرار منهجية قائمة وقوية تم وضعها في عام 2019 حظيت أيضًا بفهم وقبول جيد من أصحاب المصلحة عبر الاستجابة.	يتألف نطاق الشدة من 4 جوانب مواضيعية رئيسية ذات معاملات ترجيح متصلة بها؛ وهي الحصول على الخدمات الصحية (15%) والسكان المتأثرين (25%) وتوافر الخدمات الصحية (35%) والتأثير على صحة السكان واعتلالهم (25%). تتسق 8 مؤشرات، من 15 مؤشرًا تشكل نطاق الشدة لقطاع الصحة، مع الإرشادات العالمية والحدود الدنيا للشدة من إطار التحليل المشترك بين القطاعات ومجموعة الصحة العالمية، فضلاً عن معايير الطوارئ العالمية مثل معايير اسفير واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. يشمل مؤشران آخران تحليل مجموعات البيانات المقدمة من فرقة العمل السورية المعنية بالسكان.	نظام رسم الخرائط لرصد توافر الموارد والخدمات الصحية، تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات،

التغذية	يتم احتساب عدد المحتاجين من بين الأطفال دون سن 5 سنوات والنساء الحوامل والمرضعات. يتم حساب إجمالي المحتاجين من خلال إضافة عدد الأطفال من عمر الولادة إلى 59 شهرًا وعدد النساء الحوامل والمرضعات. لعكس طبيعة شدة التغذية متعددة القطاعات، تم استخدام 12 مؤشرًا كميًا ونوعيًا مختلفًا معنيًا بحساسية التغذية وخاص بالتغذية في تحليل الشدة. وذلك من خلال المشاورات والاتفاقيات بين المراكز والمشاورات مع المؤتمر الوطني العام واستعراض النظراء من قِبل القطاعات الأخرى والمشاورات على مستوى مراكز الاستجابة مع الشركاء وأفراد الفريق الاستشاري الاستراتيجي.	سبعة مؤشرات خاصة بالتغذية: حالة سوء التغذية الحاد العمومي بين الأطفال من عمر الولادة إلى 59 شهرًا (بناءً على الدرجة المعيارية للوزن مقابل الطول <2- و/أو الوذمة المنطبعة في كلا الجانبين أو محيط منتصف الذراع العلوي <125 مم)، حالة سوء التغذية الحاد الشديد بين الأطفال من عمر الولادة إلى 59 شهرًا (بناءً على الدرجة المعيارية للوزن مقابل الطول <3- و/أو الوذمة المنطبعة في كلا الجانبين أو محيط منتصف الذراع العلوي <115 مم)، حالة سوء التغذية المزمن بين الأطفال من عمر 6 أشهر إلى 59 شهرًا (بناءً على الدرجة المعيارية لنسبة الطول مقابل السن <2-)، حالة سوء التغذية الحاد بين النساء الحوامل والمرضعات (بناءً على محيط منتصف أعلى الذراع <230 مم)، معدل انتشار فقر الدم بين الأطفال من عمر 6 أشهر إلى 59 شهرًا (بناءً على الهيموجلوبين <11 جم/ديسيلتر - معيار منظمة الصحة العالمية)، معدل انتشار فقر الدم بين النساء الحوامل (بناءً على الهيموجلوبين <11 جم/ديسيلتر - معيار منظمة الصحة العالمية)، الرضاعة الطبيعية الحصرية بين الرضع من عمر الولادة إلى 5 أشهر (لا يُعطى شيء للرضيع ما لم يتم وصف أملاح الإمهاء الفموي/أدوية) أربعة مؤشرات معنية بحساسية التغذية: معدل الاستهلاك الغذائي. (برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة/ قطاع الأمن الغذائي وسبل العيش)، درجة الحد الأدنى من التنوع الغذائي (للأطفال) (بناءً على استبيان سمارت للتغذية)، مرض الإسهال الحاد. (مجموعة الصحة)، غسل الأيدي (مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة). أحد مؤشرات الضعف وتعدد القطاعات: النسبة المئوية للنازحين داخليًا والعائدين في الناحية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية).	استبيان الرقابة والتقييم القياسي للإغاثة والظروف الانتقالية (سمارت) 2019
الحماية	تعتمد منهجية تقدير إجمالي المحتاجين للقطاع على الشدة، وتأخذ نسبة مئوية على المستوى الفرعي نظرًا لاعتماد المحتاجين على درجة شدة المستوى الفرعي. تبلغ النسب المئوية للسكان المأخوذة كمحتاجين 20% (الشدة 1)، و30% (الشدة 2)، و50% (الشدة 3)، و80% (الشدة 4)، و100% (الشدة 5). تطبق منطقة مسؤولية حماية الطفل نسبة مئوية تبلغ 50% مأخوذة من نطاق شدة الحماية الشامل و50% من مؤشرات حماية الطفل الإضافية (الانفصال عن الأسرة وسلامة الأطفال). تستخدم منطقة مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي مؤشرات متعلقة بالزواج المبكر، وشعور النساء والفتيات بعدم الأمان، والاضطراب النفسي، ومشكلات متعلقة بمدى ملاءمة المأوى. تنظر منطقة مسؤولية الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى جميع سكان المجتمعات الذين يبلغون عن وجود ذخائر متفجرة على أنهم محتاجون.	6 مؤشرات تعكس مناطق مسؤولية مختلفة، تجمع بين المؤشرات على مستوى الأسرة وعلى مستوى المنطقة؛ والنسبة المئوية لأفراد الأسرة بدون وثائق مدنية سارية، والنسبة المئوية للفتيات/ النساء اللائي يتجنبن التواجد في المناطق لشعورهن بعدم الأمان، والنسبة المئوية للمجتمعات التي أبلغت عن عمالة الأطفال و/أو الزواج المبكر، والنسبة المئوية للمجتمعات التي أبلغت عن وجود تلوث جراء مخاطر المتفجرات، النسبة المئوية للأسر التي تم الإبلاغ عن ظهور أعراض اضطراب على فرد واحد منها على الأقل، وعدد حوادث النزاع منذ بداية الأزمة، وعدد حوادث النزاع في الأشهر الستة الماضية.	تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات، بيانات الأشخاص المفتاحيين، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)
المأوى والمواد غير الغذائية	وقد أبقى القطاع المنهجية مماثلة للسنوات السابقة من أجل ضمان أفضل مقارنة ممكنة من سنة لأخرى، وعدّل قطاعا المأوى والمواد غير الغذائية بعض مؤشراتهما. تستند مؤشرات المأوى على توجيهات إطار التحليل المشترك بين القطاعات، ومع ذلك، لم يتم إدراج المواد غير الغذائية في الإطار ومن ثم استخدم القطاع مؤشرات غير مدرجة في إطار التحليل المشترك بين القطاعات أيضًا. يتضمن حساب عدد المحتاجين السكان الواقعين في درجات الشدة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة.	المأوى: فئة الشدة بالنسبة للسكان (مؤشر على مستوى المنطقة)، بما في ذلك عدد النازحين داخليًا والعائدين في المجتمع. شدة النزاع، وشدة ملاءمة المأوى، وشدة تضرر المأوى، وشدة نوع المأوى وترتيب المأوى. المواد غير الغذائية: شدة السكان؛ والسكان الذين يعيشون في مواقع الملاذ الأخير؛ وشدة الصراع؛ والوصول إلى المواد غير الغذائية (شدة السوق)؛ وشدة الاحتياج إلى المواد غير الغذائية، وانخفاض القدرة الشرائية بما في ذلك تضخم الأسعار.	فريق العمل المعني بالسكان، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات
المياه والصرف الصحي والنظافة	تتسق المنهجية المستخدمة لحساب المحتاجين للمياه وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة مع مبادئ إطار التحليل المشترك بين القطاعات ومجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة. 1) يتم تحديد المؤشرات وتصنيفها على طول قياس شدة من 5 درجات 2) يتم تجميع جوانب شدة كل معلمة باستخدام "متوسط نسبة 50% بحد أقصى" من أجل حساب إجمالي معدل شدة المياه والصرف الصحي والنظافة لكل أسرة. 3) يتم جمع عدد الأسر ذات معدل شدة الاحتياج لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الذي يتراوح بين 3 و5 من أجل تحديد النسبة المئوية للمحتاجين في كل ناحية. يتم استنتاج النسبة المئوية للأسر المعيشية الخاضعة للاستبيان ضمن ناحية مصنفة ذات محتاجين، من إجمالي عدد الأسر الخاضعة للاستبيان ضمن الناحية، لمعرفة إجمالي السكان في الناحية من أجل تحديد المحتاجين في الناحية. 4) يتم تصنيف درجات الأوضاع الإنسانية للمياه والصرف الصحي والنظافة باستخدام "قاعدة 25%" من أجل تحديد درجة شدة الاحتياج للمياه والصرف الصحي والنظافة لكل ناحية. 5) كخطوة أخيرة، تتم مقارنة مراحل الشدة المجمعة على مستوى الناحية مقابل مؤشرين حاسمين من مؤشرات المياه والصرف الصحي والنظافة، وتؤدي إلى تجاوز درجات الشدة المجمعة للمنطقة الفرعية عند الاقتضاء من خلال شدة المؤشرات الحاسمة لدرجة الشدة النهائية.	وفيما يلي المؤشرات المحددة والمستخدمة: 1.1. سلامة مياه الشرب للأسر (نتيجة اختبار الكلور المتبقي الحر في الأسرة)؛ 1.2. الحصول على مياه كافية واستراتيجيات التكيف ذات الصلة؛ 1.3. توافر مستلزمات النظافة الصحية وميسورية تكلفتها؛ 1.4. التخلص من النفايات الصلبة للأسر؛ 1.5. مشكلات الأسر فيما يتعلق بالصرف الصحي (عدد المشكلات المبلغ عنها) وإمكانية الوصول إلى الحمامات؛ 1.6. ميسورية تكلفة خدمات المياه والصرف الصحي (النسبة المئوية لدخل الأسر المنفق على المياه والصرف الصحي/ تنقية خزانات الصرف الصحي؛ 1.7. وصول الأسر إلى مرافق غسل الأيدي الكافية (ملاحظات)؛ 2.1. نسبة اعتلال الأمراض المنقولة بالمياه (نظام الإنذار المبكر والاستجابة/شبكة الإنذار المبكر والاستجابة للأوبئة لبيانات قطاع الصحة) (عدد الأمراض المنقولة بالمياه لكل 100 ألف استشارة)؛ 2.2. نسبة النازحين داخليًا والعائدين مقابل السكان المضيفين. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام مؤشرين باعتبارهما حاسمين لضمان أن مراحل الشدة المجمعة للمنطقة تعكس الاعتماد على المساعدات وضعف الموقع: 3.1. نسبة النازحين داخليًا المقيمين في مراكز إيواء النازحين داخليًا، و3.2. تلقي الأسر المساعدة الإنسانية في المياه والصرف الصحي والنظافة.	تقييم الأسر لمنتصف 2021 بشأن قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة (على نطاق الدولة، الدورة الصيفية)؛ السكان - التغطية على نطاق الدولة بدءًا من آب/أغسطس 2021 (فريق العمل المعني بالسكان لكل سورية وفريق العمل المعني بالنازحين داخليًا التابعين لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)؛ نسبة اعتلال الأمراض ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة.

4.5 الفجوات والقيود في المعلومات

بينما تسعى المنهجية الداعمة لإصدار اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2022 إلى اتساق أوثق مع منهجية إطار التحليل المشترك بين القطاعات (JIAF) مما كان عليه في عام 2021، يبقى العديد من الفجوات والقيود في المعلومات يتعين معالجته.

- **تنسيق وإدارة المخيمات:** في كلٍّ من شمال شرق وشمال غرب سورية، تشكل الأعمال القتالية المستمرة، ونقص الوصول، والإدارة عن بعد، والمعلومات المقدمة من منظمات متعددة عبر الحدود تحديات متعلقة بالبيانات وتتطلب من قطاع تنسيق وإدارة المخيمات الانخراط في إجراءات ضخمة لتنظيف البيانات والتحقق منها. توفّر وكالات إدارة المخيمات في شمال شرق سورية أرقامًا للسكان للإفادة بعدد المحتاجين الحالي في المخيمات. ومع ذلك، يُعتمد في شمال شرق سورية، فيما يتعلق بسكان مواقع الملاذ الأخير الأخرى، على الشركاء التنفيذيين والمنظمات غير الحكومية لإدارة المعلومات. تشمل القيود المتعلقة بذلك تواتر أنشطة الشركاء في المواقع والمنهجيات المختلفة لتحديد الفئات السكانية. يسعى قطاع تنسيق وإدارة المخيمات في شمال شرق سورية إلى مقاطعة بيانات السكان عن طريق الاستعانة بشركاء مختلفين لضمان تمثيل السكان وتسجيلهم بشكلٍ صحيح. عند حساب عدد المحتاجين فيما بعد لتنسيق وإدارة المخيمات في شمال شرق سورية، فإن أي تغيير كبير في المحتاجين سيتطلب نزوحًا كبيرًا بسبب النشاط المرتبط بالنزاع الذي يغير منطقة التأثير. لم يطرأ تغيير مماثل داخل شمال شرق سورية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، لكن حدث نزوح معين أدى إلى وصول حوالي 80 ألف شخص. لاحظ قطاع تنسيق وإدارة المخيمات وجود فجوات في المعرفة في سياق شمال غرب وشمال شرق سورية فيما يتعلق بذوي الإعاقة، وبالأخص عند تحديد الإعاقات الأقل وضوحًا. يمثل النقص المزمن في بيانات ذوي الإعاقة على مستوى موقع النازحين داخليًا تحديًا عندما يتعلق الأمر بتعزيز دمجهم في البرامج، ففي شمال غرب سورية على وجه التحديد، يواجه الشركاء في مجال العمل الإنساني تحديات تشغيلية مثل اختلاط غير المدنيين بحركات النازحين داخليًا في الوقت نفسه في كل المحورين. وتعد مشاركة الجهات الفاعلة غير الإنسانية، مثل السلطات الفعلية، قضية أخرى يجب على الشركاء التعامل معها، مع الحفاظ أيضًا على المبادئ الإنسانية.

- **التعافي المبكر:** لقد اعتمد القطاع على بيانات الأسر والأشخاص المفتاحيين، ولم يكن من الممكن استكمال البيانات التي تم جمعها مع مجموعات التركيز. وبعد مرور عشر سنوات على الأزمة، من الممكن أن يكون المشاركون قد شعروا بالتعب من عملية التقييم، ما يؤدي إلى الإجابة على الأسئلة بما يتماشى مع ما قد تولده الإجابة من حيث النتائج الملموسة، باستثناء المناطق التي يعتقدون أن الاستجابة الإنسانية لن تكون قادرة على توفير أي دعم ملموس، فمن الصعب للغاية تقليل هذا التحيز ولكن يجب مراعاته في تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات التالي.

- **التعليم:** على غرار السنة الماضية، لم تتوفر بيانات كافية للتسجيل في وقت التحليل. وقد أدى ذلك إلى عدم القدرة على تقديم معلومات بشأن التسجيل، ونسبة التلاميذ إلى المعلمين والطاقة الاستيعابية للمدارس. وبسبب جائحة كوفيد-19، تم تقليل عدد الأسئلة في تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات إلى الحد الأدنى للتخفيف من حدة المخاطر التي يتعرض لها من يجرون المقابلات/ الذين تجرى معهم المقابلات. تعرض المعلومات الوضع في البلد في وقت جمع البيانات كما تعكسه البيانات التي تم جمعها.

- **تقييم الأمن الغذائي والزراعة:** أجرى القطاع تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش في تشرين الأول/أكتوبر 2021 وتقييم الأمن الغذائي بالتنسيق مع المكتب المركزي للإحصاء وهيئة التخطيط والتعاون الدولي في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2021. وبينما كان ذلك أكبر تقييم يجمع بين تقييم الأمن الغذائي وتقييم الأمن الغذائي وسبل العيش حتى الآن ويشمل ما مجموعه 65,245 أسرة، لا تزال بعض المشكلات قائمة، وتتعلق في المقام الأول بالوصول الجغرافي والجدول الزمني للتقييم. تم الوصول إلى 258 ناحية من 270 ناحية سواء بتقييم الأمن الغذائي أو بتقييم الأمن الغذائي وسبل العيش. بالنسبة للمناطق الفرعية الاثنتي عشرة المتبقية التي لم يتم الوصول إليها بسبب القيود الأمنية، تم إجراء تحليل منفصل باستخدام البيانات الثانوية لتقدير مستويات الأمن الغذائي لهذه النواحي. علاوة على ذلك، تم التخطيط مبدئيًا لإجراء كلا التقييمين في الفترة من تموز/ يوليو إلى آب/أغسطس 2021، إلا أن التأخيرات في الحصول على موافقات هيئة الخدمات المالية المطلوبة أدى إلى تراجع التقييمات، ولم يتمكن قطاع تقييم الأمن الغذائي من إجراء التقييمات إلا في كانون الأول/ديسمبر 2021 بينما تم إجراء تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش في وقت مبكر قليلاً في تشرين الأول/ أكتوبر 2021. ومع ذلك، ساء الوضع الاقتصادي في شمال غرب سورية بشكلٍ كبير مع انخفاض قيمة الليرة التركية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021 بنحو 40 في المئة على مدى 3 أشهر، ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل كبير في تركيا وشمال غرب سورية. نظرًا لأن المناطق التي تسيطر عليها المجموعات المسلحة غير الحكومية في شمال غرب سورية تستخدم الليرة التركية، فقد أثر تدهور العملة تأثيرًا كبيرًا على القوة الشرائية للأشخاص الذين يعيشون في شمال غرب سورية. لم يُسجل هذا التدهور في تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش، حيث أُجري هذا التقييم في تشرين الأول/أكتوبر عندما لم يكن التدهور الاقتصادي بهذا السوء. ثمة حاجة إلى إجراء تقييم مستقبلي يقيّم تأثير ضعف الليرة التركية لإدراك التأثير على الأمن الغذائي للأسر في المنطقة إدراكًا تامًا.

- **الصحة:** على غرار السنوات السابقة، حيث لا تتوفر البيانات إلا على مستوى المنطقة أو المحافظة، فإن درجة الشدة الناتجة لهذا المكون تنطبق على جميع النواحي داخلها. ولتفسير التضخم الطبيعي في مؤشر المحتاجين الذي يحدث لهذه المؤشرات الفرعية الخاصة، تم تقليل العامل المرجح الإجمالي الخاص بها. تقتصر بيانات نظام رصد توافر الموارد والخدمات الصحية (HeRAMS) لشمال شرق سورية على المرافق الصحية فقط، ولا تشمل المرافق المدعومة من الجهات الفاعلية عبر الحدود، بما في ذلك أجزاء من شمال الحسكة الخاضعة حاليًا لسيطرة تركيا. قد تتسبب هذه الفجوة في البيانات في تضخم جزئي لعنصر "توافر الخدمات" في درجات الشدة لتلك النواحي البالغ عددها 39 في شمال شرق سورية الموجودة كليًا أو جزئيًا خارج سيطرة الحكومة السورية. لم تُنفَذ بعد خطط توسيع نظام رسم الخرائط لرصد توافر الموارد والخدمات الصحية في شمال شرق سورية.

- **التغذية:** تم استخدام بيانات رصد التغذية لصالح الحكومة السورية ويتم التحقق من صحة ذلك حاليًا. تم استخدام بيانات الرصد المعنية منذ إجراء استبيان سمارت في دمشق عام 2019 وأراد القطاع إدراج بيانات أحدث. وفّر استبيان سمارت بيانات شمال غرب سورية لعام 2021. ستعزز البيانات النوعية للتغذية الاستجابة المعنية بالتغذية، ولكن انخفضت وتيرة الأنشطة مثل مجموعات التركيز ومقابلات المُعلمين الرئيسيين في عام 2021 بسبب القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19 ونقص التمويل. وثمة حاجة إلى مزيد من الاستثمار في الاستبيانات والتقييمات لتتمكن من رصد وضع التغذية بشكل كافٍ. ويُعد التنسيق مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة ضروريًا إلى جانب وجود وضع أمني مواتٍ. وفي حالة تدهور الوضع الأمني، ستمثل القدرة على رصد حالة التغذية تحديًا، على سبيل المثال في شمال غرب سورية، لن يكون من الممكن إبقاء أنظمة المعلومات والرصد لوضع التغذية عاملة إذا لم يتم تجديد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعد

كانون الأول/ديسمبر 2021. سيؤثر ذلك على تدفق معلومات التغذية في عام 2022. ومع ذلك، يخطط قطاع التغذية لإجراء سلسلة من الاستبيانات بما في ذلك استبيان سمارت، والاستبيان العنقودي متعدد المؤشرات والتقييمات بالإضافة إلى جمع البيانات النوعية في عام 2022.

- **الحماية**: أصبح الحصول على موافقات لتقييمات الاحتياجات من السلطات السورية للمناطق التي تسيطر عليها الحكومة أمرًا يزداد صعوبة منذ عام 2018 (آخر مرة تم فيها إجراء تقييم قطاع الحماية المعتمد من الحكومة السورية للأراضي التي تسيطر عليها الحكومة في عام 2017). وقد أدى ذلك إلى زيادة الاعتماد على تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات للحصول على معلومات حول اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية في القطاع وخطة الاستجابة الإنسانية اللاحقة. يتلقى قطاع الحماية قدرًا هائلاً من البيانات من خلال تقييم المُعلم الرئيسي الخاص المعني بالحماية كجزء من عملية تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات بقيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، وتقييم الاحتياجات متعددة القطاعات للأسر أيضًا. تستطيع مناطق شمال غرب روسية، وشمال شرق روسية أيضًا إجراء رصد وتقييم دوري للحماية بقيود متفاوتة على أحجام العينات وشمولها. سيواصل قطاع الحماية التفاوض مع حكومة سورية والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية لإجراء التقييمات بما في ذلك مراقبة الحماية المنتظمة والمحسّنة في جميع المواقع في البلد.

- **المأوى والمواد غير الغذائية:** كان المصدر الرئيسي للبيانات المستخدمة في التحليل القطاعي هو بيانات تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات، حيث تأخرت الموافقة على التقييم القطاعي على مستوى البلاد. ويوجد عدد من القيود على البيانات المتاحة، بما في ذلك المستوى المحدود للبيانات التمثيلية، على سبيل المثال، الفئات السكانية. وينطبق ذلك بشكل خاص على بيانات العائدين، حيث لم تتم مقابلة أي عائدين في طرطوس، وتمت مقابلة 17 في السويداء، و3 في دمشق، و1 في اللاذقية، و11 في القنيطرة. تقتصر مؤشرات الضرر على أسئلة بسيطة وملاحظات القائمين بالتعداد من غير الفنيين. بالإضافة إلى ذلك، تم تقييم المآوي الحالية للأشخاص الذين تمت مقابلتهم، وليس المآوي الأصلية. وبالتالي، يعكس المؤشر مأوى المشاركين الذين لن يعيشوا على الأرجح في مآوٍ متضررة من المستوى الثالث فأكثر. قد تكون احتياجات المأوى منحازة مع الإبلاغ بأن 78% من المآوي التي تم تقييمها غير متضررة في جميع أنحاء سورية. كان الوصول إلى مواقع النازحين داخليًا محدودًا في شمال غرب سورية، وهذا قد يؤدي إلى تحيز الاستجابات ومن ثم الاحتياجات إلى المأوى والمواد غير الغذائية. تم إجراء تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات2021 في أواخر الصيف/ أوائل الخريف، وبالتالي ربما لم يبلغ المشاركون أن الاحتياجات الحيوية مثل التجهيز لفصل الشتاء تعد ذات أولوية قصوى. تم تغيير بعض درجات الشدة بناءً على تعقيبات الخبراء (20 موقعًا في محافظات حلب ودرعا واللاذقية). يعتمد عدد المحتاجين على درجة الشدة المحسوبة وتقديرات السكان الخاصة بفريق العمل المعني بالسكان. ولا تعكس التقديرات دائمًا الأرقام السكانية الفعلية و/ أو تجمعات الفئات السكانية في الواقع مما يحد من تقدير المحتاجين للمساعدة.

- **المياه والصرف الصحي والنظافة:** يتم جمع البيانات من خلال مقابلة فرد واحد فقط من الأسرة، ومن ثم تكون مستندة إلى معرفة وتصورات هذا الفرد. لا تقدم البيانات دائمًا الصورة الكاملة بشأن أنظمة المياه والصرف الصحي والنظافة على مستوى المجتمع ومستوى أعلى نظرًا لكونه تقييمًا على مستوى الأسر. يجب على الشركاء استكمال مجموعات البيانات بمعلومات من المعلمين الرئيسيين يتمتعون بالمعرفة المتخصصة (مديرو المخيمات، مشغلو محطات الضخ/ محطات المعالجة، وما إلى ذلك) أو بيانات من التقييمات الأخرى (التقييمات الفنية لأنظمة المياه، وما إلى ذلك) وتعد البيانات ممثلة على صعيد الناحية. لا يمكن الاسترشاد بالتحليل على مستوى أقل من الناحية إلا بناءً على عدد الاستبيانات. لم تخضع جميع المجتمعات ومخيمات/ مواقع النازحين داخليًا في ناحية للتقييم. وبعض المؤشرات عرضة لدرجة من عدم الدقة. وطبيعة مجموعة البيانات في إطار زمني محدد. ومحدودية مصادر البيانات لأوضاع المياه والصرف الصحي والنظافة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين ومجموعات التركيز الأخرى ذات الاهتمام. ومحدودية إمكانية توسيع مصادر البيانات لتشمل المعلمين الرئيسيين من السلطات الفعلية أو مرافق المياه والصرف الصحي العامة. وعلى مستوى الأسرة، لم يتم تقييم مسائل محددة تتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب خطأ بأداة جمع البيانات. سيتم جمع البيانات خلال الجولة القادمة من التقييم في الشتاء. تخضع حسابات المحتاجين ونقاط شدة الاحتياج لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة للقيود ذاتها التي تستند إليها التقييمات التي تجمع البيانات بموجبها (بما في ذلك المصادر الثانوية).

التركيبة السكانية المقدرة، والشدة بين القطاعات، والمحتاجون

حسب الناحية

المعلومات الإدارية			تقديرات السكان (آب/أغسطس 2021، فريق العمل المعني بالسكان)					النازحون داخليًا في التجمعات العشوائية غير الرسمية، والمخيمات المخططة، والمآوي الجماعية، ومراكز الانتقال العابر			الشدة بين القطاعات والمحتاجين	
المحافظة	المنطقة	الناحية	المقيمون	النازحون داخليًا	العائدون تلقائيًا من النازحين داخليًا	إجمالي السكان	النسبة المئوية للنازحين داخليًا والعائدون تلقائيًا من النازحين داخليًا من السكان	عدد المواقع/ المخيمات	عدد النازحين داخليًا في المواقع/ المخيمات (كانون الثاني/يناير / شباط/ فبراير 2021)	النسبة المئوية للنازحين داخليًا في المواقع/ المخيمات	الشدة	المحتاجون للمساعدة
حلب	أعزاز	أعزاز	65,357	235,939	-	301,296	78%	37	154,675	66%	4	271,166
حلب	أعزاز	أخترين	48,676	47,213	240	96,129	49%	15	12,201	26%	4	86,516
حلب	أعزاز	تل رفعت	12,983	51,024	-	64,007	80%	-	-		3	34,763
حلب	أعزاز	مارع	22,171	47,580	30	69,781	68%	5	4,992	10%	4	62,802
حلب	أعزاز	نبّل	34,174	14,196	-	48,370	29%	-	-		3	11,782
حلب	أعزاز	صوران	34,792	61,176	12	95,980	64%	13	20,850	34%	4	86,382
حلب	عفرين	عفرين	74,392	119,663	-	194,055	62%	57	33,698	28%	4	174,650
حلب	عفرين	بلبل	7,197	28,276	140	35,613	80%	-	-		4	20,143
حلب	عفرين	جنديرس	23,174	71,356	-	94,530	75%	21	14,533	20%	4	84,271
حلب	عفرين	راجو	21,937	27,324	90	49,351	56%	7	1,436	5%	4	44,415
حلب	عفرين	شران	9,106	43,462	-	52,568	83%	30	12,187	28%	4	47,311
حلب	عفرين	شيخ الحديد	8,145	4,221	-	12,366	34%	-	-		4	11,129
حلب	عفرين	معبطلي	15,107	12,692	-	27,799	46%	11	4,894	39%	4	25,019
حلب	عين العرب	عين العرب	82,973	4,324	93	87,390	5%	-	-		3	6,908
حلب	عين العرب	شيوخ تحتاني	16,064	-	-	16,064	0%	-	-		3	121
حلب	عين العرب	صرين	50,307	1,319	14	51,640	3%	-	-		3	7,981
حلب	الباب	الباب	92,672	97,869	-	190,541	51%	25	32,481	33%	4	171,487
حلب	الباب	تادف	19,242	448	187	19,877	3%	-	-		4	17,545
حلب	الباب	دير حافر	18,773	168	2,044	20,985	11%	-	-		3	18,047
حلب	الباب	الراعي	16,223	7,417	-	23,640	31%	-	-		4	21,071
حلب	الباب	كويرس شرقي	15,030	-	-	15,030	0%	-	-		3	12,024
حلب	الباب	رسم حرمل الإمام	17,790	-	1,255	19,045	7%	-	-		3	16,569
حلب	الباب	عريمة	31,666	10,689	406	42,761	26%	4	2,220	21%	4	38,485
حلب	السفيرة	السفيرة	38,498	521	-	39,019	1%	-	-		3	29,705
حلب	السفيرة	خناصر	220	-	-	220	0%	-	-		3	176
حلب	السفيرة	بنان	2,155	-	-	2,155	0%	-	-		3	1,509
حلب	السفيرة	الحاجب	560	-	-	560	0%	-	-		3	392
حلب	جرابلس	جرابلس	45,212	36,843	-	82,055	45%	24	32,709	89%	4	73,850
حلب	جرابلس	غندورة	17,852	12,535	-	30,387	41%	8	7,926	63%	4	27,348
حلب	جبل سمعان	جبل سمعان	1,461,082	168,677	16,184	1,645,943	11%	3	485	0.3%	3	739,858
حلب	جبل سمعان	الأتارب	96,353	87,061	265	183,679	48%	53	69,788	80%	5	183,679
حلب	جبل سمعان	تل الضمان	4,288	52	-	4,340	1%	-	-		3	3,335
حلب	جبل سمعان	حريتان	2,512	120	360	2,992	%16	-	-		3	1,705
حلب	جبل سمعان	دارة عزة	38,152	29,515	275	67,942	44%	14	8,326	28%	4	61,148
حلب	جبل سمعان	زربة	1,042	-	120	1,162	10%	-	-		3	883
حلب	جبل سمعان	الحاضر	3,562	188	30	3,780	6%	-	-		3	2,900
حلب	منبج	منبج	251,600	54,235	300	306,135	18%	44	11,240	21%	3	187,929
حلب	منبج	أبو قلقل	53,260	5,245	-	58,505	9%	-	-		3	22,107
حلب	منبج	الخفسة	84,995	2,425	-	87,420	3%	-	-		3	67,270
حلب	منبج	مسكنة	39,250	-	-	39,250	0%	-	-		3	31,400
الحسكة	الحسكة	الحسكة	142,875	127,639	746	271,260	47%	58	28,871	23%	4	244,134
الحسكة	الحسكة	تل تمر	33,444	18,897	-	52,341	36%	50	11,509	61%	3	41,873
الحسكة	الحسكة	الشدادي	35,290	1,901	146	37,337	5%	-	-		3	29,870
الحسكة	الحسكة	مركدة	15,531	536	40	16,107	4%	-	-		3	12,886
الحسكة	الحسكة	بئر الحلو الوردية	8,524	383	-	8,907	4%	-	-		4	7,937
الحسكة	الحسكة	العريشة	28,064	15,516	83	43,663	36%	2	14,720	95%	3	34,930
الحسكة	الحسكة	الهول	8,581	61,564	-	70,145	88%	1	58,747	95%	3	58,747
الحسكة	المالكية	المالكية	74,985	13,333	125	88,443	15%	3	6,349	48%	4	79,599
الحسكة	المالكية	الجوادية	24,990	2,580	-	27,570	9%	-	-		3	22,056
الحسكة	المالكية	اليعربية	26,801	1,015	-	27,816	4%	-	-		3	22,253
الحسكة	القامشلي	القامشلي	237,883	62,547	321	300,751	21%	-	-		3	240,601
الحسكة	القامشلي	تل حميس	28,820	604	-	29,424	2%	-	-		3	23,539
الحسكة	القامشلي	عامودا	31,559	17,158	29	48,746	35%	-	-		3	38,997
الحسكة	القامشلي	قحطانية	25,994	2,505	-	28,499	9%	-	-		4	25,649
الحسكة	رأس العين	رأس العين	46,291	15,783	1,087	63,161	27%	-	-		3	50,529
الحسكة	رأس العين	الدرباسية	31,049	3,328	96	34,473	10%	1	50	2%	3	27,578

المعلومات الإدارية			تقديرات السكان (آب/أغسطس 2021، فريق العمل المعني بالسكان)					النازحون داخليًا في التجمعات العشوائية غير الرسمية، والمخيمات المخططة، والمآوي الجماعية، ومراكز الانتقال العابر			الشدة بين القطاعات والمحتاجين	
المحافظة	المنطقة	الناحية	المقيمون	النازحون داخليًا	العائدون تلقائيًا من النازحين داخليًا	إجمالي السكان	النسبة المئوية للنازحين داخليًا والعائدون تلقائيًا من النازحين داخليًا من السكان	عدد المواقع/ المخيمات	عدد النازحين داخليًا في المواقع/ المخيمات (كانون الثاني/يناير / شباط/فبراير 2021)	النسبة المئوية للنازحين داخليًا في المواقع/ المخيمات	الشدة	المحتاجون للمساعدة
الرقة	الرقة	الرقة	269,814	122,712	986	393,512	31%	72	101,807	83%	4	354,161
الرقة	الرقة	السبخة	27,110	1,900	-	29,010	7%	4	725	38%	4	26,109
الرقة	الرقة	الكرامة	38,644	15,183	-	53,827	28%	4	766	5%	3	43,062
الرقة	الرقة	معدن	14,202	185	-	14,387	1%	1	185	100%	4	12,948
الرقة	الثورة	الثورة	58,430	18,270	20	76,720	24%	21	3,433	19%	3	61,376
الرقة	الثورة	المنصورة	37,193	9,066	-	46,259	20%	14	4,980	55%	4	41,633
الرقة	الثورة	الجرنية	34,929	3,489	-	38,418	9%	3	2,829	81%	4	34,576
الرقة	تل أبيض	تل أبيض	38,606	6,078	145	44,829	14%	-	-		4	39,959
الرقة	تل أبيض	سلوك	35,664	2,678	-	38,342	7%	1	135	5%	4	34,508
الرقة	تل أبيض	عين عيسى	35,743	1,555	425	37,723	5%	-	-		4	25,049
السويداء	السويداء	السويداء	143,122	48,340	-	191,462	25%	4	399	0.8%	3	145,329
السويداء	السويداء	المزرعة	19,098	2,010	-	21,108	10%	-	-		3	14,637
السويداء	السويداء	المشنف	14,328	171	-	14,499	1%	-	-		3	10,453
السويداء	صلخد	صلخد	24,977	2,652	-	27,629	10%	-	-		3	19,107
السويداء	صلخد	القريا	9,600	1,697	-	11,297	15%	-	-		3	8,949
السويداء	صلخد	الغارية	4,582	270	-	4,852	6%	-	-		2	1,192
السويداء	صلخد	ذيبان	6,101	451	-	6,552	7%	-	-		3	5,142
السويداء	صلخد	ملح	12,930	577	-	13,507	4%	-	-		3	6,961
السويداء	شهبا	شهبا	29,264	9,904	-	39,168	25%	-	-		3	18,792
السويداء	شهبا	شقا	18,473	2,743	-	21,216	13%	-	-		3	16,973
السويداء	شهبا	عريقة	11,652	1,101	120	12,873	9%	-	-		3	6,320
السويداء	شهبا	الصورة الصغيرة	14,490	1,397	-	15,887	9%	-	-		3	12,463
دمشق	دمشق	دمشق	1,218,564	609,682	599	1,828,845	33%	3	717	0.1%	3	912,812
درعا	الصنمين	الصنمين	131,429	1,987	245	133,661	2%	-	-		3	61,331
درعا	الصنمين	المسمية	11,413	99	42	11,554	1%	-	-		4	10,399
درعا	الصنمين	غباغب	53,991	3,186	4	57,181	6%	-	-		3	43,128
درعا	درعا	درعا	133,719	59,698	165	193,582	31%	-	-		3	50,086
درعا	درعا	بصرى الشام	37,314	5,414	13	42,741	13%	-	-		3	18,533
درعا	درعا	خربة غزالة	47,320	311	108	47,739	1%	-	-		2	9,341
درعا	درعا	الشجرة	41,848	458	12	42,318	1%	-	-		4	38,087
درعا	درعا	داعل	40,342	654	14	41,010	2%	-	-		4	36,909
درعا	درعا	مزيريب	93,682	17,152	166	111,000	%16	-	-		4	99,900
درعا	درعا	جيزة	26,965	2,821	26	29,812	10%	-	-		3	10,767
درعا	درعا	المسيفرة	37,140	2,796	53	39,989	7%	-	-		3	27,070
درعا	إزرع	إزرع	62,003	3,810	67	65,880	6%	-	-		4	59,292
درعا	إزرع	جاسم	36,524	1,336	13	37,873	4%	-	-		3	18,346
درعا	إزرع	حراك	45,058	1,105	32	46,195	2%	-	-		3	36,956
درعا	إزرع	نوى	57,746	2,108	27	59,881	4%	-	-		3	44,246
درعا	إزرع	الشيخ مسكين	39,470	65	23	39,558	0%	-	-		3	23,444
درعا	إزرع	تسيل	25,325	155	30	25,510	1%	-	-		4	22,959
دير الزور	البوكمال	البوكمال	59,558	-	442	60,000	1%	-	-		4	51,806
دير الزور	البوكمال	هجين	71,700	34,835	638	107,173	33%	1	160	0.5%	4	96,456
دير الزور	البوكمال	الجلاء	15,019	-	14	15,033	0%	-	-		4	13,099
دير الزور	البوكمال	سوسة	24,862	5,358	703	30,923	20%	-	-		4	27,831
دير الزور	الميادين	الميادين	83,351	-	1,785	85,136	2%	-	-		4	55,000
دير الزور	الميادين	ذيبان	41,973	8,571	8	50,552	17%	-	-		4	45,497
دير الزور	الميادين	العشارة	150,025	-	1,695	151,720	1%	-	-		4	100,000
دير الزور	دير الزور	دير الزور	216,236	62,531	674	279,441	23%	3	6,625	11%	4	243,595
دير الزور	دير الزور	كسرة	74,803	45,612	330	120,745	38%	16	30,306	66%	4	108,671
دير الزور	دير الزور	البصيرة	37,016	4,514	9	41,539	11%	20	1,785	40%	4	37,385
دير الزور	دير الزور	موحسن	9,623	25	35	9,683	1%	-	-		3	2,373
دير الزور	دير الزور	التبني	85,291	-	120	85,411	0%	-	-		4	74,446
دير الزور	دير الزور	خشام	28,560	2,461	-	31,021	8%	4	318	13%	4	27,919
دير الزور	دير الزور	صور	32,525	6,794	25	39,344	17%	1	80	1%	4	35,410
حماة	السلمية	السلمية	204,575	32,677	-	237,252	14%	-	-		3	117,255
حماة	السلمية	بري شرقي	15,095	109	-	15,204	1%	-	-		4	13,550
حماة	السلمية	السعن	12,880	-	-	12,880	0%	-	-		4	11,592
حماة	السلمية	صبورة	18,344	-	-	18,344	0%	-	-		2	18,164
حماة	السلمية	عقيربات	2,307	-	-	2,307	0%	-	-		4	2,076
حماة	السقيلبية	السقيلبية	33,373	6,633	3,465	43,471	23%	-	-		3	22,284
حماة	السقيلبية	تل سلحب	17,050	100	-	17,150	1%	-	-		3	13,720
حماة	السقيلبية	الزيارة	1,953	843	110	2,906	33%	-	-		4	2,587

المعلومات الإدارية			تقديرات السكان (آب/أغسطس 2021، فريق العمل المعني بالسكان)				النازحون داخليًا في التجمعات العشوائية غير الرسمية، والمخيمات المخططة، والمآوي الجماعية، ومراكز الانتقال العابر			الشدة بين القطاعات والمحتاجين	
المحافظة	المنطقة	الناحية	المقيمون	النازحون داخليًا	العائدون تلقائيًا من النازحين داخليًا	إجمالي السكان	النسبة المئوية للنازحين داخليًا والعائدون تلقائيًا من النازحين داخليًا من السكان	عدد المواقع/ المخيمات	عدد النازحين داخليًا في المواقع/ المخيمات (كانون الثاني/يناير / شباط/فبراير 2021)	النسبة المئوية للنازحين داخليًا في المواقع/ المخيمات	الشدة	المحتاجون للمساعدة
حماة	السقيلبية	شطحة	15,409	-	-	15,409	0%	-	-		2	4,787
حماة	السقيلبية	قلعة المضيق	5,945	-	320	6,265	5%	-	-		4	5,058
حماة	حماة	حماة	587,394	166,019	400	753,813	22%	6	2,960	2%	3	571,140
حماة	حماة	صوران	30,355	410	1,334	32,099	5%	-	-		3	19,590
حماة	حماة	حربنفسه	49,401	666	151	50,218	2%	-	-		3	39,798
حماة	حماة	الحمراء	10,803	67	-	10,870	1%	-	-		3	8,005
حماة	مصياف	مصياف	65,911	201	-	66,112	0%	-	-		2	56,164
حماة	مصياف	جب رملة	40,023	-	-	40,023	0%	-	-		2	39,656
حماة	مصياف	عوج	39,344	8,212	-	47,556	17%	-	-		2	32,005
حماة	مصياف	عين حلاقيم	20,655	897	-	21,552	4%	-	-		2	8,643
حماة	مصياف	وادي العيون	19,987	6,946	-	26,933	26%	-	-		2	18,911
حماة	محردة	محردة	37,403	2,030	612	40,045	7%	-	-		3	26,013
حماة	محردة	كفر زيتا	1,234	-	-	1,234	0%	-	-		3	987
حماة	محردة	كرناز	6,980	1,101	120	8,201	15%	-	-		3	6,209
حمص	المخرم	المخرم	44,786	1,256	-	46,042	3%	-	-		2	16
حمص	المخرم	جب الجراح	21,701	-	190	21,891	1%	-	-		3	-
حمص	القصير	القصير	52,058	11,120	134	63,312	18%	-	-		4	50,941
حمص	الرستن	الرستن	85,712	976	86	86,774	1%	-	-		3	3,960
حمص	الرستن	تلبيسة	95,964	2,966	112	99,042	3%	-	-		3	14,501
حمص	حمص	حمص	436,932	192,592	3,870	633,394	31%	5	397	0.2%	3	303,072
حمص	حمص	تلدو	68,991	855	30	69,876	1%	-	-		3	53,777
حمص	حمص	خربة تين نور	73,359	3,183	24	76,566	4%	-	-		2	16,038
حمص	حمص	عين النسر	32,071	2,158	-	34,229	6%	-	-		3	24,241
حمص	حمص	الفرقلس	15,518	10,193	-	25,711	40%	-	-		4	23,140
حمص	حمص	الرقاما	22,526	6,235	-	28,761	22%	-	-		4	21,631
حمص	حمص	القريتين	7,301	-	130	7,431	2%	-	-		3	4,747
حمص	حمص	مهين	1,930	-	1,700	3,630	47%	-	-		3	33
حمص	حمص	حسياء	37,034	10,062	-	47,096	21%	4	4,052	40%	3	33,094
حمص	حمص	صدد	6,645	416	-	7,061	6%	-	-		2	-
حمص	حمص	القبو	40,405	-	-	40,405	0%	-	-		2	15,392
حمص	حمص	شين	30,363	2,850	-	33,213	9%	-	-		1	-
حمص	تدمر	تدمر	3,337	-	80	3,417	2%	-	-		3	2,734
حمص	تدمر	السخنة	4,066	-	-	4,066	0%	-	-		4	1,830
حمص	تلكلخ	تلكلخ	40,851	1,315	170	42,336	4%	-	-		2	6,434
حمص	تلكلخ	حديدة	44,044	-	-	44,044	0%	-	-		1	-
حمص	تلكلخ	الناصرة	20,417	36,963	-	57,380	64%	-	-		1	-
حمص	تلكلخ	الحواش	23,931	20,831	160	44,922	47%	-	-		1	2,580
إدلب	المعرة	معرة النعمان	-	-	70	70	100%	-	-		3	37
إدلب	المعرة	خان شيخون	1,236	114	1,308	2,658	53%	-	-		4	1,865
إدلب	المعرة	سنجار	10,588	-	695	11,283	6%	-	-		3	8,485
إدلب	المعرة	كفر نبل	25	118	75	218	89%	-	-		4	82
إدلب	المعرة	التمانعة	2,656	-	530	3,186	17%	-	-		3	2,381
إدلب	المعرة	جيش	-	-	-	-	#DIV/0!	-	-		4	-
إدلب	أريحا	أريحا	80,594	22,688	1,382	104,664	23%	2	333	1%	4	93,332
إدلب	أريحا	إحسم	22,079	4,898	5,125	32,102	31%	-	-		5	29,580
إدلب	أريحا	محمبل	30,248	12,942	118	43,308	30%	1	907	7%	4	38,977
إدلب	حارم	حارم	26,050	45,374	-	71,424	64%	20	19,566	43%	5	71,424
إدلب	حارم	دانا	173,432	953,103	-	1,126,535	85%	573	911,703	96%	5	1,126,535
إدلب	حارم	سلقين	73,619	148,648	-	222,267	67%	39	36,193	24%	4	200,040
إدلب	حارم	كفر تخاريم	20,200	15,551	-	35,751	43%	8	3,943	25%	3	28,601
إدلب	حارم	قورقانيا	38,987	64,641	-	103,628	62%	33	27,754	43%	4	93,265
إدلب	حارم	أرمناز	39,386	37,453	-	76,839	49%	32	15,595	42%	3	61,471
إدلب	إدلب	إدلب	154,076	140,714	497	295,287	48%	18	12,957	9%	3	220,275
إدلب	إدلب	أبو الضهور	2,650	-	-	2,650	0%	-	-		3	1,254
إدلب	إدلب	بنش	22,903	29,260	538	52,701	57%	7	2,079	7%	4	47,431
إدلب	إدلب	سراقب	1,090	86	200	1,376	21%	-	-		2	264
إدلب	إدلب	تفتناز	19,356	3,239	739	23,334	17%	-	-		4	21,324
إدلب	إدلب	معرة مصرين	73,617	256,955	85	330,657	78%	238	231,059	90%	5	330,657
إدلب	إدلب	سرمين	12,468	2,372	825	15,665	20%	1	249	10%	4	15,051
إدلب	جسر الشغور	جسر الشغور	77,361	23,036	3,194	103,591	25%	-	-		4	100,315
إدلب	جسر الشغور	بداما	16,147	37,615	110	53,872	70%	52	21,974	58%	4	48,485

المعلومات الإدارية			تقديرات السكان (آب/أغسطس 2021، فريق العمل المعني بالسكان)			النازحون داخليًا في التجمعات العشوائية غير الرسمية، والمخيمات المخططة، والمآوي الجماعية، ومراكز الانتقال العابر				الشدة بين القطاعات والمحتاجين	
المحافظة	المنطقة	الناحية	المقيمون	النازحون داخليًا	العائدون تلقائيًا من النازحين داخليًا	إجمالي السكان	النسبة المئوية للنازحين داخليًا والعائدون تلقائيًا من النازحين داخليًا من السكان	عدد المواقع/ المخيمات	عدد النازحين داخليًا في المواقع/ المخيمات (كانون الثاني/يناير / شباط/فبراير 2021)	النسبة المئوية للنازحين داخليًا في المواقع/ المخيمات	الشدة	المحتاجون للمساعدة
إدلب	جسر الشغور	دركوش	48,271	38,895	-	87,166	45%	29	13,189	34%	4	78,449
إدلب	جسر الشغور	الجانودية	26,997	30,792	-	57,789	53%	20	9,429	31%	4	52,010
اللاذقية	الحفة	الحفة	14,800	1,280	-	16,080	8%	-	-		3	1,391
اللاذقية	الحفة	صلنفة	7,167	540	-	7,707	7%	-	-		3	1,090
اللاذقية	الحفة	عين التينة	4,350	475	-	4,825	10%	-	-		3	110
اللاذقية	الحفة	كنسبا	1,359	-	-	1,359	0%	-	-		3	206
اللاذقية	الحفة	مزيرعة	9,910	655	-	10,565	6%	-	-		2	-
اللاذقية	القرداحة	القرداحة	41,662	2,675	-	44,337	6%	-	-		3	1,589
اللاذقية	القرداحة	حرف المسيترة	6,113	400	-	6,513	6%	-	-		2	73
اللاذقية	القرداحة	الفاخورة	17,375	940	-	18,315	5%	-	-		3	648
اللاذقية	القرداحة	جوبة برغال	6,423	480	-	6,903	7%	-	-		3	2,526
اللاذقية	جبلة	جبلة	70,744	21,436	-	92,180	23%	-	-		3	16,187
اللاذقية	جبلة	عين الشرقية	13,516	1,020	-	14,536	7%	-	-		2	147
اللاذقية	جبلة	القطيلبية	27,381	1,590	-	28,971	5%	-	-		3	889
اللاذقية	جبلة	عين شقاق	12,011	690	-	12,701	5%	-	-		3	275
اللاذقية	جبلة	دالية	11,344	690	-	12,034	6%	-	-		3	515
اللاذقية	جبلة	بيت ياشوط	10,421	705	-	11,126	6%	-	-		3	594
اللاذقية	اللاذقية	اللاذقية	517,250	410,286	-	927,536	44%	2	446	0.1%	4	356,395
اللاذقية	اللاذقية	البهلولية	10,031	667	-	10,698	6%	-	-		3	116
اللاذقية	اللاذقية	ربيعة	-	-	-	-	#DIV/0!	-	-		3	-
اللاذقية	اللاذقية	عين البيضا	12,180	1,188	-	13,368	9%	-	-		3	703
اللاذقية	اللاذقية	قسطل معاف	12,502	2,060	-	14,562	14%	-	-		3	1,076
اللاذقية	اللاذقية	كسب	1,577	605	-	2,182	28%	-	-		3	461
اللاذقية	اللاذقية	الهنادي	17,000	935	-	17,935	5%	-	-		2	-
القنيطرة	الفيق	فيق	2,346	213	-	2,559	8%	-	-		3	2,047
القنيطرة	القنيطرة	القنيطرة	6,902	709	-	7,611	9%	2	337	48%	3	6,089
القنيطرة	القنيطرة	خان أرنبة	65,973	564	8,309	74,846	12%	-	-		3	58,102
القنيطرة	القنيطرة	الخشينة	25,883	2,266	-	28,149	8%	-	-		3	22,302
ريف دمشق	القطيفة	القطيفة	44,840	2,900	-	47,740	6%	-	-		3	37,786
ريف دمشق	القطيفة	جيرود	27,707	516	-	28,223	2%	-	-		3	20,794
ريف دمشق	القطيفة	معلولا	12,956	35	-	12,991	0%	-	-		2	1,905
ريف دمشق	القطيفة	رهيبة	25,925	2,084	-	28,009	7%	-	-		3	22,407
ريف دمشق	النبك	النبك	33,875	20,388	-	54,263	38%	-	-		3	43,410
ريف دمشق	النبك	دير عطية	33,833	9,286	-	43,119	22%	-	-		3	34,495
ريف دمشق	التل	التل	51,713	202,027	-	253,740	80%	1	154	0.1%	4	228,366
ريف دمشق	التل	صيدنايا	12,195	175	-	12,370	1%	-	-		3	8,335
ريف دمشق	التل	رنكوس	9,844	130	-	9,974	1%	-	-		3	7,979
ريف دمشق	الزبداني	الزبداني	17,272	11,467	190	28,929	40%	-	-		3	21,808
ريف دمشق	الزبداني	الديماس	13,341	2,690	347	16,378	19%	-	-		3	11,960
ريف دمشق	الزبداني	عين الفيجة	14,099	12,731	500	27,330	48%	-	-		3	21,232
ريف دمشق	الزبداني	مضايا	28,211	2,679	28	30,918	9%	-	-		4	27,826
ريف دمشق	الزبداني	سرغايا	14,867	325	-	15,192	2%	-	-		4	12,590
ريف دمشق	داريا	مركز داريا	41,618	2,084	3,885	47,587	13%	-	-		4	42,828
ريف دمشق	داريا	صحنايا	24,361	21,956	-	46,317	47%	-	-		3	37,054
ريف دمشق	داريا	الحجر الأسود	646	-	3,049	3,695	83%	-	-		4	3,326
ريف دمشق	دوما	دوما	63,987	8,157	662	72,806	12%	-	-		3	56,578
ريف دمشق	دوما	حرستا	97,736	71,958	329	170,023	43%	-	-		4	153,021
ريف دمشق	دوما	السبع بيار	3,772	12,167	-	15,939	76%	-	-		4	14,345
ريف دمشق	دوما	الضمير	21,284	10,262	-	31,546	33%	-	-		4	28,391
ريف دمشق	دوما	النشابية	12,530	1,560	-	14,090	11%	-	-		5	14,090
ريف دمشق	دوما	الغزلانية	35,930	39,479	74	75,483	52%	-	-		4	67,935
ريف دمشق	دوما	حران العواميد	17,710	324	-	18,034	2%	-	-		4	16,231
ريف دمشق	قطنا	قطنا	151,471	148,855	-	300,326	50%	-	-		3	227,036
ريف دمشق	قطنا	بيت جن	7,343	127	54	7,524	2%	-	-		3	1,389
ريف دمشق	قطنا	سعسع	59,169	9,327	70	68,566	14%	2	28	0.3%	3	17,236
ريف دمشق	ريف دمشق	الكسوة	87,809	57,067	441	145,317	40%	1	900	2%	3	64,449
ريف دمشق	ريف دمشق	ببيلا	299,662	35,644	158	335,464	11%	1	136	0.4%	4	301,918
ريف دمشق	ريف دمشق	جرمانا	304,812	301,645	-	606,457	50%	-	-		4	545,811
ريف دمشق	ريف دمشق	المليحة	8,808	-	512	9,320	5%	-	-		3	7,456
ريف دمشق	ريف دمشق	كفر بطنا	30,963	8,313	138	39,414	21%	-	-		4	35,473
ريف دمشق	ريف دمشق	عربين	18,373	2,077	550	21,000	13%	-	-		4	14,726

المعلومات الإدارية			تقديرات السكان (آب/أغسطس 2021، فريق العمل المعني بالسكان)					النازحون داخليًا في التجمعات العشوائية غير الرسمية، والمخيمات المخططة، والمآوي الجماعية، ومراكز الانتقال العابر			الشدة بين القطاعات والمحتاجين	
المحافظة	المنطقة	الناحية	المقيمون	النازحون داخليًا	العائدون تلقائيًا من النازحين داخليًا	إجمالي السكان	النسبة المئوية للنازحين داخليًا والعائدون تلقائيًا من النازحين داخليًا من السكان	عدد المواقع/ المخيمات	عدد النازحين داخليًا في المواقع/ المخيمات (كانون الثاني/يناير / شباط/فبراير 2021)	النسبة المئوية للنازحين داخليًا في المواقع/ المخيمات	الشدة	المحتاجون للمساعدة
ريف دمشق	ريف دمشق	القادسية	244,056	104,353	44	348,453	30%	-	-		4	225,551
ريف دمشق	يبرود	يبرود	21,018	12,766	-	33,784	38%	-	-		4	30,406
ريف دمشق	يبرود	عسال الورد	5,538	368	-	5,906	6%	-	-		3	4,099
طرطوس	بانياس	بانياس	89,060	19,433	-	108,493	18%	-	-		2	22,820
طرطوس	بانياس	الروضة	12,375	1,204	-	13,579	9%	-	-		2	1,734
طرطوس	بانياس	تالين	8,170	1,113	-	9,283	12%	-	-		2	835
طرطوس	الدريكيش	الدريكيش	36,453	12,497	-	48,950	26%	-	-		3	12,350
طرطوس	الدريكيش	جنينة رسلان	9,520	1,043	-	10,563	10%	-	-		2	2,486
طرطوس	الدريكيش	حمين	8,390	936	-	9,326	10%	-	-		2	2,135
طرطوس	الدريكيش	دوير رسلان	13,315	1,700	-	15,015	11%	-	-		2	1,750
طرطوس	القدموس	العنازة	18,053	1,993	-	20,046	10%	-	-		2	1,146
طرطوس	القدموس	القدموس	22,041	4,118	-	26,159	%16	-	-		3	7,156
طرطوس	القدموس	حمام واصل	11,123	1,048	-	12,171	9%	-	-		3	4,482
طرطوس	القدموس	الطواحين	8,385	1,276	-	9,661	13%	-	-		2	381
طرطوس	صافيتا	صافيتا	55,545	15,429	-	70,974	22%	-	-		3	22,677
طرطوس	صافيتا	مشتى الحلو	14,108	7,388	-	21,496	34%	-	-		3	13,228
طرطوس	صافيتا	البارقية	7,060	709	-	7,769	9%	-	-		2	157
طرطوس	صافيتا	سبة	7,125	1,075	-	8,200	13%	-	-		2	826
طرطوس	صافيتا	السيسنية	20,155	2,645	-	22,800	12%	-	-		2	1,316
طرطوس	صافيتا	رأس الخشوفة	19,045	1,550	-	20,595	8%	-	-		2	1,187
طرطوس	الشيخ بدر	الشيخ بدر	27,910	9,092	-	37,002	25%	-	-		3	11,297
طرطوس	الشيخ بدر	برمانة المشايخ	18,130	2,610	-	20,740	13%	-	-		3	5,284
طرطوس	الشيخ بدر	قمصية	14,220	2,468	-	16,688	15%	-	-		3	3,635
طرطوس	طرطوس	طرطوس	233,443	73,669	-	307,112	24%	3	25	0.03%	3	193,331
طرطوس	طرطوس	أرواد	5,400	30	-	5,430	1%	-	-		2	112
طرطوس	طرطوس	الحميدية	17,002	2,013	-	19,015	11%	-	-		2	734
طرطوس	طرطوس	خربة المعزة	18,397	1,526	-	19,923	8%	-	-		2	388
طرطوس	طرطوس	سودا خوابي	33,340	12,521	-	45,861	27%	-	-		3	23,404
طرطوس	طرطوس	كريمة	13,490	1,299	-	14,789	9%	-	-		2	1,868
طرطوس	طرطوس	صفصافة	19,548	1,912	-	21,460	9%	-	-		2	2,634

4.6 الاختصارات

AOR	منطقة المسؤولية
CCCM	تنسيق وإدارة المخيمات
CFSAM	بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي
CP	حماية الأطفال
EPI	برنامج التحصين الموسع
ERL	التعافي المبكر وسبل العيش
EWARN	شبكة الإنذار المبكر والاستجابة للأوبئة
EWARS	نظام الإنذار المبكر والاستجابة
FAS	قطاع الأغذية والزراعة
FAO	منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة
FCS	معدل الاستهلاك الغذائي
FRC	الكلور الحر المتبقي
FSA	تقييم الأمن الغذائي
FSLA	تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش
FSS	قطاع الأمن الغذائي
GBV	العنف القائم على النوع الاجتماعي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GHC	مجموعة الصحة العالمية
GoS	حكومة سورية
GPI	مؤشر السلام العالمي
GWC	مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة العالمية
HCF	مرفق رعاية صحية
HeRAMS	نظام رسم الخرائط لرصد توافر الموارد والخدمات الصحية
HH	الأسرة
HLP	المساكن والأراضي والممتلكات
HNAP	برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية
HNO	لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية
IASC	اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
IDP	شخص نازح دخليًا
IED	جهاز متفجر يدوي الصنع
ISIMM	مصفوفة المراقبة المتكاملة لتجمعات النازحين
IHL	القانون الإنساني الدولي
IHRL	القانون الدولي لحقوق الإنسان
INGO	منظمة غير حكومية دولية
ISG	فريق ما بين القطاعات
ISIL	تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام
ISMI	مبادرة رصد وضع النازحين داخليًا
IYCF	تغذية الرضع وصغار الأطفال
JIAF	إطار التحليل المشترك بين القطاعات
KII	مقابلة المعلمين الرئيسيين
LSD	مرض الجلد العقدي
mhGAP	برنامج العمل الخاص بسد الفجوات في مجال الصحة النفسية
MSNA	تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات
MSME	الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
NCD	مرض غير سارٍ
NES	شمال شرق سورية
NFI	المواد غير الغذائية
NGO	منظمة غير حكومية
NIDP	النازحون داخليًا حديثًا
NSAG	جماعة مسلحة غير خاضعة للدولة
NWS	شمال غرب سورية
OCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)
OHCHR	مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
PHC	مراكز الرعاية الصحية الأولية
PiN	المحتاجون للمساعدة
PLW	النساء الحوامل والمرضعات
PMR	تقارير الرصد الدوري
PPE	معدات الوقاية الشخصية
PSEA	الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي
PWD	ذوو الإعاقة
SAG	الفريق الاستشاري الاستراتيجي
SARC	الهلال الأحمر العربي السوري
SARI	عدوى الجهاز التنفسي الحادة الوخيمة
SDF	قوات سورية الديمقراطية
SMART	استبيان مبادرة الرصد الموحد وتقييم الإغاثة والحالات الانتقالية
SYP	ليرة سورية
Syria MRM	آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح في سورية
UN	الأمم المتحدة
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNSC	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
UNRWA	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
$US	دولار أمريكي
UXO	الذخائر غير المنفجرة
VBIED	جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة
VRP	الفئات المُتضررة من السكان المقيمين
WASH	المياه والصرف الصحي والنظافة
WFP	برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة
WHO	منظمة الصحة العالمية للأمم المتحدة
WoS	المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية
WRA	النساء في سن الإنجاب

4.7 ملاحظات ختامية

1 مركز رصد التشريد الداخلي، 2021: التقرير العالمي بشأن التشريد الداخلي 2021
2 https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/humanitarian-needs-assessment-programme-hnap-syria-future-intentions
3 مؤشر السلام العالمي 2021 /https://www.economicsandpeace.org/wp-content/GPI-2021-web.pdf/06/uploads/2021
4 المصدر
5 الاستعراض السنوي الثاني لتحليل وضع فيروس كوفيد-19 - التغذية والمأوى واللوجستيات والتعليم وقطاعات المياه والصرف الصحي والنظافة، تموز/يوليو / آب/أغسطس 2021
6 المركز المعرفي لإدارة مخاطر الكوارث، https://drmkc.jrc.ec.europa.eu/inform-index/INFORMtroller/Admin/action/CountryProfile
7 تحديث سريع حول الاستجابة للفيضانات في شمال غرب سورية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين 11 شباط/فبراير 2021
8 https://fscluster.org/syria/document/agriculture-input-and-commodity-bulletin-12
9 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في سورية، توقعات أزمة مياه الفرات والجفاف، 17 حزيران/يونيو 2021؛ منظمة برامج إدارة المعلومات وشؤون الألغام، ديناميكيات المياه، الأزمات والتحديات في شمال شرق سورية، 11 تموز/يوليو 2021
10 منظمة برامج إدارة المعلومات وشؤون الألغام، ديناميكيات المياه، الأزمات والتحديات في شمال شرق سورية، 11 تموز/يوليو 2021
11 مرصد النزاع والبيئة، إزالة الغابات في مناطق النزاع في عام 2020.
12 مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان
13 إبلاغ مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان
14 إبلاغ مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان
15 آلية الرصد والإبلاغ في سورية
16 آلية الرصد والإبلاغ في سورية
17 أخبار الأمم المتحدة، 2021، مقتل أربعة أطفال في طريقهم إلى المدرسة في شمال غرب سورية .https://news.1103552/10/un.org/en/story/2021
18 أخبار الأمم المتحدة، 2021، الحرب في سورية: متوسط إصابة أو مقتل طفل واحد كل ثماني ساعات خلال السنوات العشر الماضية - منظمة الأمم المتحدة للطفولة https://news.un.org/en/story/2021/03/1087212
19 آلية الرصد والإبلاغ في سورية
20 اعتبارًا من 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021، منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، نظام رصد الهجمات على قطاع الرعاية الصحية (SSA)، متاح على: http:\\ssa.who.int.
21 أخبار الأمم المتحدة، 2021، أثناء الهدوء النسبي والمعاناة الإنسانية المتزايدة في سورية، "مفارقة مأساوية": https://news.un.org/en/story/2021/05/1092792
22 مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان
23 برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية، النوايا المستقبلية للنازحين السوريين داخليًا، سلسلة تقارير النازحين داخليًا لعام 2021
24 يعود إلى حد كبير إلى هجوم واسع النطاق على شمال غرب سورية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020.
25 انظر خريطة النازحين داخليًا في الصفحة xx
26 فرقة العمل المعنية بالنازحين داخليًا، آب/أغسطس 2021
27 Northwest_Syria_Key_Figures_Factsheet_October2021
28 قطاع تنسيق وإدارة المخيمات
29 أوتشا، تقرير الوضع رقم 03، تشرين الثاني/نوفمبر 2021
30 برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية (HNAP) في سورية، النوايا المستقبلية للنازحين السوريين داخليًا: سلسلة تقارير النازحين داخليًا 2021 https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/humanitarian-needs-assessment-programme-hnap-syria-future-intentions
31 مجلس حقوق الإنسان، الجلسة الثامنة والأربعون https://undocs.org/en/A/HRC/48/70
32 المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط (EMRO)، لوحة بيانات كوفيد-19 للمنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية، اعتبارًا من 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021
33 الجمعية الطبية السورية الأمريكية، تشرين الأول/أكتوبر 2021، الموجة الثانية من انتشار كوفيد-19 في شمال غرب سورية، https://www.sams-usa.net/2021/10/13/second-wave-of-covid-19-surging-in-northwest-syria/
34 أطباء بلا حدود، 2021، https://www.msf.org/health-system-overwhelmed-northern-syria-most-severe-covid-19-outbreak-yet
35 معهد الجامعة الأوروبية https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/72182/QM-02-21-984-EN-N.pdf?sequence=1
36 لمحة عامة عن الوضع الإنساني في سورية (HSOS)، ريتش.
37 المرجع ذاته
38 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات، آب/أغسطس 2021
39 قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة
40 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا): خطة الاستجابة لأزمة المياه، أيلول/سبتمبر 2021
41 المرجع ذاته
42 منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة: الرعاية الصحية ضحية ست سنوات من الحرب في سورية. https://www.who.int/en/news-room/detail/15-03-2017-health-care-a-casualty-of-6-years-of-war-inthe-syrian-arab-republic
43 نظام رسم الخرائط لرصد توافر الموارد والخدمات الصحية الربع الأول https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/wos_herams_q2_2021_final.pdf
44 ترى نسبة 44% من الأسر التي يرتاد أطفالها المدارس أن أطفالهم يتعلمون بشكل كافٍ وترى نسبة 1% أنهم يتعلمون بشكل أكثر من كافٍ. تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات 2022، تحليل اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية بشأن قطاع التعليم
45 الجمهورية العربية السورية، نشرة تحليل مواطن الضعف ورسم معالمه عبر الهاتف المحمول الإصدار رقم 60: تشرين الأول/أكتوبر 2021
46 قطاع تقييم الأمن الغذائي
47 قطاع التغذية
48 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا): صحيفة وقائع شمال غرب سورية، 30 تشرين الثاني/نوفمبر
49 المرجع ذاته
50 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين: شمال غرب سورية، تشرين الثاني/نوفمبر 2021
51 ستستمر جهود التحقق من النسبة الدقيقة في عام 2022.
52 https://www.jiaf.info/wp-content/uploads/2021/05/JIAF-Info-Note-May-2021.pdf
53 الأصول المنتجة هي ما تمتلكه الأسرة وتسهم في كسب العيش.
54 بيانات تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات
55 رابط إلى إرشادات إطار التحليل المشترك بين القطاعات
56 بيانات تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات
57 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات للمعلم الرئيسي لعام 2021.
58 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات للمعلم الرئيسي لعام 2021.
59 تم حساب عجز الدخل باستخدام متوسطات الدخل والنفقات المبلغ عنها ذاتيًا لكل فئة ديموغرافية معنية.
60 تم حساب عجز الدخل باستخدام متوسطات الدخل والنفقات المبلغ عنها ذاتيًا لكل فئة سكانية معنية.
61 تحليل اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية بشأن التعليم 2022، بيانات تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات
62 النسبة المئوية للنازحين داخليًا المقيمين في المخيمات الذين يعتمدون على وصلات النقل عبر الأنابيب؛ حلب (8.7%)، والحسكة (0%)، والرقة (28.2%)، ودير الزور (0%)، وإدلب (14.3%).
63 آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح في سورية
64 فصل قطاع الصحة
65 قطاع التعليم
66 قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة
67 فصل قطاع المأوى/المواد غير الغذائية
68 بلغت الزيادات أعلى نسبة (73 في المئة) بين معيلي الأسر ذوي الإعاقة (تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات 2021)
69 فصل قطاع تقييم الأمن الغذائي
70 فصل قطاع الصحة
71 فصل قطاع الصحة
72 يتزايد هذا القلق إلى نسبة 50 في المئة من السكان الذين عادوا في عام 2018 أو قبله.
73 تعد نتائج تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات هذه إرشادية وليست تمثيلية.
74 منظمة الأغذية والزراعة: يواجه المزارعون السوريون تحديات في الاستعداد للموسم الجديد بعد ضعف الحصاد في 2020/21، تشرين الأول/أكتوبر 2021
75 المرجع ذاته
76 فصل قطاع التغذية
77 نواحي مثل بلبل، وراجو، وشران، وجنديرس، ومعبطلي، فصل قطاع التغذية
78 فصل قطاع التغذية.
79 سلسلة تقارير النازحين داخليًا ضمن برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية لعام 2021
80 فصل قطاع تنسيق وإدارة المخيمات
81 بيانات تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات
82 فصل قطاع تنسيق وإدارة المخيمات
83 من بين 5.5 ملايين شخص يُقدر أنهم يعانون من إعاقة في جميع أنحاء سورية، تشير التقديرات إلى أن 1.8 مليون منهم هم من النازحين داخليًا (برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية: سلسلة تقارير النازحين داخليًا، 2021)
84 بيانات تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات
85 برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية: الإعاقة في سورية، 2021
86 بيانات تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات
87 نطاق الجوع: مؤشر مركب.
88 برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية: سلسلة تقارير النازحين داخليًا، 2021
89 سلسلة تقارير الأشخاص النازحين داخليًا ضمن برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية لعام 2021
90 منطقة مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي: الأصوات من سورية، 2021
91 الحسكة (92%)، والسويداء (97%)، ودرعا (94%)، وحماة (90%)، واللاذقية (100%)، والقنيطرة (91%)، وطرطوس (99%).
92 بيانات تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات
93 إنقاذ الأطفال: السلامة النفسية الاجتماعية، حزيران/يونيو 2020
94 تُعرّف اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2022 العائدين بأنهم النازحون داخليًا الذين عادوا إلى أماكنهم الأصلية في غضون ستة أشهر بعد نزوحهم في عام 2020.
95 اللمحة العامة الثالثة عن العائدين من إعداد برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية، 2021
96 فرقة العمل المعنية بالنازحين داخليًا، تشرين الثاني/نوفمبر 2021
97 المرجع ذاته
98 سلسلة تقارير الأشخاص النازحين داخليًا ضمن برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية لعام 2021
99 الأرقام المبلغ عنها تحققت من صحتها أو رصدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين دون غيرها، ولا تعكس العدد الكامل للعائدين، الذي قد يكون أعلى بكثير.
100 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، نداء الطوارئ 2022
101 الإغاثة والخدمات الاجتماعية من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، أيار/مايو 2021. تقرير رصد الأزمة السورية.

102 المرجع نفسه

103 يستند ذلك إلى بيانات الحكومة السورية، وتسجيل الأسر الموسعة معًا. وفقًا لحسابات الأونروا، فإن العدد سيصل إلى نحو 700 أسرة.

104 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات.

105 أبلغت نسبة 72 في المئة من بينهم أن السلطات الفعلية طلبت المساعدة. في حين أبلغت نسبة 30 في المئة أن البائعين أو الموزعين الخاصين طلبوا المساعدة، ونسبة 26 في المئة من قادة المجتمع، ونسبة 8 في المئة من أفراد المجتمع، ونسبة اثنين في المئة من وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs) أو المنظمات غير الحكومية المحلية (LNGOs)، وأشارت نسبة 1 في المئة إلى أن مديري المخيمات طلبوا المساعدة.

106 تصورات الأسر لتقديم الخدمات مقابل المساعدة المتعلقة بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والمساعدة الإنسانية. (تشرين الأول/أكتوبر 2021، برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية، شبكة الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي بين الوكالات)

107 تصورات الأسر لتقديم الخدمات مقابل المساعدة المتعلقة بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والمساعدة الإنسانية. (تشرين الأول/أكتوبر 2021، برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية، شبكة الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي بين الوكالات)

108 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات للمعلم الرئيسي لعام 2021.

109 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات للمعلم الرئيسي لعام 2021.

110 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات للأسر 2021.

111 تم ذكرها باعتبارها مشكلة من قبل 14.8% من الأسر التي تعولها إناث

112 تم ذكرها باعتبارها مشكلة من قبل 13.6% و11.6% من الأسر التي تعولها إناث

113 تستند المعلومات الواردة في هذا القسم إلى بيانات البرنامج ومشاورات مجموعة التركيز بشأن الحماية ما لم يذكر خلاف ذلك.

114 يحدد "العنف الذي تدعمه التكنولوجيا" و"العنف المرتبط بالتكنولوجيا" جميع الطرق التي من خلالها يتم استغلال التكنولوجيا لارتكاب أعمال عنف في حق النساء والفتيات، بما في ذلك العنف عبر الإنترنت وغيره من أشكال العنف التي تُرتكب باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، مثل المكالمات الهاتفية والرسائل النصية والكاميرات.

115 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات للأسر 2021

116 مقارنة بنسبة 62 في المئة في عام 2021.

117 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات على مستوى المجتمع لعام 2021

118 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات على مستوى المجتمع لعام 2021

119 آلية الرصد والإبلاغ

120 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات على مستوى المجتمع لعام 2021

121 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات على مستوى المجتمع لعام. يتصور أن تتمثل الأحداث الأكثر شيوعًا التي تؤدي إلى الانفصال في الأسباب الاقتصادية ووفاة مقدمي الرعاية والطلاق والزواج المبكر.

122 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات للأسر 2021

123 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات للأسر 2021

124 في الشمال الشرقي وحده، تم تحديد 1,200 طفل ليسوا برفقة أحد ومنفصلين عن ذويهم.

125 آلية الرصد والإبلاغ

126 لمحات عن رصد وسائل الإعلام للعودة إلى الوطن

127 منتدى تنسيق الهول

128 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات على مستوى المجتمع لعام 2021

129 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات على مستوى المجتمع لعام 2021

130 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات على مستوى المجتمع لعام 2021

131 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات على مستوى المجتمع لعام 2021، قاعدة بيانات مساعدة الضحايا في منطقة مسؤولية الإجراءات المتعلقة بالألغام.

132 تحليل مساعدة الضحايا التابع لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام

133 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات على مستوى المجتمع لعام 2021

134 مصفوفة المراقبة المتكاملة لتجمعات النازحين، تشرين الأول/أكتوبر 2021

135 فريق العمل المعني بالمواقع والتجمعات العشوائية، تشرين الثاني/نوفمبر 2021

136 فريق العمل المعني بالمواقع والتجمعات العشوائية، تشرين الثاني/نوفمبر 2021؛ مصفوفة المراقبة المتكاملة لتجمعات النازحين (ISIMM+)، تموز/يوليو 2021

137 مصفوفة المراقبة المتكاملة لتجمعات النازحين (2021 ,ISIMM+)

138 مصفوفة المراقبة المتكاملة لتجمعات النازحين، تشرين الأول/أكتوبر 2021

139 فريق العمل المعني بالمواقع والتجمعات العشوائية، تشرين الأول/أكتوبر 2021

140 مصفوفة المراقبة المتكاملة لتجمعات النازحين، أيلول/سبتمبر 2021

141 يتم تعريف أوضاع المأوى غير الملائمة بأنها مأوى/ مسكن به 3 أوجه قصور أو أكثر تتعلق بالسلامة والأمن، والحماية من العناصر، والوصول إلى الخدمات الأساسية، والخصوصية والكرامة.

142 مصفوفة المراقبة المتكاملة لتجمعات النازحين (ISIMM+)، تموز/يوليو 2021

143 مصفوفة المراقبة المتكاملة لتجمعات النازحين (ISIMM+)، تموز/يوليو 2021

144 برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية، تشرين الأول/أكتوبر 2021

145 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات، 2021

146 مصفوفة المراقبة المتكاملة لتجمعات النازحين وتقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2021

147 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2021

148 مصفوفة المراقبة المتكاملة لتجمعات النازحين (ISIMM+)، تموز/يوليو 2021

149 مصفوفة المراقبة المتكاملة لتجمعات النازحين (ISIMM+)، تموز/يوليو 2021

150 استبيان الأسر عام 2021 عن النازحين داخليًا من برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية

151 استبيان الأسر عام 2021 عن النازحين داخليًا من برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية

152 مصفوفة المراقبة المتكاملة لتجمعات النازحين (ISIMM+)، تموز/يوليو 2021

153 متتبع النزوح

154 مصفوفة المراقبة المتكاملة لتجمعات النازحين (ISIMM+)، تموز/يوليو 2021

155 تحققت آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح في سورية (التي تغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2021) من مقتل 13 طفلاً وبالغًا، وإصابة 31 طفلاً وبالغًا جراء 25 هجومًا تم التحقق منه على المدارس وسبع حوادث تم التحقق منها من الاستخدام العسكري للمدارس.

156 معلومات عن الحضور للعام الدراسي 2020-2021؛ تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2021

157 كما في السنوات الماضية، عادةً ما يكون معدل حضور الفتيات والفتيان مماثلًا مع ملاحظة معدل انقطاع حاد لدى فئة المراهقين ويكون معدل انقطاع الفتيان أعلى من الفتيات

158 مثلت المشكلات ذات الصلة بالاقتصاد أبرز ثلاثة أسباب لعدم ارتياد الأطفال للمدرسة. أفادت نسبة 33% من الأسر أنها لم تستطع تحمل تكاليف إلحاق الأطفال بالمدرسة وأفادت نسبة 28% من الأسر بأن الأطفال يعملون.

159 كان هذا الاتجاه ثابتًا بين الفتيان والفتيات؛ تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2021

160 مستمدة من مقابلات مقدمي الرعاية، تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2021

161 استنتاجات اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية بشأن قطاع التعليم لعام 2022

162 191 مدرسة ابتدائية و5 مدارس ثانوية؛ لوحة معلومات قطاع التعليم في مصفوفة المراقبة المتكاملة لتجمعات النازحين وتنسيق وإدارة المخيمات، شباط/فبراير 2021

163 وفقًا للأطر الرسمية المعتمدة وغير المعتمدة للاستجابة الإنسانية

164 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2021

165 استبيان المدارس التابع لبرنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية/المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية

166 يوجد مدارس تعمل في جميع المحافظات باستثناء القنيطرة على فترات؛ برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية/ استبيان المدارس عن التعليم ضمن المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية

167 يتم تعريف الاحتياجات الخاصة بأنها حالة صحية أو إصابة أو إعاقة مبلغ عنها. تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2021

168 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2021

169 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2021

170 الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، تبلغ معدلات الاضطراب النفسي 38% للأسر التي يرتاد أطفالها المدارس و42% لغير الملتحقين بالمدارس؛ تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2021

171 تظل معدلات الشكاوى من عدم توافر مراحيض أو أحواض مصدر قلق خاص في الكثير من المحافظات، ولا سيما: حلب، ودير الزور، والرقة، والحسكة، والسويداء، ودرعا، وحماة، والقنيطرة، استبيان الأسر عن المياه والصرف الصحي والنظافة ضمن المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية التابع لبرنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية

172 الفئات المدرجة ليست مرتبة حسب الأولوية

173 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2021

174 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2021

175 بنسبة عدم حضور بلغت 36% مقارنة بالفئات الأخرى التي تراوحت بين 15% و19%؛ تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات 2021

176 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2021

177 يوجد في درعا 4 مدارس يجري إصلاحها في مراحل مختلفة. قطاع التعليم، دمشق 2021

178 وفقًا لبيانات نظام معلومات إدارة التعليم المستمدة في عامي 2022/2021، يضم البلد 66 معهدًا للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني

179 https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/water-crisis-northern-and-northeast-syria-immediate-response-and-funding

180 https://paxforpeace.nl/news/blogs/killing-the-khabur-how-turkish-backed-armed-groups-blocked-northeast-syrias-water-lifeline?fbclid=IwAR20zfG_UoDuKMYh69dAVZzPfthgzXxcumtAWGIj1ofXZw3-iIHIPSLkNQQ

181 خطة الاستجابة، أزمة المياه في شمال وشمال شرق سورية (سبتمبر 2021)

182 https://www.fao.org/emergencies/fao-in-action/stories/stories-detail/en/c/1444709/

183 لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في قطاع التغذية، 2022

184 https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/whole-of-syria/document/voices-syria-2021-draft

185 ورقة الدعوى: الحقائق الرئيسية بشأن أشكال عمالة الأطفال الأسوأ وعوائق إعادة الدمج، منطقة مسؤولية حماية الطفل في شمال شرق سورية

186 كشف تقييم الأونروا بشأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في سورية (أيار/مايو 2021) عن صعوبات اقتصادية ضخمة:

187 مثل فيروس كوفيد-19، وتجدد الأعمال القتالية في درعا، وأزمة المياه في شمال شرق سورية.

188 مثل أوجه نقص الموارد البشرية، وانقطاع سلسلة التوريد، والتدهور الاجتماعي والاقتصادي، والتدابير القسرية.

189 وفقًا لتقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2021، تم الإبلاغ عن الاكتظاظ وطول فترات الانتظار لتمثل العائق الأول الذي يحول دون الوصول إلى الخدمات الصحية.

190 المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط (EMRO)، لوحة معلومات كوفيد-19 للمنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية، اعتبارًا من 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

191 كما يتضح من تفشي فيروس شلل الأطفال من النوع 2 المشتق من اللقاح (cVDPV) في الشمال الغربي وتصدع برنامج التحصين الموسع (EPI) في مناطق أخرى.

192 زيادات بنسبة 20% أو أكثر في معدلات الاعتلال المتناسبة التي لوحظت في حالات الإسهال الحاد والإسهال الدموي الحاد والتهاب الكبد (A) والتيفوئيد وداء الليشمانيات عند مقارنة نظام الإنذار المبكر والاستجابة/ شبكة الإنذار المبكر والاستجابة للأوبئة ضمن المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية 2020-2021 في الفترتين من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليو 2020 ومن كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليو 2021.

193 مثل ذبابة الرمل التي تنقل داء الليشمانيات.

194 أوضح نظام الإنذار المبكر والاستجابة/ شبكة الإنذار المبكر والاستجابة للأوبئة لعام 2021 ضمن المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية لمنظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة تسجيل أعلى معدل للاعتلال المتناسب للإسهال الحاد في أواخر تشرين الأول/أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر في محافظتي دير الزور والحسكة.

195 ووفقًا لتقييم الاحتياجات متعددة القطاعات 2021، كانت الأدوية للحالات الحادة والمزمنة تمثل أكثر الخدمات الصحية غير المتوفرة المبلغ عنها.

196 مثل الانخفاضات في تغطية التطعيم الروتيني للأطفال بسبب العوائق أمام تكلفة النقل و/أو تفاقم الأمراض المزمنة بسبب عدم القدرة على تحمل تكلفة العلاج أو عدم توفره، والتأخير و/أو تأجيل طلب الرعاية. وفقًا لتقييم الاحتياجات متعددة القطاعات 2021، أفادت نسبة 90% من الأسر التي شملتها الدراسة أنها اضطرت إلى الدفع مقابل الحصول على آخر خدمة صحية، وكانت تكلفة العلاج وتكلفة الاستشارة عائقين من بين العوائق الثلاثة الأكثر شيوعًا التي تحول دون الوصول إلى الخدمات الصحية.

197 وبالأخص فيما يتعلق بتدخلات التصدي لجائحة كوفيد19 في مواقع الملاذ الأخير.

198 يتبين من نظام رسم الخرائط لرصد توافر الموارد والخدمات الصحية المُوَحّد، في إطار المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية، لمنظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، للربع الثاني من 2021 أن 56% فقط من مرافق الرعاية الصحية الأساسية و63% من المستشفيات تعمل بكامل طاقتها.

199 ويشمل ذلك مجموعات العمل التي تركز على الدمج.

200 مناقشات مجموعات التركيز التي أجريت في عام 2021 بواسطة شريك لقطاع الصحة يعمل في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية.

201 صندوق الأمم المتحدة للسكان، تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، عبر حاسبة مجموعة الخدمات الأولية الدُنيا https://iawg.net/resources/misp-calculator

202 منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، 2016.

203 شركاء قطاع الصحة في سورية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2021.

204 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تشرين الثاني/ نوفمبر 2021.

205 الأسر التي أفيد بإصابة رب الأسرة فيها بإعاقة، أو التي أفيد بإصابة فرد واحد منها على الأقل يتراوح عمره بين 4 أعوام و24 عامًا بإصابة، أو إعاقة، أو حالة صحية أخرى.

206 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2021.

207 بما في ذلك أكثر من 800 عائلة من اللاجئين الفلسطينيين الذين عادوا إلى مخيمي اليرموك وعين التل للاجئين، وفقًا للأونروا، سورية، 2021.

208 حلب، والحسكة، والرقة، ودير الزور، وإدلب

209 نظام الإنذار المبكر والاستجابة/ شبكة الإنذار المبكر والاستجابة للأوبئة ضمن المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية لمنظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة 2020 – 2021

210 يُعد الوصول إلى تشخيص السل وعلاجه أمرًا محدودًا في الكثير من مناطق سورية.

211 تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2021.

212 للاستجابة لتفشي فيروس شلل الأطفال في شمال غرب سورية، تم التخطيط لحملتين ضد شلل الأطفال تستهدفان أكثر من 815,000 طفل دون سن الخامسة في عام 2022.

213 تم تنفيذه بشكل مشترك بواسطة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة (نقل النفايات وحرقها) وقطاع الصحة (فصل النفايات على مستوى المرفق وتدريب الموظفين)

214 مثل الرصد المستمر لانقطاع الخدمات الصحية

215 يشمل ذلك الآثار العصبية والنفسية

216 يشمل ذلك إعادة التأهيل، وتوفير المعدات والإمدادات، ودعم العمليات، ونشر وتدريب الموارد البشرية الأساسية

217 على سبيل المثال، يمكن أن تقلل تكنولوجيا الطاقة الشمسية والتكنولوجيا المراعية للبيئة من الاعتماد على الوقود والتأثير البيئي مع ضمان استمرارية الخدمة ومواجهة الانقطاع.

218 اعتبارًا من 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021، منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، نظام رصد الهجمات على قطاع الرعاية الصحية (SSA)، متاح على: http:\\ssa.who.int.

219 شمال غرب سورية، استبيان سمارت لشهر تموز/يوليو 2021، باللغة الإنجليزية

220 أزمات المياه في شمال وشمال شرق سورية، أيلول/سبتمبر 2021

221 المرجع نفسه.

222 الإعاقة في سورية، برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية 2021

223 يُعرَّف الوضع غير الملائم على أنه جميع أنواع المآوي بخلاف المباني السكنية الجاهزة.

224 لاحظ أن قسم المآوي في تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لا يشكل تقييمًا للأضرار. تتراوح شدة تضرر المأوى التي تم تحديدها من طفيفة إلى متوسطة (فقط) حيث من غير المحتمل أن توجد العائلات داخل المباني شديدة التضرر أو المدمرة.

225 يتم تعريف أوضاع المأوى غير الملائمة بأنها مأوى/ مسكن به 3 أوجه قصور أو أكثر تتعلق بالسلامة والأمن، والحماية من العناصر، والوصول إلى الخدمات الأساسية، والخصوصية والكرامة.

226 درجة الاحتياج للكهرباء والمياه والصرف الصحي من الأعلى إلى الأدنى

227 مستضافون، متلقو المساعدة، بيوتهم محتلة

228 المأوى، والمواد غير الغذائية، والتجهيز لفصلي الشتاء والصيف، وإعادة تأهيل البنية التحتية، وتوفير الكهرباء.

229 المخيمات الرسمية/ غير الرسمية، والتجمعات العشوائية غير الرسمية والمآوي الجماعية.

230 الكهرباء والمياه والصرف الصحي

231 يُرجى اتباع الروابط الخاصة باللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية بشأن المحتاجين إلى المياه والصرف الصحي والنظافة وشدة الحاجة إليها لعام 2022: لوحة أو مصفوفة

232 يُرجى استخدام الرابط للحصول على تصوُّرات مرئية عن المياه والصرف الصحي والنظافة: أطلس المياه والصرف الصحي والنظافة 2021

233 لمحة عامة عن الوضع الإنساني في سورية، ريتش. على سبيل المثال، في شمال شرق سورية تم الإبلاغ عن انقطاع الكهرباء من ساعتين إلى 4 ساعات في آب/أغسطس 2021، ومن 5 إلى 6 ساعات في أيلول/سبتمبر 2021، في حين تم الإبلاغ عن انقطاع الكهرباء من 7 إلى 8 ساعات في شمال غرب سورية في حزيران/يونيو / أيلول/سبتمبر 2021.

234 تقييمات الأسر بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة (على نطاق الدولة) للفترة من 2016 إلى 2021.

235 وزارة الموارد المائية، 2021.

236 تقييم الأسر بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة (على نطاق الدولة) في منتصف عام 2021.

237 تقرير عن وضع مكبات النفايات في شمال غرب سورية، منظمة شفق، تموز/يوليو 2021.

238 يشير مصطلح "مواقع النازحين داخليًا" في الفصل المعني بالمياه والصرف الصحي والنظافة بأكمله إلى مخيمات النازحين داخليًا، والتجمعات العشوائية غير الرسمية، والمراكز/ المآوي الجماعية، إلى جانب كونه مصطلحًا عامًا من مصطلحات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات يُستخدم لوصف أنواع التجمعات العشوائية المختلفة للنازحين داخليًا. ويُشار إلى السكان الذين يعيشون في مواقع النازحين داخليًا في الفصل المعني بالمياه والصرف الصحي والنظافة بسكان "مواقع النازحين داخليًا/ النزوح"، في حين يُشار إلى البقية "بعموم السكان"، أي مثل الذين لا يعيشون في أوضاع مماثلة للمخيمات.

239 جميع الأرقام مستمدة من تقييم الأسر بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة في منتصف 2021 (على نطاق الدولة)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

240 حق الإنسان في الماء والصرف الصحي - موجز إعلامي /https://www.un.org/waterforlifedecade/pdf human_right_to_water_and_sanitation_media_brief.pdf

241 التقرير السنوي لنظام رسم الخرائط لرصد توافر الموارد والخدمات الصحية 2020. المستشفيات العامة في الجمهورية العربية السورية.

242 تقييم الأسر لمنتصف عام 2021 بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة (على نطاق الدولة). كانت الشكاوى الأكثر شيوعًا حول نقص المياه اللازمة لدفق المياه في المرحاض/ نظافة المراحيض (86%)، ولكن في بعض المناطق كانت الشكاوى متعلقة بنقص المراحيض الصالحة للعمل (حلب، الرقة، درعا، دير الزور، درعا)، والعوائق التي تحول دون غسل اليدين بشكل فعال (نقص الصابون أو الماء أو عدم وجود مرافق)، ونقص الخصوصية والجوانب المعنية بالحماية في المرافقة غير الصالحة للعمل (حلب، الحسكة، الرقة، السويداء، درعا، دير الزور، القنيطرة).

243 استمر حرمان أكثر من نصف الأطفال من التعليم خلال عشر سنوات من الحرب في سورية. بيان مشترك في اليوم العالمي للتعليم أدلى به مهند هادي، المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية للأزمة السورية، وتيد تشيبان، مدير اليونسيف الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. 24 كانون الثاني/يناير 2021.

244 تقييم مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة في الفريق الرفيع المستوى بشأن الذين يعانون من إعاقات والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مواقع النازحين داخليًا، في شمال غرب سورية لعام 2021.

ذكرت نسبة 65% أن مرافق المياه ليست مصممة بطريقة تساعدهم على الوصول إليها، وأفادت نسبة 70% أنهم يواجهون تحديات في الحصول على المياه بتعبئتها في صفائح، وذكرت 80% أنه لم تتم استشارتهم بشأن تصميم مرفق المياه أو موقعه، ولا تستطيع نسبة 68% الوصول إلى مراحيض عملية ولا توجد مراحيض خاصة للأشخاص الذين يعانون من إعاقات صحية، وأفادت نسبة 52% أنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى أدوات النظافة وذكرت نسبة 93% أنه لم تتم استشارتهم بشأن احتياجاتهم، وأفادت نسبة 96% أنهم حصلوا على أدوات لا تلبي احتياجاتهم.

245 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، نداء الطوارئ في سورية 2021

246 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الأثر الاجتماعي والاقتصادي لفيروس كوفيد-19 على اللاجئين الفلسطينيين في سورية، آب/أغسطس 2020.

247 تقييم الأسر لمنتصف عام 2021 بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة (على نطاق الدولة). كانت الشكاوى الأكثر شيوعًا حول نقص المياه اللازمة لدفق المياه في المرحاض/ نظافة المراحيض (86%)، ولكن في بعض المناطق كانت الشكاوى متعلقة بنقص المراحيض الصالحة للعمل (حلب، الرقة، درعا، دير الزور، درعا)، والعوائق التي تحول دون غسل اليدين بشكل فعال (نقص الصابون أو الماء أو عدم وجود مرافق)، ونقص الخصوصية والجوانب المعنية بالحماية في المرافقة غير الصالحة للعمل (حلب، الحسكة، الرقة، السويداء، درعا، دير الزور، القنيطرة).

248 وفيما يتعلق بتقييم الاحتياجات متعددة القطاعات لعام 2021، بسبب فيروس كوفيد-19، كان الاستبيان قصيرًا ولم يسمح بمتابعة الأسئلة فيما يتعلق بسبب عدم رغبة الأطفال في ارتياد المدرسة.

لمحـــة عامـــة عـــن الاحتياجات الإنسانية

الجمهورية العربية السورية

تاريخ الإصدار 2022